مجلة مركز التخطيط الفلسطيني

تصدر عن دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني

السنة التاسعة عشر – العدد 62-63 يناير 2022

مدير التحرير

د. خالد شعبان

سكرتير التحرير

د.غادة حجازي

إشراف فني :

أ. أحمد الطيبي

إعداد وتنسيق:

محمد حمودة

طباعة

سائدة أبو شقفة

هيئة التحرير

أ.جمال البابا

أ. مطيع بسيسو

أ.زهير عكاشة

رئيس التحرير

أ.عاطف المسلمي

مركز التخطيط الفلسطيني

تأسس مركز التخطيط الفلسطيني في عام 1968 بقرار صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة، المنعقدة في القاهرة في تموز 1968، كمؤسسة دراسية تتبع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. انتقل المركز، في عام 1982، أسوة ببقية مؤسسات المنظمة، من بيروت إلى تونس، ثم انتقل ثانية في عام 1994 إلى ارض الوطن، وصدر قرار باعتباره مؤسسة دراسية تابعة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى جانب تبعيته لرئيس اللجنة التنفيذية. وفي العام 2005 تم اتباعه بوزارة التخطيط الفلسطينية كمركز دراسي وبحثي مستقل في مقره بمدينة غزة ، وفي عام 2006 أعيد المركز باعتباره دائرة سياسية من دوائر منظمة التحرير الفلسطينية إلى وضعه الطبيعي وتحت رئاسة عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذه المجلة أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء الدائرة.

المحتويات

دراسات

التحولات والمشاريع الإقليمية في الشرق الأوسط وتداعياتها على القضية الفلسطينية	أ. رائد نجم	5
تطور الإقتصاد الفلسطيني من التبعية الإقتصادية مع اقتصاد الاحتلال إلى الانفكاك..	د.رائد حلس	40
ولاية القانون الدولي على الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.....	أ.منصور أبو كريم	77
التغلغل الإسرائيلي في افريقيا وتداعياته على اقامة الدولة الفلسطينية.....	أ.عودة عابد	104
سبع سنوات على انضمام دولة فلسطين لإتفاقية سيداو بين الالتزام والمعارضة لها...	أ.محمد التلباني	143
النضال السياسي للمرأة الفلسطينية في الإنتفاضة الفلسطينية الثانية 2000-2006	أ.ريم فرحات	176

تقارير

القدس الضم الزاحف من القدس الموحدة الكبرى، فحاضرة القدس الكبرى.....	د.وليد سالم	204
دور اللجان الشعبية في قطاع غزة في الدفاع عن حق العودة.....	د.خالد شعبان	213

ترجمات

استئناف عمالة الغزيين في إسرائيل ..... أ.زهير عكاشة 224

محاربة العنف والجريمة في الوسط العربي في إسرائيل..... 231

مراجعات

كتاب – الصدع الكبير، محنة السياسة والأيدلوجيا والسلطة في اختبارات الربيع العربي..... أ.يحيى قاعود 254

التحولات والمشاريع الاقليمية في الشرق الأوسط وتداعياتها على القضية الفلسطينية

أ. رائد نجم*

المقدمة

يعيش إقليم الشرق الأوسط حالة من عدم الاستقرار دفعت المنطقة الى مزيد من الصراعات المستمرة والحروب الاهلية، وحالة من السيولة الأمنية والسياسية المستمرة نتيجة لمجموعة من الأسباب يأتي في مقدمتها استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ورفض إسرائيل للالتزام بالاتفاقيات الموقعة وقرارات الشرعية الدولية؛ وتنافس إقليمي يتضمن سعي أكثر من قوة إقليمية للهيمنة الإقليمية وهي تركيا وايران وإسرائيل خاصة بعد اسقاط العراق كصاعد عربي إقليمي موازي لهذه القوى، وتنافس اقليمي مكثف ليس فقط بين إيران والسعودية، ولكن أيضًا بين قطر وتركيا من جهة والإمارات ومصر والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى؛ وغياب نظام إقليمي يشمل مؤسسات واتفاقيات وترتيبات إقليمية تنظم العلاقات الإقليمية مما يؤدي إلى سباق تسلح وتوازن قوى وحرب عند اختلال ذلك التوازن؛ وعجز الأنظمة الإقليمية الفرعية فيه مثل الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي عن بناء استراتيجية إقليمية تقوم على التوحد في تحديد مصادر التهديد وطبيعة مواجهتها، ويعود ذلك لسبب رئيسي يتمثل في دور القوى الكبرى في إعاقة ذلك وتحديداً الولايات المتحدة

* باحث في الشؤون السياسية

الامريكيـــة التـــي انفـــردت بـــالإقليم منـــذ انتهـــاء الحـــرب البـــاردة وســـقوط الاتحـــاد السوفيتي.

وقـد شـهد الواقـع الجيوسياسـي للإقلـيم تطـورات جديـدة خـلال السـنوات الأخيـرة تمثلـت فـي بـروز الـدورين الامـاراتي والسـعودي، ودخـول روسـيا للإقلـيم وقيـام اربـع دول عربيـة بتطبيـع العلاقـات مـع إسـرائيل دون حـل القضـية الفلسـطينية، وتمـدد إيـران فـي أربـع دول عربيـة، وانسـحاب الولايـات المتحـدة مـن الاتفـاق النـووي وزيـادة ايـران لكميـة ونسـبة تخصـيب اليورانيـوم. وانهـاء الخـلاف الخليجـي مـع قطـر، وتواجـد تركـي فـي ليبيـا وسـوريا والعـراق وقطـر، وتبريـد للصـراع فـي ليبيـا بـين تركيـا وجمهوريـة مصـر العربيـة، وتراجـع تركـي عـن سياسـات التصـعيد فـي المنطقـة وتحـول بعـض دول المنطقـة الـى دول فاشـلة بسـبب الاقتتـال الـداخلي، وجائحـة كوفيـد 19 واثارهـا التـي تسـببت فـي الانخفـاض الحـاد فـي أسـعار الـنفط مـا جعـل المنطقـة فـي وضـع أسـوأ علـى الصـعيد الاجتمـاعي والاقتصـادي ممـا كانـت عليـه قبل أربع سنوات.

ومـع ذلـك مـا زالـت القضـية الفلسـطينية تمثـل المصـدر الرئيسـي للتـوتر الإقليمـي فـي جميـع أنحـاء الشـرق الأوسـط لأكثـر مـن قـرن. وسيسـتمر الفشـل فـي حـل قضـية فلسـطين فـي التـأثير علـى اسـتقرار المنطقـة وديناميـاتهـا الجيوسياسـية وتشـكيل الـرأي العـام وخيـارات القـادة العـرب. وقـد عجـزت عمليـة السـلام التـي بـدات فـي أوسـلو فـي تحقيـق سـلام عـادل ومسـتدام فـي إطـار "حـل الـدولتين". وأدى هـذا الفشـل إلـى تصـعيد المشـاكل الإقليميـة العالقـة (مثـل جنـوب لبنـان ومرتفعـات الجـولان واللاجئـين واسـتمرار الصـراع فـي فلسـطين نفسـها) وظهـور تحـديات وأطـر جديـدة (مثل محور المقاومة وحركة المقاطعة).

أولاً: القضـــية الفلســـطينية في ضـــوء التحـــولات الإقليميـــة والدولية

قبـل ثلاثـين عامًـا، كـان مـؤتمر مدريـد للسـلام فـي الشـرق الأوسـط يهـدف إلـى حـل الصـراع العربـي الإسـرائيلي وبـدأت معـه عمليـة السـلام الإسـرائيلية الفلسـطينية.

وبعد ثلاثة عقود، خضع العالم والمنطقة لتغييرات تكتونية، لا تشبه إلى حد كبير ما حدث عام 1991 عندما اقتربت الحرب الباردة من نهايتها. ومع ذلك، لا يزال الصراع يراوح مكانه في ظل اتجاهات عالمية وإقليمية متغيرة لم تسهم في دفع الصراع الى نهايته، الامر الذي يبقي الباب مفتوحاً أمام مزيد من المواجهات والتصعيد.

1- التحولات على الساحة الفلسطينية

أدت الانقسامات السياسية بين الفصائل المتناحرة إلى تشتيت انتباه القادة الفلسطينيين وأدت إلى تآكل الدعم لقضيتهم. فقد طغى الانقسام على العلاقات الفلسطينية الداخلية بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس. وتعزز هذا الانقسام في عام 2007 بعد سيطرة حماس العسكرية على القطاع رغم وجود حكومة وحدة وطنية "الحكومة الحادية عشر". وقد سبق ان شكلت حماس بمفردها الحكومة العاشرة بعد فوزها في الانتخابات عام 2006 ولكنها عجزت عن الاستمرار بسبب عدم قدرتها على التجاوب مع الشروط الدولية للتعامل معها بالاعتراف بإسرائيل وبقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة. كانت النتيجة النهائية الفعلية انقسام في الجغرافيا والديموغرافيا والقيادة الفلسطينية وتآكل أي وحدة فلسطينية حتى يومنا هذا.

واصلت إسرائيل فرض حصارها على قطاع غزة مما جعل الظروف هناك "غير قابلة للعيش" بشكل متزايد. واستمرت في حصار السلطة الفلسطينية في الضفة من خلال الحواجز والاستيطان الذي حول الضفة الى معازل متفرقة. وتضاعفت الآثار المدمرة للحصار مع الحروب الإسرائيلية الاربعة ضد غزة في 2008-2009، و 2012 و 2014 و 2021 والتي تسببت في مقتل الآلاف وتدمير مدنها وبنيتها التحتية. وسط كل هذا ترفض حماس تمكين الحكومة الفلسطينية فعليا في قطاع غزة وتصر على وجود حكم مواز باسم المقاومة مما يجعل أي مصالحة مع السلطة الفلسطينية أكثر صعوبة [1]. وتسبب ذلك في حالة

[1] Khaled Hroub, Palestine's Impasse: Israeli Occupation, Regional Conflicts and Internal Division, IEMed Mediterranean, Yearbook 2018. https://bit.ly/3yNrH3u

من الإحباط تجاه سياسات وممارسات حماس، من قبل عدة دول عربية بما في ذلك المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، وحتى مصر في مواقف محددة [1].

أدى تأجيل الانتخابات الفلسطينية المقرر إجراؤها في 22 مايو / أيار إلى مزيد من فقدان الشرعية بين الجمهور الفلسطيني المحبط بالفعل، فقد تجاوزت المؤسسات الفلسطينية صلاحياتها الانتخابية وفقًا للقانون الأساسي الفلسطيني، والذي بموجبه يجب على الفلسطينيين تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية وطنية كل أربع سنوات، وتعقد المشهد الانتخابي وفرصة تجديد شرعية المؤسسات برفض إسرائيل اجراء الانتخابات في مدينة القدس مما يبقي المأزق الفلسطيني الداخلي قائماً والذي توظفه إسرائيل في رفض العودة للعملية السياسية وإنجاز السلام، ومن هنا يأتي تمسك إسرائيل بافشال أي تقارب جاد بين السلطة الفلسطينية وحماس من خلال اليات متعددة [2]. ويضعف استمرار الانقسام دون تحقيق الوحدة والديمقراطية والمساءلة، من قدرة الفلسطينيين من مواجهة التحدي الهائل المتمثل في إنهاء الاحتلال.

2- التحولات الاقليمية

في المنطقة، تسببت موجتان تاريخيتان من الثورات العربية في إحداث الفوضى. لقد أدت إلى المنافسة الجيوسياسية بين القوى الإقليمية. تسببت في صراعات مدمرة وحروب أهلية وحروب بالوكالة ؛ حثت على التدخلات العسكرية من قبل القوى الإقليمية والخارجية؛ وتسببت في فقدان عدد قليل من البلدان احتكارها للقوة والسيطرة على أجزاء من أراضيها. والمزيد من الناس في المنطقة ينظرون إلى عالمهم من منظور طائفي أو عرقي أو قبلي، والتطرف آخذ في الارتفاع مما يؤدي إلى مزيد من التوترات وعدم الاستقرار. وتفوق هذه التحديات قدرة المنطقة على تحملها، لا سيما عندما يتفاقم الوضع بسبب الوباء والركود

[1] Hesham Youssef, The Israeli-Palestinian Conflict Amid a New Reality and a New Region, United States Institute of Peace, 26/05/2021 .https://bit.ly/2X8FYea

[2] Khaled Hroub, Palestine's Impasse: Israeli Occupation, Regional Conflicts and Internal Division, IEMed Mediterranean, Yearbook 2018. https://bit.ly/3yNrH3u

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. بالإضافة الى ذلك المؤسسات الإقليمية في حالة من الفوضى، والمصالح المتباينة في عالم عربي منقسم أدت إلى تنافسات معقدة. ونتيجة لذلك، أعادت دول المنطقة ترتيب أولوياتها بشكل كبير، ولم تعد القضية الفلسطينية الأولوية التي لا جدال فيها كما كانت في السابق، مع احتلال التهديد الإيراني مركز الصدارة [1].

عانت القضية الفلسطينية من مزيد من التهميش نتيجة هذه الاضطرابات، وتغير أولويات الدول العربية القيادية، وصعود إيران كتهديد رئيسي، لا سيما بالنسبة للخليج، فقد فوجئت القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية بتوقيع اتفاقيات إبراهيم بين إسرائيل والإمارات والبحرين، ثم الاتفاقيات الإسرائيلية اللاحقة مع المغرب والسودان. وبرزت مخاوف أن يكون العالم في طريقه إلى تجاهل مكانة إسرائيل كقوة محتلة، وبالتالي، القضية الفلسطينية. وبدأ يلوح في الأفق تحالف محتمل بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل ضد إيران، أسست له اتفاقيات التطبيع في زمن إدارة ترامب، وعداء ترامب لإيران والاتفاقية النووية التي أبرمها سلفه باراك أوباما مع طهران. ومع ذلك، وضعت المملكة العربية السعودية شرطاً مسبقاً لهذا التحالف بإيجاد حل للقضية الفلسطينية.

على الرغم من حقيقة أن السياسات الأمريكية بشأن فلسطين قد أدت حتى الآن إلى تآكل أي فرصة ضئيلة للتوصل إلى مثل هذا الحل الهادف، خاصة في زمن إدارة ترامب التي قدمت صفقة القرن باعتبارها الحل المنشود والقائم على انشاء مجموعة معازل سكانية دون القدس والاغوار ودون سيادة او موارد. ولكن إدارة بايدن ادركت ان الصفقة لن تنهي الصراع ليس فقط بين إسرائيل والفلسطينيين، ولكن أيضًا العالم العربي بأسره. فهي لا تحقق تطلعات الفلسطينيين في تقرير المصير والاستقلال، انما تقدم تحصيناً لمخاوف إسرائيل بشأن تهديد نووي إيراني متخيل أو حقيقي من خلال التحالف مع المملكة العربية السعودية. إن ربط القضية الفلسطينية بصفقة إقليمية من شأنه أن يؤدي إلى

[1] Hesham Youssef, The Israeli-Palestinian Conflict Amid a New Reality and a New Region, United States Institute of Peace, 26/05/2021 .https://bit.ly/2X8FYea

توسيع تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، وبالتالي السماح ببناء تحالف عربي إسرائيلي ضد إيران باعتبارها الاولوية، مما سيؤدي الى تراجع القضية الفلسطينية وتقديم حلول ادنى من تطلعات الشعب الفلسطيني. وهذا من شأنه بالتأكيد أن يخدم الأجندة الإسرائيلية ويضعف الفلسطينيين [1].

3- التحولات الدولية

انعقد مؤتمر مدريد في عالم أحادي القطب، بينما نشهد اليوم منافسة متجددة بين القوى العظمى بنكهة الحرب الباردة. وقد حدد الرئيس أوباما هدف انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة لمواجهة التحديات القادمة من الصين وروسيا، ولكنه توقف في محطتين هامتين في المنطقة، الأولى هي ما عرف بثورات الربيع العربي، والثانية هي التعامل مع احد نتائجه وهو صعود الجماعات المتطرفة، وقد ساهمت الاستراتيجية الامريكية في المنطقة بقوة في ظهور هاتين المحطتين. واستمر هذا الاتجاه الانسحابي من المنطقة في عهد الرئيس ترامب، واتبع الرئيس بايدن الآن نفس المسار وقام بسحب القوات الامريكية من العراق ثم أفغانستان في أغسطس الماضي. وفي انسحابه من المنطقة يحاول بايدن تجنب الخسائر الجيوسياسية مع قيام روسيا والصين بتوسيع نفوذهما ومتابعة مصالحهما في جميع أنحاء الشرق الأوسط حتى لا تقومان بملء الفراغ الامريكي. وقد عرضت كلا من روسيا و الصين على حد سواء استضافة لقاء بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهذا يبرهن على وجود تحد لدور الوسيط المهيمن الذي تلعبه الولايات المتحدة. في غضون ذلك، مع احتدام القتال بين إسرائيل وحماس في مايو الماضي، انتهزت الصين الفرصة لاتهام الولايات المتحدة بعرقلة جهود مجلس الأمن الدولي لاتخاذ إجراء بشأن النزاع، حيث عارضت واشنطن ما اعتبرته بيانًا غير متوازن يدعو إلى وقف اطلاق النار ومنعت المجلس من اتخاذ أي إجراء.

[1] Khaled Hroub, Palestine's Impasse: Israeli Occupation, Regional Conflicts and Internal Division, IEMed Mediterranean, Yearbook 2018. https://bit.ly/3yNrH3u

ويركز العالم حالياً، وربما خلال السنوات القادمة على التعافي بعد الجائحة. هذا بالإضافة إلى مجموعة من التحديات الموجودة مسبقًا والمتشابكة أحيانًا من النزاعات والأزمات الإنسانية إلى نمو القومية المتطرفة والإرهاب والتطرف؛ تغير المناخ؛ الأمن الإلكتروني؛ نزوح السكان؛ وضعف المؤسسات المتعددة الأطراف. وفي حين أن هذا قد يشير إلى أن المجتمع الدولي سوف يصرف انتباهه عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لدرجة أن الأطراف يمكن أن تبتعد عن العمل كالمعتاد، إلا أنه قد يؤدي أيضًا بالحلفاء والداعمين التقليديين لإسرائيل والفلسطينيين إلى عدم إعطاء الأولوية للدعم الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي. علاوة على ذلك، شهد العالم صعود "قوة الشعوب"، حيث انطلقت مظاهرات شعبية واسعة النطاق ضد الحرب الأخيرة على قطاع غزة تدعو إلى التغيير في جميع أنحاء العالم، من حملة "أنا أيضاً" (MeToo) المدعومة عالميًا، إلى حركة "حياة السود تهم" (Black Lives Matter) التي وجدت أيضًا صدى خارج الولايات المتحدة، وجاءت هذه التظاهرات على خلفية أربعة تطورات رئيسية:

- فتح تحقيق من جانب المحكمة الجنائية الدولية بشأن "الوضع في فلسطين"، بدأ في مارس / آذار 2021 للنظر في إمكانية ارتكاب كلا الجانبين لجرائم حرب، وصدور بيان عن المدعي العام للمحكمة بأن هناك أساسًا معقولاً للاعتقاد بأن جرائم الحرب قد تكون ارتكبت مرة أخرى من قبل الطرفين في حرب عام 2021.
- اصدار هيومن رايتس ووتش تقريراً يتهم إسرائيل بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في معاملتها للفلسطينيين تصل إلى حد الفصل العنصري، بعد مزاعم مماثلة من قبل منظمة غير حكومية إسرائيلية لحقوق الإنسان . وفي حين رحب الفلسطينيون بهذا التقرير، فان إسرائيل، والولايات المتحدة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي رفضوا التوصيف. وحذر آخرون من ذلك باعتباره احتمال مستقبلي. ويعكس هذا اتجاهاً متنامياً في نظرة دعاة حقوق الإنسان إلى الصراع.

- تهديد الاتحاد الأوروبي بوقف التمويل عن السلطة الفلسطينية في ظل انتقادات توجه لها، وتوقيع اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل وأربع دول عربية، والتي لا تزال على قيد الحياة، على الرغم من الأعمال العدائية الأخيرة.
- لم تعد إسرائيل تتمتع بنفس المستوى من الدعم الأمريكي من الحزبين الذي تتمتع به منذ عقود.

4- التحولات على الساحة الاسرائيلية

- أجرت إسرائيل أربع انتخابات غير مسبوقة غير حاسمة في غضون عامين ومن المرجح أن تتجه إلى الخامسة. جرت هذه الانتخابات على خلفية محاكمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بالفساد، مما دفعه لمحاولة أي شيء للبقاء في السلطة. لقد دمرت الحرب على غزة تقريبا إمكانية معارضيه لتشكيل حكومة.
- ولكن سواء أقنع نتنياهو عددًا كافيًا من الإسرائيليين بحمايتهم من حماس أم لا، فهناك اعتراف بأن الصواريخ من غزة قد تحسنت من حيث المدى وقوة النيران والدقة منذ الحرب الأخيرة، على الرغم من أن إسرائيل لا تزال تحتفظ بتفوق عسكري ساحق. بعد استهدافها من قبل حماس، اضطرت إسرائيل إلى إغلاق مطار بن غوريون ووقف إنتاج منصة الغاز البحرية التابعة لها. هذا لا يبشر بالخير لاحتمال المواجهات العسكرية في المستقبل. وقد اعلن نتنياهو عن نجاح العملية من خلال القول إن العملية حققت أهدافها وأضرت بقدرة حماس على إطلاق صواريخ على إسرائيل ودمرت شبكة الأنفاق الواسعة ومصانع الصواريخ. في غضون ذلك، شكك النقاد في هذا الوصف والمنطق على أنه عملية عسكرية، حيث اعتبرها بعض المعارضين التقليديين للحكومة "أكثر عمليات غزة فاشلة وعديمة الجدوى على الإطلاق".
- هناك محللون يرسمون صورة شاملة قاتمة لإسرائيل عند التفكير في جبهاتها الأخرى. بعد سنوات من وصول حزب الله إلى قدرة ردع مفاجئة في حربه عام 2006 مع إسرائيل، حذر الميجر جنرال أوري جوردين من الجيش الإسرائيلي من أنه في الأيام الأولى من الحرب المستقبلية مع حزب الله، ستضرب إسرائيل 2000 صاروخ يوميًا (حوالي 3970 صاروخ اطلقت خلال

حرب 2006 بأكملها). كان لدى حزب الله ما يقدر بـ 13000 صاروخ في عام 2006 ويعتقد الآن أنه يمتلك 130.000 إلى 150.000 صاروخ، بما في ذلك الصواريخ بعيدة المدى التي يمكن أن تصل إلى أي مكان في إسرائيل والتي من المحتمل أن تطغى على نظام القبة الحديدية الدفاعي الإسرائيلي.

- إضافة إلى التهديدات التي تواجه إسرائيل، من المرجح أن تسعى إيران إلى فرص لاتخاذ إجراءات انتقامية بعد مزاعم موثوقة بأن إسرائيل اغتالت عالمًا نوويًا إيرانيًا بارزًا وجميع الادعاءات المؤكدة بأنها كانت وراء هجوم إلكتروني على المنشأة النووية الإيرانية الرئيسية . وبدعم إيراني، عطل الحوثيون ما يقرب من نصف صادرات السعودية النفطية . وهذا يشير الى ان قدرات حزب الله والحوثيين ستصل إلى غزة عاجلاً أم آجلاً.
- بعد هذه الحرب الأخيرة، يجادل البعض بأن التهديد الوجودي الحقيقي لإسرائيل هو المواجهات بين اليهود الإسرائيليين والفلسطينيين في الداخل. يبدو أن النسيج الأخلاقي للمجتمع الإسرائيلي مهدد بصورة لم تشهد خلال الحروب السابقة، حيث شهد الإسرائيليون حرق المعابد اليهودية، واستهداف منازل العرب، والهجمات الشرسة من قبل أفراد كل مجتمع على الآخر، وتدمير الأعمال التجارية التي يملكها الطرفان. مع تصاعد العنف، حذر الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين من حرب أهلية إسرائيلية. كل هذا يحدث في وقت استنتج فيه المزيد والمزيد من الناس أن الصراع قد وصل إلى نقطة اللاعودة، مما يجعل حل الدولتين شبه مستحيل [1].

ثانياَ: التحديات في الشرق الأوسط

يبدو أن موجة من التحدّيات تواجه الشرق الأوسط، وتتمثّل بالإرهاب والتطرّف والحرب الأهلية والتدخّل الأجنبي والطائفية والفساد والسلطوية. كما تعيش المنطقة حالة من الاضطرابات المستمرة يتعرض فيها نظام الدولة القومية

[1] Hesham Youssef, The Israeli-Palestinian Conflict Amid a New Reality and a New Region, United States Institute of Peace, 26/05/2021 .https://bit.ly/2X8FYea

في العالم العربي منذ عقد للهجوم من الداخل من القوى القبلية والطائفية وقوى التغيير الاجتماعي والاقتصادي، واقتتال داخلي تسبب في تحول عدد من دول المنطقة الى دول فاشلة. الى جانب عدم استقرار ناتج عن الركود الاقتصادي، والانتفاخ الشبابي الهائل، والحكم الفاسد، والنشاط المستمر للجماعات المتطرفة. وجائحة كوفيد 19 واثارها التي تسببت في الانخفاض الحاد في أسعار النفط ما جعل المنطقة في وضع أسوأ على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي مما كانت عليه قبل أربع سنوات مما يجعل عدد من دول المنطقة أكثر اعتماداً على الدعم الخارجي. وأدت الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، المصحوبة بمزيد من الحريات المحدودة وانتهاكات حقوق الإنسان في العديد من البلدان، والعلاقات المتوترة بين الشعوب والحكام إلى موجة جديدة من الاحتجاجات طالت لبنان والجزائر والعراق والسودان. وتبدو المنطقة عالقة في نزاع مطول على السلطة بين المجتمعات والسلطة السياسية قد يستغرق حله جيلاً كاملاً.

تأتي الكثير من المشكلات التي تؤثر على الشرق الأوسط نتيجة مفاقَمة مقصودة للتوترات الإقليمية الموجودة مسبقاً. وقد استغلت الولايات المتحدة وبريطانيا، تقليدياً، الانقسامات الطائفية، والتوترات العرقية والعنف الداخلي في أجزاء مختلفة من العالم، بما في ذلك أفريقيا وأميركا اللاتينية ومنطقة البلقان والشرق الأوسط. ويشكل العراق مثالاً واحداً من أمثلة كثيرة على استخدام الاستراتيجية الأنجلو–أميركية: "فرق تسد". ومن الأمثلة الأخرى رواندا، ويوغسلافيا، والقوقاز وأفغانستان.

يشير تقرير أطلقته مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في واشنطن إلى أن العقود القليلة الماضية شهدت في غالبية الدول العربية ظهور "المساومات الاستبدادية"؛ أي الخدمات الاجتماعية والوظائف الحكومية مقابل السكوت. ويقول التقرير الذي يتحدث عن التحديات الكبرى التي تواجه المنطقة والحلول الممكنة، إن نظاما قديما ينهار في المنطقة من دون أي تصور حول ما قد يأتي لاحقا. ويتحدث التقرير عن أربعة تحديات كبرى تواجه المنطقة: الصراعات الإقليمية التي سببت انهيارا تاما لمؤسسات الدولة وموجات هجرة غير مسبوقة؛

وعدم وجود أنظمة تستند إلى القوانين؛ وعدم قدرة الاقتصادات العربية على خلق عدد كاف من الوظائف؛ وتعامل عدد كبير من الدول العربية مع مواطنيها على أنهم "تهديد لها" وليسوا مصدر قوة يمكن الاعتماد عليه. وترى مؤسسة كارنيغي في تقرير أصدرته بعنوان "العقبات والطريق إلى الإصلاح" ان السلام مبني على فرضية أن الدولة والمواطن في العالم العربي بحاجة إلى عقد اجتماعي جديد، ويقترح إطارا لسياسات جديدة في خمسة مجالات هي الاقتصاد السياسي، الحوكمة، التعليم، اللاجئين، والصراعات الإقليمية [1].

ومن بين المشكلات القائمة في الشرق الأوسط المعاصر، ثمة الافتقار إلى الديمقراطية الحقيقة، التي كانت السياسات الخارجية الأميركية والبريطانية تعمل على عرقلتها بشكل متعمد. وأصبح تحقيق "الديمقراطية" على النمط الغربي مطلوباً فقط في تلك الدول الشرق أوسطية التي لا تتصاع لمطالب واشنطن السياسية، وما تزال تعمل بثبات كذريعة للمواجهة. وثمة الكثير من الدول غير الديمقراطية التي ليست لدى الولايات المتحدة مشكلات معها، لأنها مصطفة بحزم في داخل المدار الأنجلو–أميركي.

ويركز تقرير قدمته مجموعة عمل استراتيجية الشرق الأوسط التابعة للمجلس الأطلسي، وبالتعاون مع مؤسسة بروكنجز، بعنوان: «الأمن والنظام العام»، والذي استعرض التقرير أبرز التهديدات في منطقة الشرق الأوسط، والسياسات التي يمكن اتباعها لمواجهة هذه التهديدات على **خمسة تحديات كبرى تواجه الشرق الأوسط:**

أولاً: الصراع العربى – الإسرائيلى

على مدار سنوات طويلة، ظل الصراع العربى – الإسرائيلى القضية المحورية، التى تستحوذ على اهتمام المعنيين بشئون المنطقة، بيد أنه منذ عام 2011 تراجع هذا الاهتمام بعض الشىء. ويؤكد التقرير ضرورة إعادة الاهتمام

[1] صداع التغيير أو سرطان الوضع الحالي'.. تحديات تواجه الشرق الأوسط، الحرة، 18/10/25.
https://arbne.ws/2X577i7

بهذه القضية، لا سيما من جانب الدول الغربية التى تتعرض للمقاطعة الاقتصادية، وسحب الاستثمارات العربية منها بسبب دعمها إسرائيل.

ويرى التقرير أن الفترة الحالية تعد الأكثر ملاءمة للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربى – الإسرائيلى؛ حيث إنه فى الفترة الأخيرة شهدت كل من حركتى حماس وحزب الله تراجعاً واضحاً، كما تراجعت قوة العديد من الأنظمة العربية التى تعادى إسرائيل. ومن وجهة نظر مُعدى التقرير أيضاً، أصبح ثمة أعداء مشتركون لكل من العرب وإسرائيل، وهم: إيران، و«داعش». ويطالب التقرير بأن تراعى أى تسوية مستقبلية لهذا الصراع، قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وحسب التقرير، لا يتعامل العرب مع الصراع الإسرائيلى من المنظور البراجماتى الغربى نفسه، ومن ثم فإنه على الدول الغربية أن تقوم بالوساطة بين الطرفين، مع توضيح الفرص والمزايا للدول العربية فى حال تحقق السلام.

ثانياً: تصاعد الحروب الأهلية

تعانى منطقة الشرق الأوسط تصاعد الحروب الأهلية بشكل مستمر، مما يهدد مصالح الدول الغربية، التى يجب عليها أن تقوم بتدخلات مباشرة لإنهاء هذه الحروب، بيد أنه من الممكن أن تؤدى مثل هذه التدخلات لمزيد من الفوضى فى المنطقة إذا ما تم الانحياز لطرف على حساب طرف آخر.

ويستبعد التقرير نجاح أى جهود للوساطة الخارجية فى منطقة الشرق الأوسط إذا لم يصاحبها تدخل خارجى مباشر يجعل جميع الأطراف متعادلين فى القوة، على أن يتم بعد هذا التدخل ضمان تمثيل مناسب وعادل فى المناصب السياسية المختلفة لجميع الأطراف. ويقترح التقرير أن تكون هذه الوساطة الخارجية بقيادة أمريكية.

ثالثاً: التمدد الإيراني الإقليمي

لم تتوقف محاولات طهران لزعزعة استقرار المنطقة منذ سنوات طويلة؛ ففى عام 1980 قامت إيران بقصف المدن الحدودية العراقية، مما أدى إلى قيام حرب الخليج الأولى، كما دعمت الجمهورية الإسلامية حزب الله بعد الغزو الإسرائيلى للبنان، فضلاً عن غيره من التنظيمات فى المنطقة.

ويرى التقرير أن إيران استطاعت استغلال الفوضى المنتشرة فى الإقليم، وانهيار العديد من أنظمة الحكم من أجل تنفيذ مشروعها للتمدد الإقليمى. كما يتوقع التقرير أن يؤدى الاتفاق النووى الإيرانى مع الغرب إلى دعم الاقتصاد الإيرانى، مما يشجع طهران على الإبقاء على سياستها العدوانية، ويحفز الاستقطاب فى المنطقة والمشاعر العدائية ضدها.

رابعاً: انخفاض أسعار النفط

تعتمد العديد من دول الشرق الأوسط على النفط كأحد مصادر دخلها الرئيسية، بيد أن السوق العالمية تشهد انخفاضاً ملحوظاً فى أسعار النفط، وهو الانخفاض الذى يتوقع التقرير أن يستمر لعدة سنوات مقبلة، وهو ما سيؤدى إلى خلل واضح فى موازنات بعض دول المنطقة.

وفى السياق ذاته، يحذر التقرير من أن يؤدى استمرار تراجع أسعار النفط إلى تفاقم المشكلات الأمنية، وزيادة عدد الدول الفاشلة فى الإقليم، وتصاعد الحروب الأهلية. ويزداد هذا الأمر حدة فى الدول التى تعانى مشكلات هيكلية بالأساس، مثل العراق، والتى لن تستطيع تحمل تكلفة الحرب على جماعات إرهابية، مثل «داعش»، وهو ما سوف يؤدى لاستمرار تمدد هذه التنظيمات.

من ناحية أخرى، فإن انخفاض أسعار النفط قد يؤدى إلى لجوء بعض دول المنطقة للاستدانة المشروطة من الدول والمؤسسات الغربية، وغالباً ما سوف ترتبط شروط هذه القروض ببرامج إصلاح سياسية واقتصادية واجتماعية.

خامساً: تحدى مكافحة الإرهاب

يعد الشرق الأوسط من أكثر المناطق التى ينتشر بها الإرهاب؛ وهو ما يرجعه التقرير إلى الإحباط الاقتصادى والاجتماعى الذى يواجهه سكان هذه المنطقة بالإضافة الى التدخلات الخارجية. ومن ثم فإن أى استراتيجية لمكافحة الإرهاب فى الشرق الأوسط يجب أن تبدأ بإنشاء برامج إصلاح اقتصادى وإدماج اجتماعى، إلا أن أغلب حكومات الإقليم تتعامل مع هذه المقترحات باعتبارها نوعاً من الرفاهية، وتكتفى بالاعتماد على الأداة العسكرية بشكل مركزى؛ وكذلك وقف التدخلات الخارجية الضارة والمشاريع التي تستهدف إعادة صياغة المنطقة جيوسياسياً

كذلك يعتبر التقرير أن إنشاء التحالفات مثل «الناتو» NATO قد أسهم فى الحفاظ على أمن القارة الأوروبية، بل ودفعها للتطور قُدماً. ومن ثم، فإنه يقترح إنشاء تحالف يجمع بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط، بما فيها إيران، بحيث يقوم هذا التحالف على تدابير واتفاقيات لمنع استخدام القوة المسلحة بين دوله، مع وجود آليات فعَّالة لتسوية الصراعات بالطرق السلمية، والسعى نحو التوصل إلى اتفاقيات للحد من التسلح.

وقد تسعى إيران لإفشال هذا التحالف فى البداية. وطبقاً للتقرير، فإن مراجعة تصريحات بعض المسئولين الإيرانيين المعتدلين تكشف عن قبولهم هذه الفكرة وترحيبهم بها، ومنهم جواد ظريف، وزير الخارجية الإيرانى، فى حوار له مع جريدة نيويورك تايمز عندما كان سفيراً لإيران فى الأمم المتحدة.

كما يشير التقرير إلى أنه قد تحدث بعض المحاولات لإفشال التحالف المقترح من جانب الدول التى لديها مصالح سياسية واقتصادية فى المنطقة مثل: الصين، والهند، وروسيا، لكن يتعين على الولايات المتحدة احتواء تخوفات هذه القوى الدولية، ودعوتها للمشاركة فى هذا التحالف، إلا أن وجود روسيا سوف يثير غالباً القلاقل، وقد يؤدى إلى إفشال التحالف، ومن ثم يجب تحييدها تماماً.

إجمالاً، يؤكد التقرير أن التهديدات الأمنية التى تواجه دول الشرق الأوسط تتجه نحو مزيد من التشابك والتعقيد المستمر، ولم يعد يجدى معها الحلول التقليدية، وأصبحت هناك حاجة ضرورية لإيجاد أساليب إبداعية وابتكارية لإنهاء هذه التهديدات، أو ما يمكن أن يطلق عليه «الأمن الابتكارى» [1].

ثالثاً: المشاريع الاقليمية

أولاً: المشروع العربي

عبر قرنين من الزمن تنقّلت الأمة العربية من مشروع إنقاذي إلى مشروع إنقاذي آخر، بدون أن توصل أي مشروع إلى نهايته وتحقق أهدافه. كلُ مشروع ترك معلقا في الوسط، إما بسبب تعثُر تحقيقه لأسباب موضوعية أو بسبب بروز تحد جديد يتطلب تأجيل المشروع القديم لصالح مشروع جديد يتعامل مع، ويواجه التحدي الجديد.

لقد عاشت الأمة في هذه الدوامة التي استهلكت طاقاتها المادية والمعنوية وأدخلتها في الحيرة والقنوط. كانت البداية طرحا جزئيا لمشروع الإصلاح الديني الإسلامي للخروج من الجمود الفقهي والفكري والثقافي، الذي تراكم وتعاظم بعد سقوط الخلافة العباسية. تبع ذلك مشروع الأخذ بالليبرالية الأوروبية بعد ازدياد الاحتكاك بأوروبا والانبهار بحضارتها. لكن خيانة أوروبا لمبادئ أنوارها وممارستها للتوسع الاستعماري، واحتلال جزء كبير من أرض العرب، طرح مشروعا جديدا مستعجلا، مشروع الاستقلال الوطني. وما أن انزاح الاستعمار حتى وجدت الأمة نفسها أمام تحدي الهجمة الصهيونية الاستيطانية من جهة، وفشل الرجعية العربية في مواجهة الصهيونية وفي الحكم من جهة أخرى، مما نقلها إلى طرح مشروع الانقلابات العسكرية كطريق ثوري إنقاذي يواجه الصهيونية ويواجه الرجعية العربية الفاسدة في آن.

[1] معتز بالله عبد الفتاح، خمسة تحديات أمنية كبرى فى الشرق الأوسط، العربية، 2016/4/2
https://bit.ly/3BQs6nD

ومن خلال نجاح الانقلابات العسكرية في العديد من الأقطار العربية المفصلية، طرح المشروع القومي الوحدوي الرامي لتوحد الأمة العربية وصيانة استقلالها، ودحر الصهيونية وإقامة مجتمع العدالة الاجتماعية. ويمكن اعتبار المشروع القومي العربي كمشروع سياسي مطروح امام الامة العربية من بدايته في نهاية القرن التاسع عشر عندما بدأ بعض الوجهاء العرب في المشرق العربي على الأخص يطرح فكرة الانفصال عن الخلافة العثمانية ومنذ ذلك التاريخ اصبح المشروع القومي عبارة عن سيرورة متحركة متنامية تفتش لها عن أسس تاريخية وثقافية وفكرية وعن وسائل سياسية لتحقيق تلك الأسس في الواقع العربي [1].

لقد بدأ المشروع كرد فعل لسياسة التتريك فتوجه الى تاريخ الامجاد العربية الغابرة لتجييش الثورة ضد تلك السياسة وشيئا فشيئا تطور ليصبح في شكل نشاطات ثقافية وادبية تقوم بها اشكال عديدة من الجمعيات والنوادي والتنظيمات السرية والمؤتمرات ووصل في بدايات القرن العشرين الى ان يكون موضوعا سياسيا واجتماعيا محددا خاصا بالعرب ومعبرا عن مطالب عربية بالاستقلال عن الخلافة العثمانية وبتأكيد الهوية العربية تمهيداً لقيام الدولة العربية.

ومن المؤكد ان المشروع كان في بداياته مشروع نخبة عربية من رجالات العائلات الكبيرة والتجار والمثقفين المسلمين والمسيحيين على السواء وفي الوقت نفسه فقد اسهم اتصال العرب بالغرب الأوروبي وتعرفهم على الفكر والمشاريع القومية التي كانت الساحة الاوربية تزخر بها آنذاك في بلورة المشروع العربي القومي واغناءه من خلال التعرف على مفاهيم الامة الدولة وما رفعته الثورات في الغرب من شعارات وكذلك على أدوات العمل السياسي من برلمانات وأحزاب [2].

[1] علي محمد فخرو، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، ط1، 2012، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ص621-622.
[2] المصدر السابق، ص621-622.

والمشروع هو مشروع فكري سياسي يسعى الى توحيد الأقطار العربية في وطن عربي واحد كبير والى توحيد الشعوب العربية في امة عربية واحدة تعيش في ذلك الوطن وتقيم دولتها عليه ضمن حدوده الجغرافية ومنطلقاته الفكرية مبنية على وحدة التاريخ والثقافة واللغة والمشاعر القومية والى حد كبير وحدة الدين ومنطلقاته السياسية تعتمد على وحدة النضال العربي بشتى صنوفه من اجل تحقيق وحدتي الوطن والأمة [1].

لكن هذا المشروع واجه العقبات والعثرات بسبب مؤامرات الخارج وأخطاء الداخل، لتنتقل الأمة إلى مشروع الاعتماد على الاسلام السياسي لإنقاذ الأمة، حتى اذا ما جاءت رياح الربيع العربي بثوراته وحركاته وآماله الكبيرة، امتحن الإسلام السياسي في عدة أقطار وفشل بصورة عامة، مع استثناءات محدودة، في ذلك الامتحان[2].

وتواجه الأمة حالياً تحديا جديدا يتمثل في العاصفة الجهادية الإسلامية التكفيرية الممارسة للعنف البدائي البربري، والمهددة لكل الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي بنتها الأمة العربية عبر تاريخها الطويل. ومن المؤكد أن هذا التحدي الهائل غير المسبوق في تاريخ الأمة سيحتاج إلى طرح مشروع يواجه هذا التحدي ويدحره. مكونات هذا المشروع ومنهجيته والقوى التي ستقوم به تحتاج إلى ألا تعيد ارتكاب أخطاء الماضي ولا تعاني من نقاط ضعفه. فلا محل للمشاريع الجزئية المبتورة، ولا للمشاريع المؤقته، ولا للمشاريع غير المنبثقة من تاريخ وتراث وأحلام وحاجات وأولويات وتجارب الأمة، ولا للمشاريع الفوقية المعزولة عن صخب وحناجر الجماهير. ولعل أقرب تصور فكري منهجي لمثل مشروع مطلوب كهذا، هو المشروع النهضوي العربي بنقاطه الست المترابطة: الوحدة العربية، الاستقلال الوطني والقومي، التنمية الإنسانية الشاملة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية والتجدد الحضاري [3].

---

[1] علي محمد فخرو، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، ط1، 2012، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ص621-622.

[2] علي فخرو، انتقال الأمة إلى مشروع جديد، القدس العربي، 2015/07/07 . https://bit.ly/3DXEEvd /

[3] المصدر السابق.

النقاط الست العامة تلك غير كافية إن لم يصاحبها دخول عميق في التفاصيل، لإبراز معانيها وواقعيتها وكفاءتها. وقبل ذلك هناك حاجة لمراجعة تحليلية نقدية لمحاولات كثيرة قام بها مئات المفكرين العرب والمسلمين، محاولات بالغة الغنى، بالغة الجرأة، بل بعضها بالغ الحداثة، لكنها في غالبيتها الساحقة كانت محاولات فردية معزولة عن عموم المواطنين وعن حياتهم اليومية، وهي محاولات تجاهلتها المؤسسات الرسمية والكثير من المؤسسات المدنية فماتت في الواقع العربي.

المطلوب هو إدماج الكثير من تلك المحاولات المبهرة لجعل المشروع النهضوي شاملا وعميقا ومرتبطا بالواقع والمستقبل إلى أبعد الحدود. إنه جهد مؤسسي تكاتفي كبير من أجل تجويد المشروع ونشر نتائجه والدفاع عنه، تمهيدا لمأسسته في الحياة السياسية العربية على المستويين الوطني والقومي [1].

ثانياً: المشروع الصهيوني

برزت فكرة البعث القومي اليهودي من جديد في الثقافة الغربية الأوروبية في أكثر الأوقات ملاءمة من ناحية سياسية، فأصبح الوجود اليهودي في فلسطين خلال القرن التاسع عشر، قضية سياسية بالنسبة للدول الأوروبية التي كانت تصبو إلى التوسع فيما وراء البحار وإقامة الإمبراطوريات. وهكذا تم ربط الأفكار الدينية والإنسانية بذكاء مع السياسة الدافعية للحصول على نفوذ في الشرق الأدنى، ووجدت فلسطين نفسها فجأة تدور في فلك السياسة الأوروبية، وواقعة تحت قوى النفوذ المتصارعة، أما نقطة الارتكاز بما يسمى " المسألة الشرقية "، هي وضع الإمبراطورية العثمانية التي كانت فلسطين جزءاً منها [2].

تهدف الصهيونية بمدلولها السياسي الحديث إلى السيطرة على العالم في المدى البعيد بدعوى أن الله استخلفهم على العالمين، أنهم "شعب الله المختار "، فهي بذلك تعتبر أقدم مبدأ عنصري استعماري ظهر على وجه الأرض. وتعتبر

[1] المصدر السابق.

[2] ساجدة نوفل، البعد الديني للصراع العربي– الصهيوني (الدولة اليهودية: دراسة حالة)، جامعة الشرق الأوسط، 2018، ص 50-51.

الصهيونية بهذا المفهوم هي الفلسفة القومية للغالبية العظمى من اليهود في العالم، أما فلسطين فهي هدف الصهيونية القريب، منها يسعون إلى تحقيق هدفهم البعيد.

كان لبريطانيا دور رئيسي وحاسم في التمهيد للمشروع الصهيوني في فلسطين باعتبارها الدولة الاستعمارية الأولى. وبذلك استند التحالف الصهيوني على أسس وأحداث كان أولها اتفاقية سايكس بيكو لاقتسام البلاد العربية ومن ثم إعلان وعد بلفور سنة 1917م، الذي نادى بإنشاء وطن لليهود في فلسطين، كأساس تنفيذي لاتفاقية بمنح اليهود جزءا الأرض العربية ورعاية هذه المنحة. ويعد تصريح بلفور، نهاية المرحلة التي بدأها هرتزل؛ بعقد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897م، الذي اقترح فيه إقامة دولة لليهود، وبداية لمرحلة جديدة، وبذلك يعتبر تصريح بلفور أول اعتراف دولي بالصهيونية ومشروعاتها. وقد نجحت الحركة الصهيونية بزعامة هرتسل بتطبيق المشروع الصهيوني واستطاعت تحقيق إقامة دولة إسرائيل ليس في الارجنتين او اوغندا او شبه جزيرة سيناء كما كان مقترحا ولكن على ارض فلسطين [1].

بعد الحرب العالمية الثانية، وانتقال الثقل السياسي إلى الولايات المتحدة، وتراجع الدور البريطاني، استطاعت الصهيونية أن تكسب تأييدها وزيادة نفوذها بقوة وسرعة في الولايات المتحدة، ويعود إلى أن أمريكا مثلها مثل بريطانيا ذات أغلبية بروتستانتية، تغلغلت في تفكير مواطنيها الأفكار والنبوءات التوراتية الخاصة بعودة اليهود إلى فلسطين كمقدمة لعودة المسيح المنتظر، حتى قبل ظهور الحركة الصهيونية بفترة كبيرة من الزمن. وقد تمثل ذلك في مؤتمر بلتيمور الذي انعقد في نيويورك عام 1940، والذي أصبح قاعدة انطلاق الحركة الصهيونية من امريكا، مثلما كان بلفور قاعدة انطلاقها من بريطانيا [2].

لم يتوقف المشروع الصهيوني على سلب الأراضي الفلسطينية بل امتد ليطال عددا من دول المنطقة من خلال ما يعرف بـ مشروع "إسرائيل الكبرى"

[1] المصدر السابق، ص 91.
[2] المصدر السابق، ص 98.

الذي يشكل حجر الزاوية للأحزاب الصهيونية اليمينية، مثل حزب الليكود، وكذلك داخل المؤسسة العسكرية والاستخباراتية الإسرائيلية. وهو ليس مشروعًا صهيونيًا للشرق الأوسط، إنه جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية الأمريكية، وهدفه الاستراتيجي هو توسيع الهيمنة الأمريكية بالإضافة إلى احداث تصدع في الشرق الأوسط وبلقنته. وتتمثل استراتيجية واشنطن في زعزعة استقرار وإضعاف القوى الاقتصادية الإقليمية في الشرق الأوسط بما في ذلك تركيا وإيران. وهذه السياسة التي تنسجم مع مشروع "إسرائيل الكبرى" مصحوبة بعملية تقسيم سياسي. فمنذ حرب الخليج (1991)، فكر البنتاغون في إنشاء "كردستان حرة" بحيث تشمل أجزاء من العراق وسوريا وإيران وكذلك تركيا.

وبحسب ثيودور هرتزل، الأب المؤسس للصهيونية، فإن "مساحة الدولة اليهودية تمتد:" من وادي مصر إلى نهر الفرات ". وبحسب الحاخام فيشمان، "تمتد أرض الميعاد من نهر مصر حتى نهر الفرات، وتشمل أجزاء من سوريا ولبنان". وعند النظر إليها في السياق الحالي، بما في ذلك الحصار على غزة، فإن الخطة الصهيونية للشرق الأوسط لها علاقة وثيقة بغزو العراق عام 2003، وحرب عام 2006 على لبنان، وحرب 2011 على ليبيا، والحروب المستمرة على سوريا والعراق. واليمن ناهيك عن الأزمة السياسية في السعودية [1].

يتمثل مشروع "إسرائيل الكبرى" في إضعاف الدول العربية المجاورة وتقسيمها في نهاية المطاف كجزء من مشروع توسعي أمريكي–إسرائيلي، بدعم من الناتو، وذلك وفقاً لخطة عوديد ينون، وهي خطة إستراتيجية إسرائيلية لضمان التفوق الإقليمي الإسرائيلي. وهي تصر وتنص على أنه يجب على إسرائيل إعادة تشكيل بيئتها الجيوسياسية من خلال بلقنة الدول العربية المجاورة إلى دول أصغر وأضعف. وتعمل الخطة على أساسيين: أن تصبح اسرائيل قوة إقليمية إمبريالية، ويجب أن تؤثر على تقسيم المنطقة بأكملها إلى دول صغيرة عن طريق تفكيك جميع الدول العربية الموجودة الى دول صغيرة على أساس عرقي

[1] Israel Shahak and Prof Michel Chossudovsky, "Greater Israel": The Zionist Plan for the Middle East, Global research , 03/03/2013. https://bit.ly/3tmWtPD

أو طائفي لكل دولة. وبالتالي، فإن الأمل الصهيوني هو أن تصبح الدول القائمة على أساس طائفي تابعة لإسرائيل، ومن المفارقات أن تصبح مصدر شرعيتها الأخلاقية في هذا السياق، فإن الحرب على سوريا والعراق هي جزء من عملية التوسع الإقليمي الإسرائيلي[1].

يدعم المشروع الصهيوني حركة الاستيطان اليهودية على نطاق أوسع، يتضمن سياسة تهجير الفلسطينيين من فلسطين مما يؤدي إلى ضم كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى دولة إسرائيل. تمضي إسرائيل حاليًا في خطة ضم أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية "مع إبقاء السكان الفلسطينيين في ظروف من الحرمان الشديد والعزلة. " تهيئة الظروف من الفقر المدقع والانهيار الاقتصادي تشكل وسيلة لتحريك طرد ونزوح الفلسطينيين من وطنهم. إنها جزء من عملية الضم. إذا نجحت المناورة، فستنتهي إسرائيل بكل الأراضي التي احتلتها خلال حرب عام 1967، بما في ذلك كل مرتفعات الجولان والقدس ومعظم الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك أفضل مصادر المياه والأراضي الزراعية. وستجد الضفة الغربية نفسها في نفس الوضع مثل قطاع غزة، معزولة عن العالم الخارجي ومحاطة بقوات عسكرية إسرائيلية معادية ومستوطنات إسرائيلية" [2].

يقصد بمفهوم الشرق الأوسط الدول العربية والإسلامية الممتدة من المغرب الأقصى غربا إلى أفغانستان شرقا. وقد ظهر دور بريطانيا واضحا في تشكل مفهوم الشرق الأوسط نتيجة دورها الفعال كونها إمبراطورية استعمارية تحدد وجودها في المنطقة عبر ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: الممتدة من القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الثانية حيث كانت بريطانيا قوة عظمى حددت المسار الاقتصادي والسياسي لشعوب المنطقة، وكانت مصر العمود الفقري للسياسة البريطانية في الإقليم.

[1] المصدر السابق
[2] المصدر السابق

المرحلة الثانية: تراجع بريطانيا العالمي الذي حتم عليها الانسحاب التدريجي من الإقليم عبر منح مستعمراتها الاستقلال ودعمها لقيام دولة يهودية في فلسطين تقديما لبوادر ظهور المشروع الشرق أوسطي الجديد بعيد عن تاريخ وطبيعة المنطقة بجميع أبعاده.

المرحلة الثالثة: بدأت مع صعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى قمة الهرم الدولي وبداية الصراع مع الاتحاد السوفييتي، وكان الإقليم من أهم مناطق الصراع بين القطبين الدوليين، وجرى التوافق الأمريكي البريطاني على أهمية المنطقة والسعي لملئ فراغها عبر العديد من المشاريع أهمها إنشاء دولة إسرائيل 1948.[1]

مع دخول الولايات المتحدة مسرح الأحداث بعد احتلالها العراق وضعت استراتيجيات ثابتة لسياستها الخارجية ارتكزت على: تدعيم رسم جديد لعلاقات القوة في العالم، أو ما يعرف بالنظام العالمي الجديد، الذي تنفرد فيه الولايات المتحدة بقرارات حل المشاكل العالمية إضافة إلى تدعيم مركزها الاقتصادي والأمني بالدرجة الأولى على حساب القوى المنافسة لها فرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا والصين واليابان. وتفرع عن هذا الهدف الرئيسي أهداف فرعية تتعلق بإعادة تشكيل الشرق الأوسط أو بالمعنى الدقيق توزيع القوة وفق ما يحقق المصالح الأمريكية في المنطقة المتمثلة في ضمان تدفق النفط وضمان أمن إسرائيل.[2]

في مستهل التسعينيات لم يعد الشرق الأوسط بتركيبته تلك مناسبا لتحقيق الأهداف الأمريكية، فبدأ الحديث عن شرق أوسط جديد تتغير فيه الفواعل من حيث الجغرافيا والسياسة، ويشمل كذلك التحالفات الإستراتجية الأمريكية في المنطقة. وقد أثبتت حرب أمريكا على العراق عزمها على تغيير حلفائها تحت مبررات نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات والتي زاد بروزها في

[1] عيساوة امنة، الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق اوسطي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2010، ص44.
[2] المصدر السابق، ص59.

الخطابات الأمريكية بعد أحداث 9/11 [1]. وقد تبنت الولايات المتحدة استراتيجية جديدة تهدف الى تغيير الواقع الجيوسياسي في المنطقة من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي ساهم في تفكيك وانهيار بنية الدولة الوطنية في بعض الحالات، الامر الذي أدى الى انتشار الجماعات الإرهابية المسلحة وظهور صراع نفوذ على الهيمنة دخل معه الإقليم في مرحلة صعبة من عدم الاستقرار.

يركز مشروع الشرق الأوسط الكبير على خلق قوس من عدم الاستقرار والفوضى والعنف، والذي يمتد من لبنان، إلى فلسطين وسورية، إلى العراق، والخليج العربي، وإيران، وحدود أفغانستان التي كانت تحتلها قوات حلف شمال الأطلسي. ويشكل الشرق الأوسط، وأفغانستان وباكستان، نقاط انطلاق لتوسيع نفوذ الولايات المتحدة إلى مناطق الاتحاد السوفياتي والجمهوريات السوفياتية السابقة في آسيا الوسطى. ويشكل الشرق الأوسط، إلى حد ما، الطبقة الجنوبية من آسيا الوسطى. وتسمى آسيا الوسطى بدورها "الطبقة الجنوبية لروسيا" أو "الخارج القريب" لروسيا، وتعتبر بمثابة المنطقة الهشة و"الخاصرة اللينة" للاتحاد الروسي [2].

ثالثاً: المشروع التركي

تعتبر تركيا جزءاً من إقليم الشرق الأوسط ولها ارتباط تاريخي وديني بالمنطقة العربية بحكم الحضارة والتاريخ المشترك كون الدولة العثمانية حكمت المنطقة أربعة قرون. ولكن الحرب العالمية الأولى والغاء الخلافة عام 1924 وإعلان الجمهورية التركية تسبب بحالة من الانقطاع مع الشرق، واتجهت تركيا للانضمام الى حلف الناتو ثم طالبت بالانضمام للاتحاد الأوروبي ولكن تعذر ذلك نظراً لرفض المانيا وفرنسا والبابوية في روما. برزت رؤية استراتيجية جديدة مع وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002 وذلك بالتوجه نحو محيطها الجغرافي وتاريخها العثماني مع إبقاء الباب مفتوحاً مع الاتحاد الأوروبي. وقد

[1] المصدر السابق، ص60.

[2] Mahdi Darius Nazemroaya, Plans for Redrawing the Middle East: The Project for a "New Middle East", globalresearch, 14/03/2020. https://bit.ly/3nbHSW8

تبنت تركيا مبدأ العمق الاستراتيجي من خلال استغلال الموقع الجيوبولتيكي لتركيا بين ثلاث قارات لتحقيق المصالح التركية السياسية والاقتصادية والعسكرية من خلال تصفير المشاكل وبناء علاقات إيجابية مع جميع دول المنطقة من اسيا الى أوروبا والعالم العربي وافريقيا وإدارة سياسة خارجية نشطة. وتركز رؤية العثمانيون الجدد على تحقيق مصالح تركيا في الشرق الأوسط من خلال القوة الناعمة والانفتاح على دول المنطقة لتحقيق المصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والعسكرية. اما خيار التوجه الى اسيا الوسطى فيصطدم بوقوع المنطقة ضمن منطقة النفوذ الروسية.

الدور التركي في الملف الفلسطيني.

حاولت تركيا توظيف الورقة الفلسطينية في استراتيجية الاستدارة نحو الشرق بعد فشل انضمامها للاتحاد الأوروبي، باعتبار القضية الفلسطينية جسراً لزعامة العالم الإسلامي نظراً للمكانة البارزة التي تتمتع بها في العالمين العربي والاسلامي، فقامت بتسيير قوافل إغاثة وارسال سفينة مرمرة التي كانت ذروة التوظيف السياسي للورقة الفلسطينية في معادلة التوسع الإقليمي في اسناد واضح لحركة حماس باعتبارها جزء من جماعات الإسلام السياسي وخاصة جماعة الاخوان المسلمين التي دعمتها تركيا باعتبارها الرافعة الشعبية التي يمكن ان تؤسس للهيمنة الإقليمية التركية بعد سقوط النظم السلطوية في المنطقة، ولكن التحولات في المنطقة خلقت مجموعة من الدول الفاشلة وصدام بين تركيا والدول الناجية من موجة الفوضى. واحتفظت تركيا بدورها المحوري في الملف الفلسطيني ولكن دورها تحول الى الحفاظ على التوزان في علاقاتها بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية.

منذ بداية الأزمة السورية حاولت تركيا توظيف الحراك السياسي والاجتماعي في سورية لخلق واقع جوسياسي في سورية يخدم المصالح التوسعية التركية في المنطقة، عبر إيجاد نظام سياسي في دمشق يكون تابع من الناحية السياسة والاقتصادية والعسكرية لتركيا، بهدف السيطرة على الموارد السورية

وتوظيفها في معادلة التوسع الإقليمي التركي باعتبار ان المنتصر في سوريا من تركيا وايران وإسرائيل سيكون الاوفر حظاً في فرض الهيمنة الإقليمية، ولكن التدخل الدولي عموماً والروسي بشكل خاص خلق واقعاً جديداً حد من المشاريع الثلاثة بإدخال اللاعبين الثلاثة للمشهد وفق قواعد للعبة قام بوضعها.

سعت تركيا للعب دور محوري في الأزمة الليبية لدعم جهود توسعها في الإقليم، خاصة أن تركيا ترى في الموقع الجغرافي الليبي أهمية استراتيجية للتمدد في شمال افريقيا وضمان حصولها على حصة مناسبة من غاز شرق المتوسط في إطار صراع الموارد المحتدم في المنطقة بين تركيا من جهة ومصر واليونان وقبرص من جهة أخرى. ولكن قدوم إدارة أمريكية ديمقراطية جديدة دفع تركيا الى تبريد الملف الليبي في اطار الانفتاح على الإدارة الجديدة وتحييد أي عقوبات ممكنة بشأن اقتناء تركيا لمنظومة اس 400 الروسية رغم عضويتها في حلف الناتو، ورغبتها في استرضاء إدارة بايدن للحصول على طائرات اف 35 لذلك أقدمت على الانفتاح مجدداً على فرنسا وسحب سفن الأبحاث التركية من المياه القبرصية في شرق البحر الأبيض المتوسط وابداء الرغبة في استئناف المحادثات مع اليونان بشأن نزاع بحري طويل الأمد.

تسعى تركيا لزيادة فاعلية دورها المؤثر في المنطقة من خلال التواجد الفعال والمؤثر في كل الأزمات، بهدف ضمان تحقيق المصالح القومية التركية التي تسعى لضمان حصص كبيرة من غاز شرق المتوسط، وعدم قيام كيان كردي في شمال العراق وسورية، وتنسيق القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة مع أنقرة في أزمات المنطقة، وزيادة صادراتها للشرق الأوسط وافريقيا.

تعتبر تركيا وإسرائيل، وهما قوتان شرق أوسطيتان غير عربيتان، منذ فترة طويلة حليفين طبيعيين. على مدى عقود، تعاونتا على مستويات مختلفة لمواجهة تأثير أعدائهم الإقليميين المشتركين. على الرغم من هذا التعاون الطويل الأمد، تحولت علاقتهما إلى شراكة إستراتيجية فقط في التسعينيات. كانت تركيا أول دولة ذات أغلبية مسلمة تعترف بدولة إسرائيل عام 1949. واتبعت فيما بعد

نهجًا أكثر حذرًا وأبقت تعاملها مع إسرائيل سرية في الغالب، خوفًا من رد الفعل العربي العنيف، وفي عام 1980، خفضت تركيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل إلى مستوى رمزي بسبب ضم إسرائيل للقدس الشرقية، وفقط بعد عملية السلام في مدريد عام 1991، عاودت تركيا الانخراط مع إسرائيل على مستوى السفراء، ورفعت في الوقت نفسه علاقاتها الدبلوماسية مع السلطة الفلسطينية لنفس المستوى.

في التسعينيات تعمقت العلاقات بين تركيا وإسرائيل بسرعة، وتحولت من العلاقات الاقتصادية في المقام الأول إلى شراكة أمنية قوية، وكان أساس التحالف التركي الإسرائيلي الاستراتيجي في التسعينيات هو زواج المصلحة لكلا الجانبين، والذي تم دعمه جزئيًا من خلال التصور المتبادل لسوريا على أنها تهديد أمني.

تأثرت العلاقات باندلاع الانتفاضة الثانية في أواخر عام 2000، ومع ذلك، استمر التعاون العسكري والمدني الكبير في عام 2001، بما في ذلك التدريبات العسكرية ومع ذلك في أوائل عام 2002، وقعت تركيا اتفاقية سرية مع الصناعات العسكرية الإسرائيلية لتحديث 170 دبابة تركية واتفاقية تقدر قيمتها بمليار دولار لاستيراد المياه التركية. كان فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات في تشرين الثاني (نوفمبر) 2002 مؤشراً على حدوث تحول في التحالف، ومع ذلك، لم تتوتر العلاقات الدبلوماسية حتى عام 2004 بعد أن اغتالت إسرائيل زعيم حماس الشيخ أحمد ياسين، حيث ندد أردوغان بالقتل باعتباره "عملًا إرهابيًا" وقال إن إسرائيل تمارس "إرهاب الدولة" في غزة. تراجعت العلاقات الدبلوماسية، ولكن العلاقات العسكرية استمرت حيث اشترى الجيش التركي عام 2005 ثلاثة أنظمة للطائرات بدون طيار ومعدات مراقبة لحماية حدودها مع العراق بشكل أفضل. وفي عام 2005 توسطت تركيا في أول محادثات رسمية عامة بين إسرائيل وباكستان، وهو جهد كان يُنظر إليه على أنه جزء من سعي تركيا الشامل لدور الوسيط الإقليمي، ولم يكن أردوغان يتعاطف مع إسرائيل، إلا أنه كان براغماتيًا. وقد أوضحت جهود أردوغان وحزب العدالة

والتنمية خلال تلك الفترة لإشراك المنظمات اليهودية الأمريكية في واشنطن للمساعدة في الضغط نيابة عنهم في الكونغرس.

أدى تصاعد العنف في غزة وحرب لبنان الثانية إلى خطاب مناهض لإسرائيل واحتجاجات واسعة النطاق في المدن التركية. ومع ذلك في 2007-2008، توسطت تركيا رسميًا في محادثات سرية وحساسة للغاية بين إسرائيل وسوريا، والتي قيل إنها كانت على وشك أن تكون مثمرة. وفي أواخر ديسمبر 2008 أطلقت إسرائيل عملية الرصاص المصبوب في غزة. والتي أحدثت تحولا في العلاقات الإسرائيلية التركية. حيث انه لم يتم إبلاغ أردوغان بخطط إسرائيل في الوقت الذي يحتفظ فيه بعلاقات قوية مع غزة وقيادتها، ورأى في العملية إهانة شخصية وضربة للعلاقات الثنائية.

بعد ذلك بوقت قصير، اشتبك الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز وأردوغان علنًا على خشبة المسرح في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. هدد السياسيون الإسرائيليون بالاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن إذا واصلت تركيا الإشارة إلى أفعال إسرائيل في غزة على أنها إبادة جماعية. ومنع أردوغان إسرائيل من المشاركة في تدريبات نسر الأناضول العسكرية. انسحبت الولايات المتحدة وإيطاليا من التدريبات احتجاجًا، مما أدى إلى إلغائها، وصوّر مسلسلين تلفزيونيين تظهر إسرائيل بشكل سلبي، واهانت إسرائيل السفير التركي أوغوز تشيليكول علانية، احتجاجاً على المسلسل التلفزيوني، بجعله يجلس على كرسي منخفض وزادت الحادثة من التدهور في العلاقات. ثم جاءت حادثة مرمرة في مايو 2010 حادثة مرمرة، أضعفت العلاقات المتوترة بالفعل مع صراع عنيف مباشر.

وبعد عدة أشهر من محاولات المصالحة، التي دفعتها الحكومة الأمريكية بقوة، خفضت تركيا مرة أخرى علاقاتها مع إسرائيل إلى مستوى السكرتير الثاني، وسحبت إسرائيل سفيرها من تركيا، ودخل البلدان فترة ست سنوات من المفاوضات المفتوحة والسرية مليئة بالصعود والهبوط والأزمات المختلفة

والفرص، حتى تم التوصل إلى اتفاق في أواخر يونيو 2016.[1] في مايو 2018، بعد اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل واندلاع الاحتجاجات على حدود قطاع غزة أعلنت الحكومة التركية حدادًا وطنيًا لمدة ثلاثة أيام. وفي اليوم التالي طردت تركيا السفير الإسرائيلي وسحبت سفيرها في تل أبيب للتشاور. رداً على ذلك، طردت إسرائيل القنصل التركي في القدس. ولكن تم استئناف العلاقات مجدداً بتعيين سفير تركي جديد الى إسرائيل نهاية عام 2020. ويأتي هذا التعيين بعد تطبيع اربع دول عربية علاقاتها مع إسرائيل الامر الذي اعتبرته تركيا قد يكون موجهاً ضدها، وكذلك جزء من محاولة لتحسين العلاقات مع إدارة الرئيس المنتخب الجديد جو بايدن في ظل تخوفها من تفعيل إدارة بايدن لمشروع قانون تفويض الدفاع الوطني لعام 2021 الذي يطالب بفرض عقوبات على تركيا في غضون 30 يوماً من تمريره في الكونغرس، بسبب شرائها أنظمة الصواريخ الروسية "أس –400" المضادة للطائرات.[2]

رابعاً: المشروع الايراني

العلاقة الإيرانية بالمنطقة نتاج تجارب تاريخية طويلة وممتدة شهدت فترات من التعايش والصراع الذي يتخذ أحيانا طابع القسوة والدموية لا سيما في الأوقات التي يكون فيها للحكم في ايران مشروع سياسي او مذهبي او توسعي، وكان اخر نماذج المشروع الإيراني في المنطقة العربية بعد اسقاط الشاه عام 1979 اطلاق شعار تصدير الثورة الذي كان مجرد بداية لعلاقة صعبة مع العرب لم تقتصر على التحرش وتنفيذ املاءات اجنبية كما كان الوضع في عهد الشاه ولكنها كانت هذه المرة تعبر عن مزيج من السلطة الدينية والميراث القومي وإرادة الاستحواذ والرغبة بالسيادة الإقليمية والسعي للحصول على مكانة دولية بالقوة وإرادة الارغام. وبرغم حمام الدم الذي جرى في حرب الثماني سنوات،

[1] Shira Efron, The future of Israeli Turkish relations, Rand, USA, 2018.p5-10
[2] Turkey appoints ambassador to Israel after two years: Report, Al Jazeera, 14/12/2020 https://bit.ly/2X58e1h

عـادت ايـران بعـد اسـتجماع قوتهـا مـن جديـد الـى تنفيـذ مشـروعها بـل والرفـع مـن سقف أهدافه.

فـي زمـن الشـاه كانـت إيـران تلعـب دور شـرطي الخلـيج فـي مشـروع دولـي اكبـر ترسـمه السـيناريوهات الامريكيـة وتحـدده قواعـد الصـراع العربـي الاسـرائيلي وتطوراتـه وحـروب الوكالـة ابـان الحـرب البـاردة، وتـامين السـيطرة علـى منـابع الـنفط وطـرق امـداده ومحاربـة الـنظم الثوريـة، ومسـاندة الـنظم العربيـة القريبـة مـن الغـرب فضـلا عـن التحـالف مـع إسـرائيل لقـد كـان الـدور الإيرانـي لعـدة عقـود متمركـزاً حـول حمايـة المصـالح الامريكيـة الغربيـة فـي المنطقـة. بعـد اسـقاط الشـاه تحولـت الولايـات المتحـدة الـى شـيطان اكبـر واطلـق الخمينـي شـعار تصـدير الثـورة لـيعلن عـن ولادة مشـروع إيرانـي إقليمـي خـاص تمثـل المنطقـة العربيـة سـاحته الرئيسـية ومجالـه الحيوي.

بعـد وفـاة الخمينـي اسـتمر مفهـوم تصـدير الثـورة كمشـروع سياسـي وايـديولوجي وحركـي متكامـل عـابر للحـدود لتلبيـة طموحـات ايـران التوسـعية، والسـيطرة علـى مـوارد المنطقـة، والهـروب مـن الازمـات الداخليـة للنظـام . المشـروع يسـتند الـى ثنائيـة عقديـة واسـتراتيجية، يسـتند الشـق العقـدي الـى مرتكـزين أساسـيين همـا ولايـة الفقيـه وتصـدير الثـورة، يركـز الأول علـى الـدور المحـوري للـولي الفقيـه بوصـفه الحـاكم بـأمر الله لجميـع المسـلمين وتحقيـق وحـدتهم السياسـية والثقافيـة والاقتصـادية مـن خـلال دعـم النضـال العـادل للمستضـعفين ضـد الاسـتكبار أي انـه يـتم التعامـل مـع الـدول الإسـلامية وقضـاياها بشـكل يتعـدى الحـدود الوطنيـة للتـدخل المباشر والتغيير عبر تصدير الثورة لصالح توسيع النفوذ الإيراني [1].

وتعمـل ايـران علـى تحقيـق مشـروعها مـن خـلال بنـاء شـبكة تحالفـات مـع قـوى محليـة تمثـل أذرع للمشـروع الفارسـي الإيرانـي فـي المنطقـة، لضـمان سـيطرتها علـى القـرار السياسـي فـي المنطقـة. ففـي لبنـان تـتحكم بحـزب الله وسياسـاته الراميـة الـى اخضـاع لبنـان الـى النفـوذ الإيرانـي باسـتخدام يافطـة مقاومـة الاحـتلال الاسـرائيلي

[1] لقاء مكي، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، ط1، 2012، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ص343-347.

لمراكمة القوة والنفوذ الداخلي في لبنان، لتشكل المنفذ الإيراني على البحر المتوسط لدولة الهلال الشيعي التي تضم سوريا التي يحكمها النظام العلوي المتحالف مع ايران، والعراق التي تخضع للنفوذ الإيراني عبر فصائل وميليشيات متعددة ابرزها حالياً الحشد الشعبي وحزب الله العراقي. ويمتد النفوذ الإيراني الى الساحة الفلسطينية من خلال تقديم الدعم لحركتي حماس والجهاد الإسلامي خاصة في قطاع غزة والذي ساهم في الوصول الى حالة الانقسام. ولا تبتعد اليمن التي يخضع شمالها لحكم حركة انصار الله بقيادة الحوثيين والتي تشكل جزءاً هاماً في محاولات ايران المستمرة لاثارة عدم الاستقرار في الخليج وتوظيف الملف في إدارة العلاقات والمساومات مع الإدارة الامريكية لا سيما الملف النووي الذي تطمح الى العودة للعمل بالاتفاق النووي دون إضافة شروط جديدة. وهذا التمدد يهدف الى تمكين المشروع الإيراني من التمدد على المستويات السياسية والاقتصادية العسكرية، لتصبح إيران القوة المهيمنة في المنطقة في منطقة الشرق الأوسط ولكنها تواجه ثلاثة لاعبين:

منذ سقوط نظام صدام حسين الذي كان يشكل توازن قوي في المنطقة بدأت الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة استشعار خطر التمدد الإيراني في المنطقة، حيث عملت إيران على الاستفادة من الواقع الجيوسياسي الجديد، وبناء على ذلك تمدد الهيمنة الإيرانية في منطقة الخليج الأمر الذي شكل تهديداً للمصالح الأمريكية في المنطقة التي ترتكز على النفط والثروات الطبيعية الموجودة في المنطقة والتي هي محل أطماع قوى دولية وإقليمية أخرى. وضمان مصادر الطاقة، وحماية أمن واستقرار إسرائيل، وحماية الأنظمة الموالية لها.

بناء على التهديدات الإيرانية الجديدة طورت الولايات المتحدة استراتيجية جديدة للتعامل مع الملف الإيراني تشتمل على شقين الأول مواجهة الدور الإيراني المتعاظم في منطقة الشرق الأوسط، وتهديد إيران لجيرانها العرب، وتأخذ في الحسبان المخاوف الإسرائيلية من البرنامج النووي والبرنامج الصاروخي الإيراني، الأمر الثاني تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية إيران كفزاعة للعرب ودول الخليج بشكل خاص لضمان بقاء العرب ودول الخليج ضمن المنظومة

الأمريكية، لأن واشنطن تسعى للاستفادة من التناقضات والصرعات الموجودة في المنطقة بهدف عقد المزيد من الصفقات الاقتصادية أو العسكرية، وهذا ما حدث خلال الأزمة الخليجية، فقد وقعت الولايات المتحدة الأمريكية عقوداً تجارية وعسكرية مع السعودية وقطر، ما يؤكد رغبة واشنطن لاستغلال حالة الصراع على النفوذ بين دول الخليج وإيران لضمان مصالحها وحماية أمن إسرائيل، والنهوض بالاقتصاد الأمريكي على حساب موارد المنطقة [1].

1. وتضمنت الاستراتيجية الامريكية بشأن الاتفاق النووي مع إيران التي أعلنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب يوم الثالث عشر من أكتوبر 2017م، تتضمن أربعة محاور أساسية، هي[2]: المحور الأول: العمل مع الحلفاء وتفعيل التحالفات التقليدية والإقليمية لمواجهة النشاط الإيراني في المنطقة وتحييده، والذي يدفع المنطقة لحالة عدم الاستقرار ويهدف للسيطرة عليها، فإيران تمثل خطرًا على المنطقة وتهدد استقرار العديد من دول المنطقة كالعراق وسوريا ولبنان واليمن وليبيا والمملكة العربية السعودية. والمحور الثاني: محاربة تمويل "الإرهاب" عبر فرض مزيد من العقوبات، وتفكيك شبكات إيران الإرهابية العالمية. المحور الثالث: معالجة مسألة انتشار الصواريخ الباليستية والأسلحة التي قال إنها "تهدد الجيران والتجارة العالمية وحرية الملاحة". المحور الرابع: حرمان إيران من أي وسيلة تقودها لامتلاك السلاح النووي وإعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران لأنه لا يمثل المصالح الأمريكية ويضر بأمن إسرائيل ومصالحها بشكل مباشر. وفي 8 مايو 2018، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب بلاده من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض عقوبات جديدة على إيران.

تمثل ايران التحدي الأول لإدارة بايدن بعد التزامه بتقييد وصولها إلى سلاح نووي، حيث جددت ايران إنتاج وتخزين اليورانيوم المخصب وتشغيل أجهزة

[1] سليمان، يمني، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2016

[2] عنبري، صابر، استراتيجية ترامب في مواجهة إيران.. الشكل والمضمون، الجزيرة نت، بتاريخ 2017/10/15، على الرابط التالي: https://goo.gl/JRHCkB

الطرد المركزي الأكثر تقدمًا لإنتاج المزيد والمزيد بشكل أسرع رداً على انسحاب ترامب من الاتفاق النووي. وقد اقترح بايدن إعادة التفاوض على الصفقة، فمن وجهة نظره فان العودة للعمل بالاتفاق تؤخر فعلياً من قدرة ايران على امتلاك سلاح نووي وتضع برنامجها النووي تحت المراقبة الدولية، ويعتقد ان ضغط ترامب تسبب في زيادة التوتر في المنطقة ودفعها الى أبواب الحرب، ومكن ايران من الاقتراب من امتلال سلاح نووي. وفي ظل رؤية بايدن سيعود الاتحاد الأوروبي ليلعب دوراً هاماً في الملف، ومع ذلك سيبقى حل الملف بطيئاً خاصة في ظل وجود معارضة في الكونجرس لرفع العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب بالإضافة الى تشدد موقفي حلفاء واشنطن في المنطقة السعودية وإسرائيل لأن الاتفاق لا يشمل الأنشطة الصاروخية لإيران، وتدخّلها في النزاعات والازمات الإقليمية. بالإضافة الى توجه المحافظون الإيرانيون للاستمرار في الضغط على الولايات المتحدة من خلال مواصلة فك ارتباط إيران بالاتفاق، ومطالبة ايران بالتعويض عن المصاعب الاقتصادية التي فرضتها عقوبات "الضغط الأقصى" لإدارة ترامب.

تصاعدت التوترات بين إسرائيل وإيران منذ أن انسحب الرئيس دونالد ترامب من جانب واحد من اتفاق 2015 لإنهاء برنامج إيران النووي مقابل تخفيف العقوبات في عام 2018. ولم يتمكن الأوروبيون الموقعون على الاتفاق النووي من رفع الحظر المتجدد على التجارة مع إيران بشكل فعال، مما دفع طهران إلى استئناف تخصيب اليورانيوم تدريجيًا مع انهيار الصفقة في منتصف عام 2019. في غضون ذلك، تصاعدت المواجهات المتبادلة بين وكلاء إيران والولايات المتحدة في الخليج العربي، إلى جانب الهجمات الإسرائيلية على وكلاء إيران في سوريا والعراق.

كانت إسرائيل وإيران خصمين منذ الثمانينيات. ولكن بعد غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003 والانسحاب الرسمي للقوات الأمريكية في عام 2011، انهار ميزان القوى الإقليمي، تاركًا الشرق الأوسط بدون هيمنة واضحة. وقد أدى ذلك إلى خلق فراغ أدى إلى زيادة الصراع بين البلدان. على الرغم من

خطابهم العدواني، فإن المسؤولين في أي من البلدين لا يسعون إلى حرب شاملة ومباشرة. وتنفذ إسرائيل منذ فترة طويلة ضربات غير معلنة على أهداف إيرانية في سوريا، لكن الأشهر الأخيرة شهدت ادعاء المسؤولين علنًا بالعمليات وتكثيف الهجمات وتوسيع مسرح الحرب، ففي نوفمبر، قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إن إسرائيل ستوسع عملياتها إلى اليمن "لمنع إيران من ترسيخ نفسها في المنطقة".

وبعد الهجوم على أرامكو السعودية الذي يعتقد على نطاق واسع أنه تم تنفيذه من إيران غير من قواعد اللعبة من حيث توازن الردع في المنطقة"، فالدفاعات الإسرائيلية مُعايرة للصواريخ الباليستية بدلاً من صواريخ كروز منخفضة التحليق المستخدمة ضد السعودية، ولن تكون قادرة على منع هجوم "سيناريو الكابوس" على مصانع كيماوية أو منشآت نووية ما "يجعل أجزاء من إسرائيل غير صالحة للسكن لعقود، وهو ما يجعل إسرائيل امام تجنب الاشتباك وترك التهديد ينمو بمرور الوقت أو المجازفة ومحاولة القضاء عليها في مهده [1].

منذ انسحاب ترامب من الاتفاق النووي، اتخذت إيران عدة خطوات متتالية تنتهك شروط الاتفاق النووي . حيث أدخلت منشآت جديدة على الإنترنت، وزادت مخزوناتها من المواد النووية وخصبت بعضها إلى 4.5٪. لافشال استراتيجية الضغط الأقصى الامريكية عليها، ولكن تجاوز نسبة التخصيب يمثل خط أحمر بالنسبة لإسرائيل. ومن شأن احتجاجات جديدة في لبنان والعراق ضد نفوذ إيران الإقليمي او داخل ايران ان تضغط على ايران في المفاوضات خاصة وانها مؤشر على نجاح الضغوط الاقتصادية التي يمكن ان تستمر ولكن ايران تملك تحريك مليشياتها واستهداف حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة ما يجعل احتمال حدوث مواجهة امراً ممكناً. ولكن صعود بايدن للحكم يجعل فرص العودة للاتفاق ممكناً وفق تعهداته بمنع ايران من امتلاك سلاح نووي ولكن سيتأثر بالمعارضة الداخلية الامريكية وموقف حلفاءه في المنطقة الذين يطالبون بتوسيع الاتفاق

[1] Israel-Iran conflict to be major Middle East issue in 2020, DW, 2/01/2020
https://bit.ly/3yNtS7a

ليشمل السعودية وإسرائيل وتوسيع بنوده لتشمل برنامج الصواريخ والتدخلات الإيرانية في دول المنطقة.

الخاتمة

في عالم ومنطقة متغيرين بشكل كبير، فان غياب التقدم نحو تحقيق السلام، كما تشير الأحداث في القدس التي سبقت الحرب الأخيرة، وزيادة الاستيطان الذي يهدف الى منع اقامة دولة فلسطينية متواصلة سوف تتعمق الأبعاد الدينية للصراع، ولن يكون أمام الفلسطينيين خيار سوى النضال من أجل حقوق متساوية ضمن خيار الدولة الواحدة، وهو مطلب يتزايد دعمه من قبل الشباب الفلسطيني، سترفض إسرائيل هذه النتيجة بشدة، لأن الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة تدعمه أغلبية إسرائيلية واضحة، كذلك ترفض الولايات المتحدة فكرة حل الدولة الواحدة، ويؤيد الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي حل الدولتين. وقد يستمر الصراع الناتج لعقود ويؤدي إلى تفاقم التكلفة الهائلة للصراع على كلا الجانبين. والاتجاهات العالمية والإقليمية ليست مع استمرار الصراع لأن المكاسب المترتبة على تغيير المسار في السعي الجاد لتحقيق السلام هائلة بالنسبة للأطراف وسوف يتم جنيها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

رغم تبني إدارة بايدن لحل الدولتين الا انه ليس هناك ضمانات حقيقية بأن تستجيب إسرائيل لاستئناف العملية السياسية دون ممارسة ضغوط عليها، ولكن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ما زال يحتل مكانة متأخرة على اجندة بايدن. ومع ذلك فان التطبيع مع إسرائيل، والذي استبعد مبدأ الأرض مقابل السلام لصالح مواجهة الاخطار الإيرانية، والمصالحة العربية التي تقاطعت في أهدافها مع دوافع التطبيع قد يستدعيان من إسرائيل الطامحة للهيمنة الإقليمية التعامل بإيجابية مع رؤية بايدن لحل الدولتين حفاظاً على التطبيع، أي أمنها الاستراتيجي، من جهة وعلى استمرار عزل ايران والحد من طموحاتها الإقليمية من جهة أخرى.

يمكن القول ان المنطقة تعيش في مرحلة ما قبل الإقليمية، فالنظام الشرق أوسطي الذي يجري العمل على تثبيته يعطل مشروع المنظومة العربية والمنظومة الإسلامية ويحل بديلاً عنهما لصالح المحافظة على دور إسرائيل الذي يقوم على الفوضى الأمنية الهدامة. وفي هذا الصدد تجري محاولة تشكيل وحدة إقليمية وفقا لهوية جديدة تتجاوز الهوية العربية للإقليم نحو هوية شرق أوسطية ترتكز على العلاقة الدينية بين العرب واليهود كابناء عم في مقابل الانغلاق تجاه قوى أخرى لا تشترك معها في نفس الهوية والمقصود هنا الفرس وغيرهم من القوميات في المنطقة. وفي المرحلة الثانية يظهر التعاون الرسمي والغير رسمي، وتترسخ مكانة المسار الإقليمي؛ والمرحلة الأخيرة هي مرحلة مخرجات المسار الإقليمي وتطوير هوية متميزة وقدرات مؤسساتية شرعية ما يجعلها فاعلا ممثلاً عن الدول. وترتبط بعد ذلك بمفهوم الجماعة الأمنية في جوار إقليمي مشترك، يتبعه انبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة تمكن من حل المشاكل المشتركة.

لا يمكن خلق نظام امني إقليمي مستقر دون تقدم على المسار الفلسطيني فبقاء الانسداد يعني توفير فرصة لجماعات الإسلام السياسي والجماعات الإرهابية و يبقي القضية الفلسطينية ورقة قوة في اطار التنافس الإقليمي وهذا يعني ان السلام والاستقرار المنشودين لن يتحققا وسيكون تعزيز الديمقراطية وصفة مستحيلة وهذا لا يخدم الاجندة الدولية للولايات المتحدة بالانسحاب التدريجي من الإقليم والتركيز على القوى الصاعدة.

من المرجح أن تستمر الازمات في دول المنطقة خلال الأربع سنوات المقبلة، ولكن لا يمكن استبعاد احتمال أن تؤدي الصدمة، سواء كانت خارجية أو داخلية، إلى تغيير النظام أو حتى الفوضى في واحدة على الأقل من دول المنطقة. ومن المرجح أن لا تكون الإدارة الجديدة في وضع يمكنها من حل العديد من مشاكل المنطقة في سنواتها الأربع الأولى، وستتجه لاستراتيجية ادارة المنطقة دون حل للنزاعات فيها.

تطور الاقتصاد الفلسطيني من التبعية الاقتصادية مع اقتصاد الاحتلال إلى الانفكاك

د. رائد محمد حلس*

مقدمة

يرتبط تطور الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير بالسياق السياسي والتاريخي الذي رافق نشأة وتكوين هذا الاقتصاد، حيث نما الاقتصاد الفلسطيني وتشكل في ظل دولة الاحتلال وقبلها في ظل دولة الانتداب، وترتب على هذا الوضع أن الاقتصاد الفلسطيني نما وتشكل بطريقة غير سليمة مشوهة من حيث الهيكل الاقتصادي والعلاقات والموارد بل والجغرافيا.

وقد جاء ذلك في إطار مجمل السياسات التي بلورتها سلطات الاحتلال لتشكيل وتوجيه الاقتصاد الفلسطيني بما يخدم مصالحها، وبما يحول دون تحقيق تطور حقيقي يخدم قيام دولة فلسطينية.

النتيجة الرئيسية، إضافة لما سبق، تشير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني أصبح تابعًا للاقتصاد الإسرائيلي، وتعتبر هذه النتيجة هي جوهر المشكلة، فقد حرمت التبعية الاقتصادية الاقتصاد الفلسطيني من تطوير مؤسساته وصياغة علاقاته الاقتصادية وفقًا لأهدافه وتطلعاته، ووضع السياسات الاقتصادية

---

* دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، ومختص في الشأن الاقتصادي الفلسطيني، وله العديد من الكتب والدراسات والأبحاث العلمية والتقديرات المنشورة.

الملائمة لمصالحه، واتخاذ القرارات اللازمة بالإضافة إلى السيطرة على الموارد المتاحة.

لقد أثَر هذا الوضع على الاقتصاد الفلسطيني تأثيرًا سلبيًا واسعًا، حتى بعد قدوم السلطة الفلسطينية عام1994، نتيجة لأن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تتمكن من إعادة تشكيل الاقتصاد الفلسطيني وفق رؤية واضحة وتنفيذها للتخلص من التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك بسبب عدم قدرتها على تغيير هذا الواقع من جهة، وفقدانها السيطرة على أدوات السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية) وعلى معابرها ومواردها الطبيعية من جهة أخرى.

في إطار ما سبق، عانى الاقتصاد الفلسطيني من مجموعة من الاختلالات الهيكلية في كافة الأسواق، ومن ضعف البنية، وأصبح العجز المزمن في الموازنة العامة، والميزان التجاري، وارتفاع معدلات البطالة، ومعدلات الفقر، خصائص أساسية ملازمة لهذا الاقتصاد، وذلك بسبب مواصلة الاحتلال الإسرائيلي أيضَا في إجراءاته التدميرية التي تتمثل في استهدافه للاقتصاد الفلسطيني وخلق تشوهات أخرى عن طريق التهرب من الاتفاقيات المبرمة مع الجانب الفلسطيني من جهة، ومواصلة الانتهاكات المستمرة المتمثلة بالحصار المشدد والاعتداءات العسكرية المتكررة على القطاع من جهة أخرى.

وفي الحصيلة، فإن الإجراءات الإسرائيلية التدميرية حالت دون تحقيق بناء اقتصاد وطني مستقل، ليس ذلك فحسب، بل كرّست تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي؛ فهي لم تقتصر على السيطرة على الأرض والموارد والمعابر، بل تعدّتها إلى التحكّم السياسات الاقتصادية، وحالت دون انفتاح الاقتصاد الفلسطيني مع اقتصاد العالم، وأدت إلى تحوله من الاستقلالية

الجزئيــة إلــى الاعتماديــة علــى المســاعدات الخارجيــة وعلــى إيــرادات المقاصّــة[1] التــي تحصّل من خلال "إسرائيل".

لكــن هــذا التمويــل يعطــى للفلســطينيين دون ممارســة أي ضــغط علــى "إســرائيل" لإنهــاء احتلالهــا أو لإزالــة العوائــق الهيكليــة التــي أدت فــي المحصــلة النهائيــة إلــى تراجــع التنميــة الاقتصــادية والسياســية، كمــا وأصــبح المــانحون يملكــون نفــوذاً كبيــراً علــى الســلطة الفلســطينية مــن خــلال هياكــل المســاعدات الرســمية واللجــان التوجيهية ومجموعات العمل المتعددة.

فــي ضــوء ذلــك تســعى الدراســة إلــى تقيــيم الاقتصــاد الفلســطيني خــلال المرحلــة الانتقالية، ورصد التطورات التي طرأت عليه خلال سنوات الحصار والانقسام والاعتداءات العسكرية المتكررة على قطاع غزة، وبروز ملف إعادة الإعمار غــداة كــل عــدوان، ومناقشــة الأســباب التــي دفعــت الاقتصــاد الفلســطيني للتحــول مــن اقتصــاد مســتقل جزئيًــا إلــى اقتصــاد يعتمــد علــى اقتصــاد الاحــتلال الإســرائيلي مــن جهــة، وعلــى المــنح والمســاعدات الخارجيــة مــن جهــة أخــرى، وتقتــرح رؤيــة تنمويــة للنهــوض بالاقتصــاد الفلســطيني، ترتكــز علــى نحــو أساســي إلــى انفكــاك التبعيــة الاقتصادية مع اقتصاد الاحتلال، وتؤسس إلى بناء اقتصاد وطني مستقل يعتمد على قدراته الذاتية وموارده الطبيعية.

ولتحقيــق هــذا المســعى وتحديــدًا تتبــع تطــور الاقتصــاد الفلســطيني فــي ســياق التحــول مــن التبعيــة الاقتصــادية مــع اقتصــاد الاحــتلال إلــى الانفكــاك الاقتصــادي يتطلب مدخلًا نظريًا لمفهوم التبعية والتنمية.

[1] تُعرف إيرادات المقاصّة بأنها إيرادات الضرائب التي تقوم "إسرائيل" بجبايتها نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بحسب ما جاء في بروتوكول باريس الاقتصادي الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية، وتشمل هذه الإيرادات على ثلاثة أنواع من الضرائب، وهي: الضرائب المباشرة: ضريبة الدخل على أجور العمال الفلسطينيين في "إسرائيل" والمستوطنات، والضرائب غير المباشرة على المستوردات من "إسرائيل": ضريبة القيمة المضافة على كافة السلع المستوردة من إسرائيل وضريبة الشراء على مشتقات النفط والسجائر والكحول فقط، والضرائب غير المباشرة على المستوردات من الخارج: ضريبة القيمة المضافة والجمارك وضريبة الشراء وغيرها. نعمان كنفاني وسلام صلاح، **"تجميد أموال المقاصة: أزمة متكررة وآثار طويلة الأمد"**، المراقب الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2014، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس وآخرون، 2014)، ص.30

أولًا :التبعية والتنمية: مدخل نظري

ظهر مفهوم التبعية نتيجة لفشل نظرية التطور الاقتصادي للبلدان التابعة، وذلك بسبب الأثار المعوقة المتولدة عن العلاقات بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد وظهر هذا الموقف واضحًا في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين في أمريكا اللاتينية ومن ثم انتقلت إلى آسيا وأفريقيا.

وقد تكيف مفهوم التبعية وفق المنظور النيو ماركسي مع تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، وينبع من ذلك الترابط بين ظاهرتي التبعية والتنمية، لأنهما وجهان لعملة واحدة في النظام الرأسمالي العالمي على حد تعبير أنصار نظرية التبعية، وعلى رأسهم عالم الاجتماع البرازيلي فرناندو هنريك كردوسو (Fernando Henrique Cardoso) وانزو فاليتو (Enzo Valleto) وفقًا لمنظري التبعية، فإن الأسباب الحقيقية للتخلف،" تكمن في أن دولة المحيط ما تزال تعتمد في صادراتها لدولة المركز على منتج أو منتجين من المنتجات الزراعية، بينما تقوم دولة المركز بتحويلها إلى منتجات صناعية تحويلية، وتعيد تصديرها لدولة المحيط، ولكن بأثمان باهضة"[1]. هناك تبادل غير متكافئ بين دولة المحيط ودولة المركز، أي إن الهوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف في اتساع مستمر.

وتنطلق نظرية التبعية من مقولة رئيسة، مفادها أن فشل دول العالم الثالث في تحقيق مستويات ملائمة ومتواصلة من التنمية إنما يرجع إلى تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة. وقد برزت نظريات التبعية لمواجهة المزاعم المتفائلة لنظرية التحديث التي تقول "إن بمقدور دول العالم الثالث أن تلحق بركب الدول المتقدمة"، وإذ يؤكد أندريه فرانك Andre Frank[2] أن الدول المتقدمة لديها مصلحة راسخة في إبقاء البلدان الفقيرة في حالة من التخلف حتى تتمكن من

[1] عبد الناصر جندلي، "**النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة**"، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، 2010، ص130.

[2] كان أندريه فرانك (Andre Frank (1929–2005 مؤرخًا اقتصاديًا وعالمًا اجتماعيًا أميركيًا من أصل ألماني، روّج نظرية التبعية بعد عام 1970 ونظرية الأنظمة العالمية بعد عام .1984 استخدم بعض المفاهيم الماركسية في الاقتصاد السياسي.

الاستمرار في الاستفادة من ضعفها الاقتصادي، ووفقًا لفرانك، فإن الدول المتقدمة تخشى فعليًا تطور الدول الأفقر؛ لأن تنميتها تهدد هيمنة الغرب وازدهاره[1].

ويعتبر كردوسو من أبرز منظري مدرسة التبعية، وارتكزت دراساته على الربط بين التبعية والتنمية من خلال تحليل العلاقة بين برجوازية دول المحيط (الطبقة الكمبرادورية) والاقتصادات الناضجة التي تعمل على إحباط التنمية من خلال تيسير وصول رأس المال الأجنبي إلى الأسواق المحيطة، حيث يواجه المحيط الأسواق المغلقة في الاقتصادات الناضجة، وينقل التكنولوجيا التي تجري ضمن هذه العلاقة غير المتكافئة التي تميل إلى مصالحها الأساسية بدلًا من الأخذ في الحسبان مصالح دول المحيط، ويتم استيراد التكنولوجيا غير المناسبة، وإنتاج الأرباح لجوهر الديون في المحيط[2].

وهناك مجموعة عوامل تتناقض مع نظرية التبعية القائمة، سعى كردوسو في نظريته إلى تسليط الأضواء، العامل الأول :يتعلق بأهمية الطريقة المحددة التي تربط اقتصاد بلد بالاقتصاد العالمي .والثاني :يتعلق بالتشديد على أهمية السياسة الداخلية وخاصة سياسة الدولة في الاقتصاد[3].

وستوضح الدراسة لاحقًا تطور الاقتصاد الفلسطيني من الاستقلالية الجزئية إلى الاعتمادية التي ترتبت بفعل الإجراءات الإسرائيلية التدميرية، والتي أدت إلى وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد الفلسطيني وحدّت من قدرته على مواجهة السياسات الإسرائيلية التي تستهدفه، ومنعته من تحقيق بناء اقتصاد وطني مستقل، وكرست تبعيته الاقتصادية لاقتصاد الاحتلال، وعززت من اعتماده على المنح والمساعدات الخارجية، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الاعتماد على المساعدات الخارجية من دول المركز إلى المحيط يعمق التبعية

[1] إبراهيم سعد الدين،" حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد17 ، 1980، ص 7.

[2] إيمان زيادة،" أثر التمويل الخارجي على التبعية :المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 قبل اتفاقية أوسلو وبعدها نموذجًا"، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين،2014 ، ص 12.

[3] Gaylord George Candler, "Cardoso, Dependency Theory and Brazil," Paper presented at the International Studies Association – Midwest, Indiana university, St. Louis, 19/10/1996, p. 9.

الاقتصادية، والسياسية، وبالطبع، الثقافية، بسبب عدم وجود مساعدات من دون روابط، إذ تعتبر نظرية التبعية نظرية أيديولوجية، ويشير البعد الأيديولوجي إلى أربعة أبعاد: التبعية الاقتصادية، والتبعية الاجتماعية، والتبعية القانونية، والتبعية السياسية[1].

وباستقراء النهج الاقتصادي الفلسطيني المتَّبع حاليًا، نستنبط بأنه ينطلق من فكرة اقتصاد الدولة، يضاف إليه النهج الاقتصادي النيوليبرالي الذي تم اتباعه في السنوات الأخيرة منذ عام2008، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى إحداث تأثيرات عميقة في اتجاهات المواطن الفلسطيني الاستهلاكية، التي لا تنسجم مطلقًا، مع دخله المتاح، بجانب الضغوطات والتقييدات الإسرائيلية الناجمة عن بروتوكول باريس الاقتصادي[2].

وعلى الرغم من ذلك فقد حاولت السلطة الفلسطينية ممارسة وظيفتها ضمن الإطار والضوابط الإسرائيلية – المتمثلة بسياساتها الاقتصادية والأمنية – المقيدة لسياسات السلطة الفلسطينية وبناها المؤسسية، ولكنها لم تستطع مقاومة هذه السياسات المقيدة، ما أدى إلى مزيد من التشوه في هيكل الاقتصاد الفلسطيني، الذي أدى بدوره إلى تكريس التبعية الاقتصادية مع اقتصاد الاحتلال وعمقها[3]، ومنعته من تحقيق بناء اقتصاد وطني مستقل، وهنا تبرز حاجة الاقتصاد الفلسطيني إلى تبنّي نهج الاقتصاد المقاوم.

---

[1] Michael fine & Caroline Glendening, Dependence, Independence or Inter-dependence? Revisiting the Concepts of 'care' and Dependency (United Kingdom: University of York, 2005), pp. 605-606.

[2] بروتوكول باريس الاقتصادي تم توقيعه بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في 29 نيسان 1994، وهو ملحق لاتفاقية إعلان المبادئ – اتفاقية أوسلو، ويشكل بروتوكول باريس الاتفاق التعاقدي الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية والتي انتهت فعليًا في شهر أيار 1999، ومن أبرز ما تضمنه بروتوكول باريس أنه أبقى على نظام الإتحاد الجمركي ما بين الاقتصاديين الفلسطيني والاسرائيلي، وغياب الحدود الاقتصادية بين الطرفين ونقل العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة ما قبل توقيع اتفاق أوسلو، وحولها من حالة أمر واقع إلى حالة تعاقدية متفق عليها بين الطرفين، ويقوم الاتحاد الجمركي على أساس حرية حركة التجارة ما بين الأراضي الفلسطينية والاسرائيلية، والتزام الطرفين بسياسة تجارية واحدة تجاه الأطراف الأخرى مع بعض الاستثناءات، ويقوم بروتوكول باريس بتنظيم العلاقات التجارية والنقدية والمالية بين الطرفين حيث ينص البروتوكول على آلية جباية الضرائب والجمارك بين "إسرائيل" والسلطة كما يتضمن البروتوكول بعض البنود التي تنظم عمل العمال الفلسطينيين في "إسرائيل". هالة الشعيبي، "ورقة عمل بروتوكول باريس الاقتصادي: مراجعة الواقع التطبيقي"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس/ رام الله، فلسطين، 2013، ص.v

[3] سعيد الآغا ومادلين الحلبي،" ورقة تحليل سياسات :سياسات معالجة تشوه هيكل الاقتصاد الفلسطيني لبناء اقتصاد مقاوم"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات/ رام الله، 2019/7/16، انظر : https://bit.ly/2XQiE2f

ومن خلال مراجعة مجموعة من الأدبيات السابقة، لاحظنا عدم وجود تعريف علمي دقيق للاقتصاد المقاوم، ولكن يمكن الاستدلال على المعنى المراد منه من خلال نموذج فنزويلا بعد وصول هوجو تشافيز Hugo Chavez إلى الرئاسة عام 1998، ثم نموذج غزة بعد عام 2007، إضافة إلى النموذج الإيراني بعد العقوبات عام 2012، أما النموذج الأكثر ريادة الذي سبقهم، فقد كان في كوبا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991[1].

وقد عرف سعيد الآغا ومادلين الحلبي الاقتصاد المقاوم بأنه "مجموعة السياسات والإجراءات الاقتصادية، التي يتخذها بلد ما لمواجهة عقوبات تقع عليه، عبر أدوات محلية تقلل الاعتماد على الخارج إلى أقصى درجة، والتحول نحو اقتصاد تكيفي، يسعى إلى إيجاد حلول إبداعية للأزمات المحلية والخارجية وتجاوزها"[2].

بناءً على هذا المدخل النظري، سيعتمد منهج الدراسة على عرض معطيات الاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية، تمهيدًا لرصد التطورات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني خلال سنوات الحصار والانقسام، والتي أدت، بدورها، إلى تحول الاقتصاد الفلسطيني من الاستقلالية الجزئية إلى الاعتمادية.

ثانيًا : تطور الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية

بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، تسلمت السلطة زمام الأمور في الأراضي الفلسطينية وبدأت في عملية بناء المؤسسات الفلسطينية، إلا أن هذه المؤسسات لم يكن لديها القدرة الكاملة للتعامل مع القيود التي استمرت "إسرائيل" في فرضها خلال المرحلة الانتقالية، وكذلك لم تستطع السلطة الفلسطينية صياغة برنامج وطني وشامل للإصلاح والتنمية في هذه المرحلة، ويُعزى السبب في ذلك في جزء منه إلى السياسات الإسرائيلية التي لم توف

[1] سعيد الآغا ومادلين الحلبي،" ورقة تحليل، https://bit.ly/2XQiE2f

[2] المرجع نفسه

بالتزاماتها طبقًا لاتفاقيات المرحلة الانتقالية (اتفاقية أوسلو وملحقه بروتوكول باريس الاقتصادي)، والجزء الآخر إلى الضعف الهيكلي الذي اتسمت به السلطة الفلسطينية، وعدم وجود رؤية متسقة وهو ما يعكس إلى حد بعيد أوجه القصور الذاتي الذي اتسمت به اتفاقيات المرحلة الانتقالية[1].

وقد اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية بشكل كبير على المنح والمساعدات الخارجية في بناء المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية وفي تمويل الخطط والبرامج التنموية، إلا أن رؤية وأجندة الجهات المانحة أثقلت من كاهل القدرات المؤسسية الاقتصادية الفلسطينية الضعيفة أصلًا، وقيدت نطاق إعداد استراتيجية وسياسية للتنمية الوطنية، ما أدى إلى غياب هدف واضح للتنمية في ظل اتساع نطاق طلبات وشروط الجهات المانحة، وكذلك الضغط الذي تفرضه السياسات والإجراءات الإسرائيلية القمعية التي استمرت في تلك المرحلة، والتي أدت إلى تبني السلطة الفلسطينية بدائل خاصة لسياسات تفتقد غالبًا للاستدامة[2].

وبالإضافة لما سبق، تأثر الاقتصاد الفلسطيني في تلك المرحلة تأثرًا شديدًا، بسبب السياسات والممارسات الاحتلالية، وخصوصًا مصادرة الأراضي، والاستيطان، والحصار والإغلاق، وتقييد حركة الأشخاص والسلع داخل المناطق الفلسطينية ومع العالم الخارجي، التي أدت إلى تعطيل عملية الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، وعرقلة النمو الاقتصادي، وكذلك تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية[3].

1. نتائج اتفاقيات المرحلة الانتقالية وتبعاتها على الاقتصاد الفلسطيني

لا شك في أن الإنجازات والنتائج التي تحققت على الأرض بعد انخراط الجانب الفلسطيني في عملية التسوية لم تُفضِ إلى بناء اقتصاد وطني مستقل

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد، "الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال"، (نيويورك وجنيف: 2012)، ص.11

[2] المرجع نفسه.

[3] رائد حلس، "السلام الاقتصادي وصفقة القرن وفق نظرية الأمن الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 270، (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، شتاء 2017)، ص.64 . انظر: https://bit.ly/3bluUaR.

ذي سيادة على الأرض والموارد، وحتى السياسات الاقتصادية التي منحها بروتوكول باريس كانت منقوصة، وبناءً عليه، فإن القيود والممارسات الإسرائيلية السياسية والاقتصادية التي فرضت على السلطة الفلسطينية في تحركاتها وصلاحياتها والقضايا التي تم تأجيلها، فضلًا عن الشروط والالتزامات المطلوبة من هذه السلطة، حالت دون تسوية الصراع، وإيجاد حل عادل وشامل له، يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية أو بناء اقتصاد فلسطيني مستقل.

وفيما يلي أبرز نتائج الاتفاقيات المرحلية وتبعاتها على الاقتصاد الفلسطيني:

أ. السيطرة الإسرائيلية على الموارد الاقتصادية الفلسطينية

تعتبر سيطرة "إسرائيل" على الموارد الطبيعية الفلسطينية من أبرز أشكال الانتهاكات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني، إذ تسيطر على الموارد الطبيعية الفلسطينية كافة من مياه وأراضٍ زراعية وثروات طبيعية في باطن الأرض، وتحرم هذه السيطرة الاقتصاد الفلسطيني من الانتفاع من هذه الموارد التي تعتبر من عوامل الإنتاج الرئيسة التي لها علاقة مباشرة بتطور القطاعات الاقتصادية كافة، كما أثرت هذه السيطرة على نحو بعيد في إنجاح الخطط التنموية التي وضعتها الحكومات الفلسطينية بالتعاون مع المؤسسات الدولية خلال العقدين الماضيين، فقد اصطدمت هذه الخطط بجملة من العراقيل والإجراءات الإسرائيلية تتمثل بـ:

- سيطرة "إسرائيل" على 85 في المئة من مصادر المياه الفلسطينية، أدت إلى تراجع إنتاجية القطاع الزراعي الفلسطيني، وخاصة في منطقة الأغوار التي مثلت على مر العصور سلة غذاء الشعب الفلسطيني، وأدت، أيضًا، إلى عدم القدرة على التوسع أكثر في الاستثمار في هذا القطاع المهم[1].

[1] وليد مصطفى، "الموارد الطبيعية في فلسطين :محددات الاستغلال وآليات تعظيم الفائدة"، (رام الله :معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني–ماس، 2016).

- مصادرة "إسرائيل" المتواصلة الأراضي الفلسطينية من أجل التوسع الاستيطاني، وبناؤها جدار الفصل العنصري الذي صادر مئات الآلاف من الدونمات التي تصنف غالبًا على أنها أراضٍ زراعية، إضافة إلى إنشائها المنطقة العازلة في قطاع غزة، التي أثرت في حجم الرقعة المخصصة للزراعة، هذا إلى جانب السيطرة الإسرائيلية على مساحات كبيرة من الضفة الغربية والأغوار المصنفة بالمنطقة "ج" التي تبلغ مساحتها 62 في المئة من مساحة الضفة الغربية بحسب اتفاق أوسلو[1].
- الاستغلال غير المشروع لصناعة الحجر الفلسطيني في الضفة الغربية: "حيث تسيطر المستوطنات الإسرائيلية على نحو 85 في المئة من هذه الصناعة، من خلال 11 مصنعًا للاحتلال الإسرائيلي موجودة على أراضي الضفة الغربية، متسببة في خسارة الاقتصاد الفلسطيني ما قيمته 241 مليون دولار سنويًا، أي ما يعادل 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011، بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على هذه الصناعة المهمة"[2].
- استنزاف الثروات المعدنية للبحر الميت، إذ لا يزال الاحتلال الإسرائيلي يواصل حرمان الاقتصاد الفلسطيني من الانتفاع من مورد استراتيجي مهم، هو البحر الميت وما يحتويه من أملاح ومعادن ذات قيمة عالية (البوتاس والبرومين)، على نحو يتسبّب في خسارة للاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم استغلاله هذه الموارد ما يقارب 918 مليون دولار سنويًا، أي ما يعادل 9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011[3].

ب. محدودية الاتفاقيات وإجحافها

لا شك في أن الاتفاقيات التي وقّعها الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي لم تكن منصفة للجانب الفلسطيني، فقد تم في إطارها، وتحديدًا برتوكول باريس الاقتصادي، تقييد السياستين الفلسطينيتين المالية والنقدية، إضافة إلى قضايا

[1] محمد اشتية، "الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الإنتاج"، (القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار /بكدار، 2017)، ص 131.

[2] World Bank, *Area C and the Future of the Palestinian Economy*, 2/10/2013, p. 9.

[3] Ibid., p. 8.

التجـارة والعمـال وغيرهمـا، الأمـر الـذي حـال دون تطـور الاقتصـاد الفلسـطيني ونموه. ويمكن حصرها فيما يلي:

- **تقييد السياسة المالية الفلسطينية**

وفقًـا لاتفاقيـات المرحلـة الانتقاليـة، فـإن السياسـة الماليـة الفلسـطينية محـدودة فـي نطـاق الإنفـاق الحكـومي ونظـام ضـريبة الـدخل، إذ لا تسـتطيع السـلطة الفلسـطينية تحديـد الضـرائب غيـر المباشـرة، التـي تمثِّـل الجـزء الأكبـر مـن الإيـرادات العامـة، بمعـزل عـن سـلطات الاحـتلال الإسـرائيلي، كمـا أن الجـزء الأكبـر مـن هـذه الضـرائب غيـر المباشـرة (ضـرائب المقاصـة) تقـوم إسـرائيل بجبايتـه، ومـن ثـم إعادتـه إلـى السـلطة الفلسـطينية بموجـب اتفـاق بـاريس الاقتصـادي، وغالبًـا مـا تسـتخدم إسـرائيل هـذه الإيـرادات للضـغط السياسـي علـى السـلطة الفلسـطينية لابتزازهـا، الأمـر الـذي جعـل جانـب الإنفـاق مـن السياسـة الماليـة الفلسـطينية مرتبطًـا ومعتمـدًا اعتمـادًا كبيـرًا علـى المـنح والمسـاعدات الخارجيـة، والأهـم، أنـه فـي حالـة تخلـف الاحـتلال الإسـرائيلي عـن دفـع ضـرائب المقاصـة، تعجـز السـلطة الفلسـطينية تمامًـا عـن ممارسة السياسة المالية بأوجهها المختلفة[1].

- **تقييد السياسة النقدية الفلسطينية**

لـم يسـمح اتفـاق بـاريس الاقتصـادي للسـلطة الوطنيـة الفلسـطينية بممارسـة السياسـة النقديـة بكـل جوانبهـا، وخصوصًـا، إصـدار النقـد والـتحكم فـي عـرض النقـود وتحديـد سـعر الفائـدة، علـى الـرغم مـن أن هـذه الاتفاقيـات سـمحت بإنشـاء سـلطة النقـد الفلسـطينية، فإنهـا لـم تخولهـا أي صـلاحيات لإصـدار نقـد خـاص بالأراضـي الفلسـطينية. وفـي الحصـيلة، اعتمـد الاقتصـاد الفلسـطيني علـى نظـام مـالي متعـدد العمـلات (الشـيكل الإسـرائيلي، والـدولار الأميركـي، والـدينار الأردنـي)، وبنـاءً عليـه، أصـبحت السياسـة النقديـة الفلسـطينية مقيـدة وغيـر مـؤثرة، بـل تتـأثر بشـدة بالسياسـات النقدية التي تنفذها الدول المصدرة لهذه العملات[2].

[1] اشتية، ص .133

[2] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي2016 ، (رام الله: 2017)، ص.3.

- **تقييد السياسة التجارية الفلسطينية**

على الرغم من أن ديباجة بروتوكول باريس الاقتصادي أكدت على أنها تؤسس لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني، وتمكين الفلسطينيين من تطبيق قراراتهم الاقتصادية بما يتماشى مع أولوياتهم وخططهم المستقبلية، إلا أن بنود هذا البروتوكول قيد السياسية التجارية الفلسطينية، وحد من قدرة السلطة الفلسطينية على رسم سياساتها التجارية بمعزل عن السياسات التجارية الإسرائيلي التي كانت سائدة في الأراضي الفلسطينية قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994[1]، ودون حدوث أي تغيرات في أداء التجارة الخارجية، بل زادت العلاقات التجارية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة سماح اتفاق بروتوكول باريس الاقتصادي بالاستيراد من الخارج، وتدفق الواردات إلى الأراضي الفلسطينية، ما أبقى السوق الفلسطينية سوقًا حرة مفتوحة بلا قيود أو ضوابط لصالح السوق الإسرائيلية [2]

يشير الشكل(1) ، إلى تضخم حجم التبادل التجاري مع إسرائيل طوال الفترة (1995 – 2020) ، ويعزى هذا التضخم في حجم التبادل التجاري إلى أن بروتوكول باريس وما أعقبه من اتفاقيات تجارية وبرتوكولات ومعاملات مع العديد من الدول، وخاصة الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية، لم تنجح في زيادة حجم الصادرات إلى السوق العالمية أو العربية، والحد من تركيزها مع شريك قسري مهيمن ومسيطر على نحو غير تنافسي بحكم الواقع الأمني والجغرافي وتحكمه في حركة دخول السلع والبضائع الفلسطينية وخروجها[3].

[1] مسيف، جميل مسيف، "كيفية الحد من الارتهان الاقتصادي في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي: الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل"، مجلة سياسات، العدد 47، معهد السياسات العامة، رام الله، فلسطين، 2019، ص.12

[2] غادة ملحم، التجارة الخارجية الفلسطينية وأثرها في انتشار البطالة والفقر في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2016، ص .140

[3] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي2016 (رام الله: 2017)، ص.40

الشكل(1)

حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع إسرائيل خلال الفترة 1995 – 2020

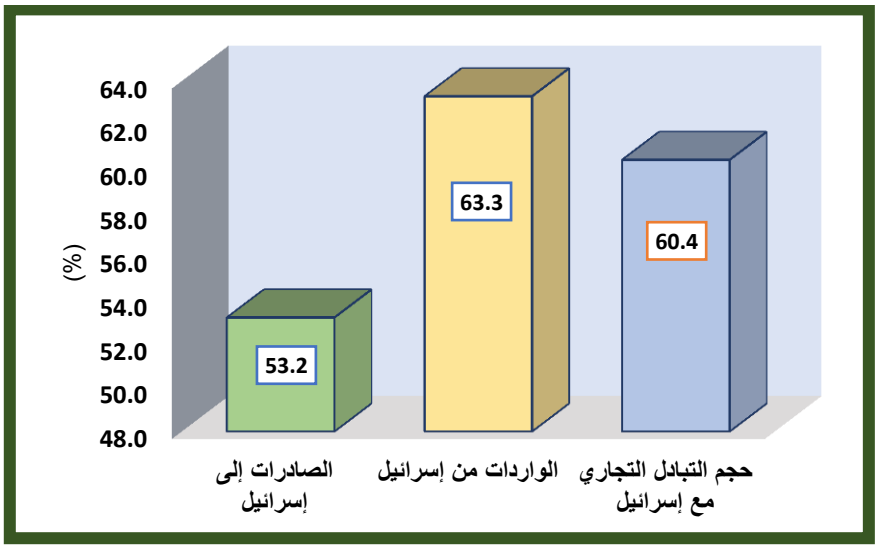

المصدر :إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات (1995–2020)، رام الله – فلسطين، أعداد مختلفة.

وقد أدى تقييد السياسة التجارية الفلسطينية إلى "ضعف القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية بسبب التعقيدات الإدارية واللوجستية التي تضعها إسرائيل أمام التجارة الخارجية الفلسطينية، مما أثر سلبًا على القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية"، و"تدهور التجارة الداخلية بين الضفة الغربية والقطاع وتعطل حركة التجارة بين مدن الضفة الغربية"[1].

في ضوء ما سبق، يرى الباحث أنّ الاقتصاد الفلسطيني نما وتشكل بعد توقيع اتفاق أوسلو وملحقه الاقتصادي، وبعد تراكم فترات طويلة من الاحتلال والسيطرة والإخضاع الاقتصادي الذي كانت أبرز نتائجه التبعية الاقتصادية شبه الكاملة للاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، وتحوله من الاستقلالية الجزئية إلى الاعتمادية على الاقتصاد الإسرائيلي وعلى المنح والمساعدات الخارجية،

[1] محمد قرش، "أثر اتفاقية باريس الاقتصادية على التجارة الخارجية الفلسطينية"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد257 ، (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، صيف 2014)، ص 97.

وبناءً عليه، لم تنجح هذه الاتفاقيات في التخلص من التبعية الاقتصادية، ولم تفض إلى بناء اقتصاد وطني مستقل وحالت دون تحقيق الازدهار والتنمية الاقتصادية، بسبب عدم التزام الجانب الإسرائيلي بهذه الاتفاقيات، وإمعانه في خنق الاقتصاد الفلسطيني وتدميره، فقد أدت الإجراءات والسياسة الإسرائيلية إلى تراجع الوضع الاقتصادي وعرقلة النمو الاقتصادي على نحو بعيد، وأصبح الاقتصاد الفلسطيني يعاني تفشّي ظاهرة البطالة على نحو غير مسبوق، وارتفاع شديد في معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، والارتفاع في عجز الميزان التجاري، إضافة إلى ارتفاع حجم الدين العام الخارجي والداخلي وانخفاض حجم المنح والمساعدات الخارجية.

ثالثًا : تطور الاقتصاد الفلسطيني في مرحلة الحصار والانقسام

شهد الاقتصاد الفلسطيني في تلك المرحلة مجموعة من التطورات التي أدت إلى تحول مسار الاقتصاد من الاستقلالية الجزئية إلى الاعتمادية، وحالت دون تطور الاقتصاد الفلسطيني ومنعته من تحقيق أهدافه في بناء اقتصاد وطني مستقل.

وتمثلت هذه التطورات بالانقسام السياسي الداخلي الذي حدث بين الفصائل الفلسطينية بعد سيطرة الحكومة التي كانت تقودها حماس في منتصف حزيران/ يونيو 2007، والحصار الشامل على قطاع غزة، إضافة إلى الحروب الإسرائيلية المتكررة على القطاع في الأعوام (2008، 2012، 2014)، وما خلفته من دمار كبير وعميق في البنية التحتية والمؤسسات الإنتاجية والمرافق العامة والمساكن، وبروز الحاجة إلى إعادة الإعمار غداة كل عدوان. وفيما يلي، نورد تسلسل هذه التطورات بصورة محددة ومركزة ونوضح ما تركته من تداعيات اقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني.

1. الانقسام السياسي الداخلي وتداعياته على الاقتصاد الفلسطيني

ساهم الانقسام السياسي الداخلي الذي حدث بين الفصائل الفلسطينية، بعد سيطرة الحكومة التي كانت تقودها حماس عام 2007، في تعزيز ما تقوم به

إسرائيل من تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وتفتيتها، فقد انتهى به المطاف إلى انقسام الحكومة والمؤسسات الرسمية الفلسطينية، بما تشمله من نظامٍ قانوني ووزارات وأجهزة حكومية[1].

لقد وفر الانقسام السياسي الداخلي بين الفصائل الفلسطينية بيئة مناسبة لـ "إسرائيل" لتفرض الحصار على قطاع غزة، وتغلق المعابر وتمنع حرية الحركة للأفراد والبضائع، وتشن الاعتداءات العسكرية المتكررة، فغداة الانقسام مباشرة، أقدمت "إسرائيل" على خمسة إجراءات رئيسة ومحورية أسست لمنظومة الحصار الشامل، وهي:

- وقف التعامل بالكود الجمركي لقطاع غزة ابتداء من 21 حزيران/ يونيو 2007، وهو يمثل البيان الجمركي لتخليص البضائع، ومن ثم يؤثر وقفه في حركة التجارة.
- اعتبار قطاع غزة كيانًا معاديًا، وذلك يوم 20 أيلول/ سبتمبر 2007.
- إغلاق معابر قطاع غزة مع إسرائيل كافة إغلاقًا كاملًا (فُتحت جزئيًا بعد ذلك ولأيامٍ معدودة، ثم أُغلقت جميعها نهائيًا ما عدا معبر كرم أبو سالم). وبناءً عليه، لم يَعُد يدخل إلى القطاع أي مواد خام سواء للبناء أو للصناعة، كذلك منعت سلطات الاحتلال إدخال العملات المختلفة إلى القطاع وخاصةً الشيكل، وأوقفت استيراد أكثر من 4000 سلعة كانت تُستورد قبل الإغلاق الكامل، وسمحت باستيراد نحو 18 سلعة أساسية فقط، لمنع حدوث أزمة إنسانية، زادت تدريجيًا إلى 67 سلعة قبل مرحلة تخفيف الحصار عام 2010[2].
- تحديد مناطق يُمنع الوصول إليها، وهي أراضٍ زراعية واقعة على جانب غزة من "الخط الأخضر" الذي ترسيمه عام 1949، وتُقدر مساحتها بنسبة 17 في المئة من المساحة الكلية لقطاع غزة، ويدخل في نطاقها نحو 35 في المئة من الأراضي الصالحة للزراعة. وقلصت إسرائيل، أيضًا، المناطق

[1] ساري بَشي وإيتان دياموند، "فصل الأرض، وفصل الشعب: تحليل قانوني للقيود المفروضة على التنقل بين قطاع غزة والضفة الغربية"، جمعية" جيشاه–مسلك"، تل أبيب يافا،2015 ، ص 6.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، (جنيف: 2010)، ص 10.

البحريــة التــي يُســمح لصــيادي الأســماك الفلســطينيين بالوصــول إليهــا إلــى ثلاثــة أميـالٍ بحريـة بعيـدًا عـن الشـاطئ[1]. مـن الجـدير ذكـره، أن تحديـد منـع الوصـول إلـى المناطق البرية والبحرية اكتمل خلال 2008.

- الاعتـداءات العسـكرية المتكـررة علـى قطـاع غـزة التـي أثـرت فـي كـل مـرة فـي حيـاة النـاس وممتلكـاتهم وسـبل معاشـهم ومـواردهم قـتلًا وتـدميرًا وتخريبًـا. ووصـل عـدد الاعتـداءات العسـكرية الرئيسـة علـى قطـاع غـزة ثلاثـة اعتـداءات، كـان أولهـا فــي كــانون أول/ ديســمبر 2008، وثانيهــا فــي تشــرين الثــاني/ نــوفمبر 2012، وثالثهـا فـي تمـوز/ يوليـو 2014. وترتـب علـى محاولـة عـلاج مـا دمرتـه الاعتـداءات بـروز حاجـة جديـدة فـي القطـاع ذات أولويـة ملحـة، وهـي إعـادة إعمـار قطـاع غـزة، ومتطلباتهـا مـن مـواد البنـاء التـي كانـت ممنوعـة، ونشـوء آليـة إسـرائيلية جديـدة لإدخــال هــذه المــواد، تقــوم علــى تحديــد الكميــات وتحديــد الأشــخاص والرقابــة المستمرة.

وتكمن خطورة الانقسام السياسي الداخلي فيما ترتب عن هذا الانقسام علـى المسـتوى الاقتصـادي، وهـو عـزل قطـاع غـزة عـن الضـفة الغربيـة مـن خـلال انقسـام الاقتصـاد الفلسـطيني مـا بـين الضـفة الغربيـة وقطـاع غـزة، علـى أنـه امتـداد للانقســام السياســي، وقــد أســهمت الإجــراءات والسياســات التــي اتخــذها طرفــا الانقسام، في تعزيز الانقسام القانوني والاقتصادي والاجتماعي والتنموي.

أ. الانقسام القانوني

تعمق الانقسام القانوني في ظل الانقسام السياسي في العديد من القوانين المرتبطـة بالجانـب الاقتصـادي، ففـي مجـال ضـريبة الـدخل، استمرت الحكومـة المقالـة فـي قطـاع غـزة فـي تطبيـق أحكـام قـانون ضـريبة الـدخل رقـم (17) لسـنة 2004 من دون إجراء أي تعديلات .في المقابل، أصدر الرئيس محمود عباس رئـيس دولـة فلسـطين قـرارًا بقـانون رقـم (2) لسـنة 2008 بشـأن تعـديل قـانون ضـريبة الدخل، يجري تنفيذ أحكامه في الضفة الغربية .ومن جانب آخر، سنَّت كتلة

[1] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/ الأوتشا وبرنامج الأغذية العالمي، **بين الجدار والسندان :الأثر الإنساني للقيود الإسرائيلية على الوصول إلى الأراضي والبحر في قطاع غزة**، (الأراضي الفلسطينية المحتلة:2010)، ص 8، 10، 24.

التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس قانونًا جديدًا للشركات، وقانون ضريبة التكافل، يتم تطبيقها في قطاع غزة فقط، ما يجعلها متباينة عن القوانين النافذة في الضفة الغربية[1].

ب. الانقسام الاقتصادي

تمثل أبرز تجليات الانقسام الاقتصادي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة بالازدواج الضريبي الذي يقصد بدفع المكلف الضريبة مرتين على السلع أو الخدمات نفسها، مثال ذلك ضريبة السيارات، إذ تحصل الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية على ضريبة بنسبة 50 في المئة من ثمن السيارة، بينما تحصل الحكومة المقالة في غزة على ضريبة بنسبة 25 في المئة من ثمن السيارة .وبناءً عليه، بات المكلف في غزة ملزمًا بدفع الضريبة نفسها مرتين، وتتكرر المطالبات ذاتها بضريبة الدخل من الحكومة الفلسطينية في رام الله والحكومة المقالة في غزة للشركات الكبرى (شركة الاتصالات، وجوال، والبنوك). وفيما يتعلق بإقرار الموازنة العامة، فهناك طريقتان مختلفتان لإقرار الموازنة العامة، إذ تقرّها في غزة كتلة التغيير والإصلاح، بينما يقرّها في الضفة الغربية الرئيس بقرار قانون.[2]

ج. الانقسام الاجتماعي

يظهر هذا الانقسام جليًا من خلال التباين الملحوظ في معدلات البطالة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ترتفع معدلات البطالة في قطاع غزة على نحو أكبر من معدلات البطالة في الضفة الغربية كما هو موضح في الشكل(2) ، ويعود هذا التباين والاختلاف في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تأثر قطاع غزة تأثرًا شديدًا بالحصار والحروب المدمرة التي شنتها إسرائيل في السنوات الأخيرة، والتي من خلالها يعيش المواطنون في قطاع غزة أوضاعًا اقتصادية صعبة ومأساوية، إضافة إلى استمرار حالة الانقسام

[1] كارم نشوان وبسام أبو حشيش،" الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تعطيل عمل المجلس التشريعي". شبكة المنظمات الأهلية، غزة، 2015، ص 63.

[2] رائد حلس،" أثر الانقسام الفلسطيني على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصالحة المجتمعية الفلسطينية .. ضرورة وطنية، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية، رام الله،2016 ، ص 3.

الفلسطيني التي حالت دون تنفيذ الخطط والبرامج التنموية التي أعدتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة للتخفيف من الفقر والبطالة.

الشكل(2)

معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة 2007-2020

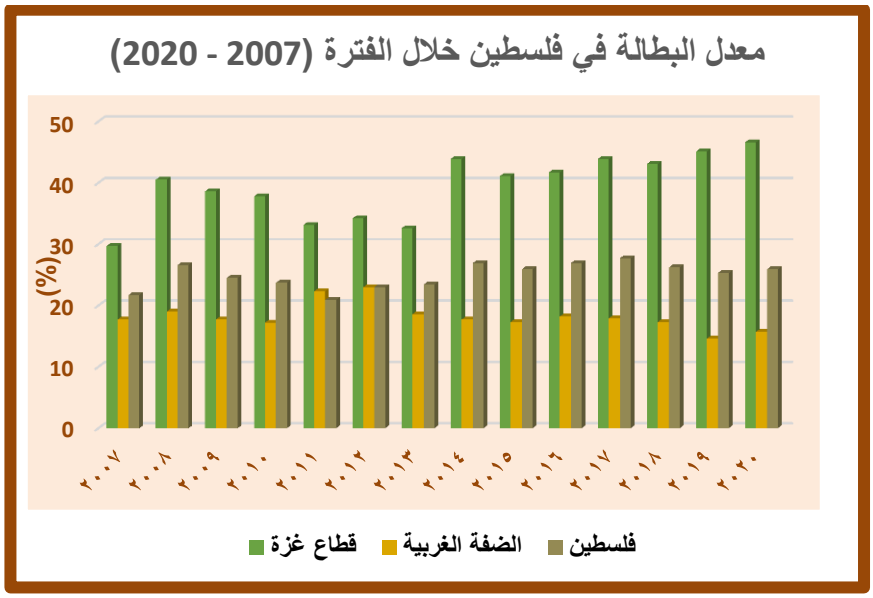

المصدر :إعداد الباحث استنادًا إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،" مسح القوى العاملة الفلسطينية"، التقرير السنوي، (رام الله، أعداد مختلفة).

د. الانقسام الخططي "التخطيط التنموي"

وقد برز هذا الانقسام على نحو أساسي في الخطط التنموية التي وضعتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة خلال فترة الانقسام (خطة الإصلاح والتنمية 20102008-، وخطة إقامة الدولة وبناء المستقبل2013-2011 ، وخطة التنمية الوطنية2016-2014 ، وخطة أجندة السياسات الوطنية-2022 2017)، وتشمل جميع هذه الخطط قطاع غزة ضمن التخطيط من الناحية النظرية، من دون التمكن من تنفيذها فعلًا على أرض الواقع بسبب الاحتلال والانقسام .في المقابل، وضعت الحكومة المقالة في غزة خططًا واستراتيجيات للتنمية خاصة بقطاع غزة، وركزت على نحوٍ أساسي على القطاع الزراعي، وفي

الحصيلة، فإن ازدواجية الخطاب والتخطيط التنموي التي ظهرت تحتاج إلى إعادة توحيد ودمج في المرحلة القادمة[1].

وما يزيد من تكلفة الانقسام الفلسطيني، أن الرابح الأكبر هو الاحتلال الإسرائيلي، فقد استغلت إسرائيل ظروف الانقسام الفلسطيني لتتحكم في الاقتصاد في قطاع غزة بأسلوب ممنهج ومدروس، يعمق مشكلاته التي هي في الأساس مشكلات جوهرية يصعب إيجاد حل لها في الأجل القصير، ولا سيما أنها تحكمت في كمية السلع التي تدخِلها إلى القطاع ونوعيتها، واقتصرت على إدخال سلع الحياة الأساسية، نحو الأغذية والأدوية، وحظرت دخول بعض السلع الأساسية والحيوية لتنشيط حركة الاقتصاد، منها على سبيل المثال؛ مواد البناء والعديد من المواد الخام اللازمة للصناعة، الأمر الذي أدى إلى تحولات هيكلية في اقتصاد قطاع غزة.

وعلى الجانب الآخر، تحكمت في وتيرة النمو والنشاط في الضفة الغربية من خلال تحكمها في عدد من الحواجز التي تقطع أوصال المدن والقرى في الضفة الغربية، وفي معدل تشغيل العمالة الفلسطينية في سوق العمل، وفي إيرادات المقاصة[2].

وهنا يمكن القول، إن إسرائيل نجحت في استغلال ظروف الانقسام الفلسطيني، واستطاعت من خلال هذا الاستغلال التحكم في معدل تشغيل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلية، والتحكم في إيرادات المقاصة والتأثير في الاقتصاد الفلسطيني وجعله عرضة للعديد من الأزمات والصدمات التي أدت إلى تدهور اقتصادي أثّر في مجمل حياة المواطنين.

من أجل ذلك، لا بد من أخذ العبر والدروس من مرحلة الانقسام وعدم تكرارها في المستقبل والمضي قدمًا في ملف المصالحة، وعدم الرجوع إلى الوراء،

[1] اشتية، ص .143

[2] المرجع نفسه، ص .159-158

والعمل معًا من أجل بناء اقتصاد فلسطيني، يؤسس لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

2. الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة وتداعياته على الاقتصاد الفلسطيني

في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران 2007، فرضت "إسرائيل" حصاراً برياً وبحرياً وجوياً على قطاع غزة، ويعتبر الحصار أداة ووسيلة "إسرائيل" الرئيسية والاستراتيجية للتعامل مع الأراضي الفلسطينية، ضمن منهجية أساسية قوامها ثلاثة محاور رئيسة، الأول: السيطرة الإسرائيلية على الموارد، والثاني: السيطرة على الحدود والمعابر، والثالث: شلّ قدرة الجانب الفلسطيني على اتخاذ القرار[1]، وبذلك، تضمن سلطات الاحتلال من خلال الحصار استمرار حالة التبعية الاقتصادية لـ "إسرائيل"، وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النمو والتطور ويقوض المساعي الفلسطينية لبناء اقتصاد وطني مستقل وسيادي على الأرض والموارد.

حيث أنّ الحصار لعب دورًا سلبيًا بتأثيره في العمليات التنموية والإنتاجية في الأراضي الفلسطينية وبصورة أحدّ في قطاع غزة، ووفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن الحصار الاقتصادي أدى بالفعل إلى وقف عمليات الإنتاج على نطاق واسع وإلى فقدان فرص العمل، وألحق دمارًا هائلًا بالاقتصاد المحلي لغزة، وبموارده الإنتاجية، وبنيته التحتية، وأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من المرافق الصناعية والزراعية والتجارية والسكنية بسبب البنية التحتية المنهكة والندرة الحادة في المدخلات والكهرباء والوقود[2].

كما أدى الحصار إلى صعوبة إدخال مستلزمات الإنتاج، على نحوٍ ساهم في ارتفاع أسعارها (خراطيم المياه "البرابيش"، وحديد الحمامات، والنايلون،

[1] لمزيد من التفاصيل حول الحصار، ينظر:

Amnesty International & others, *Dashed Hopes: Continuation of the Gaza Blockade*, Report by 22 aid agencies and international human rights groups/Non-UN document, (2010); Legal Center for Freedom of Movement (Gisha), *Unraveling the closure of Gaza, Information Sheet*, (July 2010), accessed on 18/8/2020, at: https://bit.ly/2YaJBxA; OCHA, *Locked in: The Humanitarian Impact of Two Years of Blockade on the Gaza Strip*, special Focus (August 2009).

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ الأونكتاد، **تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني :التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة**، (جنيف/ نيويورك: 2015)، ص .11

وشبكات الري، والأشتال، والأعلاف)، وعمل أيضًا على تقليص عمليات التصدير إلى أدنى درجة ممكنة، إذ لم يتم تصدير سوى كميات محدودة من التوت الأرضي والزهور عبر شركة جريسكو الإسرائيلية، إلى جانب تصدير بعض المحاصيل الزراعية بصورة موسمية ومحدودة إلى المملكة العربية السعودية وبعض بلدان الخليج.

وتم من خلال الحصار إغلاق كافة المعابر والمنافذ الحدودية بين قطاع غزة ودولة الاحتلال، والسماح بإدخال 30 سلعة فحسب من أصل 3000 سلعة كانت تدخل قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم الذي يتميز بمحدودية السعة، فقد كان يدخل القطاع يوميًا نحو 1000 شاحنة من مواد مختلفة قبل الحصار، أما بعد الحصار، فقد أصبح عدد الشاحنات التي تدخله لا يتجاوز الـ 150-250 شاحنة وفق أحسن تقدير[1].

وتأثر القطاع الصناعي بشدة بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، نتيجة الاستهداف المباشر للبنية التحتية الفلسطينية والممارسات التي أعاقت عملية الإنتاج ورفعت تكلفة المنتجات الفلسطينية، وحالت دون تطور الصناعات الفلسطينية التي يمكن لها أن تنافس الصناعات الإسرائيلية، وأجبرتها على استخدام المواد الخام الإسرائيلية والأجنبية وبنسبة تفوق 85 في المئة، ما أدى إلى جعلها عرضة لتقلبات الأسعار الإسرائيلية والأجنبية[2].

ويضاف إلى ذلك التأثير المباشر الذي شمل القطاع الصناعي بسبب انقطاع التيار الكهربائي المستمر في قطاع غزة فترات طويلة، على نحو أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج، وانخفاض الطاقة الإنتاجية للمصانع، بسبب اتجاه العديد من أصحاب المصانع إلى تشغيل العملية الإنتاجية في مصانعهم، بحسب جدول الكهرباء، ولا سيما أنهم لا يستطيعون استخدام السولار الإسرائيلي لارتفاع تكاليفه، ما يساهم في ارتفاع تكلفة المنتج، وتكبدهم خسائر فادحة نتيجة تلف

[1] رائد حلس، "ورقة تحليل سياسات: تأثير الحصار الإسرائيلي على القطاع الزراعي"، الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني/ حشد، غزة، 2017 ، ص 5.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر :الاقتصاد الفلسطيني**، (أبو ظبي: 2013)، ص 295.

العديد من المنتجات، وخاصة في الصناعات الغذائية، إضافة إلى تكاليف صيانة الماكينات والآلات والأجهزة الإلكترونية بسبب تكرار الأعطال، وعدم انتظام التيار الكهربائي[1].

وشملت تأثيرات الحصار القطاع التجاري؛ فقد تراجع حجم التبادل التجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزة من 250 مليون دولار إلى أقل من 10 ملايين دولار. وتأثرت صادرات قطاع غزة للعالم الخارجي؛ فقد انخفضت إلى أدنى نقطة لها خلال عام 2017، وقد قدرت قيمة الخسائر من جراء استمرار الحصار بنحو 10 ملايين دولار شهريًا، ومن جراء استمرار القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الاستيراد والتصدير[2].

كما أدى الحصار الإسرائيلي إلى بروز ظاهرة تجارة الأنفاق، الأمر الذي أصاب الاقتصاد الفلسطيني بالضرر نتيجة المخاطر والسلبيات التي ترتبت على تنامي هذه الظاهرة خلال الحصار، خاصة أن السلبيات كانت كبيرة وعميقة، فهي حولت قطاع غزة إلى سوق استهلاكية فقط، إذ لم يتم تصدير أي مادة أو سلعة عبر الأنفاق، كما أدخلت قطاع غزة في أزمة نقدية نتيجة تصدير الأموال واستيراد السلع، وتعميق الانقسام والانفصال السياسي عن الضفة الغربية، ما ساهم في تفكيك النسيج الاجتماعي، إضافة إلى تزايد مظاهر الانحراف الاجتماعي بكل أنواعه (المخدرات والحبوب المخدرة والسرقة والقتل والتفكك الأسري)، وظهور طبقة جديدة من الأثرياء يزيد عددهم على 200 شخص، قدّرت ثرواتهم بالملايين. كما ركز أصحاب الأنفاق على عمليات توظيف الأموال بدلًا من استثمارها؛ من خلال توظيفها في قنوات غير منتجة تتمثل بعمليات شراء، وبيع الأراضي والعقارات ومعارض السيارات والمجمّعات الاستهلاكية الكبيرة والفنادق وبعض مؤسسات التمويل والصرافة، وغيرها[3].

---

[1] ماهر الطباع،" تكلفة الانقسام وأثره على الاقتصاد الفلسطيني"(2017-2007) ، في: ماهر الطباع، **تكلفة الانقسام وأثره على الفلسطينيين**، (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية/ مسارات،2017)، ص .60

[2] غازي الصوراني، اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام (غزة: إصدارات جامعة الأقصى، 2019)، ص .240

[3] سمير أبو مدللة، "اقتصاد الأنفاق في قطاع غزة :ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية واجتماعية؟"!!، مجلة سياسات، العدد 12 (2010)، ص .43

في ضوء ما سبق، يرى الباحث أن حصار قطاع غزة، وإغلاق المعابر التجارية كافة، وحظر إدخال المواد الخام مدة تزيد على 13 عامًا، أدى إلى انهيار القطاعات الاقتصادية الحيوية (الزراعية والصناعية والتجارية) المكونة لاقتصاد القطاع، وتسبب ذلك في توقف معظمها عن العمل، وتقليص الطاقة الإنتاجية للبعض الآخر. وقد خلّف ذلك ضررًا بالغًا أصاب العاملين فيها، إذ فقد الآلاف فرص عملهم وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الضرورية والأساسية، وتفشت البطالة، ووصلت إلى معدلات غير مسبوقة عالميًا، واتسعت دائرة الفقر بعد أن وصلت إلى معدلات كارثية.

3. الاعتداءات العسكرية على قطاع وتداعياتها على الاقتصاد الفلسطيني

مثَّلت الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة أداة أساسية في منهج الحصار والتدمير الذي تستخدمه إسرائيل للإجهاز على ما أنجزه الفلسطينيون اقتصاديًا واجتماعيًا، ومن ثم تقويض قدرة الاقتصاد على النمو، الأمر الذي يُضعِف المشروع الوطني برمّته، ويدمر إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية، بما يشمل أيضًا، بناء اقتصاد وطني مستقل يعتمد على قدراته الذاتية وموارده.

وفي إطار منهج الحصار والتدمير، قامت "إسرائيل" بعملية دمار شاملة عبر شنّها أربعة اعتداءات عسكرية متتالية على قطاع غزة على مدار عقد ونصف في الأعوام (2008، 2012، 2014، 2021)، تخللها هجمات عسكرية متفرقة، وتسببت في هدم المزيد من الوحدات السكنية والمنشآت المملوكة لسكان القطاع، وترتب على هذه الخسائر تدخلات دولية وإقليمية لتمويل إعادة إعمار ما دمرته الآلة العسكرية الإسرائيلية حتى بات مصطلح إعادة الإعمار جزءًا هامًا من كل خطط الإنعاش والدعم الاقتصادي، ورغم بعدها الإنساني الواضح، فإن قضية إعمار قطاع غزة تعتبر صعبة ومتشابكة،

فهي مزيج من العوامل والمتغيرات المعقدة والمتداخلة، يتقاطع فيها الإنساني بالسياسي والاقتصادي، والمحلي والإقليمي والدولي[1].

و قد بلغت الأضرار والخسائر الناجمة عن الاعتداءات العسكرية (2008، 2012، 2014، 2021) نحو 7636 مليون دولار. (ينظر الشكل رقم 1).

شكل رقم (3)

قيمة الخسائر الإجمالية الناجمة عن الاعتداءات العسكرية على قطاع غزة

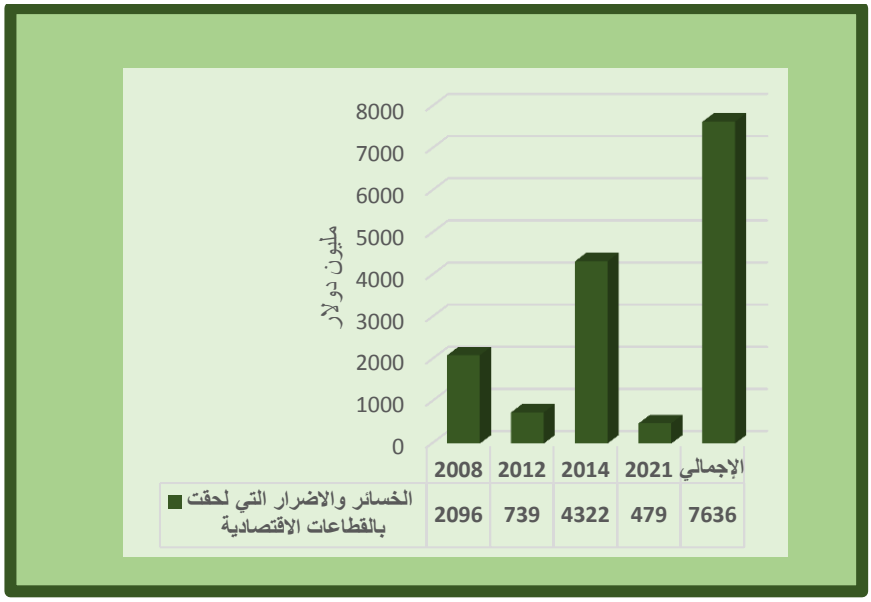

المصدر: إعداد الباحث[2]

[1] . مازن العجلة، "الاقتصاد السياسي لإعادة إعمار قطاع غزة: السياسة قبل الاقتصاد"، (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، تموز 2021)، ص.2

[2] . البيانات المدرجة في الشكل تجميع الباحث بالاستناد إلى المراجع التالية: مركز الميزان لحقوق الإنسان، **تقرير إحصائي شامل يوثق حصيلة الضحايا والخسائر المادية التي لحقت بالمدنيين وممتلكاتهم في قطاع غزة خلال العدوان الإسرائيلي**(غزة: 2014)؛ الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، **المسح الميداني للمنشآت الصناعية التي تضررت في الحرب الأخيرة على غزة** (غزة: 2015)؛ المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار/ بكدار، **خطة تنمية وإعادة إعمار قطاع غزة** (القدس: 2014)؛ اللجنة الحكومية العليا لإعمار غزة، تقرير حصر أضرار العدوان مايو 2012، (غزة، يوليو 2021).

يوضح الشكل رقم (3) أن الخسائر والأضرار التي لحقت بالقطاعات الاقتصادية في قطاع غزة خلال الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة في عامي 2008 و2012 و2021، كانت واسعة المدى، إلا أن العدوان العسكري الذي شنته إسرائيل على القطاع في صيف 2014 والذي استمر 51 يومًا، كان الأشدّ تأثيرًا وضررًا، سواء على صعيد الخسائر المباشرة أو غير المباشرة أو تأثيراته المستقبلية في حياة الناس والمتغيرات الاقتصادية.

لقد أدى العدوان الإسرائيلي في صيف عام 2014، إلى إلحاق دمار هائل بالبنية التحتية لقطاع غزة المنهكة أصلًا، والفتك بقاعدته الإنتاجية، ولم يترك مجالًا لإعادة إعمار وإنعاش اقتصادي معقول، كما أدى إلى إفقار السكان الفلسطينيين في غزة، وجعل رفاههم الاقتصادي أشدّ سوءًا من المستوى الذي كان عليه خلال عقدين سابقين[1].

وقد استخدمت "إسرائيل" نفس الطريقة من القصف والتدمير الواسع خلال العدوان الأخير على قطاع غزة في مايو 2021 لشل كافة إمكانيات التنمية في قطاعاتها المختلفة وكذلك تدمير البنية التحتية والمرافق الحيوية، حيث لم تبق منطقة أو منشأة أو طريق أو مرفأ وحتى التجمعات والمجمعات السكنية والصحية والتربوية والاجتماعية والتعليمية والرياضية إلا وتعرضت للقصف والتدمير، الذي خلف بدوره مأساة كبيرة جعلت قطاع غزة منطقة تعيش أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة، ونتج عن ذلك أضرار وخسائر مادية فادحة وبحسب االتقديرات فقد بلغت إجمالي خسائر وأضرار القطاعات كافة بنحو 479 مليون دولار.[2]

بواقع 292 مليون دولار أضرار مباشرة لقطاع الإسكان والبنية التحتية (الإسكان، المنشآت العامة والمباني الحكومية، النقل والمواصلات، الكهرباء

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية /الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني :التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، ص.11

[2] . رائد حلس، انعكاسات العدوان الإسرائيلي في أيار/ مايو 2021 على قطاع غزة وملف إعادة الإعمار، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، آب / أغسطس 2021)، ص4.

والطاقة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع البنية التحتية)، و156 مليون دولار أضرار مباشرة لقطاع التنمية الاقتصادية (مرافق اقتصادية، مرافق سياحية، مرافق زراعية)، و30 مليون دولار أضرار مباشرة لقطاع التنمية الاجتماعية (مؤسسات الصحة، مؤسسات الحماية الاجتماعية، مؤسسات التعليم، المؤسسات الثقافية والرياضية والدينية والمجتمع المدني)

وتكمن خطورة الاعتداءات العسكرية على الاقتصاد الفلسطيني في تحويل مسار الدعم والتمويل الخارجي إلى إعادة الاعمار بدلًا من توجيهه في مسار التنمية الاقتصادية (الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية) الأمر الذي جعل تحقيق تنمية اقتصادية في ظل هذه الاعتداءات غاية في الصعوبة والتعقيد.

لذلك ما شهدته تلك المرحلة من تطورات والتي تمثلت في الحصار والانقسام والاعتداءات العسكرية، تركت خلفها تداعيات اقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني، أهمها تحول الاقتصاد الفلسطيني من الاستقلالية الجزئية التي تعززت في المرحلة الانتقالية بموجب الاتفاقيات المرحلية والهوامش المتاحة في برتوكول باريس الاقتصادي، إلى الاعتمادية المفرطة على المساعدات الخارجية اللازمة لإعادة إعمار ما دُمر خلال الاعتداءات العسكرية وكذلك الاعتماد المفرط على إيرادات المقاصة التي باتت القناة الرئيسية لإيرادات الحكومة الفلسطينية ، كرست وعمقت التبعية الاقتصادية مع اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي نتيجة هيمنة الاحتلال على مجمل النشاط التجاري وتحكمه بإيرادات المقاصة واستخدامها كورقة ضغط على الحكومة الفلسطينية في الوقت الذي يشاء.

وفي ظل هذه التطورات والتداعيات لا بد من تبني استراتيجية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني ترتكز على نحو أساسي على التعايش مع استمرار وجود الاحتلال وممارساته واجراءاته المقيدة للنمو الاقتصادي .

رابعًا :رؤية تنموية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني

إن تجربة التعايش مع حالة الحصار والانقسام خلال أكثر من عقد من الزمن كانت صعبة، شملت تأثيراتها مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية المكونة للاقتصاد الفلسطيني، وبناءً عليه، تقترح الدراسة رؤية تنموية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، والتي نستعرضها فيما يلي:

1.الهدف العام:

تهدف الرؤية إلى الاعتماد على القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وتقليل الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي إلى الحد الأدنى الممكن، وبحيث تكون مصادر التمويل الخارجي عنصرًا مساعدًا ومكملاً.

وتعتبر هذه الرؤية استراتيجية واضحة، وبمكونات سياسية محددة يمكن تنفيذها على نحو كاملٍ أو جزئي، بغية تحقيق نتائج إيجابية لدفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني نحو النمو والتطور، في ظل المشاكل والأزمات التي ظهرت بفعل الحصار والانقسام والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

2. السياسات الاقتصادية وآليات التدخل:

يتطلب تحقيق الهدف العام لتلك الرؤية إتباع سياسات اقتصادية التي من شأنها معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني (الاختلال في الميزان التجاري، الاختلال ما بين الادخار والاستثمار " فجوة الموارد المحلية"، الاختلال في الموازنة العامة، الاختلال في سوق العمل) تتمثل عناصرها فيما يلي: –

أ. إدارة الطلب لضبط السياسة المالية والتحكم بالسياسة النقدية

❖ **ضبط السياسة المالية من خلال ما يلي:**

– **ترشيد الإنفاق الحكومي:** وذلك من خلال الضغط على المصروفات الحكومية الجارية، وخاصة في المجالات التي لا يترتب عنها آثار سلبية على

مستويات الاستهلاك الضروري لذوي الدخول المحدودة، أو خفض كفاءة المشاريع الإنتاجية.

- **خفض العجز في الموازنة العامة:** وذلك من خلال تقييد الإنفاق الحكومي وضبطه، لكن نظرًا لمحدودية قدرة الحكومة لاعتبارات اجتماعية وسياسية، وذلك نتيجة لارتفاع فاتورة الأجور والرواتب وفاتورة النفقات التحويلية، وصافي الإقراض من ناحية، ولتجنب تخفيض النفقات التطويرية من ناحية أخرى، فإن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال انتهاج سياسة عدم التوسع الكمي في التوظيف الحكومي، والتخلص من بند صافي الإقراض يجعله صفرًا في الموازنة العامة.

- **إصلاح النظام الضريبي:** وذلك باعتماد إستراتيجية قائمة على توليد الإيرادات الحكومية المبنية على الضرائب المباشرة (العقارات، الدخول الشخصية، والثروة).

- **تقييد استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي.**

❖ **التحكم في السياسة النقدية من خلال ما يلي:**

- قيام سلطة النقد الفلسطينية بالتعاون مع البنوك تسهيل وتوسيع الأوعية الادخارية لتشجيع ذوي الدخل المحدود على الادخار بمبالغ تتناسب مع دخولهم، ووضع سياسات لجذب أكبر قدر من المدخرات.

- العمل على استغلال الودائع داخل فلسطين، حيث أن معظم الودائع الآن تستثمر خارج البلاد.

- نفاذ مفعول تسهيلات ائتمانية تحفز القطاعات الإنتاجية في مواجهة الاقتصاد الرمزي، وذلك بكبح جماح الانفصال القائم بين رأس المال المنتج ورأس المال النقدي (أي التوظيفات غير المبررة وفقًا لفقه المرابحة وأسواق المضاربة وشركات الاتصالات والعقارات).

ومن الممكن بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة أن يتم إنشاء بنك مركزي فلسطيني، وإصدار عملة وطنية، ومما يؤدي إلى استخدام البنك المركزي

الفلسطيني أدوات السياسة النقدية المعروفة لزيادة حجم المدخرات، والاستفادة منها بدلاً من استغلالها في الخارج.

ب. إدارة العرض من خلال: –

– تنظيم الإنتاج وإعادة تأهيل المشاريع الإنتاجية.

– ضرورة توفر سياسة اقتصادية (مالية ونقدية) تشجع القطاع الخاص على زيادة استثماراته.

إن عدم توفر أدوات السياسة العامة إلا بقدر محدود يضع السلطة الفلسطينية في وضع غير مواتي إلى حد بعيد في التصدي للتشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، أو في وضع أولوياتها الإصلاحية، أو حتى محاولة إخراج الاقتصاد من حالة التراجع المستمر. فالمالية العامة صغيرة للغاية وميزانية السلطة تعاني من عجز مزمن، ومما يزيد من ضعف الجهود الإنمائية التي تبذلها السلطة الفلسطينية تدني قدرتها المؤسسية، حيث لا تزال الوزارات تكابد من أجل تجاوز حالة التآكل التدريجي لاختصاصاتها. ويشكل عدم توفر الأمن عنصرًا آخر يحوَل اهتمام السلطة بعيدًا عن الجهود الإنمائية ويوجهه نحو تلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة ونحو الإدارة المستمرة اللازمة.

يضاف إلى هذه القيود تحكم الاحتلال الاسرائيلي بتحصيل إيرادات المقاصة، وحجزها متى شاءت كسياسة عقابية وابتزازية في إطار الحصار الشامل، مما يفاقم عجز الموازنة، ويمنع السلطة من تنفيذ خططها المالية والتنموية.

3. تمكين القطاع الخاص:

إن تمكين القطاع الفلسطيني الخاص يتطلب توفير بيئة استثمارية ملائمة، وتوفير هذه البيئة يقع على عاتق السلطة الفلسطينية والدول والهيئات المانحة، بالإضافة للمسؤولية الواقعة على عاتق القطاع الخاص، ونوجز ذلك في التالي:

آ. دور السلطة الفلسطينية:

– سن القوانين والتشريعات القادرة على حل النزاعات التجارية في ظل سيادة القانون واستقلال القضاء.

– العمل على توفير نظام نقل واتصالات، يضمن تدفق السلع وبأقل التكاليف داخلياً وخارجياً.

– العمل على وجود نظام تعليم وتأهيل قوي يساعد في الإبداع لدى القوى العاملة، ويأخذ بالاعتبار احتياجات القطاع الخاص.

– العمل على استقطاب استثمارات الفلسطينيين في الشتات لدعم مسيرة التنمية.

– إيجاد آليات لتطوير استفادة القطاع الخاص من الاتفاقات التجارية التي وقعتها السلطة مع الدول العربية والإسلامية، والتفضيل التجاري مع الاتحاد الأوروبي.

ب. دور الدول والهيئات المانحة: –

– بناء شبكة أمان للقطاع الخاص في مواجهة المخاطر السياسية، والترويج للمنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية.

– تقديم الدعم المالي لمؤسسات القطاع الخاص (اتحاد الصناعات، جمعيات رجال الأعمال، الغرف التجارية)، وبما يمكنها من تقديم الخدمات لأعضائها كتوفير المعلومات عن الأسواق الخارجية.

– رصد الموارد المالية لتطوير البنية التحتية، طرق، ومياه، لتوفير مناخ جاذب للاستثمارات.

ج. دور القطاع الخاص

– تحمل القطاع الخاص المسؤولية تجاه المجتمع والبيئة والصحة، كنوع من المسؤولية الاجتماعية لما لهذه القضايا من أثر على التنمية البشرية، وعدم ممارسة النشاطات التي تلحق الضرر بالمستويين الاقتصادي والسياسي.

- الالتزام بنبذ التجارة غير الشرعية والتهرب الضريبي وغيرها، وإنتاج السلع والخدمات المطابقة لمقاييس الجودة سواء للسوق المحلي أو الخارجي، وتجنب استيراد البضائع والخدمات غير المطابقة للمواصفات.
- المشاركة في تعديل وصياغة القوانين الاقتصادية التي لها علاقة بالنواحي الاقتصادية، والطلب من السلطة تعديلها بما يخدم الاقتصاد الوطني.

مع الادراك بأن القطاع الفلسطيني الخاص نما في ظل الممارسات الإسرائيلية المخالفة للشرعية الدولية والقانون الدولي الإنساني، ومع ذلك استطاع التكيف مع المتغيرات، وتشكل خبرته المكتسبة إمكانية أن يلعب دوراً حيويًا في التنمية البشرية، واستغلال الفرص الاستثمارية في شتى مجالات الاستثمار السياحية والصناعية والزراعية وفي مجالات التكنولوجيا الحديثة أيضًا.

كما أن توفير البيئة المشار إليها من قبل السلطة والمانحين والقطاع الخاص نفسه بحاجة ماسة إلى تعديلات جوهرية بجانب تغول الاحتلال الإسرائيلي، فإن الحكومات الفلسطينية المتعاقبة عجزت عن توفير الشروط الملائمة لتنسيق وثيق بين أطراف التنمية الثلاثة السلطة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وترافق هذا لانصياع السلطة والقطاع الخاص لروشتة صندوق النقد والبنك الدوليين الداعية إلى سياسات تقشفية وتحرير كامل للقطاعات الاقتصادية لاقتصاد لا يزال يرزح للاحتلال، وعليه، فقد كانت النتائج: ارتفاع الميل للاستيراد، والنمو المفرط في الواردات لدرجة جعلت الميزان التجاري في عجز مزمن، وإلغاء الدعم للسلع التموينية الضرورية، وزيادة أسعار الخدمات الحكومية، وارتفاع نفقات المعيشة، وتزايد التفاوت في توزيع وإعادة توزيع الدخل، وزيادة الدين العام بشقيه الخارجي والداخلي، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، وبالمحصلة زيادة التبعية والارتهان للخارج.

4. دعم المنتجات الوطنية ومنحها أفضلية:

وذلك يمكن من خلال تقديم الدعم الكامل للمنتج الوطني وتمييزه في العطاءات كافة، الحكومية منها على وجه الخصوص، ومقاطعة منتجات

المستوطنات الإسرائيلية والشركات التي تستثمر فيها أو تدعمها، بالإضافة إلى إحلال الواردات حيثما كان ذلك ممكنًا، من حيث استدامته ومن حيث توفر الجدوى الفنية والمالية[1].

5. تعزيز العلاقات التجارية مع الدول العربية:

إنّ تعزيز العلاقات التجارية مع الدول العربية في المرحلة المقبلة يعدّ خيارًا استراتيجيًّا لتخفيف التبعية الاقتصادية مع اقتصاد الاحتلال من جهة، وحمل آفاقٍ واعدةٍ وحقيقيةٍ لتنمية الاقتصاد الفلسطيني من جهة أخرى، وهذا الخيار يتطلب المزيد من التركيز على التصدير للدول العربية وتسهيل استيراد المواد الخام والوسيطة على حساب السلع النهائية، بالإضافة إلى معالجة لغز التصدير والاستثمار في الدول العربية بحيث لا يكون على حساب السوق المحلي[2].

6. إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني، وتحريره من الاقتصاد الإسرائيلي

وذلك يمكن من خلال التوجه نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ويعد هذا التوجه خيارًا استراتيجيًا للانفكاك من التبعية، ويحمل العديد من الآثار الإيجابية، أهمها، أن حصول دولة فلسطين على صفة العضوية في منظمة التجارة العالمية يساعدها على الاستفادة من المساعدات الفنية التي من شأنها إيجاد نظام تجاري يتماشى مع قواعد المنظمة، فضلًا عن أن العضوية تساعد فلسطين على بناء القدرات اللازمة والحصول على المعرفة في مجال التجارة الدولية، وستجلب المنافسة إلى السوق المحلية من خلال رفع القدرة التنافسية للمنتجات، وتحسين جودتها وتخفيض أسعارها، وتؤدي أيضًا إلى تشجيع

[1] سمير عبد الله، "أجندة تطوير القدرات الإنتاجية"، **مؤتمر ماس الاقتصادي 2016**، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس ، 2016) ص.105

[2] محمود الجعفري، آفاق بيئة الأعمال والتجارة الفلسطينية في ظل الإمكانيات المتوفرة"، **مؤتمر ماس الاقتصادي 2016**، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس ، 2016)، ص.86

الاستثمار الأجنبي داخل فلسطين، وفي الحصيلة، زيادة الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية[1].

خاتمة

قد يبدو تنفيذ الرؤية في ظل التبعية الاقتصادية التي تكرست وتعمقت مع اقتصاد الاحتلال وبفعل التطورات التي حدثت (الحصار والانقسام والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ، والتي أدت إلى تحول الاقتصاد الفلسطيني من الاستقلالية الجزئية التي اكتسبها الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية إلى الاعتمادية المفرطة على المساعدات والمنح الخارجية وايرادات المقاصة في مرحلة سنوات الحصار والانقسام ولكن تنفيذها ليس مستحيلا، حيث أن تنفيذها يعتمد على مدى قدرة الجهات المعنية (القطاع العام "الحكومة الفلسطينية" ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني) على تطبيقهما ضمن مسار سياسي وطني يتم تنفيذه تدريجيًا، في ظل العديد من القيود والسياسات الاقتصادية الإسرائيلية التي فرضتها على الاقتصاد الفلسطيني (الحصار والانقسام والاعتداءات العسكرية المتكررة والمتواصلة).

ولمواجهة القيود والسياسات الإسرائيلية اقترحت الرؤية التنموية عددًا من السياسات والتدخلات الاقتصادية الممكن تطبيقها فلسطينيًا، للإسهام في تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية الاقتصادية من اقتصاد الاحتلال، وهذه السياسات والتدخلات تنسجم مع توجهات الحكومة الفلسطينية بالانفكاك الاقتصادي وتؤسس لبناء اقتصاد وطني مستقل وسيادي يعتمد على قدراته الذاتية وعلى أرضه وموارده وسياساته الاقتصادية المستقلة بعيدا عن تدخلات الاحتلال وقيود برتوكول باريس الاقتصادي.

[1] رائد حلس،" أثر انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية على القطاع التجاري"، المؤتمر العلمي الدولي :الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية "تحديات وفرص"، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، العدد الثاني، (2018) ، ص.94

المراجع:

1. الكتب:

- اشتية، محمد. "الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الإنتاج". القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار- بكدار، 2017.
- اشتية، محمد. "التطور الاقتصادي في ظروف محبطة". القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار – بكدار. 2017.
- الجعفري، محمود وآخرون. "السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة". رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس. 2002.
- الصوراني، غازي. "اقتصاد قطاع غزة تحت الحصار والانقسام". غزة: منشورات جامعة الأقصى، 2019.
- العجلة، مازن. "حصار المُحَاصر: تطور سياسة إغلاق معابر قطاع غزة التجارية وتداعياتها". سلسلة قراءات استراتيجية. العدد التاسع. غزة: مركز التخطيط الفلسطيني. أكتوبر 2011.
- العجلة، مازن. "سنوات التنمية الضائعة في قطاع غزة (2007 – 2018)". رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني. 2019.
- مصطفى، وليد. "الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات تعظيم الفائدة". رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس. 2016.

2. الرسائل العلمية:

- زيادة، إيمان. "أثر التمويل الخارجي على التبعية: المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 قبل اتفاقية أوسلو وبعدها نموذجاً". رسالة ماجستير غير منشورة. فلسطين: جامعة بيرزيت. 2014.

3. الدراسات والأبحاث وأوراق العمل

- أبو مدلله، سمير. "اقتصاد الأنفاق في قطاع غزة: ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية واجتماعية!". مجلة سياسات. العدد 12. رام الله: معهد السياسات العامة. (2010)، ص26-48.
- الأغا، سعيد والحلبي، مادلين. "ورقة تحليل سياسات: سياسات معالجة تشوه هيكل الاقتصاد الفلسطيني لبناء اقتصاد مقاوم". رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات. 2019.

- بَشي، ساري وديامونـد، إيتـان. "فصـل الأرض، وفصـل الشـعب: تحليـل قـانوني للقيـود المفروضـة علـى التنقـل بـين قطـاع غـزة والضـفة الغربيـة". تـل أبيـب يافـا: جمعيـة "جيشـاه– مسلك". 2015.

- الجعفـري، محمـود. "آفـاق بيئـة الأعمـال والتجـارة الفلسـطينية فـي ظـل الإمكانيـات المتـوفرة". مـؤتمر مـاس الاقتصـادي 2016. (رام الله: معهـد أبحـاث السياسـات الاقتصـادية الفلسطيني– ماس ، 2016).

- حلـس، رائـد. "أثـر الانقسـام الفلسـطيني علـى الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعيـة". ورقـة عمـل مقدمـة إلـى مـؤتمر المصـالحة المجتمعيـة الفلسـطينية.. ضـرورة وطنيـة. رام الله: المركـز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2016.

- حلـس، رائـد. "أثـر انضـمام فلسـطين لمنظمـة التجـارة العالميـة علـى القطـاع التجـاري". المـؤتمر العلمـي الـدولي: الأمـم المتحـدة والقضـية الفلسـطينية "تحـديات وفـرص. غـزة: مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية. (2018). ص71–98.

- حلـس، رائـد. "انعكاسـات العـدوان الإسـرائيلي فـي أيـار / مـايو 2021 علـى قطـاع غـزة وملـف إعـادة الإعمـار". (بيـروت: مركـز الزيتونـة للدراسـات والاستشـارات، آب / أغسـطس 2021).

- حلـس، رائـد. "ورقـة تحليـل سياسـات: تـأثير الحصـار الإسـرائيلي علـى القطـاع الزراعي". غزة: الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني – حشد، 2017.

- حلـس، رائـد. "ورقـة تحليـل سياسـات: واقـع التجـارة الخارجيـة الفلسـطينية المصـرية وسبل تطويرها". واشنطن: الأكاديمية الأميركية للأعمال، 2018.

- سـعد الـدين، إبـراهيم. "حـول مقولـة التبعيـة والتنميـة الاقتصـادية العربيـة". مجلـة المستقبل العربي. العدد 17. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي. (1980).

- عبـد الله، سـمير. "أجنـدة تطـوير القـدرات الإنتاجيـة". مـؤتمر مـاس الاقتصـادي 2016. (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني– ماس ، 2016) .

- عـودة، سـيف الـدين. "الآثـار والـدروس المسـتفادة مـن مرحلـة الانقسـام ومتطلبـات نجـاح الاقتصـاد الفلسـطيني بعـد المصـالحة". ورقـة عمـل مقدمـة لورشـة عمـل بعنـوان: مسـتقبل الاقتصاد الفلسطيني بعد المصالحة. غزة، مركز التخطيط الفلسطيني، 2014.

- قـرش، محمـد. "أثـر اتفاقيـة بـاريس الاقتصـادية علـى التجـارة الخارجيـة الفلسـطينية". مجلـة شـؤون فلسـطينية. العـدد 257، رام الله: مركـز الأبحـاث الفلسـطيني. صـيف (2014). ص80–103.

- نشـوان، كـارم وأبـو حشـيش، بسـام. "الآثـار الاقتصـادية والاجتماعيـة المترتبـة علـى تعطيل عمل المجلس التشريعي". غزة: شبكة المنظمات الأهلية، 2015.

4. التقارير:

- الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية. "المسح الميداني للمنشآت الصناعية التي تضررت في الحرب الاخيرة على غزة". غزة: الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية. مايو 2015.

- الأوتشا. "بين الجدار والسندان: الأثر الإنساني للقيود الإسرائيلية على الوصول إلى الأراضي والبحر في قطاع غزة". تقرير خاص مشترك مع برنامج الأغذية العالمي. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – الأوتشا – الأراضي الفلسطينية المحتلة. 2010.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات (1995–2018)"، رام الله – فلسطين. أعداد مختلفة.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "مسح القوى العاملة الفلسطينية". التقرير السنوي (2007–2019). رام الله، أعداد مختلفة.

- سلطة النقد الفلسطينية. "التقرير السنوي 2016". رام الله: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2017.

- سلطة النقد الفلسطينية. "التقرير السنوي 2017. رام الله: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2018.

- صندوق النقد العربي. "التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني". أبو ظبي: 2013.

- اللجنة الحكومية العليا لإعمار غزة، تقرير حصر أضرار العدوان مايو 2012، (غزة، يوليو 2021).

- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار – بكدار. "خطة تنمية وإعادة اعمار قطاع غزة". القدس: بكدار. أيلول 2014.

- مركز الميزان لحقوق الإنسان. "تقرير إحصائي شامل يوثق حصيلة الضحايا والخسائر المادية التي لحقت بالمدنيين وممتلكاتهم في قطاع غزة خال العدوان الإسرائيلي". غزة: مركز الميزان. 14 – 21 نوفمبر 2014.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد. "تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة". جنيف ونيويورك، 2015.

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد. "تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني". جنيف: الأونكتاد، 2010.

5. المراجع الأجنبية:

- Amnesty International & others, Dashed Hopes: Continuation of the Gaza Blockade, Report by 22 aid agencies and international human rights groups/Non-UN document 2010.
- Gaylord George Candler, "Cardoso, Dependency Theory and Brazil, "Paper presented at the International Studies Association – Midwest, St. Louis, 19 October1996, St. Louis: Indiana university, 1996.
- Is Dependency Theory Still Relevant Today? http://csf.colorado.edu/dependency.htm. See also: Hans Henrik Holm & Georg Sorensen (eds), op.cit.
- Legal Center for Freedom of Movement (Gisha), Unraveling the closure of Gaza, Information Sheet, July 2010. http://features.gisha.org/gaza-up-close/
- Michael fine and Caroline Glendinning, Dependence, independence or inter-dependence? Revisiting the concepts of 'care' and dependency, United Kingdom: university of York, 2005.
- OCHA, Locked In: The humanitarian impact of two years of blockade on the Gaza Strip, special Focus August 2009.
- World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee، May 4, 2017.
- World Bank. "West Bank and Gaza: Area C and the Future of the Palestinian Economy", October 2, 2013.

ولاية القانون الدولي على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

(بين الاعتراف الدولي والإنكار الإسرائيلي)

أ. منصور أبو كريم*

مقدمة

منذ الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الرابع من حزيران عام 1967، ودائمًا الدولة القائمة بالاحتلال "إسرائيل" ما تتذرع بأن الضفة الغربية بما فيها القدس وكذلك قطاع غزة ليست أراضي دولة عند سيطرة القوات الإسرائيلية عليها في عدوان 4 حزيران 1967، وإنما هي أراضي متنازع عليها، وليست أراضي دولة مستقلة ينطبق عليها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 الذي يطالب إسرائيل صراحةٍ بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها القوات الإسرائيلية، كما أكد القرار على عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة واحترام سيادة الدول المستقلة.

* باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية

ادعاءات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بأن القوانين والاتفاقيات الدولية لا تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بدأت منذ التصريحات التي أدلى بها موشيه ديان في خطاب ألقاه إلى الأمم المتحدة في عام 1977، بالقول: "أن لا الضفة الغربية ولا غزة كانتا أراضي "دولة متعاقدة عليا" في الوقت الذي احتلتهما إسرائيل، وبالتالي فإن الاتفاقيات الدولية لا تنطبق عليها، رغم أن هناك الكثير من القرارات الدولية التي تفند الرواية الإسرائيلية.

في ضوء الموقف الإسرائيلي الذي يدعي عدم خضوع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، يأتي السؤال الجوهري والمهم: ما هو السند القانوني لخضوع الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس للقانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني؟

في هذه الدراسة سوف نسلط الضوء على وضعية الأراضي الفلسطينية من الناحية القانونية والسياسية في ضوء قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

أولاً: وضعية الأراضي الفلسطينية في ضوء قرار التقسيم رقم 181

قبل العدوان الإسرائيلي كانت الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية تخضع للحكم الأردني، بينما قطاع غزة كان يخضع لحكم الإدارة المصرية، وهو وضع نتج عن هزيمة العرب في حرب عام 1948، والتي أدت إلى سيطرة إسرائيل على أكثر من 78% من فلسطين التاريخية على الرغم أن قرار التقسيم رقم 181 لعام 1947 منحها 54،7% من أرض فلسطين التاريخية.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحد قد أصدرت قرارها رقم (181) في نوفمبر/تشرين الثاني 1947 يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، وذلك بموافقة 23 دولة ورفض 13، وامتناع عشر دول عن التصويت. بموجب القرار الأممي رقم (181) كانت من المفترض أن تنشأ في فلسطين

الـدولتان المسـتقلتان العربيـة واليهوديـة، والحكـم الـدولي الخـاص بمدينـة القـدس المبين فـي الجزء الثالـث مـن هـذه الخطـة، وذلـك بعـد شـهرين مـن إتمـام جـلاء القـوات المسـلحة التابعـة للسـلطة المنتدبـة، علـى ألا يتـأخر ذلـك فـي أي حـال عـن 1 أكتوبر/تشـرين الأول 1948. أمـا حـدود الدولـة العربيـة والدولـة اليهوديـة ومدينـة القدس فتكون كما وضعت في الجزأين الثاني والثالث أدناه.

القـرار جـاء نتيجـة تـذرع بريطانيـا الدولـة القائمـة بالانتـداب بـأن زمـام الأمـور قـد أفلـت مـن يـدها، وذلـك بعـد انقضـاء ثلاثـين عامًـا كدولـة منتدبـة علـى فلسـطين، حيـث وجهـت وزارة الخارجيـة البريطانيـة رسـالة إلـى هيئـة الأمـم المتحـدة فـي نيويـورك بتـاريخ 1947/4/2م، طالبـت فيهـا إحالـة القضـية الفلسـطينية إلـى هيئـة الأمـم المتحـدة لتتـدبر الأمـور، واجتمعـت الهيئـة العموميـة للأمـم المتحـدة بتـاريخ 1947/4/28م، وقـررت إرسـال لجنـة United Nations Special Commission on Palestine واختصـارها (N.S.C.O.P.U). وذلـك لتحقـق فـي جميـع الشـؤون المتعلقـة بالمسـألة الفلسـطينية، وتقـديم المقترحـات التـي تراهـا ملائمة لحل هذه المسألة[1].

وانعقـدت الـدورة الخاصـة بالجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة فـي 28 أبريـل1947م، بحضـور الهيئـة العربيـة العليـا ممثلـةً للشـعب الفلسـطيني والوكالـة اليهوديـة ممثلـةً لليهـود فـي فلسـطين، وقـررت الجمعيـة العامـة تكليـف لجنـة تحقيـق دوليـة لدراسـة الأوضـاع فـي فلسـطين، ورفـع تقريـر للجمعيـة العامـة لدراسـته، واتخـاذ القـرارات اللازمـة علـى ضـوئه[2]. وقـد وصـلت اللجنـة إلـى فلسـطين بتـاريخ 1947/6/17م، بعـد أن قامـت بجولـة فـي أوروبـا وأمـاكن أخـرى مـن العـالم، وكانـت اللجنـة مؤلفـة مـن ممثلـين عـن "أسـتراليا، وكنـدا، وتشيكوسـلوفاكيا، ويوغسـلافيا، وغواتيمـالا، والهنـد، وهولنـدا، وإيـران، وبيـرو، والسـويد وأوروغـواي"، حيـث رفـض الفلسـطينيون مقابلتهـا، لأنهـا لـم تضـع فـي مخططاتهـا الاسـتقلال التـام لفلسـطين،

[1] جبارة، تسير، تاريخ فلسطين، (دار الشروق، الطبعة الاولي، عمان1998)، ص 277.
[2] النتشة، رفيق، شاكر، وآخرون: تاريخ فلسطين وجغرافيتها، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1991)، ص 71.

وأن هدفها هو دراسة المشكلة الفلسطينية ووضع حلول لها[1]، وقدمت اللجنة تقريرها بعد أن انتهت من أعمالها، وكان تقريرها مخيباً لآمال العرب، ومتحيزاً للحركة الصهيونية، وقد طالب التقرير تقسيم فلسطين إلى قسمين يقام على قسم دولة للعرب ويقام على القسم الثاني دولة لليهود[2].

وقد أوصى مشروع القرار 181 الدولة المنتدبة وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين " بتبني مشروع التقسيم مع اتحاد اقتصادي " وارتأى هذا المشروع أن تقوم بعد انتهاء الانتداب، دولة عربية مستقلة ودولة يهودية مستقلة مع حدود منصوص عليها، واستثنى القدس وضواحيها من أراضي الدولتين المقترحتين، على أن تصبح مدينة القدس كياناً منفصلاً، تديره الأمم المتحدة، تحت مظلة مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، كما ارتأى المشروع أن ينظر" بعين العطف "في حينه " إلى ضم الدولتين إلى الأمم المتحدة [3]

وبناءً على ذلك أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها المشئوم رقم (181). في 1947/11/29م، القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين (عربية ويهودية)، وحاز القرار على أغلبية الثلثين بضغط أمريكي ودعم روسي قوي، وأعطى القرار 54،7% من أرض فلسطين للدولة اليهودية (14400كم). و44،8% للدولة العربية (11780كم). ونحو 0،5 % لمنطقة القدس" التي وضعت تحت الوصاية الدولية "[4]. وحدد الجزء الأول من قرار التقسيم: دستور فلسطين وحكومتها المستقلة، وهنا إشارة مهمة على وجود الدولة الفلسطينية، وقد نص القرار صراحةً على[5]:

---

[1] جبارة، تسير، تاريخ فلسطين، (دار الشروق، الطبعة الاولي، عمان1998)، ص 278.

[2] النتشة، رفيق، شاكر، وآخرون: تاريخ فلسطين وجغرافيتها، المؤسسة (العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1991)، ص 91.

[3] أبو كريم، منصور: تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الفلسطيني، (دار الجندي، القدس فلسطين 2018)، ص 72.

[4] صالح، محسن، محمد، القضية الفلسطينية خلفيتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، (مركز الزيتونة للدراسات، بيروت 2012)، ص 59.

[5] نص قرار تقسيم فلسطين رقم 181، (الجزيرة نت، الدوحة 2016)، متاح https://bit.ly/3auVbJP

1. ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن، على ألا يتأخر في أي حال عن 1 أغسطس/ آب 1948.

2. يجب أن تجلو القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة عن فلسطين بالتدريج، ويتم الانسحاب في أقرب وقت ممكن على ألا يتأخر في أي حال عن 1 أغسطس/آب 1948، ويجب أن تعلم السلطة المنتدبة اللجنة في أبكر وقت ممكن بنيتها إنهاء الانتداب والجلاء عن كل منطقة.

رغم أن قرار التقسيم كان ظالمًا من حيث الشكل والمضمون فقد منح الدولة اليهودية أكثر من 57% من أرض فلسطين التاريخية إلا أنه أيضا أسس لوجود الدولة الفلسطينية، بما يعني أن الضفة الغربية بما في القدس وقطاع غزة كانت جزء من الأرضي التي خصصها قرار التقسيم للدولة العربية (الفلسطينية)، وهذا الأمر يتعارض مع طرح الاحتلال القائم على فكرة نسف الأسس القانونية للأراضي الفلسطينية باعتبارها أراضي محتلة وفق قواعد القانون الدولي.

ثانياً: وضعية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 في ضوء القانون الدولي

شنت القوات العسكرية الإسرائيلية هجومًا مباغتًا على الدول الثلاث مصر، وسوريا، والأردن، كما احتلت الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية التي كانت خاضعة للحكم الأردني وقطاع غزة الذي كان تحت السيطرة المصرية؛ جاء الهجوم عندما لاحظت (إسرائيل) أن القوة العسكرية العربية بدأت تتعاظم؛ فمن ثورة 14 تموز عام 1958م في العراق؛ إلى انتصار ثورة الجزائر 1962م؛ إلى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في أيار 1964م الذي كان أبرز العوامل التي دفعت إسرائيل إلى المسارعة بشن هذه الحرب؛ حيث انطلق العمل الفدائي الفلسطيني بـ 35 عملية عام 1965م؛ ثم ما لبثت هذه العمليات أن تزايدت،

حتى وصلت إلى 41 عملية في الشهور الخمسة الأولى من عام 1966م. حيث قامت إسرائيل بحرب خاطفة؛ من أجل وضع حد لأي أمل لتضامن عربي[1].

على أثر عدوان الرابع من حزيران 1967 واحتلال القوات الإسرائيلية شبة جزيرة سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية، ومنطقة غور الأردن، وقطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار العديد من القرارات الذي دعا إسرائيل للانسحاب من الأراضي التي احتلها واحترامها سيادة الدول، وكان من ضمن هذه القرارات ما يلي:

القرار 242

أصدر مجلس الأمن قراره الشهير رقم 242، الذي أصبح يمثل المرجعية السياسية والقانونية لحل الصراع العربي بما فيه القضية الفلسطينية، ويقوم هذا القرار على مبادئ منها "الاعتراف بوحدة أراضي الدول وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في الصراع الأخير " وهذه المبادئ باتت تعرف بصيغة" الأرض مقابل السلام.

وأكد القرار على ضرورة انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير، وإنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرّة من التهديد بالقوة أو استعمالها. ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة، تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

ويعتبر هذا القرار محور عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، فقد تمحورت حوله جهود كافة الاطراف الدولية والإقليمية والعربية التي تسعى لإنهاء الصراع وإقامة السلام الدائم في المنطقة، فقد أكد عليه كل رؤساء الدول أثناء خطاباتهم في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد للسلام عام

[1] حرب حزيران / 1967، (وكالة وفا للأنباء، رام الله فلسطين 2021)، متاح https://bit.ly/3FyGd3G

1991 باعتبار القرار 242 يمثل الأساس القانوني والسياسي الذي تقوم عليه عملية التسوية بين إسرائيل وجيرانها العرب. حيث أكد الرئيس جورج بوش الأب أثناء خطابه في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر" أن عملية المفاوضات سوف تستمر على نطاقين بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين وسوف تتم المفاوضات على أساس القرارين 242 و338."

وينص القرار على: أن مجلس الأمن: إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن، وإذ يؤكد أيضًا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقًا للمادة (2) من الميثاق[1]

1-يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب تطبيق كلًا المبدأين التاليين:

أ – سحب القوات المسلحة من أراض (الأراضي) التي احتلتها في النزاع.

ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة وحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة، ومعترف بها، وحرة من التهديد وأعمال القوة.

2- **يؤكد أيضًا الحاجة إلى:**

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج- ضمان المناعة الإقليمية، والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

[1] See the United Nations website, at the following link: https://undocs.org/S/RES/242(1967)

ويطالب القرار من السكرتير العام أن تعين ممثلاً خاصاً إلى الشرق الأوسط؛ لإقامة اتصالات مع الدول المعنية؛ بهدف المساعدة في الجهود الدولية للوصول إلى تسوية سلمية ومقبولة، على أساس النصوص والمبادئ الواردة في هذا القرار، ويطلب من السكرتير العام أن يبلغ المجلس بمدى تقدم جهود المبعوث الخاص، في أقرب وقت ممكن.

وانطلاقًا من هذا القرار وخاصة النص الإنجليزي الذي خلا من آل التعريف (انسحاب من أرض) اعتبرت إسرائيل أن القرار 242 لا يملك صفة الإلزام وأنها غير ملزمة بالانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة للوفاء بشروطه، وأن القرار ينطبق على الدول وليس على التنظيمات لأنه يتحدث عن حدود آمنه ومعترف بها لجميع دول المنطقة، وأن الحدود الآمنة تعني حدود جديدة غير تلك التي كانت قائمة قبل الحرب[1].

محاولة إسرائيل عدم الالتزام بتطبيق القرار 242 فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية للحجج السابقة جاءت مخالفة للعديد من القرارات الدولية التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي عقب عدوان 1967، والتي تؤكد على اعتبار الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة أرض محتلة، ينطبق عليها قواعد القانون الدولي والمواثيق والاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقيات جنيف الأربع.

القرار 446

القرار الدولي رقم 446 الصادر عن مجلس الأمن عام 1979 أكد بصورة لا تقبل التأويل أن سياسة إسرائيل وممارساتها في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام 1967 ليس لها شرعية قانونية، ويدعو مرة أخرى إسرائيل بوصفها "السلطة القائمة بالاحتلال"، إلى التقيد الدقيق بـ"اتفاقية جنيف" الرابعة (1949)، وإلغاء تدابيرها السابقة،

(1) الأسطل، رياض، جدلية العلاقة بين قرار مجلس الأمن رقم 242 وبين اعلان الاستقلال الفلسطيني عام1988م، (مؤتمر الشهيد ياسر عرفات (تاريخ وذاكرة)، جامعة الأزهر غزة فلسطين2011م)، ص257.

والامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي، أو يؤثر ماديًا على التكوين الديموغرافي للأراضي العربية المحتلة منذ 1967؛ وعلى وجه الخصوص (القدس)، وعدم نقل سكانها المدنيين، وتحدد لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء في مجلس الأمن، ليتم تعيينهم من قبل رئيس المجلس بعد التشاور مع أعضاء المجلس، لدراسة الوضع المتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس[1].

أكد القرار 446 أن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة 12 آب / أغسطس 1949 تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، بما في ذلك القدس ". حيث جاء في نص القرار ما يفيد ويؤكد على ذلك: "في نظر المجتمع الدولي، فإن وجود إسرائيل هناك (في الأراضي المحتلة) يخضع للقانون الدولي الذي يتعامل مع الاحتلال العسكري، وتحديدًا اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، تدابير الضرورة العسكرية، تحظر الاتفاقية إجراء تغييرات في النظام القانوني، والنقل القسري أو الترحيل للسكان المقيمين، وإعادة توطين سكانها المدنيين من قبل سلطة الاحتلال داخل الأراضي المحتلة. وقد انتهكت إسرائيل هذه الأحكام، ولكنها اعترضت على تطبيقها على أساس أن الضفة الغربية (على وجه الخصوص) "متنازع عليها" أو "غير مخصصة" بدلاً من الأراضي المحتلة لدولة طرف في اتفاقية جنيف"[2]. وهذا القرار ما يؤكد مخالفة بناء المستوطنات ونقل السكان، وتغير الواقع الديمغرافي في الأراضي الفلسطينية من قبل سلطات الدولة القائمة بالاحتلال العسكري" إسرائيل"

القرار 452

القرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن رقم (452) لعام 1979 أكد على بطلان إجراءات إسرائيل في مصادرة الأراضي الفلسطينية وإقامة

[1]See the United Nations website, at the following link: https://undocs.org/S/RES/446(1979)
[2] Wikipedia site:emirate.wiki. https://bit.ly/3mHXBu9

المستوطنات عليها، ويوافق القرار على التوصيات الواردة في تقرير "لجنة مجلس الأمن" التي ألفت بموجب القرار 446 (1979) لدرس الوضع المتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ سنة 1967، بما فيها القدس. حيث أعتبر القرار أن سياسة إسرائيل في إقامة المستوطنات على الأراضي العربية المحتلة ليس لها مسند قانوني، وتشكل خرقًا ل"اتفاقية جنيف" الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب، والمؤرخة في 12 آب (أغسطس) 1949، كما أكد القرار الأممي على ضرورة مواجهة مسألة المستوطنات القائمة وضرورة اتخاذ تدابير لتأمين الحماية المنزهة للملكية المصادرة[1].

القرار 465

القرار رقم (465) الصادر عن مجلس الأمن عام 1980، عاد وأكد من جديد على: أن جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير المعالم المادية والتركيب السكاني والهيكل المؤسسي في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس، أو أي جزء منها- ليس لها أي مستند قانوني، وأن سياسة إسرائيل وأعمالها لتوطين قسم من سكانها من المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل خرقًا فاضحًا ل"اتفاقية جنيف" الرابعة، ويدعو إسرائيل إلى تفكيك المستوطنات القائمة. كما يدعوها بصورة خاصة إلى التوقف فورًا عن إنشاء المستوطنات وبنائها والتخطيط لها في الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس. يدعو الدول كافة إلى عدم تقديم أية مساعدات إلى إسرائيل يمكن استعمالها خصوصًا فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي المحتلة[2].

القرار 476

كما جدد القرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن الدولي رقم 476 الصادر في 30 من يونيو عام 1980، على الضرورة الملحة لإنهاء الاحتلال

(1) See the United Nations website, at the following link: https://undocs.org/S/RES/452(1979)
(2) See the United Nations website, at the following link: https://undocs.org/S/RES/465(1980)

المطـول للأراضـي العربيـة التـي تحتلهـا إسـرائيل منـذ عـام 1967، بمـا فيهـا القـدس. وأكـد مـن جديـد أن جميـع التـدابير التشـريعية والإداريـة والإجـراءات التـي اتخـذتها إسـرائيل (السـلطة القائمـة بـالاحتلال)، والتـي ترمـي إلـى تغييـر طـابع ووضـع مدينـة القـدس الشـريف– لـيس لهـا شـرعية قانونيـة، وتشـكل انتهاكًـا صـارخًا ل"اتفاقيـة جنيـف" الرابعـة. يكـرر القـرار التأكيـد علـى أن جميـع هـذه التـدابير التـي غيـرت الطـابع الجغرافـي والـديمغرافي والتـاريخي ووضـع مدينـة القـدس المقدسـة هـي باطلـة ولاغية ويجب إلغاؤها، وفقًا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن[1].

القرار 2334

تأكيـدًا علـى هـذه القـرارات الدوليـة التـي صـدرت مـن مجلـس الأمـن الـدولي والتـي تؤكـد خضـوع الأراضـي الفلسـطينية للقـانون الـدولي واتفاقيـات جنيـف، صـدر القـرار 2334 فـي العـام 2016 والـذي يؤكـد فيـه المجلـس مـرة أخـرى علـى بطـلان إجـراءات الاحـتلال الإسـرائيلي فـي الأرضـي الفلسـطينية، حيـث اعتبـر القـرار 2334 أن كـل إجـراءات الاحـتلال فـي الأرضـي الفلسـطينية باطلـة ولا تؤسـس لأي واقـع سياسـي أو قـانوني أو ديمغرافـي فـي الأراضـي الفلسـطينية، بـل اعتبـر القـرار أن الاستيطان ومصادرة الأرضي تمثل عقبة في طريق السلام.

القـرار الـدولي رقـم 2334 جـاء متضـمن معظـم القـرارات الدوليـة السـابقة المتعلقـة بوضـعية الأراضـي الفلسـطينية، والمؤكـدة علـى الحقـوق الفلسـطينية، حيـث تضـمن القـرار، القـرارات التاليـة (424/ 446/338 /478/467/465/452/ 1397/ 1850/1515) التـي أكـد فيهـا مجلـس الأمـن الـدولي جميعًـا بطـلان كـل الإجـراءات الإسـرائيلية فـي الأراضـي الفلسـطينية باعتبارهـا أراضـي محتلـة ولـيس متنـازع عليهـا، حيـث أدان القـرار بنـاء المسـتوطنات، وتوسـيعها؛ ومصـادرة الأراضـي، وهـدم المنـازل، وتشـريد المـدنيين الفلسـطينيين فـي الأرض الفلسـطينية

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر: https://bit.ly/3lx1u5I

المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية[1]. وقد اشتمل القرار على مجموعة من العناصر التي تدين بناء إسرائيل للمستوطنات والطرق الالتفافية، وأهمها[2]:

-يؤكد القرار من جديد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية، ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي، وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل» (الفقرة 1 من القرار).

-يهيب بجميع الدول، مع مراعاة الفقرة 1 من هذا القرار، أن تميّز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967" (الفقرة 5 من القرار).

-يكرر مطالبته إسرائيل بأن توقف فورًا وعلى نحو كامل، جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احترامًا كاملاً" (الفقرة 2 من القرار).

-يشدد على أن وقف جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية، أمر ضروري لإنقاذ حل الدولتين، ويدعو إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع، التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين" (الفقرة 4 من القرار).

-يؤكد أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران (يونيو) 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات" (الفقرة 3 من القرار)؛ الأمر الذي يعني أن دول العالم لا تعترف مسبقاً بالحدود، التي ما زالت إسرائيل تسعى لفرضها كأمر واقع، إن كان

[1] See the United Nations website, at the following link: https://undocs.org/S/RES/2334(2016)

[2] قبعة، كمال: قراءة قانونية للقرار 2334 (2016) وتداعياته، (مركز الأبحاث الفلسطيني، رام الله فلسطين 2018)، متاح https://bit.ly/3BLy61m

بقرارات الضم كالقدس بحدودها الموسعة، أو بقرارات الضم الزاحفة التي تشمل ما يسمى بالكتل الاستيطانية، أو بتبييض البؤر الاستيطانية وغيرها[1].

وتشير الفقرة الثامنة إلى أن مجلس الأمن "بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية، بشأن جميع مسائل الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط، ضمن الإطار الزمني الذي حددته المجموعة الرباعية في بيانها المؤرخ في 21 أيلول (سبتمبر) 2010"، وهو البيان الذي أشار إلى إمكانية أن تحل كافة قضايا الوضع الدائم في غضون عام [2].

وتنص الفقرة العاشرة، على تكثيف وتسريع وتيرة الجهود وأنشطة الدعم الدبلوماسية "من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، دون تأخير، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967. ونصت الفقرة الثانية عشر على الطلب من الأمين العام تقديم تقريرًا تفصيلاً عن تنفيذ أحكام هذا القرار بشكل دوري كل ثلاثة أشهر.

ثالثًا: قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤيدة للحقوق الفلسطينية

كان من نتيجة تصعيد نضال الشعب الفلسطيني على الصعيدين السياسي والعسكري، أن بدأت الأمم تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، ففي قراراها رقم2023 بالدورة 24، في تاريخ 1969/12/10م، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على حقوق شعب فلسطين الثابتة التي لا يمكن التنازل عنها، واعتبرت الجمعية العامة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بمثابة استعمارًا أجنبيًا، وأن نضال الشعب العربي الفلسطيني هو نضال ضد الاستعمار.

---

[1] See the United Nations website, at the following link: https://undocs.org/S/RES/2334(2016)

[2] See the United Nations website, at the following link: https://undocs.org/S/RES/2334(2016)

وقد ظهر مفهوم الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني أول ما ظهر في وثائق الأمم المتحدة، في قرار الجمعية العامة 2535 (الدورة – 24) في 1969/12/10، فقد ورد فيه أن الجمعية العامة "تؤكد من جديد حقوق شعب فلسطين الثابتة". وتقدمت الجمعية العامة خطوة أخرى عام 1970 حينما أعلنت في قرارها 2672 (د – 25) في 1970/12/8 أنها: تعترف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق، وبحق تقرير مصيره بنفسه وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، وتعلن أن احترام حقوق شعب فلسطين الثابتة هو عنصر لا غنى عنه في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط"، وكررت الجمعية العامة هذه المفاهيم في قرارات أصدرتها في أعوام 1971 و1972 و1973 وأضافت إليه ما يزيدها قوةً ووضوحاً، ففي القرار 2787 المؤرخ في 1971/12/6 (الدورة – 26) وقارنت الجمعية العامة نضال الشعب الفلسطيني بنضال الشعوب الأخرى الواقعة تحت الاستعمار والتسلط الأجنبي، إذ جاء في الفقرة الأولى منه: تؤكد (الجمعية العامة) شرعية نضال الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي[1].

وفي العام 1974، أعيد إدراج قضية فلسطين في جدول أعمال الجمعية. وأكد القرار 3236 (د–29) من جديد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنيين، وحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم. وفي عام 1975، أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وكانت قضية فلسطين والمسائل المتصلة بها موضوع العديد من القرارات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دوراتها العادية والاستثنائية والطارئة. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، حيث منحت الجمعية العامة فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب **(دولة مراقب)** في الأمم المتحدة. وتشمل المسائل ذات الصلة المدرجة في جدول أعمال الجمعية وهيئاتها الفرعية، مثل مجلس حقوق الإنسان، حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وسيادتهم على مواردهم

[1] الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الخامس، (الطبعة الأولي، 1984 م).

الطبيعيــة، والمســاعدة، واللاجئــين، والنــازحين داخليــا، والأونــروا، وحقــوق الإنســان، والمستوطنات الإسرائيلية، والتسوية السلمية لقضية فلسطين، والقدس، وغيرها[1].

قــرار الجمعيــة العامــة للأمــم المتحــدة بمــنح فلســطين صــفة الدولــة المراقــب جــاء نتيجــة توجهــات القيــادة الفلســطينية لإعــادة تــدويل القضــية الفلســطينية، بعــد توقــف المفاوضــات الفلســطينية الإســرائيلية رســميا نهايــة ســبتمبر 2010، فقــد انهمــك العقــل السياســي الفلســطيني الرســمي بالبحــث عــن مخــارج لأزمــة التســوية والمقاومــة، فــي ظــل حالــة الانقســام التــي تــؤدي لمــنح فرصــة لإســرائيل لتواصــل عمليــات الاســتيطان والتهويــد. وكــان الــذهاب للأمــم المتحــدة أحــد الخيــارات التــي طرحهــا الــرئيس الفلســطيني "محمــود عبــاس" فــي أكتــوبر مــن نفــس العــام للحفــاظ علــى حيويــة القضــية سياســيًا ولتوظيــف حالــة الكراهيــة والــرفض مــن طــرف الــرأي العــام العــالمي للسياسة الإسرائيلية[2]

وتمحــورت الخطــوة الفلســطينية بالتوجــه بشــكل مباشــر إلــى الجمعيــة العامــة للأمــم المتحــدة مــن أجــل استصــدار قــرار يوصــي بــأن تكــون فلســطين دولــة غيــر عضــو لهــا صــفة المراقــب(**Non Member State**)، مــن الجمعيــة العامــة للأمــم المتحــدة، ويتطلــب النجــاح فــي هــذه الخطــوة أغلبيــة بســيطة 50+1% مــن أصــوات الــدول الأعضــاء فــي الجمعيــة العامــة للأمــم المتحــدة (النظــام الــداخلي للجمعيــة العامــة، م18) وكانــت الجمعيــة العامــة للأمــم المتحــدة قــد أصــدرت مجموعــة مــن القرارات التي تتعلق برفع مكانة فلسطين داخل المنظمة الدولية ومنها ما يلي[3]:

- فــي 10/14/و1974/11/22م، وبموجــب القــرارين 3210(د –29) و3227(د –29). دُعيــت منظمــة التحريــر الفلســطينية بصــفتها ممثــل الشــعب الفلســطيني إلــى المشــاركة فــي مــداولات الجمعيــة العامــة للأمــم المتحــدة، ومُنحــت مركز مراقب.

---

[2] ابراش، إبراهيم، استحقاق الدولة الفلسطينية وليس استحقاق أيلول،(موقع الحوار المتمدن ،2011م)، على الرابط التالي: https://goo.gl/YyKSVn

[3] سليمان، فهد، وآخرون، في تدويل القضية الفل سطينية2014/2011، (سلسة الطريق إلى الاستقلال، مركز الحرية للأعلام، غزة فلسطين،2015م)، ص 175.

- في 1988/12/15م، وبموجب القرار 43/177 اعترفت الجمعية العامة بجملة أمور، بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ 1988/11/15، وقررت أن يُستعمل اسم " فلسطين " بدلاً من اسم " منظمة التحرير الفلسطينية " دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير ووظائفها في الأمم المتحدة.
- في 1998/7/7م، وبموجب القرار 250/25 قررت الجمعية العامة أن تمنح فلسطين، بوصفها مراقباً حقوقاً وامتيازات إضافية للمشاركة في دورات الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك في مؤتمرات الأمم المتحدة.
- في2012/11/29م، وانطلاقًا من هذه المحطات، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار67/19 بتطوير مركز فلسطين في الأمم المتحدة الذي بموجبه قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة " أن تمنح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة **(دولة مراقب)** في الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن قرار الجمعية العامة بقبول دولة فلسطين "دولة غير كاملة العضوية" في الجمعية العامة يعتبر انجازًا تاريخيًا في مسيرة العمل الوطني الفلسطيني، إلا أنه يندرج ضمن القرارات الكاشفة حسب تعريف القانون الدولي، الذي يؤكد بأن الاعتراف بالدولة الجديدة هو عمل اختياري للدول، بمقتضاه تشهد دولة أو مجموعة دول بوجود جمع من الناس يقيم على إقليم جغرافي محدد يخضع لنظام أساسي مستقل عن جميع الدول، وقادر على الالتزام بالواجبات التي ينص عليها القانون الدولي[1]. وكان قد شارك بالتصويت 188دولة، بما فيها إسرائيل، وجاءت نتائج التصويت على المشروع الفلسطيني المقدم بمنح فلسطين مركز " دولة مراقب" في الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما يلي:[2]

1) مع القرار: 138دولة 73%

---

[1] مهنا، مجد، الوجيه، السلطة الفلسطينية – دولة فلسطين منظمة التحرير الفلسطينية – العلاقات السياسية والقانونية بعد إعلان الدولة، (قراءات استراتيجية، العدد الحادي عشر، مركز التخطيط الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية، غزة فلسطين 2013م)، ص6.

[2] أبو كريم، منصور: تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الفلسطيني، (دار الجندي، القدس فلسطين 2018)، ص 285.

2) ضد القرار: 9 دول 5%

3) امتناع :41 دولة 22%

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اتخذت مجموعة من القرارات التي تؤكد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في مواجهة إجراءات السلطة القائمة بالاحتلال العسكري " إسرائيل" وكان من ضمن أهم هذه القرارات بشأن فلسطين، ما يلي[1]:

- القرار رقم (194) لعام 1948: دعا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 إلى حق عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم. الولايات المتحدة صوتت لصالح القرار.
- القرار (3236) لعام1974: اعترف القرار بحق الفلسطينيين في السيادة على أراضيهم. الولايات المتحدة صوتت بلا.
- القرار (3237) لعام 1974، منح القرار منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب في الجمعية العامّة. الولايات المتحدة صوتت ضد القرار.
- القرار (3379) لعام 1975: حدد القرار أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز. الولايات المتحدة صوتت ضد القرار.
- القرار (59/124، 2004)، يتعلق هذا القرار بالممارسات الإسرائيلية التي تمس بحقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن ضمنها القدس الشرقية. الولايات المتحدة صوتت ضد القرار.
- القرار (67/19) لعام 2012: أضفى القرار على فلسطين صفة دولة غير عضو مراقب في الأمم المتحدة. الولايات المتحدة عارضت القرار.
- القرار (19/10)، لعام 2017 يتعلق القرار بوضع القدس، وتم تبنيه خلال الجلسة الخاصة الطارئة العاشرة للجمعية العامة، 128 دولة صوتت

[1] أهم قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن فلسطين، (دائرة حقوق الإنسان والمجتمع المدني، منظمة التحرير الفلسطينية)، متاح https://bit.ly/3oq646m

لصالح القرار وعارضته 9 وامتنعت 35 وتغيبت 21 دولة. الولايات المتحدة صوتت ضد القرار.

تأكيدًا على هذه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2015/12/18 بأغلبية 177 صوت لصالح الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ونيل استقلاله والسيادة على أرضه وموارده. ويعد هذا القرار تأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في أن تكون له دولته المستقلة، فلسطين، ويحث جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته على نيل حقه في تقرير المصير في أقرب وقت، ووفقًا لهذا القرار، تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة الضرورة الملحة للقيام، دون تأخير، بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967، وتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، استنادًا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، لإيجاد حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي– الفلسطيني على أساس وجود دولتين[1].

ومؤخرًا اعتمدت الجمعية العامة بمقرّ الأمم المتحدة الدائم في الثاني من ديسمبر 2020 القرار المعنون بـ "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية" بتصويت "145" دولة لصالح القرار، ومعارضة "7" وامتناع "9" دول عن التصويت، كما أقرّت الجمعية العامة القرار المعنون "البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين"، بتصويت "142" دولة لصالح القرار، ومعارضة "8" وامتناع "11" دولة، وقد حظي القرار المعنون بـ "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف" بتصويت "91" دولة لصالحه، ومعارضة "17" وامتناع "54"

[1] أبو كريم، منصور: تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الفلسطيني، (دار الجندي، القدس فلسطين 2018)، ص 285.

دولـة عـن التصـويت، والقـرار الرابـع الـذي أقرّتـه الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة هـو "شـعبة حقـوق الفلسـطينيين بالأمانـة العامـة"، حصـل علـى تصـويت "82" دولـة لصالحه، مع معارضة "25" وامتناع "53" دولة عن التصويت[1].

هنـاك العديـد مـن قـرارات الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة التـي تؤكـد فيهـا المنظمـة الدوليـة علـى الحقـوق الثابتـة والمعتـرف بهـا للشـعب الفلسـطيني فـي الاسـتقلال وتقريـر مصـيره، والسـيادة علـى مـوارده والحفـاظ علـى هويتـه السياسـية والثقافيـة كبـاقي شـعوب الأرض، كمـا أكـدت الجمعيـة العامـة علـى بطـلان إجـراءات سـلطة الدولـة القائمـة بـالاحتلال فـي تأكيـد منهـا علـى مخالفـة الاسـتيطان والتهويـد ومصـادرة الأراضـي ونقـل السـكان للأراضـي الفلسـطينية المحتلـة عـام 1967 لقواعـد القـانوني الـدولي العـام والإنسـاني، خاصـة ميثـاق الأمـم المتحـدة واتفاقيـات جنيـف الأربع.

رابعًـا: الـرأي الاستشـاري لمحكمـة العـدل الدوليـة حـول جدار الفصل

بتـاريخ 2004/7/9م، نشـرت محكمـة العـدل الدوليـة (ومقرهـا فـي لاهـاي)، رأيًـا استشـاريًا حـول قضـية قانونيـة الجـدار؛ تلبيـة لطلـب الجمعيـة العامـة للأمـم المتحدة بتاريخ 2003/12/3م.

فـي تناولهـا للـرأي الاستشـاري فقـد ردت محكمـة العـدل الدوليـة ادعـاء إسـرائيل بـأن وثيقـة جنيـف الرابعـة لا تسـري علـى المنـاطق الفلسـطينية، إذ لـم تكـن الضـفة الغربيـة وقطـاع غـزة مـرة مـن المـرات جـزءاً مـن دولـة ذات سـيادة، وفـي هـذا السـياق حـددت المحكمـة أنـه: نظـرًا لكـون المنـاطق الفلسـطينية سـقطت فـي أيـدي إسـرائيل نتيجـة لحـرب مـع دولتـين مـوقعتين علـى الوثيقـة، فإنـه يتوجـب أن تتفـق سـيطرة إسرائيل على المناطق الفلسطينية مع وثيقة جنيف.

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، موقع الأمم المتحدة، متاح 2 ديسمبر 2020، متاح:https://bit.ly/30eQmlU

ووجـدت المحكمـة أن بنـاء الجـدار الفاصـل يهـدف إلـى خدمـة المشـاريع الاسـتيطانية، التـي تشـكل خرقـاً للبنـد 49 مـن الوثيقـة، كمـا أشـارت المحكمـة إلـى أن القيـود علـى السـكان الـذين تبقـوا مـا بـين الجـدار الفاصـل وبـين الخـط الأخضـر، قـد يـؤدي إلـى رحـيلهم، وهـذا أيضـاً مخـالف لـنفس البنـد مـن الوثيقـة، فضـلاً عـن ذلـك، كمـا قـرر الـرأي الاستشـاري، أن السـيطرة علـى الأراضـي الخاصـة والمرتبطـة بإقامـة الجـدار الفاصـل، يشـكل مسـاً بـالأملاك الشخصـية؛ ممـا يعـدّ خرقـاً للبنـود 46 و- 52 مـن لـوائح (هـاج) للعـام 1907م، والبنـد 53 مـن وثيقـة جنيـف الرابعـة. وحـددت المحكمـة بصـورة جازمـة، "بخـلاف رأي إسـرائيل"، أن هـذا اتفاقيـات جنيـف الأربـع تسـري بأكملهـا علـى الأراضـي المحتلـة، وتـرى محكمـة العـدل الدوليـة أن الجـدار الفاصـل، يمـس مختلـف الحقـوق المقننـة فـي الاتفاقيـات والمواثيـق التـي وقعـت إسـرائيل عليهـا، وهـي: الحـق فـي حريـة الحركـة، الحـق فـي عـدم التـدخل فـي خصوصـية البيـت والعائلـة، والمقننـة فـي البنـود 12 و- 17 مـن الميثـاق الـدولي بخصـوص الحقـوق المدنيـة والسياسـية، أمـا حقـوق العمـل، والحـق فـي مسـتوى حيـاة لائـق، الحـق فـي الصـحة والتعلـيم، وهـي مقننـة فـي البنـود 6، 11، 12 و- 13 مـن الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والحضارية[1].

وجـاء فـي الاسـتنتاجات الخاصـة بـالرأي الاستشـاري أنـه يتوجـب علـى إسـرائيل التوقـف عـن اقامـة الجـدار الفاصـل، وتفكيـك أجـزاء الجـدار الفاصـل التـي تمـت إقامتهـا فـي الضـفة الغربيـة، والغـاء الأوامـر التـي تـم إصـدارها بخصـوص إقامتـه وتعـويض الفلسـطينيين الـذين تضـرروا جـراء ذلـك. كـذلك ناشـدت محكمـة العـدل الدوليـة المجتمـع الـدولي بالامتنـاع عـن المسـاعدة فـي اسـتمرار الوضـع غيـر القـانوني الـذي نشـأ فـي أعقـاب إقامـة الجـدار الفاصـل، واتخـاذ الوسـائل القانونيـة مـن أجل إيقاف الخروقات الاسرائيلية وضمان تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة[2].

---

[1] رأي محكمـة العـدل الدوليـة فـي الجـدار، (مركـز المعلومـات الـوطني وفـا، 2021)، متـاح https://bit.ly/3EDzrZh

[2] رأي محكمة العدل الدولية، (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بيتسلم يناير 2011)، متاح: https://bit.ly/31rTETA

خامسًا: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

ظهر حق تقرير المصير نتيجة لاتساع ظاهرة الاستعمار واحتلال دول وشعوب ونهب خياراتها واستنزاف مواردها لصالح الدول الاستعمارية، ويوجد أكثر من تعريف لحق تقرير المصير لأنه من الصعب أن يتفق ساسة العالم على تعريف موحد أو محدد له، خاصةً أن ميثاق الأمم المتحدة لم يوضح معنى أو مفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرها؛ واكتفى بالإشارة إليه في الفقرة الثانية في المادة الأولى، ولم توضح قرارات الأمم المتحدة هذا الحق، فالجمعية العامة أصدرت قراراتٍ عديدة، لكنها توصيات وتحتاج إلى تطبيق، فقرارها رقم 1514 في الدورة 15 بتاريخ 1960/12/14" ينص على منح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة".

ويشير حق تقرير المصير right of self-determination في مجال السياسة الدولية والعلوم السياسية، إلى حق كل مجتمع ذات هوية جماعية متميزة، مثل شعب أو مجموعة عرقية وغيرهما، بتحديد طموحاته السياسية وتبني النطاق السياسي المفضل لديه من أجل تحقيق هذه الطموحات وإدارة حياة المجتمع اليومية، وهذا دون تدخل خارجي أو قهر من قبل شعوب أو منظمات أجنبية. ومن جهة أخرى عرفت الموسوعة البريطانية مبدأ تقرير المصير بأنه " مبدأ يشير إلى حق كل أمة الاختيار بحرية الحكومة والنظام السياسي والحضاري الذي تراه مناسبًا لاحتياجاتها، "وعرفه قاموس مصطلحات القانون الدولي" ، بأنه الصيغة التي إن طبقت على دولة، تعني النية في احترام استقلال هذه الدولة، وعرفه الزعيم السوفيتي "لينين" أيضًا "بأنه يعني حق الأمم في الاستقلال بالمعني السياسي، وحرية الانفصال السياسي عن الأمة المتسلطة والمضطهدة"، وعرفه الرئيس الأمريكي الأسبق "توماس جيفرسون" بأنه "حق كل أمة في أن تحكم نفسها وفقًا للشكل الذي ترتئيه، وفي تغيير هذا الشكل متى أرادت"[1].

[1] سعد الله، عمر، إسماعيل، تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام المعاصر، (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986م)، ص 70.

ويعتبر حق تقرير المصير من المبادئ الحديثة نسبيًا، وكان في بدايته مجرد مبدأ سياسي نادت به الثورة الفرنسية، وفي عام 1833 تبناه الرئيس الأمريكي مونرو " وأصبح يسمى مبدأ مونرو " الذي يقوم على رفض أي تدخل أجنبي في شؤون أمريكا، وذلك لمواجهة محاولات وأطماع أوروبا الاستعمارية في القارة الأمريكية، وعقب الحرب العالمية الأولى، أكده الرئيس الأمريكي " ولسون"، في نقاطه الأربعة عشرة المشهورة، وأقرته معاهدة الصلح التي عقدت بعد الحرب العالمية الأولى، وطبقته في شرق أوروبا على نطاق واسع[1]. وتنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو ما يلي " إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير، واتخاذ تدابير ملائمة أخرى لتعزيز السلم العالمي، وهذه المادة تجعل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بمثابة الأساس الذي ينبغي أن تنهض عليه العلاقات السياسية والاقتصادية". وتؤكد الفقرة السابقة، أن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، هو أحد التدابير المناسبة لتعزيز السلم العالمي، أي أنها تؤكد الصلة الوطيدة جداً بين حق تقرير المصير والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وبالتالي، فإذا أحيل بين شعب من الشعوب وبين قدراته على تقرير مصيره، وذلك لاستمرار سلطات الاحتلال في منعه من ممارسة حقوقه المشروعة، شّكل هذا الوضع تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

ويرى" شريف بسيوني" خبير القانوني الدولي إن حق تقرير المصير يصبح حقًا قانونيًا ملزمًا عندما تحرم مجموعة من الناس من ممارسة حريتها وحقوقها ومعتقداتها على أرضها، أو إذا كانت هذه المجموعة من الناس قد ابتعدت عن أرضها بوسائل قسرية من قبل مجموعة أخرى [2]. وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 3103 على الحق الكامل the inherent

[1] الشراقة، محمد، حمدان، العنف بين الإرهاب الدولي والنضال من أجل التحرر وتقرير المصير، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، الرباط المغرب 1990م)، ص 175.

[2] Sherif Bassioni: Arab-Israeli conflict and international law. vol 65 ،September 1971. P 33

right للشعوب المستعمرة في النضال بكل الوسائل المتاحة لهم ضد الدول المستعمرة والدول الأجنبية التي تسيطر عليهم، بالتطبيق الكامل لحق تقرير المصير، الذي اعترف به ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الودية والتعاون بين الدول، وأكد القرار رقم 2625 بأن النضال يعد مشروعًا ويتفق تمامًا مع مبادئ القانون الدولي، ويؤكد القرار على أن أي محاولة للقضاء على النضال الوطني يتعارض مع أحكام القانون الدولي ويشكل تهديداً للسلم والأمن الدولي[1].

كما أكدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في العديد من قراراتها على مشروعية نضال الشعوب الواقعة تحت الاحتلال من أجل تقرير مصيرها، وأدانت الحكومات التي لا تعترف بحق تقرير المصير، ووجوب تطبيق الاتفاقات الدولية، لا سيما اتفاقيات جنيف الرابعة. ويمتلك الشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير، ويعترف المجتمع الدولي بهذا الحق من خلال النقاط[2]:

- أكد المجتمع الدولي أولًا على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة قبل تسعة عقود تقريبًا بموجب معاهدة عصبة الأمم.

- أعادت الأمم المتحدة مرارًا وتكرارًا التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة، بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واعترافًا بالظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني.

- اعترفت إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في إعلان المبادئ(أوسلو) بشأن ترتيبات الحكم الذاتي خلال المرحلة الانتقالية للعام 1993 وأيضًا في الاتفاق المرحلي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 1995، عندما وقعت على اتفاق أوسلو الذي ينص على هدف الاتفاق تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي 338/242

---

(1) أبو الوفا، احمد، الوسيط في القانون الدولي العام، (ط 1، دار النهضة العربية القاهرة 1996) ص 651.

(2) عريقات، صائب، الأسس القانونية الداعمة للاعتراف بالدولة الفلسطينية وقبول عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، (رام الله فلسطين2011م)، ص2:4.

كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية، والمعترف بحقها في تقرير المصير لكي تستعيد ذلك الحق بأية وسيلة في متناولها، ففي القرار رقم 2649 لعام 1970، وفي القرار رقم 2672 لعام 1970م، اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير، وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، وأعلنت الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين الثابتة التي لا يمكن التنازل عنها [1]. ومن ثمّ تطور موقف الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها تجاه القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتُرجم هذه الموقف عمليًا من خلال القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة- حتى إعداد هذه الدراسة-، خاصةً قرارات الجمعية العامة والتي جاءت كما يلي[2]:

1. قرارات الجمعية العامة 136 قرارًا.
2. قرارات مجلس الأمن 60 قرارًا.
3. قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان 10 قرارات.
4. اليونيسكو 14 قرارًا.
5. منظمة الصحة العالمية 30 قرارًا.

ويعتبر حق تقرير المصير من الحقوق المقررة في ميثاق الأمم المتحدة، ومن المبادئ المعترف بها في القانون الدولي المعاصر، وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على هذا الحق ضمن مقاصد المنظمة الدولية، كما نصت عليه المادة 55، والتي تؤكد على احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب، وقد أخذت على عاتقها الأمم المتحدة مهمة تصفية الأوضاع الاستعمارية. ورغم كل العقبات والمؤامرات الإسرائيلية داخل الأمم المتحدة

[1] طعمة، جورج: المنعطفات الكبرى في قضية فلسطين في الأمم المتحدة، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989)، ص 135.

[2] أبو كريم، منصور: تطور مفهوم المقاومة في الفكر السياسي الفلسطيني، (دار الجندي، القدس فلسطين)، ص 45/44.

وخارجها، فقد ثابرت المنظمة الدولية على تأكيد الحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، وقد صار تأكيد هذه الحقوق وفق الخطوات التالية[1]:

- الانطلاق من الاعتراف بأن اللاجئين العرب من فلسطين، شعب يجمع الخصائص القومية، التي تكوّن لشعباً قائم بذاته، وكشعب يتمتع بجميع الحقوق.

- هذه الحقوق ثابتة لا يمكن التخلي عنها للآخرين، ولا يمكن اغتصابها من قبل أي شعب أخر، وهم متساوون في هذه الحقوق مع جميع الشعوب الأخرى.

- حق تقرير المصير دون تدخل خارجي، وبالتالي حق السيادة على الأرض العربية.

- حق النضال من أجل استعادة الحقوق المغتصبة أسوة بجميع شعوب العالم.

- حق العودة غير المشروطة للاجئين.

واعتبرت الأمم المتحدة الاستعمار ومظاهره جريمة، وأكدت أن للشعوب المستعمرة حقًا طبيعيًا في النضال، بكل وسائله المتاحة، ضد الدول الاستعمارية والسيطرة الأجنبية، لممارسة حقها في تقرير المصير، الذي اعترف به في الميثاق، وإعلان مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول، وحتى يكون المناضلون من أجل حق تقرير المصير، وضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والاحتلال والعنصرية الصهيونية، في مركز قانوني معترف به في إطار التنظيم الدولي، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار رقم 3103) في 1973/12/12م في الدورة رقم 28، مبادئ أساسية لتثبيت ذلك المركز القانوني، هذا موجزها[2]:

---

[1] طعمه، جورج، المنعطفات الكبرى في قضية فلسطين في الأمم المتحدة، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989)، ص195.

[2] الكيلاني، هيثم، الإرهاب يؤسس دولة إسرائيل نموذج، (دار الشروق، ط1، القاهرة 1997)، ص 21:23.

أ- إن نضال الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية في سبيل تحقيق حقها في تقرير المصير والاستقلال، هو نضال شرعي، يتفق مع مبادئ القانون الدولي.

ب- إن أيّة محاولة لقمع هذا النضال هي مخالفة لميثاق الأمم المتحدة، وإعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول.

ت- إن المناضلين ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية، إذا ما وقعوا في أيدي أعدائهم، يعتبرون أسرى، وتنطبق عليهم أحكام القانون الدولي المناسبة، وبخاصة اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب 1949.

مقاومة الشعوب وكفاحها ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي في سبيل الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير أكدت عليه كافة قرارات الشرعية الدولية، ومبادئ القانون الدولي العام والإنساني، فالمقاومة المشروعة حق من حقوق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، وهنا يمكن التأكيد على أن حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره هو حق طبيعي، أكدت عليه مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966م، وأن نضال الشعب الفلسطيني وكفاحه السياسي العسكري والحضاري، من أجل حق تقرير المصير هو نضال وكفاح مشروع وفق مبادئ القانون، وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية.

خاتمة

في سياق سعها لعدم الالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية حاولت إسرائيل الادعاء أن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 لا تخضع للقانون الدولي ولا يسري عليها اتفاقيات جنيف الأربع، في محاولة منها لتبرير سياسات الاستيطان والتهويد ونقل السكان (المستوطنين) للأراضي الفلسطينية، وهي إجراءات مخالفة للقانون الدولي والمواثيق الدولية وتشكل انتهاكًا صارخًا للأعراف والمواثيق الدولية.

لقد أكد المجتمع الدولي من خلال العديد من القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة أن الأراضي الفلسطينية بما فيه القدس الشرقية أراضي فلسطينية محتلة تضع لقواعد القانون الدولي واتفاقيات جنيف الأربع، وفي هذا تأكيد على فلسطينية الأراضي (الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة) التي احتلتها قوات الجيش الإسرائيلي في الرابع من حزيران عام 1967.

فقد أكد مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة خلال العديد من القرارات على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأهمها حقه في تقرير المصير وإقامة دولة ذات سيادة على حدود العام 1967، حقًا معترفاً به من المجتمع الدولي؛ فخلال العقدين السابقين لم تألُ منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، جهدًا بغية تحقيق هذه التطلعات الوطنية عبر التفاوض مع إسرائيل، ومع ذلك، فإن رفض إسرائيل الالتزام بالقانون الدولي ووقف إجراءاتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية ومن ضمنها وقف الأنشطة الاستيطانية يعرض للخطر منظومة الحقوق الفلسطينية المشروعة ويحول دون قيام دولة فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ما يجعل كافة الخيارات أمام الشعب الفلسطيني مفتوحة ومنها العودة إلى مجلس الأمن للحصول على قرار بالاعتراف بدولة فسطين كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

"التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا وتداعياته على إقامة الدولة الفلسطينية وسبل المواجهة"

عودة محمد عابد*

المقدمة

لا يعد الاهتمام الاسرائيلي بالقارة الأفريقية حديث العهد اذ سعت اسرائيل الى تطبيع علاقاتها مع الدول الأفريقية منذ تأسيسها العام 1948م، لما تتسم بها من أهمية استراتيجية وسياسية واقليمية، وخلال هذه الأعوام تفاوت مستوى العلاقات ما بين الانقطاع والتنامي التدريجي وصولا الى العلاقات الوثيقة وكان اهتمام الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة بالعلاقات الأفريقية يتصاعد ويتراجع حسب سلم الأولويات، لكن منذ مجيء رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو الى رئاسة الحكومة العام 2009م، وخاصة خلال ولايته الثانية شهدت العلاقات الاسرائيلية الأفريقية تطورا ملحوظا تجسد في الزيارات التي قام بها الى أفريقيا وهي الأولى من نوعها لرئيس وزراء اسرائيلي منذ 50 عاماً،[1] أعلن خلالها أن " اسرائيل تعود الى أفريقيا وأفريقيا تعود الى اسرائيل"[2] تلتها ثلاث زيارات مشابهة شارك فى واحدة منها فى القمة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا(ايكواس) فى ليبيريا فى العام 2017م، كأول زعيم غير أفريقي يدعى لحضور القمة [3]

* ماجستير علوم سياسية، شؤون افريقية

فـي حـدث غيـر مسـبوق كمـا شـهدت هـذه الفتـرة زيـارات متعـددة لزعمـاء الـدول الأفريقيـة الـي اسـرائيل واسـتئناف العلاقـات الدبلوماسـية بعـد فتـرة مـن القطيعـة مـع غينيـا فـى عـام 2016م،[4] وتشـاد فـى العـام 2019م،[5] بينمـا افتتحـت تنزانيـا سـفارة لهـا فـى اسـرائيل العـام 2018م، لتصـبح الدولـة الأفريقيـة الخامسـة عشـرة لهـا بعثـة دبلوماسـية فـي اسـرائيل [6] كمـا أصـبح لاسـرائيل 11 بعثـة دبلوماسـية فـى القـارة بافتتاحهـا مـؤخرا سـفارات فـي رونـدا العـام 2019م،[7] وعلـى الـرغم مـن عمـق العلاقـات الفلسـطينية مـع دول القـارة تاريخيـا، فـإن الأعـوام الأخيـرة شـهدت تراجعـا ملحوظـا ظهـر ذلـك خـلال التصـويت الأفريقـي لصـالح اسـرائيل فـي الأمـم المتحـدة، والوقـوف علـي الحيـاد فـي قضـايا تتعلـق بالصـراع العربـي الاسـرائيلي، وتراجـع دور السياسـة الخارجيـة الفلسـطينية داخـل القـارة السـمراء بشـكل ملحـوظ أوعـز مـن خلالـه منـدوب فلسـطين لـدى الاتحـاد الأفريقـي ذيـاب اللـوح فـي شـباط 2019م، الـدول العربيـة الـى مواجهـة التغلغـل الاسـرائيلي فـي أفريقيـا موضـحا أن ذلـك يحتـاج الـى تعاون عربي مشترك.[8]

لـم تعـد القضـية الفلسـطينية قضـية مركزيـة تلقـى اجماعـا مـن الـدول الأفريقيـة كمـا كانـت عليـه فـى سـتينيات وسـبعينيات القـرن الماضـي، وبـدأت دول القـارة بشـكل متفـاوت بقبـول اسـرائيل كجـزء مـن المنظومـة الدوليـة دون الاشـارة لانتهاكاتهـا بحـق الشـعب الفلسـطيني ومخالفتهـا للشـرعية الدوليـة وقـرارات الأمـم المتحـدة خلافـا لمـا كـان عليـه فـى السـابق، لا شـك أن التحـول فـى مسـيرة القضـية الفلسـطينية والتطـورات السياسـية علـى السـاحة العربيـة والتغييرالمسـتمر فـى بنيـة النظـام الـدولي وظهـور نخـب حاكمـة فـى أفريقيـا بمفـاهيم وأولويـات مختلفـة سـاهم نوعـا مـا فـي اعـادة تأسـيس العلاقـات مـع اسـرائيل مـن منظـور مختلـف وبصـورة غيـر معهـودة كمـا حـدث مؤخرا بتطور العلاقة مع السودان.

تنـاقش محـاور البحـث التوغـل الإسـرائيلي فـي أفريقيـا وتداعياتـه علـى اقامـة الدولـة الفلسـطينية، وعلاقـة اسـرائيل المتناميـة مـع الـدول الأفريقيـة والعربيـة منهـا، ويسـتعرض تعـدد الأهـداف الاسـرائيلية فـى أفريقيـا وان اختلـف سـلم أولوياتهـا مـن مرحلـة لأخـرى، منهـا أهـداف اسـتراتيجية وأمنيـة وأخـرى اقتصـادية وأهـداف متعلقـة

بالصراع العربي- الإسرائيلي، ومحاولة اسرائيل السيطرة على المجرى المائى والتحكم فيما بعد بالمياه، ونحاول باحدى المحاور تحليل أهم محددات السياسة الاسرائيلية تجاه أفريقيا لبيان حقيقة الوجود الاسرائيلي فى القارة عبر فترات زمنية مختلفة، وفى محور اخر تناول البحث أبرز السيناريوهات لهذه العلاقة ومن ثم كيفية مواجهة تأثيراتها على اقامة الدولة الفلسطينية بوسائل وبدائل تسهم في مواجهة هذا التغلغل.

مشكلة الدراسة:

كانت القارة السمراء تاريخيا أبرز الداعمين للقضايا العربية والفلسطينية على حد سواء، ففي أفريقيا توجد 10 دول عربية تحتل مساحة 71% من القارة ويعيش 68% من سكان الوطن العربي في القارة الأفريقية، كما ان القارة تشترك مع العالم العربي ومع القضية الفلسطينية في حالة النضال المشترك، انعكست كل هذه التقاطعات مع مواقف دول القارة في دعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، حيث كانت القارة تمثل وزنا تصويتيا لصالح فلسطين. تضم القارة 54دولة، وقد حدثت خلال الأعوام الأخيرة فجوة في هذه المواقف أبرزها تدشين اسرائيل علاقات دبلوماسية مع دول القارة (توغو، تشاد، أوغندا، كينيا، رونـدا، أثيوبيا، غانا، كوت ديفوار.. وغيرها) والزيارات المتبادلة بين زعماء دول القارة ونتنياهو وتشكيل لوبي موال للقارة السمراء في الكنيست العام 2016م، عدا عن الاعلان عن قمة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمشاركة نتنياهو، **وتنحصر الأسباب الأساسية للمشكلة في أربعة محاور: محور سياسي:** يتمثل في تراجع الدبلوماسية العربية والفلسطينية في أفريقيا: تراجع التأييد الأفريقي للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية الذي يظهر بوضوح من خلال التصويت الذي تأثر بشكل كبير بعد توقيع اتفاق اوسلو، حيث تم تجاوز القطيعة الدبلوماسية مع اسرائيل وجرى تعزيز الزيارات المتبادلة بين الطرفين، بالمقابل تراجع عدد من الدول الافريقية عن الموقف المساند للقضية الفلسطينية. **محور اقتصادى:** يتمثل في ضعف العلاقات الاقتصادية العربية الافريقية: بالمقابل

ارتفاع حجم التبادل التجارى الاسرائيلي مع افريقيا مع تقدم الدعم المادي والتنموي من خلال امتلاك استراتيجية رؤية استشرافية واستباقية للاحتياجات الافريقية التى تتغلب فيها اسرائيل على الدول العربية من خلال زيادة حجم الاستثمارات الاسرائيلية في أفريقيا، والشركات الاسرائيلية الأفريقية ما يزيد من اعتماد أفريقيا على اسرائيل لتصبح تابعة لها ومحاصرة منها. **محور أمني:** يتمثل في تضييق الخناق على الدول العربية: يتم من خلال تصدير السلاح من اسرائيل الي الدول الأفريقية، ودعم الأنظمة فيما يسمى بمكافحة الارهاب، وتشكيل خطرعلى الأمن القومي العربي من خلال التأثير السلبي على الأمن الاقليمي العربي وعلى القضية الفلسطينية مقابل تعزيز الأمن القومي الاسرائيلي. **محور ثقافي:** يتمثل في تراجع التركيزعلى التاريخ العربي الأفريقي المشترك: من خلال محاولة خلق تاريخ مشترك بين اليهود والأفارقة، وافتتاح اسرائيل لجامعات في القارة السمراء، واستقطاب طلاب للتعلم في الجامعات الاسرائيلية.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث الي تقديم سياسات تساهم في مواجهة اضعاف اثار التمدد الاسرائيلي في أفريقيا، واستعادة العلاقات الفلسطينية الأفريقية، وتعزيز الدور الأفريقي لصالح الشعب الفلسطيني في صراعه مع الاحتلال، **والهدف الرئيس من محاور هذا البحث أيضا:** اقتراح سياسات يتم تطبيقها على السفارات الفلسطينية والجاليات في الدول الأفريقية لتعزيز التعاون والتأكيد على طبيعة الصراع وتقديم سياسات تساهم في التوعية لخطورة المطامع الاسرائيلية في أفريقيا، اضافة الي وضع اليات للتعاون مع الدول العربية في مواجهة هذا التغلغل والتصدى لتحييد الأصوات الأفريقية المعارضة للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وجذب أصوات دول اخرى لصالح الفلسطينيين في الأمم المتحدة، اضافة الي نشر الرواية الفلسطينية وتحقيق تعاون في مختلف الجوانب بديلا عن التعاون الاسرائيلي مع القارة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في أنها تدرس مخاطر التوغل الاسرائيلي فى أفريقيا وتداعياته على اقامة الدولة الفلسطينية المنشودة، كما أنه يعد من الدراسات التى تركز على المراحل الحديثة نسبيا من مراحل العلاقات الإسرائيلية – الأفريقية الا وهي مرحلة التطبيع وازدهار العلاقات من: 2001– 2018م، الفترة التى تعتبر مليئة بالأحداث والتطورات والتغيرات التى أثرت على مواقف الدول الأفريقية تجاه القضية الفلسطينية من دعم ومساندة، ونضع بين أيديكم نتائج وتوصيات هامة ونظرة استشرافية على شكل بدائل سياسية مطروحة بهذا البحث بهدف تعزيز العلاقات الفلسطينية الأفريقية وتطبيق تلك البدائل وفق المتاح في السياسة الخارجية الفلسطينية وفق الظروف الراهنة اقليميا ودوليا حتى نستطيع مواجهة الأضرار الناتجة عن التوغل الإسرائيلي في أفريقيا وتداعياته على القضية الفلسطينية.

مفاهيم الدراسة:

تتركز المفاهيم الأساسية بهذا البحث في "مفهومين" يجب أن ندرك الاختلاف بينهما في طبيعة العلاقة بين الدول، فعلاقة اسرائيل مع الدول العربية والاسلامية تعتبر تطبيعا حسب شروط جامعة الدول العربية الحاضنة لتلك الدول، أما العلاقة بين الدول الأفريقية واسرائيل تسمي توغل أو تغلغل حسب المفهوم العربي لتلك العلاقة وهنا يتم تعريف المفهومين بالتالي :

مفهوم التغلغل:

كانت أفريقيا مسرح معركة نفوذ بين القوى العظمى وبين إسرائيل والعرب لاحقاً، فقد اعتمدت إسرائيل خطةً ممنهجة للتغلغل في القارة الأفريقية للتصدي لكتلة التصويت العربية والإسلامية التي تشكل ضغطاً عليها في الأمم المتحدة والمحافل الدولية. [9] في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، أطلقت "غولدا مائير" مشروع "إسرائيل لإفريقيا"، حيث كان مؤتمر "باندونغ" العام 1955 للدول

الأفريقية الآسيوية تحدياً لإسرائيل بعد امتناعه عن دعوتها وإدانته احتلالها للأراضي العربية. [10] وحتى أوائل السبعينيات أرسلت إسرائيل مئات الخبراء والفنيين الزراعيين للمساعدة في تطوير دول جنوب الصحراء الكبرى المستقلة حديثاً بحثاً عن علاقات دبلوماسية في المقابل، لكن الدول العربية مارست ضغوطاً لقطع العلاقات مع إسرائيل بعد حرب أكتوبر 1973، قطعت29 دولة أفريقية العلاقات معها، في حين كانت ملاوي وليسوتو وسوازيلاند البلدان الوحيدة التي تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل.[11] بعد اتفاقيات كامب ديفيد العام 1978، بدأت مقاطعة الدول الأفريقية لإسرائيل بالتلاشي حتى جاء العام 1997، حيث بلغ عدد الدول الأفريقية التي تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل 48 دولة، تعتمد إسرائيل اليوم معادلة بسيطة تقوم على أساس امتناع الدول الأفريقية عن التصويت لصالح القضية الفلسطينية مقابل إبرام عقود التنمية الاقتصادية والتعاون الأمني وقد نجحت في تحييد الصوت الأفريقي أو اكتسابه لصالحها خلال السنوات الماضية ومثالاً على ذلك فإن أكثر من 20 دولة أفريقية امتنعت عن التصويت على قرار الولايات المتحدة إدانة حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، في الأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2018، وصوّتت دولتا توغو وأريتريا لصالحه، كما إن رفض القرار الأميركي الخاص بالقدس المحتلة في الأمم المتحدة لاقى حياداً من 8 دولٍ أفريقية، وواحدة صوّتت لصالحه هي توغو أيضا [12] تدرك إسرائيل أهمية القارة السمراء في المحافل الدولية وخاصة في ظل اشتداد حملات المقاطعة الدولية ضدها وأهمية فرض طوق من النفوذ والتأثير في المناطق التي تعد ضعيفة السيادة وحاجتها للمساعدة الاقتصادية كبيرة، وقد تنبهت إسرائيل بشكل خاص للقارة الإفريقية بعد أن كانت مجرد قارة مجهولة فقيرة تخضع معظم دولها للاستعمار الأجنبي وغالبية دولها لا ترغب بإقامة علاقات معها باعتبارها دولة تمتلك العديد من الأعداء؛ لذلك لم يكن لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع أي دولة إفريقية باستثناء "جوهانسبرج" و"ليبيريا"، حتى حدث الانفراج في العلاقات الإسرائيلية الإفريقية مع حصول "غانا" على استقلالها عام 1957 بيد أن نقطة التحول الأساسية

التي دفعت إلى حدوث هذا التحول في الدبلوماسية الإسرائيلية تجاه إفريقيا تمثلت في عقد مؤتمر دول عدم الانحياز في "باندونج" عام 1955؛ والذي لم يكتف بتغييب إسرائيل عن حفل الافتتاح، بل دعا لإدانتها واعتبارها كيانا غاصبا[13].

مفهوم التطبيع:

يُقصد بكلمة "طبّع"، في معجم اللغة العربية المعاصرة جعل الأمور طبيعية، ويعرّف قاموس أكسفورد التطبيع/Normalization، على أنّه جعل الشيء مناسبًا للظروف وأنماط الفعل الطبيعية ويطبّع/Normalize الشيء تعني أن تجعله طبيعيًا عاديًا. ويقف على نقيض تطبيع العلاقات ما يُطلق عليه "المقاطعة" بمعنى الامتناع عن إقامة أي نوع من أنواع العلاقات والتواصل السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والعسكري. **يُستنتج مما سبق** أن التطبيع هو جهود اتصال وتواصل وبناء وتطويرعلاقات بين دولة وأخرى كانتا في حالة قطيعة بشكلٍ واعٍ ومقصود بغيةَ الوصول إلى علاقة طبيعية لا يشوبها التوتّر إلى حالة قبول للنظام الآخر بصيغته وإيديولوجيته وشكله وسلوكياته الراهنة، **التطبيع مع إسرائيل بهذا المعنى** يعني الدخول في اتصالات وعلاقات مخططة تهدف إلى جعل العلاقة معها علاقات طبيعية مناقضة للمقاطعة تمامًا، ويحمل التطبيع دلالة القبول بوجود إسرائيل بشكلها ونظامها وصيغتها الحالية الكولونيالية الاستيطانية العرقية وكذلك القبول بدورها وإيديولوجيتها ومشروعها الاستيطاني الإحلالي وكذلك الحال القبول بواقع الفلسطينيين وحالتهم الشاذة تحت الاحتلال، وقد تفترض بعض الدول أن هذه العلاقات تهدف إلى إحداث حالة يمكن من خلالها التأثير في الدولة الأخرى والضغط عليها لإجبارها على القبول بتقديم تنازلات معيّنة كما تدعي بعض الأطراف التي تدافع عن التطبيع مع إسرائيل مع أن التجربة التاريخية أثبتت خلاف ذلك، فعلى العكس نجد أن الأطراف التي طبّعت العلاقات مع إسرائيل ووقّعت اتفاقات معها مثل: منظّمة التحريرالفلسطينية والأردن ومصر، وحديثا الامارات العربية والبحرين وعمان والسودان تحت ذرائع البراغماتية قد انزلقت إلى منزلق القبول الفعلي بوجود إسرائيل العنصرية وربما

القناعة بأهمّية وجودها، وقد خسرت قدرتها على المناورة والضغط على إسرائيل وذلك بسبب نشوء مصالح مشتركة لكل طرف من هذه الأطراف مع إسرائيل، بالمقابل يعزّز التطبيع مع إسرائيل من قوّتها وشرعية مبررات وجودها الكولونيالي ويدعم مشروعها بطريقة أو بأخرى بل ويحفّزها للمضي قدمًا بهذا المشروع الاستيطاني ويُمكن طرح بعض المجادلات التي تثبت بما لا يدع مجالًا للشك أن التطبيع مهما كانت النوايا التي تقف وراءه يدعم أركان الوجود الاستيطاني الإسرائيلي[14]. في واقع الوضع الراهن في فلسطين وإسرائيل بعيد جدًّا عن أن يكون وضعًا طبيعيًّا لأنّه وضع صراع مستمرّ بين الشعبين الفلسطينيّ والإسرائيليّ ولهذا الصراع أثرعميق في الحياة اليوميّة في كلا الجانبين: في دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران للعام 1967، وفي الكيان الإسرائيلي المصطنع في حدود ما قبل ١٩٦٧. [15]

المبحث الأول:

"العلاقات الإسرائيلية – الافريقية: مراحل وتحولات"

شهدت سياسات التغلغل الاسرائيلي في أفريقيا مردودات متباينة يمكن في هذا السياق التمييز بين مرحلتين أساسيتين وهما: **أولا: مراحل العلاقة ما قبل عام 1991م**، وهي مرحلة محاولات الاختراق، ومن ثم التأسيس، والتراجع الدبلوماسي والازدهار الاقتصادى، وصولا الي مرحلة التنافس العربي– الاسرائيلي فى العلاقات مع أفريقيا، **وثانيا: مرحلتا العلاقات ما بعد عام 1991م**، وتتضمن مرحلة العودة وتطبيع العلاقات (1991–2001)، ومرحلة ترسيخ العلاقات منذ عام (2001– 2018). وهنا نركز على المراحل ما بعد عام 1991م، لما لها من تطورات بالعلاقة وصلت لحد الهرولة الكاملة وفتح مزيدا من السفارات والتعاون بشتى المجالات مع إسرائيل بل تجاوزت تلك المرحلة حيث أصبحت العلاقات توصف بالهيمنة الإسرائيلية على القارة.

عنـد قيـام اسـرائيل فـي العـام 1948م، لـم يكـن لهـا حضـور يـذكرعلى السـاحة الأفريقيـة، ولـم يكـن للأخيـرة مكانـة واضـحة فـي السياسـة الاسـرائيلية فـرغم حـديث مؤسسـي الحركـة الصـهيونية عـن الـروابط الثقافيـة والفكريـة والتشـابهات التاريخيـة فـي تجربـة الطـرفين الا أن علاقـات اسـرائيل الدبلوماسـية اقتصـرت علـى دولتـي ليبيريـا، واثيوبيـا، حيـث بـدأت اسـرائيل عقـب حـرب السـويس 1956م، تنـدفع نحو اقامة علاقات وثيقة مع الدول الأفريقية. (16)

أخـذ معـدل التبـادل التجـاري بينهـا وبـين غـرب أفريقيـا ينمـو بشـكل ملحـوظ، وقـد سـاعد علـى ذلـك اقامـة خطـوط ملاحيـة مباشـرة (شـركة تسـيم) بـين اسـرائيل وغـرب أفريقيـا واتخـذت مـن العاصـمة الليبيريـة"منروفيا" مركـزا رئيسـيا للشـبكة الملاحيـة الأفرواسـرائيلية وهـو أمـر يمكـن تفهمـه فـي السـياق التـاريخى لتلـك المرحلـة التـي كانـت فيهـا معظـم دول القـارة خاضـعة للاسـتعمار مـن ناحيـة، وكانـت مسـاعي اسـرائيل الأساسـية هـي كسـب ود القـوى الكبـرى الافلـة (فرنسـا، بريطانيـا)، والصـاعدة (الاتحـاد السـوفيتي ثـم أمريكيـا)، ورغـم تراجـع العلاقـات الدبلوماسـية الاسـرائيلية-الأفريقيـة فـي الحقبـة مـن 1973 وحتـى 1978م، الا أنهـا شـهدت فـي المقابـل تصـاعدا فـي التبـادل التجـاري بنسـبة100% تقريبـا، حيـث زادت مـن 54,8 مليـون دولار الي 104,3 مليون دولار.

كمـا وشـهدت تلـك الفتـرة نشـاط الأجهـزة والمؤسسـات الأمنيـة والثقافيـة والعسـكرية علـى السـاحة الأفريقيـة لتعـويض غيـاب الفـرق الدبلوماسـية، مـا يؤكـد الطـابع البرغمـاتى للطـرفين وحفـاظ اسـرائيل علـى العلاقـة مـع كثيـر مـن الـدول الأفريقيـة ومـن ثـم جـاءت زيـارة السـادات للقـدس فـي تشـرين الثـاني عـام 1978م، لتشـكيل نقطـة تحـول فـي التقـارب الأفريقـي- الاسـرائيلي، فهـذه الزيـارة أسـهمت فـي انفـراج العلاقـات فـزاد عـدد الـدول الأفريقيـة التـي اسـتأنفت علاقاتهـا مـع اسـرائيل كمـا زادت وتنوعـت أشـكال المسـاعدات الاسـرائيلية لتلـك الـدول لتبـدأ مسـيرة الخطـوات العكسـية فـي اعـادة العلاقـات وقـد شـهدت حقبـة منتصـف الثمانينيـات ومطلـع التسـعينيات مـن القـرن المنصـرم، اسـتعادة اسـرائيل علاقاتهـا مـع عديـد مـن دول القـارة، مـن بينهـا(اثيوبيـا، أفريقيـا الوسـطى، غينيـا، كينيـا)، وبالتـالي عـاد النشـاط

العلنـي للحضـور الاسـرائيلي الـي السـاحة الأفريقيـة مـن جديـد وصـولا- مـع العقـد الأول مـن مطلـع الألفيـة الجديـدة – الـي مرحلـة التبـادل الدبلوماسـي مـع كامـل دول القـارة تقريبـا وهـو مـا لـم يتحقـق فـي أزهـى عصـور السـتينيات، مـا شـجع اسـرائيل علـى السـعي الـي اكتسـاب صـفة العضـو المراقـب فـي الاتحـاد الأفريقـي بالعـام 2021[17].

أولا: أهم مراحل العلاقة ما قبل عام 1991م:

مرحلة عودة العلاقات: 1982 ~1991:

اسـتمرت (إسـرائيل) فـي سياسـاتها الراميـة إلـى العـودة إلـى إفريقيـا؛ وذلـك مـن خـلال تـدعيم وتكثيـف اتصـالاتها الإفريقيـة فـي المجـالات كافـة دون اشـتراط وجـود علاقـات دبلوماسـية، وفـي العـام 1982 أقـام "موبوتـو سيسيسـيكو" رئـيس زائيـر الأسـبق علاقـات ديبلوماسـية مـع إسـرائيل [18]، بسـبب حاجتـه الماسـة للمسـاعدات العسـكرية الإسـرائيلية ولا سـيما فـي ميـدان تـدريب الجـيش وحرسـه الجمهـوري، تبعتـه ليبيريا في 1983 ثم ساحل العاج والكاميرون 1986، والتوغو 1987. [19]

ثانيا: مرحلتا العلاقات ما بعد عام 1991م.

مارسـت بعـض العوامـل النابعـة مـن تطـور النظـام الـدولي تـأثيرا ملموسـا علـى حركـة العلاقـات الإسـرائيلية – الأفريقيـة، ففـي زمـن الحـرب البـاردة كانـت الـدول الموالیـة للغـرب ولاسـيما الولايـات المتحـدة مثـل: كينيـا، وكـوت ديفـوار تحـافظ علـى علاقـات وثيقـة مـع إسـرائيل، أمـا الـدول الموالیـة للاتحـاد السـوفيتي مثـل: أنغـولا، وموزمبيق فانها كانت أكثر عداء لاسرائيل.

1: مرحلة العودة وتطبيع العلاقات، (1991-2001).

شـهدت هـذه المرحلـة اسـتئناف العلاقـات بـين اسـرائيل وأفريقيـا مـرة اخـرى لاسـيما خـلال عـامي 1991- 1992م، ويعـود ذلـك الـى التغيـرات فـي النظـام الـدولي وانعكاسـاته الاقليميـة وسـقوط الـنظم الشـعوبية والماركسـية اللينينيـة فـي

أفريقيا بالاضافة الى الدخول في العملية السياسية بين العرب واسرائيل منذ مؤتمر مدريد للسلام، وبداية اتباع سياسة العلمانية والرأسمالية الفاشية [20].

منذ عام 1991 وحتى عام 2001، شهدت العلاقات الإسرائيلية – الأفريقية مرحلة " العودة وتطبيع العلاقات" فمع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، شهدت تلك العلاقات دفعة قوية، اذ نجحت في استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع عدد كبير من الدول الأفريقية، ففي بداية 1992، استؤنفت العلاقات مع كل من نيجيريا ثم سيراليون وبنين وغامبيا، وفي 1993، استؤنفت العلاقات مع دول: موريشيوس ثم الغابون وبوركينافاسو وبتسوانا، وفي العام 1994، مع دول مدغشقر ثم غينيا الاستوائية وأوغندا والسينغال وروندا [21].

2: مرحلة التطبيع وازدهار العلاقات (2001– 2018).

يعتبر مؤتمر مدريد للسلام، واتفاق اوسلو، واتفاق وادي عربة، من أهم أسباب عودة العلاقات الإسرائيلية – الأفريقية فقد تمكنت اسرائيل بعدها من استعادة علاقاتها مع معظم الدول الأفريقية وهو ما ساعدها على تخطي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى تم اتخاذه عام 1975م، واعتبرت بموجبه الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، ومنذ عام 2001، شهدت العلاقات الإسرائيلية – الأفريقية على المستوى الرسمي تقاربا ملحوظا في صورة نشاط سياسي واقتصادي ودبلوماسي، فقد زاد معدل زيارات وزير الخارجية الاسرائيلي والمبعوثين التى كان محورها توطيد العلاقات بين الطرفين، وكما شهدت العلاقات الثنائية تعاونا عسكريا بين اسرائيل وكل من كينيا واريتريا في مواجهة العمليات "الارهابية"[22].

ولسعيها في الخروج من عزلتها المفروضة عليها والحصول على الشرعية الدولية لجأت اسرائيل الي اقامة علاقات دبلوماسية مع أكبرعدد ممكن من الدول الأفريقية تمهيدا لاقامة علاقات اقتصادية وعسكرية، كما أنها حاولت تغيير الصورة العنصرية المرسومة عن الكيان الصهيوني من خلال وسائل الاعلام التي تنشر ثقافتها، وبحلول عام 2010، كانت اسرائيل قد نجحت في استئناف

علاقتها مع 44 دولة أفريقية، وما يدلل على ادراك المسؤولين الاسرائيليين أهمية العلاقة مع أفريقيا قيام رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق بنيامين نتنياهو، في 4 تموز 2016، بجولة شملت 4 دول في شرق أفريقيا بدأها بأوغندا وتبعها متوجها الي كينيا ثم روندا وأخيرا اثيوبيا[23]. **ويمكن اجمال أهداف زيارة نتنياهو لدول افريقيا في:** سعى اسرائيل الى تعزيز تواجدها داخل القارة الأفريقية، وتوسيع قاعدة علاقاتها الدبلوماسية مع دول حوض النيل للتأثيرعلى حصة مصروالسودان، وتشجيع اثيوبيا على المضي قدما في بناء سد النهضة، [24]

والذي تم انشائه بالفعل بمساهمة شركات متعددة الجنسيات الى جانب الخروج من حالة العزلة السياسية وكسب شركاء اخرين في القارة السمراء بهدف كسب أصوات هذه الدول في المحافل الدولية، بالاضافة الي محاولة فتح أسواق جديدة للمنتجات الاسرائيلية العسكرية منها والتكنولوجية خاصة في ظل وجود أزمة اقتصادية عالمية ومحلية [25].

وفي الاونة الأخيرة تطورت العلاقات بصورة كبيرة خاصة بعد أن وجهت توغو دعوتها الى 54 دولة أفريقية للمشاركة في القمة الإسرائيلية – الأفريقية التى كان من المقرر انعقادها في نهاية تشرين الأول 2017، انذاك، وكان من المتوقع مشاركة ما بين 20–30 رئيس دولة أفريقية فيها الا أنه تقرر الغاء القمة حيث بررت تل أبيب الغاء القمة بتصاعد الأحداث التى تشهدها المنطقة وعدم الاستقرار الذى تشهده الدولة المضيفة، فيما رجحت التقديرات أن السبب يعود للجهود والضغوطات التي مارستها الدبلوماسية الفلسطينية والعديد من الدول العربية والأفريقية أهمها جنوب أفريقيا صاحبة الموقف الملتزم تجاه القضية الفلسطينية[26].

وفي تشرين الثاني 2017، قام نتنياهو بزيارة الي كينيا للمشاركة في مراسم أداء القسم الخاصة بالرئيس كينياتا بعد فوزه في الانتخابات للمرة الثانية، وهي في الواقع ثالث زيارة لنتنياهو الي أفريقيا خلال العامين والنصف الماضيين وقد التقى خلال زيارته برؤساء كل من (تنزانيا، أوغندا، وزامبيا، وروندا، وتوغو،

وبتسوانا، وناميبيا)، ورئيس حكومة اثيوبيا، ونائب رئيس نيجيريا، وبقادة اخرين[27].

وفي 3 فبراير شباط2020، التقى نتنياهو برئيس المجلس السيادي في السودان عبد الفتاح برهان فى العاصمة الأوغندية "عنتيبي" واتفق الطرفان على بدء الحوار من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين ووصف نتنياهو هذا اللقاء بالتاريخي، وفي تشرين الأول نوفمبر من العام 2019، زار الرئيس التشادي اسرائيل بعد عقود من القطيعة والتي سبقها زيارة نتنياهو لتشاد قبل عدة أشهر حيث تم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين تشاد واسرائيل بعد 46 عاما من القطيعة. **خلاصة القول:** ان هناك خصوصية للتعامل الاسرائيلي مع أفريقيا، حيث ينفرد هذا التعامل بدرجة عالية من الخصوصية تشبه عملية البناء المعماري، تتكون من ثلاث مراحل: [28].

أولها: تسوية الأرض ووضع الأساس: تتمثل في الربط الأيديولوجي والحركي بين اسرائيل وحركة الجامعة الأفريقية والزنوجية وغيرها من الحركات الأفريقية، **وثانيتها: مرحلة البناء:** تتمثل في تدعيم أنظمة الحكم المتعاونة والموالية لاسرائيل في القارة، وتوسيع دور حركات المعارضة في الدول غير الموالية لاسرائيل لنشر حالة من عدم الاستقرار السياسي، **وثالثتها: مرحلة التجميل:** والتى تتمثل في تقديم اسرائيل عروضا سخية من المساعدات المادية والعينية للدول الأفريقية حتى تبدو في نظر هذه الدول نموذجا للتقدم والتنمية والديمقراطية[29].

ثالثا: أهداف السياسة الاسرائيلية فى أفريقيا.

انطلاقا من نشأتها المصطنعة في المنطقة ومحاولاتها تقويض أسس ودعائم الأمن القومي العربي حاولت اسرائيل تحقيق جملة من الأهداف في بناء علاقاتها الأفريقية [30]، وإذا أخذنا في الاعتبار الحقائق الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية المميزة للقارة الأفريقية استطعنا تحديد خمسة أهداف أساسية للوجود الاسرائيلي فيها وذلك على النحو التالي [31].

1-كسر حدة العزلة الدولية التى فرضتها عليها الدول العربية ومن سار في فلكها، بالاضافة الي محاولة كسب قواعد للتأييد والمساندة، واضفاء نوع من الشرعية السياسية عليها في الساحة الدولية وبالتالي فان أى علاقة مع دولة أفريقية تعني تحييد أى مصدر محتمل لتأييد الدول العربية وأهمها القضية الفلسطينية، وفق ذلك فان اسرائيل كانت تنظر الى أفريقيا باعتبارها ساحة للنزال بينها وبين العرب وفقا لقواعد النظرية الصفرية.

2-العمل على تحقيق أهداف أيديولوجية توراتية خاصة بتقديم اسرائيل على أنها دولة "نموذج" لشعب الله المختار، يفسر ذلك أن اسرائيل اعتمدت دائما على تقديم المساعدات التقنية والتنموية للدول الأفريقية حتى في حال عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية معها [32].

3-كسب تأييد الدول الأفريقية من أجل تسوية الصراع العربي-الاسرائيلي، حيث تم النظر الي الدول الأفريقية باعتبارها بعيدة عن أى انحيازات مسبقة لصالح أى من الطرفين.

4-السعى لتحقيق متطلبات الأمن الاسرائيلي من حيث تأمين كيان اسرائيل وضمان هجرة اليهود الي اسرائيل، والحيلولة دون أن يصبح البحر الأحمر بحيرة عربية، بالاضافة الي التوسع على حساب متطلبات الأمن القومي العربي في المنطقة [33].

5-بناء قاعدة استراتيجية لتحقيق الهيمنة الاقليمية لاسرائيل، وذلك من خلال (عقيدة الأطراف) [34]، حيث تعتمد اسرائيل على النيل من أطراف نظام الأمن العربي باعتباره المستهدف في الاستراتيجية الاسرائيلية.

رابعا: أساليب وأدوات السياسة الإسرائيلية في إفريقيا:(35)

تتابع إسرائيل على الدوام صعود وهبوط العلاقات العربية – الإفريقية وتراقب ما يحدث من انكسار وشروخ في هذه العلاقات لتعمل على تعميقها واستغلالها لصالحها، ولكنها لا تعتمد على ذلك فقط بل لديها أسلوبها الخاص والذي أهم عناوينه:

أولاً: تقديم المساعدات الاستخبارية والخدمات الأمنية والتدريبات العسكرية وتجارة السلاح. ومن الملفت للنظر أن إسرائيل تمتلك مصداقية كبيرة لدى الدول الإفريقية في ميادين الاستخبارات والتدريبات العسكرية، وحتى في نوعية السلاح ومن البديهي أن تهتم الدول الإفريقية التي تعاني من الصراعات والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية والانشقاقات داخل صفوف النخب السياسية الحاكمة اهتماماً بالغاً بقضايا المساعدات الأمنية والاستخبارية والحصول على السلاح، وهو ما دأبت السياسة الإسرائيلية في إفريقيا على التركيز عليه وتعميقه في جميع مراحل علاقاتها الإفريقية [36]

ثانياً: المساعدات الفنية: وقد اشتملت منذ البداية على ثلاثة مجالات أساسية وهي: نقل المهارات التقنية وغيرها من خلال برامج تدريبية معينة وتزويد الدول الإفريقية بخبراء إسرائيليين لمدة قصيرة أو طويلة المدى، وإنشاء شركات مشتركة، وقد استغلت إسرائيل خروج الدول الإفريقية حديثاً من نير الاستعمار الغربي وافتقارها للخبرات الفنية في شتى المجالات وأنها بحاجة ماسة لمختلف أنواع الدعم والمساندة لتثبيت أركان الدولة، وتحقيق التنمية والاستقرار. [37]

ثالثا: تهتم إسرائيل بشكل خاص بالأشخاص الأفارقة ذوي النفوذ، أو الذين لهم مستقبل سياسي مأمول في بلدانهم، أو الذين ينتمون إلى الأقليات في بلدانهم ويرتبطون مع الولايات المتحدة وبالطبع بإسرائيل، ومن الأمثلة على هذه الحالات: الرئيس الكونغولي الراحل "موبوتو سيسيسيكو"، و"ميليس زيناوي" في إثيوبيا، و"أسياس أفورقي" في أرتيريا، و"جون جارانج" في جنوب السودان، و"يوري موسيفيني" في أوغندا، و"بول كاجامي" في رواندا.[38]

رابعا: تغذية نزعات الانفصال، وخاصة في الدول العربية الافريقية، ومساندة الجماعات الإقليمية غير العربية فيها، مثل وجود علاقات تحالفية مع قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة جون جارانج. [39]

كما تمارس إسرائيل التحريض والتحريض المضاد بهدف تسخين أفريقيا وزرع الشقاق بين الأفارقة والعرب، كما هو الحال بين السودان وأوغندا

والصومال وأثيوبيا وأريتريا، حتى أن أريتريا تحولت إلى قاعدة تضم كل ألوان الطيف المعارض وتنظيماته ضد الحكم في السودان، أما الصومال الذي يمر منذ عقود بحالة من غياب الدولة؛ فإن اللعبة الإسرائيلية تكشفت على أرضه من خلال الصراع القائم بين إريتريا وأثيوبيا داخله، ويستمر الدفع باتجاه تسخين المنطقة حيث ظهرت أزمة علاقات بين مصر وعدد من دول حوض النيل، منها أوغندا التي أعلنت انسحابها من اتفاقية مياه النيل، وامتد التسخين في نفس الاتجاه بين النيجر وتشاد، وبين الجيش الكيني والميليشيات الاسلامية في الصومال.[40]

إن إسرائيل بعد إثارتها للأزمات تعمل على تدويلها كما حدث في أزمة دارفور، حيث كان التحرك الإعلامي المبكر لتدويل الأزمة ووصفها بأنها حرب بين العرب والأفارقة علما بأن جميع سكان اقليم دارفور من المسلمين. [41]

خامسا: الاهتمام بالعلاقات العامة مع الشخصيات الحكومية والمعارضة في الدول الإفريقية ودعوة الزعماء الأفريقيين لزيارة إسرائيل بغرض غرس الدهشة والإعجاب بكل ما هو إسرائيلي وتثبيت أسطورة "شعب الله المختار" و" الدولة النموذجية" وفي هذا السياق تهتم الخارجية الإسرائيلية بتعيين مجموعة من السفراء المؤهلين تأهيلاً متميزاً ممن يمتلكون مقدرات ومهارات في نسج علاقات اجتماعية متينة، الأمر الذي يجعلهم محببين للأفارقة بحيث لا يرون فيهم عنجهية الأوروبي الأبيض. [42]

المبحث الثاني

"محددات السياسة الخارجية الاسرائيلية في أفريقيا"

يقصد بمحددات السياسة الخارجية أنها جميع العوامل والمؤثرات التي تحدد اتجاه الوحدة الدولية في اختيارها لسياستها الخارجية تجاه الوحدات الأخرى، ولاشك أن هذه المحددات تؤثر بشكل كبير في تشكيل السياسة الخارجية الخاصة بالوحدة الدولية، وذلك ممثلا في البرنامج الخاص بالسياسة الخارجية التي تقوم

هـذه الوحـدة بوضـعه ولـيس ذلـك فقـط بـل تلعـب المحـددات دورا بـارزا فـي تحديـد الأدوات التـي تسـتخدمها تلـك الوحـدة فـي تنفيـذ السياسـة الخارجيـة الخاصـة بهـا لتحقيـق أهـدافها، ولهـذا يمكـن القـول بـأن المحـددات لهـا دور بـارز فـي تحديـد الأطـراف الخاصـة بتلـك الوحـدة وكـذلك الأدوات الخاصـة بتنفيـذ هـذه السياسـة الخارجية.[43]

اسـتنادا الـي مـا سـبق مـن أهـداف فانـه يمكـن الاشـارة الـي أبـرز محـددات العلاقـة الإسـرائيلية – الأفريقيـة والتـى تنقسـم بطبيعتهـا الـى محـددات داخليـة وخارجية وفقا للمؤثرات على تلك الوحدة الدولية على النحو الاتي:

أولا: المحددات الداخلية المؤثرة في العلاقة:

تختلـف دوافـع اسـرائيل فـي القـارة الأفريقيـة، حيـث توجـد محـددات عـدة للسياسـات المتبعـة فيهـا، كمـا فـي كـل العلاقـات الخارجيـة للـدول، بعـض هـذه المحـددات معلـن وبعضـها الاخـر غيـر معلـن ويتضـح ذلـك مـن خـلال السياسـات المتبعـة فـي القـارة عامـة، وفـي منطقـة القـرن الأفريقـي بشـكل خـاص، الغايـة الرئيسـية لاسـرائيل فـي أفريقيـا تـأمين شـرعية وجودهـا عبـر الاعتـراف بهـا مـن قبـل الـدول الأفريقيـة والخـروج مـن عزلتهـا، والظهـور بصـورة مخالفـة عـن تلـك المتعـارف عليهـا كدولـة احـتلال ومنتهكـة لحقـوق الانسـان، وازالـة تهـم العنصـرية المرتبطـة بهـا، وتسـويق نفسـها كجـزء مـن المجتمـع الـدولي كدولـة طبيعيـة ذات أهـداف إنسـانية، تـرى الـدول الأفريقيـة فـي اسـرائيل وجهـة للاسـتفادة مـن الخبـرات والتقنيـات الاسـرائيلية فـي مجـالات الأمـن والتكنولوجيـا والتطـوير الزراعـي والميـاه، ومـدخلا لتحسـين العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية[44] كما يحدث مع السودان الان.

ثانيا: المحددات الخارجية المؤثرة في العلاقة.

حقيقـة علـى أى دارس لتطـور العلاقـات الاسـرائيلية – الأفريقيـة أن يعتـرف بأهميـة ومحوريـة الصـراع العربـي– الاسـرائيلي فـي تحديـد مسـار هـذه العلاقـات وذلك من محددات مختلفة منها:

1- المكانة الأفريقية في المنظومة الدولية:

على الرغم من أن أفريقيا قارة مجهولة بالنسبة للعاملين في وزارة الخارجية الاسرائيلية في أعوام الخمسينات من القرن الماضي الا أنها لم تكن كذلك على مستوى التفكير الاستراتيجي الاسرائيلي وذلك مقارنة بقارات العالم الأخرى [45].

2- الجاليات اليهودية في أفريقيا:

من المعلوم أن أفريقيا تحتضن جاليات يهودية متفاوتة الأحجام ومتباينة القوة والتأثير وإذا كان حجم هذه الجاليات خارج جمهورية جنوب أفريقيا، هو قد يكون متواضع الا أن وضعها الاقتصادي في بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء مثل: كينيا يتسم بالقوة والتأثير [46].

ولا يمكن التقليل من أهمية متغيرالجاليات اليهودية في توجيه وتخطيط العلاقات الإسرائيلية – الأفريقية، اذ ان نحو 20% من اجمالي المهاجرين اليهود الي اسرائيل خلال الفترة من (1948–1995) هم من أفريقيا [47].

3- المتغيرات الإقليمية:

بصفة عامة هناك عدد من العوامل التي تؤثر على السياسة الخارجية منها درجة التكامل الإقليمي، وجود قوة مهيمنة إقليميا من عدمه، وحدة الصراع الإقليمي، ودرجة التنافس بين القوى الكبرى في المنطقة [48]. ويتضح في هذا الجانب أن هناك العديد من المتغيرات التي تؤثر على السياسة الخارجية الإسرائيلية ومن هذه المتغيرات هو وجود عدد من المنافسين الإقليميين لإسرائيل وتأتى في مقدماتهم إيران، فإيران تعتبر قوة إقليمية كبيرة في المنطقة ويتضح تهديدها للسياسة الخارجية الإسرائيلية في دعمها لحزب الله، وبرنامجها النووي الإيراني والذى تعتبره إسرائيل تهديد رئيسي ولابد من إنهائه، وأيضا من هذه المتغيرات الثورات التي شهدتها الدول العربية تونس، مصر، العراق، اليمن، ليبيا وسوريا، وقد أدت هذه الثورات إلى فراغ أمنى في المنطقة وتفكك العديد من الدول مثل العراق واليمن وظهور داعش، بالإضافة الى التغيرات التي شهدتها سوريا مع العلم أن إسرائيل تاريخيا كانت تنظر الى سوريا على أنها دولة عربية

عـدو بسـبب ايدولوجيـة القوميـة العربيـة التـي تتبناهـا سـوريا، وتـرى إسـرائيل أنهـا ضدها.[49]

وبالتـالي يتضـح أن هنـاك العديـد مـن المتغيـرات الإقليميـة التـي تـؤثر علـى السياسـة الخارجيـة الإسـرائيلية، ولكـن سـوف تركـز الدراسـة علـى متغيـرين فقـط مـن هـذه المتغيـرات وهـي زيـادة الاهتمـام الاسـرائيلي بافريقيـا وتقويـة علاقاتهـا مـع أغلـب دولهـا، والحفـاظ علـى الانقسـام الفلسـطيني الفلسـطيني، ومنـع القيـادة الفلسـطينية مـن السعى قدما نحو اقامة الدولة الفلسطينية المنشودة.

4- العوامل الدولية:

مارسـت بعـض العوامـل النابعـة مـن تطـور النظـام الـدولي تـأثيرا ملموسـا علـى حركـة العلاقـات الإسـرائيلية – الأفريقيـة، ففـي زمـن الحـرب البـاردة كانـت الـدول الموالية للغـرب، ولا سـيما الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مثـل: كينيـا، كـوت ديفـوار، تحـافظ علـى علاقـات وثيقـة مـع إسـرائيل، أمـا الـدول الموالية للاتحـاد السـوفيتي مثـل أنغـولا وموزمبيـق فانهـا كانـت أكثـر عـداء لاسـرائيل، وفـي المقابـل فـان الـدول غيـر المنحـازة مثـل: تنزانيـا فـي عهـد نيريـري أو مـالي فـي عهـد كييتـا فـان سـلوكها الخارجي ازاء اسرائيل اتسم بالتناقض الواضح [50].

ثالثا: تأثير المحددات الاسرائيلية على اقامة الدولة الفلسطينية.

تعمـل السياسـة الخارجيـة الفلسـطينية علـى حمايـة حقـوق الشـعب الفلسـطيني فـي كافـة المحافـل الدوليـة لنيـل حقوقـه المشـروعة وخاصـة حقـه فـي تقريـر المصـير وإقامـة دولتـه المسـتقلة وعاصـمتها القـدس، ولكـي تكـون فاعلـة فـي وجـه الإحـتلال الإسـرائيلي يجـب العمـل علـى إزالـة كـل مـا يـؤثر علـى طبيعـة عملهـا، خاصـة فـي ظـل الظـروف الصـعبة التـي تعيشـها القضـية الفلسـطينية مـن انقسـام وترهـل وبدايـة تطبيـع عربـي اسـرائيلي ومـا لـه مـن نتـائج سـلبية علـى مسـتقبل القضـية الفلسـطينية برمتهـا ولـذلك لا بـد مـن الوقـوف علـى أهـم المحـددات الإقليميـة التـي تـؤثر علـى أداء السياسـة الخارجيـة الفلسـطينية والتـي تتمحـور فـي المحـدد المصـري والأردنـي، لأهميتهمـا للقضـية الفلسـطينية مـن جـذور تاريخيـة وإرتباطـات سياسـية وجغرافيـة وإجتماعيـة معهـا، كمـا أنهـا تعتبـر المحـور الأساسـي فـي ظـل الصـراع العربـي –

الإسـرائيلي، ولكـي يـتم مواجهـة أضـرار السياسـة الخارجيـة الاسـرائيلية فـي أفريقيـا واثرهـا علـى مسـتقبل القضـية الفلسـطينية، لابـد مـن مواجهـة الأسـاليب والأدوات التـى تسـتخدمها اسـرائيل تجـاه دول القـارة السـمراء بهـدف اضـعاف الموقـف الفلسـطيني والعربـي مـن أجـل تحييـد المسـاندة والتأييـد الأفريقـي للشـعب الفلسـطيني فـى نيـل حقوقـه وتقريـر المصـير، لـذا تعتبـر الأسـاليب والأدوات التـى تسـتخدمها اسـرائيل تجـاه أفريقيـا بمثابـة محـددات لسياسـتها الخارجيـة تـؤثر بشـكل أو بـاخر علـى مسـتقبل القضية الفلسطينية.[51] والتى أهمها:

تقـديم المساعـدات الاسـتخبارية والخـدمات الأمنيـة والتـدريبات العسـكرية وتجـارة السـلاح. ومـن الملفت للنظـر أن إسـرائيل تمتلـك مصـداقية كبيـرة لـدى الـدول الإفريقيـة فـي ميـادين الاسـتخبارات والتـدريبات العسـكرية وحتـى فـي نوعيـة السـلاح، ومـن البـديهي أن تهـتم الـدول الإفريقيـة التـي تعـاني مـن الصـراعات والحـروب الأهليـة والانقلابـات العسـكرية والانشـقاقات داخـل صـفوف النخـب السياسـية الحاكمـة اهتمامـاً بالغـاً بقضـايا المسـاعدات الأمنيـة والاسـتخبارية والحصـول علـى السـلاح، فهـذا جانـب مهـم للعلاقـة بـين الطـرفين ويعتبـر مـدخلا واسـلوب تفتقـده الـدول العربيـة وخاصة الأفريقية منها. [52]

وأيضـا هنـاك: **المسـاعدات الفنيـة:** وقـد اشـتملت منـذ البدايـة علـى ثلاثـة مجـالات أساسـية وهـي: نقـل المهـارات التقنيـة وغيرهـا مـن خـلال بـرامج تدريبيـة معينـة، وتزويـد الـدول الإفريقيـة بخبـراء إسـرائيليين لمـدة قصـيرة أو طويلـة المـدى، وإنشـاء شـركات مشـتركة، فكـل هـذه الاسـاليب تصـب لصـالح اسـرائيل العنصـرية اضـافة الـي: **اهتمـام إسـرائيل بشـكل خـاص بالأشـخاص الأفارقـة ذوي النفـوذ** أو الـذين لهـم مسـتقبل سياسـي مـأمول فـي بلـدانهم أو الـذين ينتمـون إلـى الأقليـات فـي بلـدانهم ويرتبطـون مـع الولايـات المتحـدة وبـالطبع بإسـرائيل، ومـن الأمثلـة علـى هـذه الحـالات: الـرئيس الكونغـولي الراحـل "موبوتـو سيسيسـيكو"، و"ميلـيس زينـاوي" فـي إثيوبيـا، و"أسـياس أفـورقي" فـي أرتيريـا، و"جـون جـارانج" فـي جنـوب السـودان، و"يـوري موسـيفيني" فـي أوغنـدة، و"بـول كاجـامي" فـي رواندا. وذلـك لتكـون

العلاقات متينة مبنية على الثقة والصلابة، بالمقابل الدول العربية خسرت تلك الثقة والعلاقة المتينة بعد المرحلة 1991م، لظروف عديدة تتحمل مسؤوليتها الدول العربية نفسها، ناهيك عن عامل: **تغذية نزعات الانفصال**، وخاصة في الدول العربية الافريقية، ومساندة الجماعات الإقليمية غير العربية فيها، حيث هناك أدلة كثيرة أكدت وجود علاقات تحالفية مع قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة جون جارانج انذاك، وغيرهم الأن في جنوب السودان فهى تدعم رئيس جنوب السودان سلفاكير ضد الشمال السوداني، برهان الحالي، كما تلعب اسرائيل بأصابعها الخبيثة بمنطقة دارفور ايضا والتى تقع ضمن السودان الشمالي، فهى بسياستها الخبيثة تود تطبيق سياسة فرق تسود على الدول العربية بأكملها، ناهيك عن أسلوب: **إسرائيل في ممارسة التحريض والتحريض المضاد بهدف تسخين أفريقيا**، وزرع الشقاق بين الأفارقة والعرب، كما هو الحال بين السودان وأوغندا والصومال وأثيوبيا وأريتريا، حتى أن أريتريا تحولت إلى قاعدة تضم كل ألوان الطيف المعارض وتنظيماته ضد الحكم في السودان. أما الصومال الذي يمر منذ عقود بحالة من غياب الدولة؛ فإن اللعبة الإسرائيلية تكشفت على أرضه من خلال الصراع القائم بين إريتريا وأثيوبيا داخله. كل تلك الممارسات والأساليب تضر بالدول العربية التى تعتبر الحصن والسند العربي للقضية الفلسطينية، لأن تلك النزاعات وخاصة التى تقع على اراضي الدول العربية – الافريقية تؤثر بالسلب على الدعم والمناصرة الشديدة للقضية الفلسطينية، كما لا نستطيع أن ننسى **الاهتمام الاسرائيلي بالعلاقات العامة مع الشخصيات الحكومية والمعارضة في الدول الإفريقية**، ودعوة الزعماء الأفريقيين لزيارة إسرائيل بغرض غرس الدهشة والإعجاب بكل ما هو إسرائيلي، وتثبيت أسطورة "شعب الله المختار"، و"الدولة النموذجية". وفي هذا السياق تهتم الخارجية الإسرائيلية بتعيين مجموعة من السفراء المؤهلين تأهيلاً متميزاً ممن يمتلكون مقدرات ومهارات في نسج علاقات اجتماعية متينة الأمر الذي يجعلهم محببين للأفارقة بحيث لا يرون فيهم عنجهية الأوروبي الأبيض (53)

المبحث الثالث

"أفريقيا والقضية الفلسطينية: مسارات العلاقة ورهانات النضال المشترك"

تهدف محاور هذا المبحث إلى رسم مسارات العلاقات الفلسطينيّة الأفريقية والبحث في جملة من المعطيات الضّرورية تسهم في بناء إستراتيجيات وصياغة وعي إفريقي – عربي قادر على استيعاب مضامين القضية الفلسطينية ومفاصلها المركزية كأساس لعمليتي البناء والصياغة باعتبار إفريقيا جنوب الصّحراء عمقًا إستراتيجيًا للأمن القومي العربي والفلسطيني، وفرصة يمكن استغلالها لتكوين مجموعات ومنظمات مناصرة للقضية الفلسطينية وذلك نظرًا لما يحويه الفضاء الإفريقي من إمكانيات بشرية وذاكرة نضالية كبيرة، كلّ ذلك ضمن نظرة شاملة للقضية الفلسطينية في ارتباطها بإفريقيا بكلّ أبعادها الدّينية والسياسية والاقتصادية والفكرية، كما أنّ هذا العمل مساهمة في بلورة ثقافة التحرر الوطني في القارة السمراء، باعتبارهذه الثقافة منظومة متكاملة تدافع عن قضايا الشّعوب المضطهدة وقواها الحيّة في نضالها من أجل العدالة والحرية، وتدعو إلى كسر قيد التبعية للقوى الإستعمارية، وتنحاز بلا تردد إلى جانب المناضلين في سبيل الحرية والاستقلال والكرامة [54].

أولا: استراتيجيات بناء وعي إفريقي مقاوم ومناصر للقضية الفلسطينية.

تأتي محاولاتنا في هذا المبحث عن فهم استراتيجيات إفريقية جديدة مساندة ومشاركة في التضامن النضالي مع الشعب الفلسطيني في ظل واقع سياسي مفعم بالتحديات السياسية المصيرية التي تدفع الشعوب الإفريقية والعربية الوطنية التحررية لشحن طاقاتها واستعادة اللحظات التاريخية التي تمّ فيها الاستيلاء على حقوقها شعبًا وأرضًا بكل معانيها ودلالاتها، بدليل أنّ القوى الإستعمارية والصهيونية التي اغتصبت فلسطين هي ذات القوى التي تستمر اليوم في محاولة فرض سيطرتها الاستعمارية في آسيا وإفريقيا وأمريكيا اللاتينية ووضع اليد على حاضر ومستقبل تلك الدول، هذا الواقع يفرض علينا اليوم

استنهاض الطاقات الشعبية وبلورة المواقف الفكرية والسياسية من أجل مواجهة الهجمة الاستعمارية المعاصرة، والعمل الدائم على إحياء الذّاكرة التّاريخية للشعوب التحررية واكتشاف أبعاد الفعل الاستعماري وأهدافه على أرضية التحرر وطريق الانتصار، وانطلاقا منها فإنّ رؤيتنا لبناء إستراتيجيات وعي إفريقي تحرري من أجل القضية الفلسطينيّة تتمثّل في أربعة مستويات: **سياسية و اقتصادية و ثقافية و إعلامية**[55].

1- **المستوى السياسي:** يهدف إلى مراجعة الأسس التقليديّة للعلاقات العربيّة الإفريقيّة عمومًا والفلسطينية الإفريقية خصوصًا على ضوء المتغيّرات الرّاهنة من خلال تفعيل دور المؤسسات العربيّة – الإفريقيّة والهيئات المنبثقة منها على غرار منظمة الاتّحاد الإفريقي، واللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي، وتحديد آليات عملها بما يستجيب لمتطلبات التعاون من أجل المصالح المشتركة.

2-**المستوى الاقتصادى:** يتمثّل في الاهتمام العربي بالسّوق الإفريقي وعقد اتّفاقيات وشراكات اقتصادية ومقاطعة المنتجات والصادرات الإسرائيلية إلى إفريقيا المزدهرة في بعض البلدان على غرار جنوب إفريقيا وإثيوبيا ونيجيريا وغانا، وإقامة المعارض التجارية المشتركة في الاسواق التجارية العالمية مع تفعيل دور الصندوق العربي للمعونة الفنيّة، ومؤسسات التمويل العربية الإفريقية، وتوجيه جزء من أرباحها لدعم الشعب الفلسطيني والدول الإفريقية المنكوبة، هذا البعد يكسب أهميته في البحث عن شركاء اقتصاديين جدد وخيارات اقتصادية بديلة تغني عن الرأسمالية العالمية المتلاحمة مع إسرائيل.[56]

3- المستوى الثّقافي: تعتبر الثقافة رافعة للعلاقات الإفريقية الفلسطينية تتأسّس على بناء الأطر والمؤسسات الثقافية المشتركة التي من شأنها تمكين الطرفين من التبادل الثقافي والحضاري ونشر ثقافة التحرر الوطني عبر المراكز العلمية والبحثية من خلال الملتقيات العالمية والمؤتمرات وتوعية إفريقيا بعمق

القضية الفلسطينية ونشر روايتها، واستقطاب النخب الفكرية والتحررية وتوعيتها بجسامة القضية الفلسطينية ومركزيتها في المحافل الدولية والإقليمية. (57)

4- **المستوى الإعلامي:** يهدف إلى بناء رأي عام إفريقي مؤمن بحقوق الانسان وحق تقرير المصير للشعوب المضطهدة ومنها القضية الفلسطينية ومنتصر لها فكرًا وممارسةً من خلال فضح المخطّطات الصهيونية في القارة والمتمثّلة في التأثير في الأمن المائي والغذائي العربي عبر الضغط على بلدان دول النيل، والسعي إلى السيطرة على المناطق الإستراتيجية بالقارة للحفاظ على مصالح اسرائيل مثل: البحر الأحمر الذي يمثّل نقطة تجسّس إسرائيلي مهمة على العديد من البلدان العربية، وممرًّا استراتيجيًا للصادرات الإسرائيلية إلى القارة، وإضعاف التأييد الإفريقي للقضايا العربية عامّة والفلسطينية خاصّة من خلال محاولة الاستفادة من الصوت الإفريقي في المنظمات الأممية، والرّبط الإيديولوجي بين إسرائيل وبعض الحركات والجماعات الإفريقية مثل: حركة الجامعة الإفريقية والزنوجة، وتدعيم العلاقات الاقتصادية مع الدّول الإفريقية والمساعدة على تنفيذ السياسات الغربية في إفريقيا.

إنّ البعد الاستعماري للصهيونية العالمية يجعلها في تقاطع مع العولمة "المتوحشة" وفي اقتحام ناعم للقارة عبر معايير اقتصادية (أهمية السوق الإفريقي وثرواتها) إستراتيجية (البحث عن السند العالمي) وسياسية (الشرعية والخروج من العزلة الدّولية). (58)

ثانيا: التغلغل الاسرائيلي في أفريقيا وسبل مواجهة أضراره فلسطينيا.

كي نواجه التوغل الاسرائيلي في أفريقيا ونتجنب أضراره فلسطينيا يجب علينا كباحثين ومهتمين وسياسيين وأصحاب قرار أن نضع التوصيات والاستراتيجيات والبدائل وفق معايير محددة للتعامل مع هذه المشكلة التي تواجه السياسة الخارجية الفلسطينية مع إقتراح سياسات يتم تطبيقها على السفارات الفلسطينية والجاليات في الدول الأفريقية لتعزيز التعاون والتأكيد على طبيعة الصراع، وتقديم سياسات تساهم في التوعية لخطورة المطامع الاسرائيلية في

أفريقيا، اضافة الي وضع اليات للتعاون مع الدول العربية في مواجهة هذا التغلغل والتصدي لتحييد الأصوات الأفريقية المعارضة للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وجذب أصوات دول أخرى لصالح الفلسطينيين في الأمم المتحدة، اضافة الي تحقيق تعاون في مختلف الجوانب بديلا عن التعاون الاسرائيلي مع القارة اقتصاديا وتنمويا.[59]

وذلك وفق المعايير التالية:

1- **معيار المقبولية:** مدى تقبل الأطراف السياسية الفلسطينية للبدائل المطروحة بهدف تعزيز العلاقات الفلسطينية مع أفريقيا والدفع بوقف التغلغل الإسرائيلي في القارة.

2- **معيار الإمكانية:** مدى إمكانية تطبيق البدائل والسياسات المقترحة في البحث وفق الأدوات المتاحة في السياسة الخارجية الفلسطينية والظروف الراهنة إقليمياً ودولياً.

3- **معيار المنفعة:** ما هي المنفعة التي ستحققها الخيارات المطروحة للفلسطينيين؟ والتقدم الذي سيطرأ على العلاقات نتيجة تطبيقه من قبل صانع القرار؟ ومدى تأثيره على تراجع النفوذ الإسرائيلي في القارة الأفريقية؟

البدائل السياساتية:(60)

البديل الأول: العمل من خلال منظومات العمل الإقليمية والدولية واستغلال عضوية فلسطين في الاتحاد الأفريقي.

ويأتي ذلك من خلال مجموعة من المنظمات الإقليمية وعلى رأسها الجامعة العربية، من خلال تفعيل اللجنة العربية الخاصة بمواجهة المخططات الإسرائيلية في القارة الأفريقية، والاتحاد الأفريقي الذي تُعد فلسطين عضواً مراقباً دائماً فيه منذ نشأته وهو يُقرّ بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. **أما المنظمات الدولية، فهي كالتالي:**

أولاً. الجمعيـــة العامـــة للأمـــم المتحـــدة، إذ مـا زالـت القـارة السـمراء تـدعم القضـية الفلسـطينية مـن خـلال التصـويت علـى القـرارات التـي تهـدف إلـى تحقيـق مصـير الشـعب الفلسـطيني وتـدعم قضـاياه السياسـية، وعلـى الـرغم مـن امتنـاع دول أفريقيـة عـدة عـن التصـويت لصـالح الفلسـطينيين فـي قـرار الاعتـراف بالقـدس عاصـمة لإسـرائيل فإنـه لا يُمكـن تجاهـل الكتلـة الكبـرى التـي صـوتت لصـالح فلسطين.

ثانيـــاً. مجموعـــة التنميـــة لأفريقيـــا الجنوبية"ســـاداك" فقـد شـكّلت عضـوية فلسـطين بالاتحـاد الأفريقـي حـدثاً مهمـاً لمـا لـه مـن تـأثيرٍ إيجـابي فـي تعزيـز مكانـة فلسـطين بـين الـدول الأفريقيـة التـي تشـكل كتلـةً كبيـرة مـن المجموعـة الدوليـة، ويقـوم هـذا البـديل علـى اسـتغلال دولـة فلسـطين لهـذه الفرصـة فـي التعبيـرعن مصـالح دول المجموعـة وحمايتهـا والتـي تتكـون مـن 15 دولـة مـن جنـوب القـارة وتقـديم مشـاريع اقتصـادية معهـا، وبحـث القضـايا الأساسـية لهـا، والتركيـز علـى احتياجاتهـا، وبخاصـة فـي الجوانـب الاقتصـادية والاجتماعيـة والتنميـة المسـتدامة وغيرهـا مـن الجوانـب التـي قـد تلقـى تـأثيراً لـدى دول القـارة، وبخاصـة فيمـا يتعلـق بتحقيـق أهـداف أجنـدة الاتحـاد الأفريقـي 2063، ورؤيـة الاتحـاد الأفريقـي "الشـراكة الجديـدة لتنميـة أفريقيـا"، وخطـة الأمـم المتحـدة للتنميـة المسـتدامة 2030، التـي تخـدم القضـايا المشتركة للدول الأفريقية.

علـى الأمـد البعيـد يمكـن أن يشـكّل هـذا الـدور مـدخلاً مهمـاً لفلسـطين لتعزيزعلاقاتهـا بالـدول الأفريقيـة بصـفتها عضـو مراقـب فـي المنظمـة الدوليـة، وبالتـالي لنشـر الروايـة الفلسـطينية ضـد مـا تسـعى إلـى ترويجـه إسـرائيل، يعتبرهـذا البـديل سـهل التطبيـق حيـث إنـه يرتكـز فقـط علـى العامـل الفلسـطيني ومـا هـو مطلـوب فلسـطينياً فقـط هـو تفعيـل المؤسسـات باتجـاه يخـدم الحقـوق الفلسـطينية، كمـا يسـتمد هـذا البـديل قوتـه مـن شـرعية المؤسسـات وشـرعية الوجـود الفلسـطيني بهـا؛ سـواء الجامعـة العربيـة، أو الاتحـاد الأفريقـي، أو الأمـم المتحـدة، وترتفـع إمكانيـة تطبيـق البـديل نتيجـة عضـوية فلسـطين بالقـارة ومسـاندة الـدول الفعالـة لهـا، حيـث إن فلسـطين تكـون قـد تخطـت الارتهـان لتحصـيل المكاسـب بمقـدار مـا أصـبحت

علاقاتها قائمة على التبادلية حيث إنها بمشاركتها هموم القارة ومصالحها تستطيع أن تكسب تأييد القارة علاوة على ذلك فإن هذا البديل يلقى قبولاً شعبياً في القارة نتيجة لتماثل الحالة الفلسطينية مع الحالة التاريخية لدول القارة، كما إنه يلقى قبولاً ودعماً من الدول المحورية في القارة سواء العربية (مصر، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا)، أوالدول الأفريقية الصديقة مثل: دولة جنوب أفريقيا.

البديل الثاني: التأثير من خلال القوى الإقليمية في المنطقة والحليفة في القارة مثل (جنوب أفريقيا، والمغرب العربي، والجزائر) أو/و (تركيا وإيران).

مع تراجع الدور المصري الذي كان نشطاً في أفريقيا وخاصة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي وانشغال ليبيا بشؤونها، والخلاف السياسي بين الاتحاد الأفريقي والمغرب حول الصحراء الغربية الذي أبعد المغرب عن عمقها الأفريقي فترةً ليست بالقصيرة، فإننا نشهد أن الدور المغربي عاد للعب دور بارز في القضايا الأفريقية، ولقد شهد على فعالية هذا الموقف **قدرة المغرب** على منع عقد القمة الحادية والخمسين للمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا التي كان من المقرر أن يشارك فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، كما **حافظت الجزائر** على علاقتها الجيدة مع دول القارة، حيث تمتلك ماضياً مشتركاً مع الكثير من الدول الأفريقية، ومعاناة من الاستعمار، وحدودها المشتركة مع دول الصحراء الأفريقية يتمثل في دورها المحوري في الأمن ومحاربة الإرهاب يخولها كل ذلك بأن تلعب دوراً محورياً في التأثير لصالح القضية الفلسطينية في القارة.

أما جنوب أفريقيا التي تعتبر حليفاً للفلسطينيين بسبب موقف إسرائيل من نظام الفصل العنصري، فإنه يكسبها دوراً مهماً في التأثير بين الدول الأفريقية لصالح فلسطين، ويؤكد على ذلك حديث نبيل شعث مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الخارجية في شباط 2019: "إن جنوب أفريقيا تُعد حليفاً مهماً لفلسطين، والعمل معها يؤثر بمعظم دول أفريقيا التي تستذكر تغلب نيلسون مانديلا على النظام العنصري[61] ومواقف جنوب أفريقيا السياسية واضحة بهذا

الخصوص ويمكن الإتيان بمؤشرين مركزيين: الأول خفض تمثيل إسرائيل الدبلوماسي في دولة جنوب أفريقيا ودعم جنوب أفريقيا لحركة المقاطعة (BDS)، علاوة على الدعم الجنوب أفريقي لفلسطين، **أما تركيا**، فقد نشطت في السنوات الأخيرة في القارة الأفريقية وهي تنافس الدول الكبرى من حيث القوة الاقتصادية وامتلاك القواعد، وكذلك العلاقات الديبلوماسية مع دول القارة، لذا يمكن استثمار العلاقات الأفريقية – التركية لصالح دعم القضية الفلسطينية وبخاصة أن تركيا تعتبر التغول الإسرائيلي في القارة مناقضاً لمصالحها وحضورها كدولة إقليمية في المنطقة. **ولا يمكن إغفال الدور الإيراني الصاعد في القارة الأفريقية**، ولكن ما زالت هناك إشكالية في طبيعة استثمار هذا الدور فلسطينياً؛ كون السلطة الفلسطينية لا تعتبر جزءا من منظومة وشبكة علاقات إيران، إلا أن العامل الإيراني لا يمكن إغفاله نتيجة لتنافسه الشديد من العامل الإسرائيلي في المنطقة، على الرغم من أهمية هذا البديل كونه ينقل الفعل الفلسطيني من الفعل الأحادي المباشر إلى الفعل السياسي القائم على سياسات التحالف وتقاطع المصالح والتشبيك بين الدول، فإن هذا البديل وعلى الرغم من أهميته بحاجة إلى مجموعة من العناصر حتى يسهل تطبيقه، ومن أبرزها بناء برنامج مشترك بين فلسطين وكل قوة من القوى المذكورة أعلاه وبالخصوص الدول الأفريقية وتركيا، حيث إن فلسطين تشترك مع هذه الدول في العديد من القضايا، وعلى راسها مشروع الدولتين، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

كما تتبع أهمية هذا البديل من أن هذه الدول نفسها يمكن أن توظف القضية الفلسطينية في صراعها على النفوذ في القارة، وذلك من خلال تبيان حجم الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي ولعملية السلام ولحقوق الإنسان، بالإشارة إلى الانتهاكات الإسرائيلية في فلسطين. يحظى هذا البديل بقبول عالٍ، لأن أغلب الدول المحورية فيه تدعم الحق الفلسطيني.

البديل الثالث: العمل مع الأحزاب السياسية ومنظومات مؤسسات المجتمع المدني الأفريقي.

حيث يمكن تسيير هذا البديل من خلال مسارات مهمة عدة:

أولاً. العمل مع مجلس الأحزاب السياسية الأفريقية، بحيث تقوم الأحزاب الفلسطينية بالتشبيك مع المجلس، والقيام بتوأمات حزبية بين هذا المجلس والأحزاب الفلسطينية.

ثانياً. العمل من خلال منظومة العمل الحزبي الأفريقي- العربي، فكثير من الأحزاب الفلسطينية لديها تقاسم فكري- وأيديولوجي مع الأحزاب العربية الأفريقية، مثل الجبهات الفلسطينية المختلفة، أو حتى التيارات الإسلامية، وإذا أُحسن استثمار هذه الشبكات فإن ذلك يعتبر أداة مهمة في مجابهة التغلغل الإسرائيلي في القارة السوداء.

أما منظومة العمل الثانية، فهي مؤسسات المجتمع المدني الأفريقي، وتعظيم نفوذ ونشاط حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها (BDS)، إذ إن الحركة تنشط من خلال مكتبٍ رئيسي لها في جنوب أفريقيا يقوم بالنشاطات في باقي الدول الأفريقية، ويُلاحظ ضعف دورالحركة في هذه الدول، ما يستدعي دعمها في مختلف الدول وعلى وجه الخصوص تلك التي تنشط فيها إسرائيل، ويمكن أن يتم دعم حركة المقاطعة بتمويلها من خلال التعاون مع الدول العربية، وتخصيص نشاطات ثقافية وسياسية ومؤتمراتٍ تنظمها السفارات الفلسطينية في الدول الأفريقية، بالتعاون مع حركة المقاطعة (تمتلك فلسطين تمثيلاً دبلوماسياً في 22 دولة أفريقية)، إضافة إلى تشجيع الجامعات الفلسطينية على عقد شراكاتٍ مع جامعاتٍ أفريقية، تهدف إلى خلق التعاون في مختلف المجالات بما في ذلك برامج التبادل الطلابي الذي يعمق فهم التجارب وتبادل الثقافات الأفريقية، إضافةً إلى تعزيز دور الجاليات الفلسطينية والسفارات في دول القارة في تنشيط التبادل الثقافي بهدف تصحيح ونشر الرواية الفلسطينية لدى الأفارقة، واقناع الشعوب الأفريقية بطبيعة الصراع الفلسطيني مع الاحتلال الاسرائيلي العنصري.

يُضاف إلى ذلك فكرة إنشاء مجلس وطني للثقافة، يضم مختلف المؤسسات الثقافية الفلسطينية، يقوم بعمل نشاطات مختلفة بالتعاون مع الجاليات والسفارات في دول القارة السمراء، تهدف هذه اللقاءات والمؤتمرات إلى نشرالوعي

بين الرأي العام الأفريقي من خلال نشر الرواية الفلسطينية والتاريخ المشترك بين الشعب الفلسطيني والشعوب الأفريقية التي جربت معاناة الاستعمارعلى مدار عقود، والتأكيد على آثار الاستعمار على هذه الشعوب الباقية حتى اليوم والعمل على التأكيد على أحقية الشعب الفلسطيني في أرضه التي سلبها الاحتلال منه.

هذا البديل يتمتع بإمكانية تطبيق عالية، وبخاصة أن الأحزاب الفلسطينية لديها شراكات مع أحزاب سياسية وخاصة اليسارية منها، وبالتالي يمكن إسقاط النموذج نفسه على الحالة الأفريقية فالأحزاب الفلسطينية لديها شراكات مع الأحزاب الأوروبية.

كذلك فقد خطت مؤسسات المجتمع المدني خطوات متقدمة وبالذات على صعيد النشأة، فقد كانت أبرزها في جنوب أفريقيا، ومن هناك انتشرت في أغلب دول العالم، ولذا من السهولة البناء على التجربة وتوسيع رقعتها لتعم القارة الأفريقية، أما عند الحديث عن القبول، فالبديل يعتبر مقبولاً لمختلف القوى السياسية الفلسطينية ويحظى بدعمها، اضافاً إلى ذلك، أن البديل ليس بحاجة إلى تكلفة مالية عالية وبخاصة إذا ما قورن بحجم المنفعة التي يحققها، حيث يمارس البديل دوراً مهماً في تغيير الرواية الإسرائيلية لطبيعة الصراع، وقد تعود النشاطات مع الجامعات والنشاطات الثقافية بفائدة كبيرة على الوعي العام الأفريقي بعدالة القضية الفلسطينية في وجه إسرائيل، وبخاصة في المحافل الدولية (62).

رؤية استشرافية مستقبلية للعلاقات الإسرائيلية – الأفريقية.

في ضوء ما سلف يمكن توقع تصورات مستقبلية للعلاقات الاسرائيلية–الأفريقية ومدى تأثيرها على مستقبل القضية الفلسطينية في المدى المنظور تكاد أن تشي بها تطورات الأحداث عبر مختلف مراحل العلاقات التي تم تناولها في محاور البحث وهذه السيناريوهات هي:

التصور الأول: إذا استمر النمط الحالي لتطور هذه العلاقات وعلى الوتيرة نفسها والعمق نفسه من التغلغل الاسرائيلي في القارة، وتسليم الأفارقة بالواقع المفروض، وتهافت العرب على التطبيع مع اسرائيل، فسنكون على

مشارف مرحلة جديدة من مراحل تطور العلاقات، وهي مرحلة الهيمنة الاسرائيلية على دول القارة مدعومة أمريكيا تحت تأثيرات النظام الدولي الجديد" أحادى القطبية".

التصور الثاني: في حال تم تخفيف الولايات المتحدة من درجة وكثافة مساندتها لاسرائيل، واستفادة الأفارقة من تناقض المصالح، وتشابك العلاقات الدولية بين القوى الكبرى، خصوصا الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا، فان وتيرة تنامي العلاقات الاسرائيلية- الأفريقية ستتباطأ، وستعتمد اسرائيل على أدوات " القوى المستترة"، في تغلغلها في القارة الأفريقية، وتكون الأوضاع وقتداك على قاعدة " لا غالب ولا مغلوب".

التصور الثالث: في حال استيقظت الدول الأفريقية والعربية من مخاطر التغلغل الاسرائيلي على أمنها القومي، ومجالها الحيوى، ودورها الاقليمي، وتبنت استراتيجيات فاعلة محورها الأول: تعرية الأساطير والأكاذيب التى تروجها اسرائيل كغطاء لتغلغلها في القارة، ومحورها الأخر: تنشيط التعاون الافريقي- العربي عبر جميع المجالات، والعمل المشترك على وقف الهرولة والاستسلام للهيمنة الاسرائيلية، فان العلاقات الإسرائيلية – الأفريقية ستخسر نسبيا، وهو تصور مستبعد في المدى المنظور.

أما التصور الرابع والأخير الخاص بالشأن الفلسطيني، انه في حال تم توحيد المؤسسات الرسمية الفلسطينية وتجديد الدماء بها وتحديث أشخاص وزارة الخارجية الفلسطينية وأبتعاث سفراء جدد من فئة الشباب مختصين بالشأن الأفريقي والدولي ولديهم الخبرة والمهارة بالاتصال والتواصل واكتسابهم المعلومات التاريخية والثقافية نحو هذه القارة، أقدرما يبدو ستطبق التوصيات المقترحة الخاصة بالبدائل والاستراتيجيات المقترحة على وزارة الخارجية الفلسطينية للبدء العمل بها بشكل متواز وفعال. وهو تصور ليس بالمستبعد.

أقدر ما يبدو التصور الثالث بعيدا، وفق معطيات الأوضاع المتدهورة على الصعيدين العربي والأفريقي بقد ما يكون التصور الأول قريبا وفقا

للمعطيات نفسها، ويظل التصور الثاني هو الأقرب لمنطق المصالح الوطنية القومية، في المستقبل القريب.

الخاتمة:

- **ان هناك خصوصية للتعامل الاسرائيلي مع أفريقيا**، حيث ينفرد هذا التعامل بدرجة عالية من الخصوصية تشبه عملية البناء المعماري، تتكون من ثلاث مراحل **أولها: تسوية الأرض ووضع الأساس:** تتمثل في الربط الأيديولوجي والحركي بين اسرائيل وحركة الجامعة الأفريقية والزنوجية وغيرها من الحركات الأفريقية. **وثانيها: مرحلة البناء:** تتمثل في تدعيم أنظمة الحكم المتعاونة والموالية لاسرائيل في القارة، وتوسيع دور حركات المعارضة في الدول غير الموالية لاسرائيل، لنشر حالة من عدم الاستقرار السياسي. **وثالثها: مرحلة التجميل:** والتى تتمثل في تقديم اسرائيل عروضا سخية من المساعدات المادية والعينية للدول الأفريقية، حتى تبدو في نظر هذه الدول نموذجا للتقدم والتنمية والديمقراطية.

- **إنّ التأكيد على أهمية المحور الإفريقي** في عالمية التحرر والانتصار للقضية الفلسطينية لا ينبغي أن يكون ترفًا فكريًا أو مفاخرة نرجسية، بل فكرًا واعيًا ونظرة إستراتيجية بعيدة المدى، يعني أنّ تعامل المثقفين والسياسيين العرب مع الكيان الصهيونيّ كهمّ عربيّ فقط واعتبار موقف الآخرين موقف التعاطف أو التطبيع مع إسرائيل أمرلا يستقيم.

- **أنّه من الخطأ التّاريخي التعامل بخفّة مع الحركات المناهضة للكيان الصهيوني** في بلدان خارج المنطقة العربيّة عامّة وبإفريقيا خاصّة، والاكتفاء فقط بالتناول الإعلامي البسيط السّاعي إلى ملاحقة النشاط الإسرائيلي دون معالجة علميّة حقيقيّة له.

نتائج الدراسة:

- أن التغلغل الاسرائيلي في أفريقيا يمثل وجود درجة عالية وعميقة من الوجود العسكرى والأمني الاسرائيلي في قارة أفريقيا وبالخصوص جهاز الموساد،

بحيث لا يمكن تحجيمه أو احتواؤه، لأن أغلب النخب الأفريقية مرتبط بالوجود العسكرى والأمني الاسرائيلي في القارة.

- تعود دوافع التمسك الأفريقي بالعلاقة مع اسرائيل الي عوامل ذاتية تتصل بجاذبية النوذج الاسرائيلي، والترابط العضوى مع الولايات المتحدة الأمريكية، وغياب الدور العربي في أفريقيا.

- تعتبر الفترة ما بين العام (2001-2018) مرحلة التطبيع وازدهار العلاقات بين أفريقيا واسرائيل، وما تمتاز به تلك المرحلة من نشاط دبلوماسي واقتصادى وتجارى كبير وايضا فتح مكاتب وسفارات بين اسرائيل ودول القارة بشكل واضح وصريح.

- أن الواقع العربي بالمراحل الاخيرة من مراحل التغلغل بالقارة يمثل ضعفا شديدا يكاد أن ينهى الحضور العربي بالقارة نتيجة الصراعات العربية العربية، واستغلال اسرائيل للمتغيرات الدولية والإقليمية للخروج من العزلة المفروضة عليها والحصول على الشرعية الدولية.

- أن التغلغل الاسرائيلي في أفريقيا له تأثيرات سلبية على مستقبل القضية الفلسطينية حيث أن اسرائيل تعمل على تحييد تلك الدول من مساندة الفلسطينيين في المحافل الدولية.

- المسألة الفلسطينية بحاجة الي تقديم سياسات تساهم في مواجهة اضعاف اثار التمدد الاسرائيلي في أفريقيا، واستعادة العلاقات الفلسطينية الأفريقية من جديد مع تعزيز الدور الأفريقي لصالح الشعب الفلسطيني في صراعه مع الاحتلال.

التوصيات:

من خلال النتائج والمعطيات نسترشد بالتوصيات التالية:

- ان التكامل بين البدائل الثلاثة المطروحة وأهمية تنفيذها بشكلٍ متوازٍ ودفعةً واحدة، ما يُسرّع من التصدي للتغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء،

وتمتين العلاقات مع دول القارة، إلّا أن البديلين الأول والثالث يعتبران الأقرب والأسهل للتطبيق، كما إنهما يعملان على التشبيك ونشر الرواية الفلسطينية.

- اعادة تصحيح المفاهيم التى تعكس المخزون الثقافي والحضارى المتعلق بالعروبة والاسلام، والأفريكانية، وازالة أى مفهوم سلبي للصدام، أى العمل على تصحيح الصورة الذهنية والقوالب الجامدة المرتبطة عند كل طرف، كما يحدث امتثالا في جنوب السودان وشماله.

- التركيز على المدخل غير الحكومي، لا سيما مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

- دعم ومناصرة المنظمات المناهضة لاسرائيل في دول أفريقيا، سواء بالمال أو بالوسائل الممكنة من أجل تحقيق الأهداف، وتحييد اسرائيل العنصرية من التوغل والتأثيرعلى دول القارة.

- التأكيد على مدخل ووسائل القوة الناعمة لبعض الدول العربية مثل: مصر والجزائر والسعودية والصديقة كجنوب أفريقيا، وذلك من أجل كسب عقول الأفارقة وقلوبهم، يعنى ذلك احتواء النفوذ الاسرائيلي في أفريقيا من خلال أدواته والياته نفسها.

- عدم التركيز على اعلاء العروبة للدول الأفريقية، لأن هذه الدول تفتخر بأفريقيتها وزنجويتها، بغض النظر عن اللغة أو الدين.

المصادر والمراجع:

[1]Netanyahu to visit Africa, first Israeli PM to do so in 50 years. bit.ly/2KulPmZ

[2]PM Netanyahu's statement at the African summit. bit.ly/2l451pT

[3]West African leaders, Israeli PM in Liberia for ECOWAS Summit. bit.ly/2UtO12b

[4]Israel renews diplomatic relations with Guinea after 49 years :bit.ly/2OXpEEQ

[5]Israel and Chad renew diplomatic ties severed in 1972. bit.ly/2VtB45o

[6]Netanyahu to visit Africa, first Israeli PM to do so in 50 years. bit.ly/2KulPmZ

[7]Israel opens embassy in Rwanda. bit.ly/2YRaK7r

[8] وزراء الخارجية العرب للتصدي للمخططات الإسرائيلية في أفريقيا، الحياة اللندنية.

RXG2 bit.ly/

– انظرالمرجع: عبد الغني سلامة: " اسرائيل على الجبهة الأفريقية"، دراسة في العلاقات الإسرائيلية – الأفريقية منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 248، ربيع 2012م. r7YRaK2bit.ly/

[9]Mitchell G. Bard, Israel's International Relations: The Evolution of Israel's Africa Policy, Jewish Virtual Library. bit.ly/2TSLazm

[11]IsraelRelations with African States. bit.ly/2xvwtoV

(12) قائمة الدول التي صوتت "مع" و"ضد" قرار القدس، سكاي نيوز عربية، 2017. bit.ly/2NrzWQq

(13) محمد سعيد، الدبلوماسية الإسرائيلية في أفريقيا إلى أين؟ مركز السلام للثقافة الدبلوماسية. http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/037.html

(14) أحمد سعيد قاضي: "التطبيع بتعريفاته المتعدّدة"، كاتب فلسطيني، مجلة رمانة الثقافية، 2017 /https://rommanmag.com

(15) ما معنى "التطبيع" في الوضع الراهن في فلسطين وإسرائيل؟ بيان صادر عن مجلس رؤساء الكنائس الكاثوليكية في الأرض المقدسة، https://ar.zenit.org/2017/

(16) محمود الفطافطة: "إسرائيل وأفريقيا المسارات العالقة واستراتيجية المواجهة"، أستاذ العلاقات الدولية، ومؤسس باحثون بلا حدود، فلسطين، قضايا اسرائيلية، العدد 73

file:///C:/Users/EL-Nasim/Downloads

(17) محمود الفطافطة "إسرائيل وأفريقيا المسارات العالقة واستراتيجية المواجهة" المرجع السابق ذكره.

(18) أنديرا مطر: تغلغل إسرائيلي في القارة السمراء واجهته اقتصادية وخلفيته تطويق إيران، الشرق الأوسط، مجلة جون أفريكا. http://www.alsharkalawsat.com/israelfighting158.htm

(19) ان الصراع العربي – الاسرائيلي أضحى محدود التأثير في مجمل العلاقات الإسرائيلية – الأفريقية، بل ان ثلاث دول أفريقية هى (أفريقيا الوسطى، وكينيا، وأثيوبيا) أعلنت عن استئناف علاقاتها مع إسرائيل. أنظر: حسين مصطفى حمودة، " اسرائيل في أفريقيا" (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011م)، ص 126.

(20) طبقا لبيانات وزارة الخارجية الاسرائيلية، قد بلغ عدد الدول الأفريقية التى أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل منذ مؤتمر مدريد للسلام ثلاثين دولة. أنظر: حسين حمودة، المرجع السابق ص 128.

(21) أريج جمال، " توجهات السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه القارة الأفريقية" النوذج الأثيوبي" المركز الديمقراطي العربي، 2016م. على الرابط التالي: https://democraticac.de/

(22) تعد هذه الزيارة هي الأولي التى يقوم بها رئيس وزراء اسرائيلي لأفريقيا منذ عام 1978، أنظر: ماذا يفعل نتنياهو في أفريقيا؟ موقع الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/news

(23) تتطلع اسرائيل من خلال هذا الدعم الي ضمان أمنها المالي والحصول على حصة ثابتة من مياه النيل، أنظر: في اطار جولته الأفريقية" أديس أبابا" المحطة الأهم بأجندة نتنياهو، 2016/7/6م. https://www.eremnews.com/news

(24) أحمد ذيبان، " التغلغل الاسرائيلي في أفريقيا" دراسة: على الرابط التالي: http://alrai.com/article/

(25) يتطلع الأفارقة الي الدخول لأسواق المال العالمية عبر بوابة اسرائيل، وتشير بعض المصادر الي أن تصدير الأسلحة الاسرائيلية الي أفريقيا بلغت حوالي: 275 مليون دولار، عام 2016م، أى ما نسبته حوالي: 70% من السلاح المصدر من اسرائيل. أنظر: " اسرائيل تغزو أفريقيا عبر شبكات تصدير السلاح، 2017/8/5م، https://www.eremnews.com/news

(26) الغاء القمة الأفريقية – الاسرائيلية، فى توغو، بوابة أفريقيا الاخبارية، 9/12/ 2017م، https://www.afrigatenews.net/article

(27) حسين حمودة مصطفي، مرجع سابق، ص 140

(28) محمود الفطافطة: "إسرائيل وأفريقيا المسارات العالقة، واستراتيجية المواجهة"، أستاذ العلاقات الدولية، ومؤسس باحثون بلا حدود، فلسطين، قضايا اسرائيلية، العدد 73، مرجع سابق ذكره.

(29) محمود فطافطة، المرجع السابق.

(30) حمدي عبد الرحمن." الاختراق الاسرائيلي لأفريقيا"،(قطر: منتدي العلاقات العربية والدولية، 2014م) ص 15.

(31) انظر: محمد عزب،" العلاقات الإسرائيلية – الأفريقية، الظواهر، الإشكاليات – المستقبل" مجلة مختارات اسرائيلية، مج8،ع85، 2002م، ص.81

(32) هناك عوامل ساهمت في تشكيل نظرة الأفارقة الي اسرائيل أولاها، " العهد القديم" والذى أصبح الأفارقة يقرؤونه بعد دخولهم المسيحية، والعامل الثاني هو: ثائر بعض الأفارقة بأقوال الصهاينة المحدثين، ومنها أن اليهود والأفارقا تعرضا لتجارب تاريخية متماثلة من حيث تعرضهم للظلم والاضطهاد. أنظر: حمدي عبد الرحمن" الاختراق الاسرائيلي لأفريقيا"، مرجع سابق، ص 17.

(33) يقول بني غوريون:" ان أفريقيا أصبحت بعد تأمين حرية الملاحة في مضيف ايلات تحتل الأولوية في علاقة اسرائيل الدولية". أنظر: حلمي الزعبي." مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا"،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985م)، ص 16

(34) بسبب رفض المحيط العربي التعاطى مع اسرائيل والاعتراف بها والانفتاح عليها، بحث القادة الاسرائيليون عن أصدقاء وحلفاء وقنوات أتصال وتواصل مع دول أسيوية وافريقية، أنظر: محمد عاشور" ثمار شد الأطراف، سياسة اسرائيل تجاه أفريقيا"،2018 ، على الرابط التالي: /https://www.hadaracenter.com

(35) عبد الغني سلامة: " اسرائيل على الجبهة الأفريقية"، دراسة في العلاقات الإسرائيلية – الأفريقية – منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 248، ربيع 2012م. "أساليب وأدوات السياسة الاسرائيلية تجاه أفريقيا". أنظر أيضاً:

(36) الجمعية الإفريقية للجودة الطبية، العلاقات الإسرائيلية الإفريقية. http://www.asqh.org/threads/4420

(37) رياض منصور: "نتنياهو يفتح بوابة الخروج الجنوبية لإسرائيل جوا وبحرا"، جريدة الدستور الأردنية، العدد رقم 16036– الأحد 4 آذار 2012.

(38) المرغني أحمد، القرن الأفريقي.. بوابة غزو إسرائيلي لمصر والسودان، موقع المسلم، http://almoslim.net/node/85531

(39) محمد مصطفى علوش، الإستراتجية الإسرائيلية في تخريب الدول الإفريقية، الحوار المتمدن، العدد 1727، 2006.

(40) محمد علوش "الإستراتجية الإسرائيلية في تخريب الدول الإفريقية"، المرجع السابق ذكره.

(41) محمد مصطفى علوش، الإستراتجية الإسرائيلية في تخريب الدول الإفريقية، الحوار المتمدن، العدد 1727، 2006

(42) محمد سعيد، الديبلوماسية الإسرائيلية في أفريقيا إلى أين؟، مركز السلام للثقافة الديبلوماسية. bit.ly/2RScESf

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=80200

(43) محمد السيد سليم "تحليل السياسة الخارجية" (مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1998،) ص21-24

(44) إفرايم سنيه، إسرائيل بعد العام 2000، ترجمة عبد العال الباقوري،كتاب: ط1، دار ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، 2002، ص 35.

(45) المرجع السابق ص 36-37.

(46) حلمي الزعبي" مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا" مرجع سابق، ص 19.

(47) انظر أيضا: حمدي عبد الرحمن " الاختراق الاسرائيلي لأفريقيا" مرجع سابق، ص 22.

(48) أماني الطويل،" العلاقات الإسرائيلية – الأفريقية" كتاب: علاقات اسرائيل الدولية، (رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، 2014م)، ص 399

(49) سعيد عكاشة، السيناريوهات الثلاثة: كيف تفكر إسرائيل في تداعيات الأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، الرابط التالي:,http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2626.aspx

انظر أيضا: حسين خلف موسى، "محددات سياسة الأمن القومي في إسرائيل في ضوء الثورات العربية" الرابط التالي: http://www.ehtelalnews.com/

(50) مروة ممدوح سالم:" اسرائيل وأفريقيا" (القاهرة: الدول الأفريقية للنشر، 2012م)، ص 17.

(51) عودة عابد: "التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وتداعياته على إقامة الدولة الفلسطينية وسبل المواجهة" كتاب، ط1، دار فنون للطباعة والنشر، القاهرة،2021م. ص،28-29

(52) عبد الغني سلامة: " اسرائيل على الجبهة الأفريقية"، دراسة في العلاقات الإسرائيلية – الأفريقية – منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 248، ربيع 2012م. "أساليب وأدوات السياسة الاسرائيلية تجاه أفريقيا" مرجع سبق ذكره.

(53) حمدى عبد الرحمن" الاختراق الاسرائيلي لأفريقي"، مرجع سابق، ص 31.

(54) سليمان عمر منغاني" إفريقيا والقضية الفلسطينية: مسارات العلاقة ورهانات النضال المشترك." (بوابة الهدف – مجلة الهدف – العدد الثامن رقميًا (1482) بالتسلسل التاريخي بعنوان: (إفريقيا والعرب والكيان الصهيوني). 2019م، على الرابط التالي: https://hadfnews.ps/post/62720

(55) سليمان عمر منغاني، المرجع السابق. ص5

(56) المرجع السابق، ص6

(57) سليمان منغاني، مرجع سبق ذكره، ص7

(58) المرجع السابق، ص8

(59) عودة عابد، "التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وتداعياته على إقامة الدولة الفلسطينية وسبل المواجهة" مرجع سبق ذكره، ص 32

(60) "التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وسبل مواجهة أضراره بالقضية الفلسطينية"، دراسة، برنامج "التفكير الإستراتيجي وإعداد السياسات" مركز مسارات – الدورة الخامسة 2018-2019م، على الرابط التالي: https://www.masarat.ps/article/5200

(61) نبيل شعت: جنوب أفريقيا حليف مهم لفلسطين، تقرير: مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الدولية والعلاقات الخارجية، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) 2019، على الرابط التالي:https://wafa.ps/ar

(62) "التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وسبل مواجهة أضراره بالقضية الفلسطينية" دراسة، 2018، مرجع سابق ذكره.

7 سنوات على انضمام دولة فلسطين لاتفاقية سيداو بين الالتزام والمعارضة لها

محمد عوض التلباني

مقدمة

انضمت دولة فلسطين في ابريل عام 2014 لاتفاقية سيداو للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، ورغم مرور 7 سنوات على هذا الانضمام، إلا أن الأصوات ما زالت تتعالى لرفض أي خطوة رسمية باتجاه الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية، والدعوة لرفض الاتفاقية جملةً وتفصيلاً، والمطالبة بالانسحاب منها أو التحفظ على عدد من موادها على الأقل، هذا الواقع نجد معه خطوات السلطات الرسمية في دولة فلسطين تجاه تطبيق اتفاقية سيداو، وموائمة التشريعات والممارسة العملية مع الاتفاقية، خطوات بطيئة ومحدودة، فاليوم يواجه إقرار مشروع قانون حماية الأسرة على أهميته معارضة شديدة، تجعل السلطات الرسمية تتردد في إقرار القانون واخراجه لحيز النفاذ، ما يحرم العديد من النساء والأطفال لفرصة حماية يكفلها مشروع القانون، وغيرها من التدخلات التشريعية والإدارية الضرورية.

وعليه يسعى الباحث في هذه الورقة البحثية، إلى تسليط الضوء على المحتوى الحقيقي لاتفاقية سيداو، في مواجهة ما يشاع من تضليل وخداع، ومناقشة الدفوع المعارضة للاتفاقية، وكذا تتبع أبرز الخطوات العملية التي اتخذتها دولة فلسطين في سبيل الالتزام بأحكام اتفاقية سيداو.

سيستخدم الباحث المنهج التحليلي، والمنهج المقارن عند الحاجة من أجل محاولة بحث مواضيع الورقة مع الاستعانة بالآراء الفقهية والاحكام القضائية، وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية اتفاقية سيداو.

المبحث الثاني: قراءة في الدفوع المعارضة لاتفاقية سيداو.

المبحث الثالث: موقف سلطات دولة فلسطين تجاه اتفاقية سيداو.

المبحث الأول

ماهية اتفاقية سيداو

نسعى في هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أبرز ما تضمنته اتفاقية سيداو من أحكام، من خلال عرض السياق العام للاتفاقية، وأهدافها والآليات والتدابير الواجب على الدول الأعضاء انتهاجها بغية الوصول لتلك الأهداف، ثم عبر استعراض موجز للحقوق التي تنظمها الاتفاقية، وعليه ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين، الأول: السياق العام للاتفاقية، والمطلب الثاني: الحقوق التي كفلتها الاتفاقية.

المطلب الأول

السياق العام لاتفاقية سيداو

شهد تاريخ البشرية على مر العصور اهدار مستمر لحقوق الإنسان؛ رجالاً ونساءً وأطفالاً، فكان الإنسان يباع ويشترى، ويقتل ويجلد، ويحرق لأبسط الأسباب، ويمنع من التملك والتنقل، ويحرم من ممارسة حرية التعبير أو العقيدة والفكر وغيرها من الحقوق، ثم اهتدت البشرية نتيجة تجارب دامية من حروب ومجازر وغيرها، إلى إقرار نظام عالمي مبني على احترام حقوق الإنسان، بعد دعوات أطلقها مفكري القرون الأخيرة من دعاة الحرية والمساواة ومناهضة الحكم المطلق، فكانت أبرز نتائج هذا المسار اعتماد ميثاق الأمم المتحدة 1945، ثم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 وما تضمناه من مبادئ وحقوق أساسية، ثم لتتخذ بعدها منظومة حقوق الإنسان منحى من التخصص والعمق والالزام، بإقرار كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966، ثم تدرجت هذه المسيرة بإقرار اتفاقيات دولية متخصصة، خاصة بحقوق الطفل،

واللاجئين، وضحايا التعذيب أو الإبادة، وغيرها من الاتفاقيات والإعلانات الدولية [1].

وفي هذا السياق وفي سبيل حماية حقوق المرأة، ومواجهة حالة الانتقاص والاهدار لحقوقها، وتعرضها للتمييز والتحجيم والاقصاء، تم العمل على إقرار اتفاقيات دولية ناظمة وحامية لحقوق المرأة، أبرزها: اتفاقية المساواة في الأجور لسنة 1951[2]، واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة لسنة 1952 [3]، والاتفاقية بشأن الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج لسنة 1964 [4]، وإعلان القضاء على التمييز ضد المرأة لسنة 1967 [5]، وأخيراً تم تتويج هذا العمل الدولي الجاد والمثمر، بإقرار صك قانوني شامل يجمع ويضمن كافة حقوق المرأة؛ في وثيقة دولية واحدة شاملة وملزمة وفاعلة، فكان اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في 18 ديسمبر 1979 [6]، وقد انضمت اليوم ما يزيد عن 190 دولة لهذه الاتفاقية، ما يشكل ركيزة مهمة في دعم قضايا المرأة [7].

---

[1] أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة، ط (1)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 22.

[2] راجع المواد (1،2،3، 4) من اتفاقية المساواة في الأجور اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في 29 يونية 1951، منشورة على رابط (http://hrlibrary.umn.edu/arab/b016.html)

[3] راجع المواد (1، 2، 3) من اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 640 (د-7) في 20 ديسمبر 1952، منشورة على رابط (http://hrlibrary.umn.edu/arab/b023.html)

[4] راجع المواد (1، 2) من اتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج، اقرت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1763 ألف (د-17) في 7 نوفمبر 1964، منشورة على رابط (https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/MinimumAgeForMarriage.aspx)

[5] إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2263(د-22) في 7 نوفمبر 1967، منشور على رابط (http://hrlibrary.umn.edu/arab/b021.html)

[6] اعتمدت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 180/34 بتاريخ 18 ديسمبر 1979، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 3 سبتمبر 1981، بعد تصديق 20 دولة على الاتفاقية.

[7] كانت السويد أول دولة تصدق على الاتفاقية عام 1980، بينما اخر دولة صدقت على الاتفاقية دولة جنوب السودان عام 2015. المصدر: حالة التصديق لصالح اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قاعدة بيانات معاهدات الأمم المتحدة على رابط (https://bit.ly/3JGBfEe)

فقد سعت اتفاقية سيداو إلى تحقيق عدد من الأهداف، أبرزها: الاعتراف بالحقوق والحريات الأساسية للمرأة؛ باعتبارها جزء من منظومة عامة وشاملة لحقوق الإنسان دولياً، مع تحديد التزامات الدولة الرامية إلى ضمان التمتع الفعلي بتلك الحقوق، وخلق آليات رقابة على مدى التزام الدول باحترام التزاماتها، مع تقديم آلية شكوى فردية في حال تم انتهاك لأي من تلك الحقوق، بعد أن قدمت الاتفاقية تعريف واضح للتمييز، ووضحت المبادئ والإجراءات والآليات، الكفيلة بمواجهة التمييز ضد المرأة أو الانتقاص من حقوقها، كما دعت الى ضرورة اتخاذ التدابير الرامية إلى تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين، ومنها التدابير المؤقتة من أجل التعجيل بتحقيق المساواة، مع الأخذ بمبدأ التمييز الإيجابي، كالمعاملة التفضيلية ككوتة المرأة في الانتخابات، أو حصة في الوظائف أو ضمان إجازة الأمومة وغيرها، كما دعت الاتفاقية إلى ضرورة تغيير العادات والتقاليد، التي من شأنها أن تؤدي إلى التمييز ضد المرأة، أو تعزيز صور نمطية سلبية عن المرأة، كما قررت التزام قانوني بتعديل التشريعيات السارية، باتجاه إزالة أشكال التمييز الواردة فيها، وتضمين ذلك في الوثيقة الدستورية في البلاد، مع تقرير التزام عملي بالتطبيق العملي لمبدأ المساواة بين الرجال والنساء في جميع المجالات الحيوية للمرأة التي نصت عليها الاتفاقية؛ من خلال تدابير تشريعية وغيرها من التدابير المناسبة الأخرى، بهدف إلغاء كافة الأنظمة والأعراف والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة [1].

المطلب الثاني

الحقوق التي كفلتها الاتفاقية

تنوعت الحقوق التي كفلتها اتفاقية سيداو للمرأة، بحيث يمكن إجمالها ضمن أربعة سياقات عامة، في مجال الحقوق السياسة، وفي مجال الحقوق

[1] عايدة أبو راس، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، إصدارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا – الاسكوا، الدوحة، 2012، ص 2.

المدنيـة، وفـي مجـال الحقـوق الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة، واخيـراً فـي مجـال الحياة الأسرية، وذلك وفق التوضيح التالي:

في مجال الحقوق السياسية:

– ألزمـت الاتفاقيـة الدولـة باتخـاذ التـدابير، التـي تحقـق القضـاء علـى التمييـز ضـد المـرأة فـي الحيـاة السياسـية والعامـة، مـن خـلال إقـرار حـق المـرأة فـي التصـويت، وأهليـة الانتخـاب والمشـاركة فـي وضـع السياسـات الحكوميـة، وشـغل المناصـب علـى قـدم المسـاواة مـع الرجـل، وضـمان فرصـة تمثيـل المـرأة لحكومتهـا على المستوى الدولي، وفي المنظمات الدولية[1].

في مجال الحقوق المدنية:

– كفلـت الاتفاقيـة مـنح النسـاء حقوقـاً مسـاوية للرجـال فيمـا يتعلـق بحـق النسـاء وأطفـالهن فـي التمتـع بالجنسـية، بمـنح المـرأة الحـق فـي اكتسـاب الجنسـية أو تغييرهـا أو الاحتفـاظ بـه، وحمايتهـا مـن فقـدان الجنسـية فـي حـال الـزواج مـن أجنبـي، كما ضمنت الاتفاقية للمرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها[2].

– أولـت الاتفاقيـة اهتمامـاً خاصـاً بالتربيـة والتعلـيم، وحثـت علـى الالتـزام بتـوفير المـنهج التعليمـي ذاتـه، وفـرص المـنح الدراسـة ذاتهـا علـى قـدم المسـاواة مـع الرجـل، ووجـوب "تنقـيح ومراجعـة الكتـب المدرسـية وإزالـة الصـور النمطيـة لأدوار الرجـل والمـرأة"، وألزمـت الـدول بالعمـل علـى ردم الفجـوة بـين الجنسـين فـي مجـال التعلـيم، وذلـك بوضـع بـرامج تمكّـن النسـاء مـن العـودة إلـى المدرسـة بهـدف التمتـع بحق متساوي في سوق العمل وفي فضاءات المجتمع[3].

– ولـم تغفـل الاتفاقيـة قضـية المسـاواة أمـام القـانون والحقـوق المتصـلة بـذلك، مـن خـلال مـنح النسـاء حقـوق مسـاوية للرجـال فـي مجـال ابـرام العقـود، وإدارة الممتلكـات، وفـي الحـق فـي التقاضـي أمـام جميـع المحـاكم ومحافـل التحكـيم،

[1] انظر المواد (7، 8) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة– سيداو.

[2] انظر المادة (9) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة– سيداو.

[3] انظر المادة (10) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة– سيداو.

ووجوب تعديل وإبطال جميع القوانين والتشريعات الوطنية الهادفة إلى الحد من الحماية القانونية للمرأة، وكذا كفلت الاتفاقية للمرأة الحق في اختيار مكان إقامتها وموطنها بحرية، بمن فيهن "النساء المتزوجات"[1].

وفي مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

– أدركت الاتفاقية أهمية إزالة اشكال التمييز ضد المرأة فيما يتصل بالحق في العمل؛ خاصة في حال الزواج أو الحمل، فسعت الاتفاقية إلى ضمان المساواة في فرص الحصول على عمل، وفي حرية اختيار مجال الوظيفة أو المهنة، والمساواة في الترقية والتدريب والأمن الوظيفي والمنافع، والأجر المساوي للعمل، والحق في الضمان الاجتماعي وحقوق التقاعد في حالات العجز أو الشيخوخة أو المرض، والحق في ظروف العمل الصحية الآمنة، ومن أجل الوصول للتمتع الحقيقي بتلك الحقوق، ألزمت الاتفاقية الدول الأطراف بوجوب اتخاذ تدابير تشريعية وغير تشريعية؛ تكفل تنظيم واحترام إجازة الأمومة المدفوعة الأجر والحماية من الفصل من العمل بسبب الحمل، وبناء شبكة من مرافق العناية بالأطفال لمساعدة الأمهات العاملات، وتوفير حماية للنساء الحوامل في بيئات العمل التي قد تكون ضارة بصحتهن، وحماية المرأة من العنف، بما في ذلك التحرش الجنسي في مكان العمل[2].

– وفي ذات السياق كفلت الاتفاقية للمرأة الحصول على استحقاقات أسرية وقروض مصرفية، واحترام الاستقلال المالي للمرأة؛ والحصول على القروض المصرفية، والرهن العقاري، والاعتماد التمويلي والمنافع الأسرية[3].

– اعترفت الاتفاقية للمرأة بالحق بالتمتع بحياة ونشاطات ثقافية وبالأنشطة الرياضة والحياة الثقافية[4].

[1] انظر المادة (15) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة– سيداو.
[2] انظر المادة (11) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة– سيداو.
[3] انظر المادة (13) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة– سيداو.
[4] انظر المادة (13) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة– سيداو.

– ولم تغفل الاتفاقية ضمان تمتع النساء بالحق في الحصول على رعاية صحية، والتي تشمل تخطيط الأسرة، وخدمات الصحة الإنجابية، فيما يتصل بالحمل والولادة والرضاعة [1].

– أولت الاتفاقية اهتماماً خاصاً بالمرأة الريفية وقررت لها الحق في الاستفادة من التنمية الريفية؛ والتخطيط التنموي، وجوانب الرعاية الصحية، والتمتع بفرص التدريب، والمشاركة في جميع الأنشطة المجتمعية والتعاونيات ومجموعات المساعدة الذاتية[2].

وفي مجال الحياة الأسرية:

– قررت الاتفاقية تمتع المرأة بذات الحقوق التي يتمتع بها الرجل، فيما يتصل بالحق في الزواج، وفي حرية اختيار الزوج، وبالتمتع بذات الحقوق بالتساوي مع الرجل أثناء الزواج وعند فسخه، وفيما يتصل بالحقوق المتعلقة بالوصاية، الولاية، والتبني، واللقب العائلي، والمهنة، مع تحديد سن أدنى للزواج، وأهمية تسجيل الزواج، ورفض زواج الأطفال، وعدم الاعتراف بقانونيته[3].

المبحث الثاني

قراءة في الدفوع المعارضة لاتفاقية سيداو

شكلت مسألة الانضمام الرسمي والفاعل لاتفاقية سيداو، بعد الانضمام الرمزي للاتفاقية من جانب واحد عام 2009، مطلباً دائماً ومستمراً للمؤسسات والشخصيات الحقوقية والنسوية، بهدف الاستفادة من تأثير تلك الاتفاقية للرقي بوضع المرأة، ووضع حد للتمييز ضدها[4]، وقد شكل انضمام دولة فلسطين

[1] راجع المادة (12) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة– سيداو.

[2] انظر المادة (14) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة– سيداو.

[3] انظر المادة (16) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة– سيداو.

[4] خديجة حسين نصر، تبعات مصادقة دولة فلسطين على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة سيداو 1979، سلسلة تقارير قانونية رقم 82، إصدارات الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ديوان المظالم، رام الله، 2013، ص 5.

لاتفاقية سيداو عام 2014 موضع ترحيب وإشادة من جانب من العديد من الفعاليات الحزبية والأهلية الحقوقية مع المطالبة بسرعة نشر والالتزام بالاتفاقية [1]، ولكن في المقابل تكونت جبهة واسعة رافضة لاتفاقية سيداو، وعليه نستعرض في هذا المبحث تلك المواقف الرافضة للاتفاقية والدفوع التي تستند عليها، وذلك في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني يقدم الباحث تقييم لتلك الدفوع والمواقف المعارضة لاتفاقية سيداو.

المطلب الأول

الدفوع المعارضة لاتفاقية سيداو

لاقى انضمام دولة فلسطين لاتفاقية سيداو والشروع في تطبيقها، وتعديل القوانين بما ينسجم مع أحكامها، حالة من الشك والريبة والقلق والتحفظ لدى الكثيرين، مع توجيه انتقاد للقيادة الفلسطينية، لأنها لم تمارس حقها في التحفظ على بعض بنود الاتفاقية، التي يخشى معها الاصطدام مع أحكام الدين الإسلامي، أو الأعراف والتقاليد المجتمعية، وكان في مقدمة من تبنى هذا الموقف مجلس نقابة المحامين الفلسطينيين، بدعوى أن العديد من الدول العربية والإسلامية صدقت على اتفاقية سيداو مع تسجيل تحفظات على التزامها بعدد من موادها[2].

بينما اتخذت بعض المواقف الرافضة لاتفاقية سيداو، شكلاً أكثر حدة وتطرف، برفض كل الاتفاقية جملةً وتفصيلاً، مع استخدام أسلوب يحمل تشهير ووعيد وتهديد، ويرى هذا الجانب المعارض أن تطبيق اتفاقية سيداو مستحيل، بحجة أن الاتفاقية جاءت في سياق مؤامرة غربية تستهدف هدم الأسرة والأخلاق

[1] النساء الفلسطينيات يتعرضن إلى هجوم ممنهج ضد حقهن بالحماية والمساواة من قبل جهات أصولية وقوى محافظة، ورقة موقف صادرة عن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، رام الله، نشرت بتاريخ 2020/1/27.

[2] نقابة المحامين نرفض تطبيق ونشر اتفاقية "سيداو" بشكلها الحالي دون أي تحفظات، خبر منشور بتاريخ 2019/12/18 على رابط: (https://bit.ly/3mKXIWy)

والفضيلة، وأنها معادية للدين الإسلامي ومناقضة له، ومخالفة للأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، وتم نشر تعليقات تضمنت شيطنة الاتفاقية وتهييج مشاعر المواطنين تجاهها، وقد تصدر رجال العشائر مشهد محاربة اتفاقية سيداو، وقاموا بتهديد القضاة وقطاع التعليم والمواطنين، وتهديد العاملين في المؤسسات الحقوقية والنسوية بالاعتداء عليهم على خلفية موقف تلك الأطراف من الاتفاقية [1].

ويمكن للباحث إجمال الدفوع المعارضة للانضمام وتطبيق اتفاقية سيداو في نقاط، أبرزها:

- إن الاختلاف الفسيولوجي بين الرجل والمرأة يجعل من المساواة بينهما غير ممكنة، ومخالفة للمنطق والاستناد لقوله تعالى ((وليس الذكر كالأنثى)) لتدعيم ذلك، فالدعوى لتغيير الأدوار النمطية هي دعوة لهدم الأسرة، وتخالف طبيعة المرأة الفسيولوجية.
- الاعتراض على منح المرأة معاملة تفضيلية أو تمييز إيجابي، في الوقت الذي تنادي فيه الاتفاقية بالمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة.
- الشريعة الإسلامية كفلت كل حقوق المرأة بشكل كامل، ولا حاجة لوجود هذه الاتفاقية لنصرة المرأة.
- في مسألة الميراث تشير الاحصائيات أنه في 86% من الحالات المرأة، تأخذ ما يعادل أو يزيد عن حصة الرجل، فلا داعي للمطالبة بالمساواة الحسابية بينهما.
- الصحة الإنجابية وتوزيع موانع الحمل، يؤدي إلى إشاعة الفاحشة إذا لم ترتبط بالزواج[2].
- الاتفاقية تخالف الشريعة الإسلامية في أنها: تسمح بالشذوذ الجنسي، والإباحية الجنسية، وتسمح بتعدد الأزواج، أو زواج المسلمة من (كافر)، وتحرم

[1] انظر بيان وجهاء وعشائر فلسطين، ديوان التميمي، الخليل صادر بتاريخ 2019/12/21 منشور على رابط: (https://bit.ly/3eB6BxC)

[2] نزار محمد عثمان، سيداو في الميزان، مقال منشور على رابط (http://www.saaid.net/Doat/nizar/6.htm)

الرجل من حقه في تعدد الزوجات، وتدعوا للتعليم المختلط، ومنح المرأة جنسيتها لأطفالها مخالف لقوله تعالى:(ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله)، فنسب الطفل لوالده وليس لأمه، ومنح المرأة المساواة والأهلية القانونية، مخالف لرأي جمهور العلماء الذين قالوا أن المرأة لا يجوز لها أن تشهد في الحدود، وأن شهادة الرجل تساوي شهادة امرأتين، كما أن حرية المرأة في التنقل والإقامة تتعارض مع حق الرجل في القوامة عليها، كما أنها منحت المرأة حق ابرام العقود، أو عقد الزواج هدم للقوامة والولاية عليها من قبل الرجل[1].

المطلب الثاني

تقييم الدفوع المعارضة لاتفاقية

يسعى الباحث في هذا الموضع لتقييم الدفوع المعارضة لاتفاقية سيداو، وفي سبيل ذلك سيقوم بإعادة صياغة أبرز الانتقادات المعارضة للاتفاقية على شكل سؤال وتقديم رد عليه وذلك على النحو الآتي:

- **هل الاختلاف في التركيب الجسماني بين الرجل والمرأة يبرر عدم المساواة بينهما؟** الرد: وجهة النظر هذه تنتمي لعقلية سادت في حقب زمنية؛ كانت تبحث فيها عن مبررات لعدم المساواة بين البشر، واستمر ذلك حتى عهد قريب، فرغم أن مبادئ الثورة الفرنسية مثلاً دعت للإخاء والمساواة، ومع ذلك استمر التمييز بين البشر في فرنسا ومستعمراتها، بين البيض والسود وبين النساء والرجال، وقد تم الاستناد إلى دراسات تشريحية، أظهرت اختلاف في تركيبة جمجمة السود وعظام الوجه، وفي بنية الجسم، نسبة الذكاء للادعاء بأن السود يستحقون حقوق أقل، ويمكن الاستمرار في استعبادهم وإنكار حقوقهم، وقد سقطت هذه الحجة مع تطور الفكر البشري، وكذلك سقطت في البلاد المتقدمة بالنسبة للاختلاف في تركيبة الجسم بين الرجال والنساء وحجم المخ وغيرها من

[1] عبد الرحمن علي غنيم، انضمام دولة فلسطين لاتفاقية سيداو دراسة نقدية في ضوء الشريعة الإسلامية، مجلة جيل الدراسات المقارنة – مركز جيل البحث العلمي، العام الخامس، العدد 10، يناير 2020، ص 83 وما بعدها.
ونزار محمد عثمان، سيداو في الميزان، مرجع سابق.

العوامل البيولوجية، ولكن بقي آثار وبقايا لهذه الحجج والادعاءات في المجتمعات المنغلقة فكرياً، وعند بعض الجماعات التقليدية والمتطرفة[1].

- **هل التمييز الإيجابي والمعاملة التفضيلية للمرأة يتناقض مع فلسفة الاتفاقية، وما تدعو إليه من مساواة بين الرجال والنساء؟** الرد: رغم أن منظومة حقوق الإنسان تزخر بالوثائق الدولة؛ التي تقرر حقوق وحريات أساسية، وضمانات لذلك، يفترض أن يتمتع بتلك الحقوق الرجال والنساء على قدم المساواة دون تمييز، إلا أن الواقع العملي في معظم دول العالم، يظهر استمرار شيوع مظاهر التمييز ضد المرأة في مجالات مختلفة، ما تطلب من المجتمع الدولي عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة إقرار وثيقة دولية ملزمة، تؤكد حقوق المرأة وتفرض تدابير تحاول معها جسر الهوة، بين واقع حقوق النساء، وواقع حقوق الرجال، وإحدى الأدوات الفاعلة التي تبنتها اتفاقية سيداو، هي المعاملة التفضيلية والتمييز الإيجابي، وذلك كتدابير مؤقتة يجب التوقف عنها فور وصول النساء لتمتع حقيقي بالحقوق الأساسية بدون تمييز[2].

- **هل الاتفاقية تسمح بالشذوذ الجنسي والإباحية الجنسية، وتدعو لفساد الأخلاق وخاصة عبر التعليم المختلط، أو الصحة الإنجابية بحيث تشجع على نشر الفاحشة؟** الرد: يحمل هذا الاعتراض مغالطة واضحة وقلب للحقائق، فاتفاقية سيداو تدعو لحماية المرأة من الاستغلال الجنسي، ومن الدعارة، ومن العنف وأحد اشكاله العنف الجنسي، فقد قررت الاتفاقية صراحة التزام على الدول بأن " تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لمكافحة جميع أشكال الإتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة"، وباستقراء نصوص الاتفاقية نجدها تخلو من أي نص يدعو أو يسمح أو يشجع

[1] ستيفن روز وآخرين، ترجمة مصطفى إبراهيم فهمي، علم الأحياء والأيديولوجيا والطبيعة البشرية، سلسلة كتب عالم المعرفة، كتاب رقم 148، الكويت، ابريل 1990، ص 8 وما بعدها.

[2] وهو الأمر الذي قررته صراحة وبكل وضوح المادة (4) من اتفاقية سيداو :(لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة .لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة تستهدف حماية الأمومة، بما في ذلك تلك التدابير الواردة في هذه الاتفاقية، إجراءً تمييزياً) .

علـى فسـاد الأخـلاق، ونشـر الشـذوذ الجنسـي، والإباحيـة الجنسـية كمـا يـدعي معارضو الاتفاقية [1].

- **<u>هـل المـرأة فـي فلسـطين ليسـت بحاجـة لاتفاقيـة سـيداو لأن الشـريعة الإسـلامية كفلـت كـل حقـوق المـرأة بشـكل كامـل؟</u>** الـرد: الشـريعة الإسـلامية غيـر مطبقـة فـي فلسـطين كمـا فـي أغلـب الـدول العربيـة، سـواء فـي مجـال النشـاط الاقتصـادي؛ حيـث التعامـل بالربـا وبالسـندات مشـروع، وحيـث لا اجبـار علـى دفـع الزكـاة، كمـا أن الشـريعة الإسـلامية غيـر مطبقـة فـي النـواحي الاجتماعيـة الأخـرى، وأقـرب مثـال قـانون العقوبـات، حيـث لا تطبيـق لحـد الجلـد، أو قطـع يـد السـارق، ولا عقوبـة لشـارب الخمـر وغيرهـا، وهـذا الوضـع القـانوني ورثنـاه عـن الدولـة العثمانيـة ولـيس بجديـد [2]، حيـث اقتصـر تطبيـق الشـريعة الإسـلامية أمـام المحـاكم الشـرعية فـي بعـض القضـايا المدنيـة، وقضـايا الأحـوال الشخصـية، والميـراث والوصـية وهـي الأشـد قربـاً بقضـايا المـرأة، فمـثلاً يخشـى المعترضـون علـى اتفاقيـة سـيداو؛ لأن تـؤدي لأن تتسـاوى شـهادة الرجـل مـع المـرأة، التـي ينبغـي أن تحظـر فـي مسـائل الحـدود حسـب رأيهـم ؟؟؟؟ ولكـن هـذا التسـاوي متحقـق بالفعـل، وفـق قـانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001 قبل انضمام فلسطين لاتفاقية سيداو [3] .

كمـا أن الكثيـر مـن الـدول الإسـلامية التـي سـجلت تحفظـات علـى بعـض مـن اتفاقيـة سـيداو، تمـنح المـرأة الحـق فـي مـنح جنسـية المـرأة لابناءهـا بالتسـاوي مـع الرجـال، ومثـال ذلـك جمهوريـة مصـر، حيـث قامـت فـي عـام 2004 بتعـديل قـانون الجنسـية المصـري لسـنة 1975 وتـم ازلـت التمييـز بـين الرجـل والمـرأة فـي مـنح الجنسـية [4]، وكـذا قامـت بعـض تلـك الـدول بالتـدخل التشـريعي فـي مجـال تعـدد الزوجـات، سـواء منعـه بشـكل كامـل وتجريمـه ذلـك كمـا فـي تركيـا وتـونس – رغـم

---

[1] راجع المادة (6) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة– سيداو.

[2] راجع المواد (200، حتى 203) الناظمة لجرائم الزنا والبغاء راجع المواد (217 حتى 230) الناظمة لجرائم السرقة، راجع المواد (82 حتى 93) الناظمة لسرقة الأموال الاميرية، من قانون الجزاء الهمايوني العثماني الصادر عام 1879

[3] راجع فصل سماع الشهود وفق المواد (من 77 حتى 93) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2001.

[4] فتوح الشاذلي، حقوق المرأة في قانون الجنسية، منشورات المجلس القومي للمرأة، مصر، 2012، على رابط (https://bit.ly/31gooHq)

تحفظ تونس على بعض مواد اتفاقية سيداو – [1] ، أو بالتنظيم التشريعي المقيد لتعدد الزوجات، كما في المملكة المغربية وفق ضوابط شديدة [2].

كل ذلك يؤكد بأن الشريعة الإسلامية غير مطبقة، سواء في فلسطين أو في أغلب الدول العربية، وأمام عدم تطبيق الشريعة الإسلامية لابد من التأكيد أن النافذ في فلسطين؛ هي قوانين عثمانية، وانتدابية بريطانية، واردنية، ومصرية، وفلسطينية قبل الانقسام وبعده، تتضمن الكثير من هذه القوانين تمييز ضد النساء، وتجعل من مركز المرأة مختلف عن مركز الرجل أمام القانون، بما يخالف القانون الأساسي الفلسطيني، فهل حقق هذا الإطار القانوني القائم الحماية الكافية لحقوق المرأة ، هنا يكفي أن نشير إلى أن 27% من النساء في فلسطين يتعرضن للعنف، وأن تولي النساء للمناصب والوظائف العليا محدود جداً، وأن تمثيل المرأة في السفارات والمنظمات الدولية محدود جداً، وبدون كوتا في قوانين الانتخابات كان حضورها في المجالس المنتخبة شبه نادر، كما أن العديد من القوانين النافذة في فلسطين قوانين تتضمن تمييز ضد المرأة، أو قاصرة عن تحقيق الحماية القانونية للمرأة، ما يظهر الحاجة لتدخلات تشريعية، وهنا تلعب اتفاقية سيداو دوراً مهماً للدفع في هذا الاتجاه.

– **<u>هل ما قامت به دولة فلسطين من الانضمام لاتفاقية سيداو وبدون تحفظ، يعتبر بدعة بين الأمم يحمل تحدي للشريعة الإسلامية؟</u>** الرد: قامت 54 دولة من أصل 57 دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي بالتصديق على اتفاقية سيداو، باستثناء:(إيران والصومال والسودان)، فتقريباً كل الدول الإسلامية انضمت لاتفاقية سيداو، ولم ترى فيها مؤامرة على الإسلام، أو دعوة للإباحية الجنسية والانحلال وهدم القيم والأخلاق، بما فيها المملكة العربية السعودية والباكستان وهي أكثر الدول الإسلامية تشدداً، كما أن الكثير من الدول الإسلامية انضمت للاتفاقية دون تحفظ ومنها: أفغانستان، واليمن، وأذربيجان، الكاميرون، وتشاد، وساحل العاج، وجيبوتي، وكازخستان، ومالي، والموزمبيق،

[1] راجع المادة (18) من مجلة الأحوال الشخصية التونسية لسنة 1956

[2] راجع المواد (40 حتى 46) من مدونة الاسرة المغربية الصادرة سنة 2004 المعدلة لسنة 2021.

ونيجيريا، والسنغال، وتركمانستان، وأوغندا وغيرها [1]، كما قامت عدد من الدول الإسلامية بعد التصديق على الاتفاقية بسحب كل تحفظاتها عليها، مثل تركيا عام 1999 [2]، أو سحب بعض تحفظاتها مثل الكويت عام 2005(بسحب التحفظ على المادة 7/أ)[3].

- **<u>هل تحفظات الدول الإسلامية على اتفاقية سيداو كان هدفها حماية الدين والأخلاق والفضيلة؟</u>** الرد: بإمعان النظر في التحفظات التي قدمتها أغلب الدول الإسلامية، نجد أن الكثير من تلك التحفظات على اتفاقية سيداو في حقيقتها تحمل تحفظ سياسي، ليس هدفه حماية الفضيلة أو الاخلاق أو الدين، بل بهدف تجنب مواجهة أو من أجل استمالة بعض القوى الاجتماعية والدينية؛ كالعشائر والأحزاب والجماعات الدينية، وتجنب قيام تلك القوى التقليدية باستخدام اتفاقية سيداو لتحريض المواطنين البسطاء واستغلال مشاعرهم الدينية ضد الحكومات، حيث أن العديد من الدول العربية، ومنها على سبيل المثال(الكويت والبحرين) تحفظت على المادة (16) من اتفاقية سيداو، بينما لم تتحفظ على المادة (23) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، رغم أن المادتين متطابقتين في الأحكام حيث تنص على المساواة بين الرجل والمرأة عند عقد الزواج وخلاله وبعد انحلال عقد الزواج، وذلك في كل الحقوق والواجبات والمسؤوليات[4].

كما استهدفت بعض التحفظات على اتفاقية سيداو رعاية مصالح النظام السياسي الحاكم، كتحفظ الدول الملكية على المادة 2 المتعلقة بالحقوق السياسية، حيث أن وراثة العرش للذكور دون الإناث، فقد تحفظت على هذه المادة كلاً من:

---

[1] انظر قائمة الدول حسب حالة التصديق لصالح اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، عن موقع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على رابط (https://bit.ly/3JGBfEe)

[2] تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة رقم (23811- 05)، الدورة 32، يناير 2005، تعليقات ختامية تركيا.

[3] انظر تقرير التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 2006، موقع الأمم المتحدة على رابط (https://bit.ly/3HjWXM0).

[4] فهد سعران المطيري، تحفظات الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير في القانون العام من كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012، ص 108 وما بعدها.

البحرين، والامارات العربية المتحدة، والمغرب، كما تم سجلت عديد من الدول العربية والإسلامية، ومنها: العراق، الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، سوريا، عمان، الكويت، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية تحفظ على المادة (9) الخاصة بحق المرأة بمنح جنسيتها لأبنائها لاعتبارات سياسية تتعلق بمسألة امتيازات الجنسية، وعدد السكان، ولا علاقة لذلك بالشريعة الإسلامية[1].

<u>هل اتفاقية سيداو تخالف وتتعارض مع الشريعة الإسلامية؟</u> للرد على هذا التساؤل نسجل النقاط التالية:

يحمل التذرع بالشريعة الإسلامية تضليل متعمد لأن الشرع الإسلامي المقدس، هو كلام الله في كتابه الحكيم، وما صح عن سنة النبي محمد عليه السلام، أما ما عداهما هو فقه إسلامي، أي فهم بشري للأحكام الدينية، وهذا الفهم قد يقترب من الصواب وقد يبتعد عنه، فهذا الفهم لا يجوز أن يعطى صفة القداسة، فلا يتم نقده أو تجديده أو تصحيحه أو تطويره، كما أن تفسير آيات القرآن يحتمل عدة اجتهادات وروى؛ بحسب تطور الفهم، وتطور العلوم والأزمان، وتغير الأحوال والظروف والمصالح والاحتياجات، وهنا تخرج قضايا المرأة عن نطاق العبادات أو العقائد، أي الصلة بين الانسان وربه وهي أمور أقرب للثبات، وانما تندرج في اطار المعاملات، التي تستوجب التعديل والتطور المستمر، بتطور الأزمان والمصالح والظروف، والأزمة التي تعيشها الدول الإسلامية، سواء القيمية والأخلاقية والمعرفية والعملية والاقتصادية أحد أسبابها الفهم الخاطئ للدين، الأمر الذي دفع العديد من المفكرين وأصحاب الرأي إلى الدعوة لتجديد وتصحيح ديني، يقدم فهم معاصر للإسلام يواكب التطورات الإنسانية والعلمية، وخاصة في قضايا المرأة، ورفع التمييز ضدها ويقدم رؤية معاصرة وتفسير جديد للنص الديني، سواء ما ورد في القرآن أو في السنة النبوية، في إطار مقاصد الشريعة، وتطور الفكر البشري، وخاصة في قضايا القوامة والزواج والطلاق،

[1] انظر قائمة الدول حسب حالة التصديق لصالح اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مرجع سابق.

وتعدد الزوجات وغيرها فيما يسمى بفقه المرأة، بشكل يرفع أي تعارض مفتعل بين تطوير حقوق المرأة وبين الشريعة الإسلامية [1].

الدول الإسلامية ال 54 التي انضمت لاتفاقية سيداو، تطبق 54 قانون أحوال شخصية مختلف، وأغلب تلك الدول تعتبر قانونها الخاص بشأن الأحوال شخصية مستمد من الشريعة الإسلامية، وبين كل قانون وآخر اختلافات، أي أنها ليست قوانين ثابتة في البلد الواحد ومختلفة عن البلاد الأخرى[2]، إذاً هذه القوانين ليست دين غير قابل للمراجعة والتعديل، وهذه المسائل ليست مقتصرة على رجال الدين لأنها تمس مصالح الجميع فلا يجب ان يحتكرها رجال الشريعة دون غيرهم.

العديد من التفسيرات الدينية السائدة اليوم مرجعها كتب فقه، كتبت قبل مئات السنين في بيئة جغرافية وثقافية واجتماعية واقتصادية مختلفة عن زماننا، لم يكن فيها اعتراف بقيم حقوق الإنسان سواء الرجل أو المرأة أو الطفل كما في عصرنا، أو بدور المرأة كما في عصرنا، وبالمستوى العلمي والثقافي الذي وصلت له المرأة، وفرص العمل المتاحة امامها، فقد كان الجهل والأمية، وغياب فرص العمل للمرأة هو السائد، وكانت مسؤوليات المرأة محدودة، حتى انها كانت غير مطالبة بخدمة زوجها أو أولادها أو شؤون البيت، بل مطالب الزوج بتوفير جارية لهذا الغرض، كما أنها كانت غير مطالبة بإرضاع أبنائها بل يتم توفير سيدة مرضعه لهم، إذاً الأدوار الاجتماعية والاقتصادية اختلفت، والمسؤوليات والواجبات اختلفت ما يستتبع معها إعادة النظر في قضايا تعدد الزوجات،

[1] انظر: محمد شحرور، الكتاب والقرآن – قراءة معاصرة، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1990، ص 573 وما بعدها.

ألفة يوسف، ناقصات عقل ودين فصول في حديث الرسول، ط (3)، دار سحر للنشر، تونس، 2008، ص 30 وما بعدها.

محمد شحرور، نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي– فقه المرأة (الوصية، الميراث، القوامة، التعددية، اللباس)، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط (1)، دمشق، 2000، ص 299 وما بعدها

ألفة يوسف، حيرة مسلمة في الميراث والزواج والجنسية المثلية، ط (2)، دار سحر للنشر، تونس، 2008، ص 27 وما بعدها.

[2] انظر في ذلك: قانون الأحوال الشخصية العراقي لسنة 1959، قانون الأحوال الشخصية المصري لسنة 1920 وتعديلاته، مدونة الاسرة المغربية لسنة 2004، مجلة الأحوال الشخصية التونسية لسنة 1956، قانون الأحوال الشخصية الاردني لسنة 1976، قانون حقوق العائلة المصري لسنة 1954 المطبق في قطاع غزة.

والقوامة، والولاية وغيرها، التي تم تفسيرها تفسير بشري بشكل ضيق لا يتناسب مع العدل والمساواة وتطور البشرية وقيمها المعاصرة[1].

وفي المحصلة الشريعة الإسلامية تحمل قيم ومبادئ: المساواة والعدل والكرامة البشرية وحفظ الحقوق، وهي بذلك لا تناقض المبادئ والقيم التي تحملها اتفاقية سيداو، بل جاء الشرع الإسلامي ليحمل قيم متطور عن كل الحضارات في زمن الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، وتحمل فكر ثوري تصحيحي، ولكن لم يتم الاستمرار في ذات النهج، بل تم التقوقع والرجوع للوراء، بفعل عادات وتقاليد تم ادماجها بالدين لتنال القداسة متوهمة، ويمكن بفكر مستنير تحقيق الانسجام بين الشريعة الإسلامية وبين اتفاقية سيداو.

المبحث الثالث

موقف دولة فلسطين تجاه اتفاقية سيداو

ليكتمل عرض موقف المؤسسات الرسمية في دولة فلسطين من اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة، لابد من توضيح موقف السلطات الفلسطينية من اتفاقية سيداو قبل عام 2014 منه بعد عام 2014، وذلك وفق التقسيم التالي: المطلب الأول: موقف المؤسسات الرسمية الفلسطينية من اتفاقية سيداو وحقوق المرأة قبل عام 2014، المطلب الثاني: موقف المؤسسات الرسمية الفلسطينية من اتفاقية سيداو بعد عام 2014.

المطلب الأول

موقف المؤسسات الرسمية الفلسطينية من اتفاقية سيداو وحقوق المرأة قبل عام 2014

نتناول موقف المؤسسات الرسمية الفلسطينية من اتفاقية سيداو وحقوق المرأة قبل عام 2014، من خلال تبيان ملامح الحماية الدستورية لحقوق المرأة

[1] ألفة يوسف، حيرة مسلمة في الميراث والزواج والجنسية المثلية، مرجع سابق، ص 30 وما بعدها.

وفق القانون الأساسي الفلسطيني، ثم عرض السياق العام السياسي والقانوني لانضمام دولة فلسطين للاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية سيداو، ثم نستعرض بشكل موجز لأهم التدخلات القانونية الفلسطينية في سياق دعم حقوق المرأة قبل عام 2014، وذلك وفق التوضيح التالي:

أولاً- الحماية الدستورية لحقوق المرأة وفق القانون الأساسي الفلسطيني:

شرع المجلس التشريعي الفلسطيني القانون الأساسي عام 1997 وبقيت تلك المواد حبيسة الأدراج حتى منتصف عام 2002، ليتم التصديق عليه من قبل الرئيس الراحل ياسر عرفات، ونفاذه في الأراضي الفلسطينية، كقانون أعلى بصفته دستور مؤقت، وعام 2003 تم تعديله بشكل جوهري، بهدف استحداث منصب رئيس الوزراء وتنظيم اختصاصات مجلس الوزراء إلى جانب اختصاصات رئيس السلطة الفلسطينية[1]، وقد أكد القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 على مبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون والقضاء، وعدم جواز التمييز على أساس الجنس[2]، وعليه يكون التمييز على أساس الجنس ضد المرأة مخالفة دستورية، فالمساواة بين الرجال والنساء مبدأ دستوري واجب الاحترام، كما نص القانون الأساسي على وجوب احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ووجوب سرعة الانضمام لاتفاقيات حقوق الإنسان الدولية [3].

ورغم هذا أهمية هذه النصوص إلا أنها لا تضفي حماية دستورية كافية على حقوق المرأة ، فقد خلا القانون الأساسي من أي نص يضمن رعاية أو حماية أو مسعى لتمكين المرأة، حتى أنه في كل مواد القانون الأساسي لا وجود لكلمة امرأة أو النساء؟؟؟، والفقرة الوحيدة التي تكلمت عن النساء جاءت في سياق حقوق الطفل، فجاء النص كما يلي: " رعاية الأمومة والطفولة واجب وطني" ، ثم أكملت المادة في سرد حقوق الطفل من رعاية صحية وحماية من

[1] صدر القانون الأساسي المعدل بتاريخ 2003/3/18 ونشر في العدد الممتاز رقم (2) من الوقائع الفلسطينية.

[2] راجع المادة (9) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003.

[3] راجع المادة (10) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003.

الاستغلال أو الايذاء أو التعذيب ...[1]، كما أن المادة التي تحظر التمييز عكست تجاهل من قبل القانون الأساسي، لإرث من التمييز المتراكم ضد المرأة في فلسطين، وضعف تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وهو ارث غذته قرون من التقاليد والأعراف، والتفسيرات الدينية التي تنتقص من دور ومكانة المرأة، وهو أمر تنبهت له الدساتير المقارنة، فقررت التزامات وتدابير محددة وتدخلات فاعلة، يتوجب على الدولة أن تتخذها للقضاء على التمييز ضد المرأة والرقي بواقعها [2].

ثانياً- السياق السياسي لانضمام دولة فلسطين للاتفاقيات الدولية:

وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية اوسلو مع الحكومة الإسرائيلية، بهدف نقل تدريجي للصلاحيات المدنية والأمنية في إطار عملية سلام، وبناء سلطة فلسطينية في المرحلة الانتقالية مدتها 5 سنوات تنتهي عام 1999، للوصول لدولة فلسطينية، ولكن تجمد العملية السلمية وانسداد افاق المفاوضات دفعت القيادة الفلسطينية لطرق مسلك مختلف، بحيث يتم إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينية ليس عبر طاولة المفاوضات، ولكن من خلال النضال القانوني والدبلوماسي والتوجه للمجتمع الدولي[3].

---

[1] راجع المادة (29) من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003.

[2] تنص المادة (11) من الدستور المصري لسنة 2014 : ((تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لأحكام الدستور، وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية، كما تكفل للمرأة حقها في الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها، وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل، كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجاً)).

ينص الفصل (46) من الدستور التونسي لسنة 2014: ((تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها، تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات، تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة، تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة)).

[3] محمد عوض التلباني، تحديات قانونية للأمن القومي الفلسطيني، فصل ضمن كتاب (الأمن القومي الفلسطيني مرتكزات وتحديات)، مركز التخطيط الفلسطيني- منظمة التحرير الفلسطينية، غزة، 2016، ص 196 وما بعدها.

وعليه بجهد على الحلبة الدولية، ورغم معارضة إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية، حصلت دولة فلسطين على صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة عام 2012، بعد حصول فلسطين على العضوية في منظمة اليونسكو عام 2011 ، هذا التطور في المركز القانوني لفلسطين فتح الطريق نحو مزيد من الخطوات على الصعيد الدولي، بهدف تعزيز الشخصية القانونية الدولية المستقلة لدولة فلسطين، من خلال الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، ومن خلال الانضمام للمنظمات الدولية، وأيضا لاعتبارات سياسية امتنعت القيادة الفلسطينية عن التوقيع على أي اتفاقية دولية منذ عام 2012 حتى منتصف ابريل 2014 لتوقع على الانضمام على عدد (16) من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية بدون تحفظ من بينها اتفاقية سيداو ثم تلا ذلك انضمام لعدد اخر من الاتفاقيات في مراحل زمنية متلاحقة[1].

ثالثاً- التدخلات القانونية الفلسطينية في سياق دعم حقوق المرأة قبل عام 2014:

قامت السلطات الرسمية الفلسطينية قبل عام 2014 بعدد من التدخلات القانونية؛ في سياق دعم حقوق المرأة ونصرة قضاياها، أي في جوهر ما تدعو إليه اتفاقية سيداو، أبرزها:

- انضمام السلطة الفلسطينية من جانب واحد للاتفاقية سيداو عام 2009، ورغم عدم ترتيب هذا الانضمام أثر قانوني كامل، لكون منظمة التحرير وقتها لم تكن تتمتع بصفة دولة، إلا أنها كانت خطوة رمزية باتجاه الإشارة إلى الانحياز لقضايا المرأة، سبق ذلك انضمام فلسطين إلى المنظمة المرأة العربية – جامعة الدول العربية عام 2003، وفي 2013 صادقت دولة فلسطين على

[1] محمد عوض التلباني، القانون الدولي ونظرية الأمن الاسرائيلية، فصل ضمن كتاب (محاضرات في الأمن القومي الفلسطيني – نظرية الأمن الإسرائيلية وعملية السلام)، دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني- منظمة التحرير الفلسطينية، غزة، 2020، ص 163.

النظـام الأساسـي لمنظمـة تنميـة المـرأة فـي الـدول الأعضـاء لمنظمـة المـؤتمر الإسلامي[1].

- انشـاء صـندوق النفقـة بموجـب القـانون رقـم 6 لسـنة 2005، كمـا صـادق مجلـس الـوزراء الفلسـطيني عـام 2013 علـى نظـام التحويـل الـوطني للنسـاء المعنفات (تكامل) [2].

- العمـل علـى تعـديل قـانون العقوبـات باتجـاه الحـد مـن الإفـلات مـن العقـاب بالاسـتفادة مـن بعـض المـواد القانونيـة الـواردة، فـي كـل مـن قـانون العقوبـات رقـم 16 لسـنة 1960، وقـانون العقوبـات رقـم 74 لسـنة 1936، والتـي كـان يـتم الاعتمـاد عليهـا لتخفيـف العقوبـة، وهـو مـا كـان يشـكل عامـل مسـاعد علـى ارتكـاب جـرائم اعتـداء وقتـل بحـق النسـاء، بالاسـتفادة مـن العـذر المخفـف فيمـا يسـمى جـرائم الشرف[3] .

- اتخـاذ تـدابير تشـريعية فـي سـياق تمكـين المـرأة ومشـاركتها السياسـية مـن خـلال فـرض كوتـا للمـرأة فـي الانتخابـات العامـة والمحليـة: فقـد مـنح قـانون الانتخابـات العامـة لسـنة 1995 للنسـاء حـق الانتخـاب والترشـيح علـى قـدم المسـاواة مـع الرجـال، ضـمن نظـام الأغلبيـة البسـيطة للفـوز بالمقاعـد البرلمانيـة [4]، ثـم صـدر القـانون رقـم (9) لسـنة 2005 بشـأن الانتخابـات العامـة، والـذي عـدل النظـام الانتخـابي إلـى نظـام الـدوائر الفرديـة، إلـى جانـب القائمـة الواحـدة مناصـفة 66 مقعـد لكـل نـوع أي التمثيـل النسـبي والتمثيـل الفـردي، كمـا قـرر لأول مـرة كوتـا لتمثيـل النسـاء فـي المجلـس التشـريعي، بحيـث يجـب أن تتضـمن كـل قائمـة مـن القـوائم الانتخابيـة المرشـحة للانتخابـات النسـبية (القـوائم) حـداً أدنـي لتمثيـل المـرأة لا يقـل عـن امـرأة واحـدة مـن بـين كـل مـن: الأسـماء الثلاثـة الأولـى فـي القائمـة، الأربعـة

[1] التقرير الرسمي الأولي الدولة فلسطين حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، 2017، ص 5.

[2] التقرير الرسمي الأولي الدولة فلسطين حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، 2017، ص 9.

[3] نص القرار بقانون رقم 7 لسنة 2011 بشأن تعديل قانون العقوبات النافذ في المحافظات الشمالية وقانون العقوبات النافذ في المحافظات الجنوبية على: ((يلغى نص المادة (340) من الفصل الأول من الباب الثامن من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960.. يعدّل نص المادة رقم (18) من قانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936.. وذلك بإضافة عبارة (ولا يشمل ذلك جرائم قتل النساء على خلفية "شرف العائلة") في آخر المادة))

[4] راجع المواد (من 6 حتى 37)، والمواد (من 95 حتى 101) من قانون الانتخابات رقم (13) لسنة 1995.

أسماء التي تلي ذلك، كل خمسة أسماء تلي ذلك[1] ، ثم صدر القرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات، وقرر الانتقال إلى النظام النسبي الكامل 100%، وإلغاء نظام القوائم الفردية بشكل كامل، واعتبار فلسطين دائرة انتخابية واحدة [2]، واحتفظ القرار بقانون بذات نصوص تمثيل المرأة الواردة في قانون انتخابات 2005 (الكوتا) [3] مع تعميم الكوتا على جميع مقاعد المجلس وليس نصفها.

أما في سياق الانتخابات المحلية: قرر قانون انتخاب مجالس الهيئات رقم (5) لسنة 2004: حد أدنى لتمثيل النساء بحيث "يجب ألا يقل تمثيل المرأة في أي من مجالس الهيئات المحلية عن مقعدين، لمن يحصلن على أعلى الأصوات من بين المرشحات" حيث كان الانتخاب بالنظام الفردي[4]، بينما عدل قانون انتخاب مجالس الهيئات رقم (12) لسنة 2005[5]، كوتا المرأة بحيث في الهيئة المحلية التي لا يزيد عدد مقاعدها عن 13 مقعداً، يجب ألا يقل تمثيل المرأة عن مقعدين: امرأة واحدة من بين الخمسة أسماء الأولى في القائمة، ثم امرأة واحدة من بين الخمسة أسماء التي تلي ذلك، ويستثنى من الأحكام السابقة الهيئات المحلية التي يقل عدد الناخبين فيها عن ألف ناخب.

المطلب الثاني

موقف المؤسسات الرسمية الفلسطينية من اتفاقية سيداو بعد عام 2014

يتطلب الوقوف على موقف المؤسسات الرسمية الفلسطينية من اتفاقية سيداو بعد عام 2014 نبين أولاً تدخلات المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية

[1] راجع المادة (4) من قانون الانتخابات لسنة 2005.

[2] راجع المواد (4-7) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، الصادر بتاريخ 2007/9/2، والذي نشر في الوقائع الفلسطينية في العدد (72) بتاريخ 2007/9/9.

[3] راجع المادة (5) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة.

[4] راجع المادة (28) من قانون انتخاب مجالس الهيئات رقم (5) لسنة 2004

[5] راجع المادة (1) من قانون انتخاب مجالس الهيئات رقم (12) لسنة 2005

ذات الصلة بموضوع الدراسة، ثم نستعرض أبرز تدخلات السلطات الرسمية الفلسطينية الأخرى فيما يتعلق بقضايا المرأة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً- تدخلات المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية:

خلا القانون الأساسي الفلسطيني من عديد الأحكام المتعلقة بكيفية الانضمام للاتفاقيات الدولية، ومرتبها وآلية ادماجها في المنظومة القانونية والقضائية في فلسطين، بحكم طبيعة القانون الأساسي ووضعه ليتناسب مع المرحلة الانتقالية من تأسيس السلطة الفلسطينية وقبل ارتقاءها إلى صفة دولة، وأمام هذا الفراغ الدستوري، تدخلت المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية المشكلة في رام الله عام 2016 في عدد من أحكامها وقراراتها، وعملت على ملء هذا الفراغ، من خلال الاجتهاد القضائي الملزم لهذه المحكمة، وقررت مبادئ هامة:

- صلاحية التوقيع للاتفاقيات الدولية هي صلاحية يتمتع بها رئيس السلطة الفلسطينية رئيس دولة فلسطين، وفق تفويض من المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- الاتفاقيات الدولية التي تنضم لها فلسطين تكون أعلى مرتبة من القوانين العادية، ما يوجب أن يتم تعديل القوانين العادية الفلسطينية لتنسجم وتوائم أحكام الاتفاقيات الدولية.
- الاتفاقيات الدولية أدنى مرتبة من نصوص القانون الأساسي الفلسطيني، وعليه لا تكون أحكام الاتفاقيات المخالفة لنصوص القانون الأساسي نافذة في فلسطين.
- وضعت المحكمة الدستورية الفلسطينية شرط جوهري عند انفاذ الاتفاقيات الدولية، بأن لا تخالف أحكام الاتفاقيات الدولية للهوية الثقافية والوطنية والدينية للشعب الفلسطيني.
- والمسألة الأخيرة والمهمة أن المحكمة الدستورية العليا بعد أن قررت أن الاتفاقيات الدولية تعد نافذة في فلسطين وملزمة دون الحاجة لأي إجراء

شكلي، وذلك في الطعن الدستوري رقم 2017/4 [1]، عادت وتراجعت عن هذا الوقف في قرار آخر لها، وقررت أن الاتفاقيات الدولية لا تعد نافذة وملزمة في فلسطين إلا بعد إخراجها على شكل قانون داخلي، أي نقلها من قالب الاتفاق الدولي إلى قالب قانون داخلي، وذلك بموجب القرار التفسيري رقم 2017/5 [2].

- عرض على المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية طعن بعدم دستورية المرسوم الرئاسي رقم 19 لسنة 2009 بشأن الانضمام لاتفاقية سيداو، وضد الانضمام لاتفاقية سيداو عام 2014 واستند الطعن على دعوى مخالفة الاتفاقية للشريعة الإسلامية، وقامت المحكمة الدستورية برد الطعن وعدم قبوله، واستذكرت الضوابط التي قررتها المحكمة، والتي تحول دون انتهاك أحكام القانون الأساسي عند تطبيق اتفاقية سيداو[3].

وعليه وفق قرارات المحكمة الدستورية الفلسطينية يتطلب لنفاذ أحكام اتفاقية سيداو، وادماجها في النظام القانوني والقضائي تدخل تشريعي داخلي، بإصدار قوانين أو تعديل القوانين والأنظمة السارية، لنقل الأحكام القانونية للاتفاقية إلى حيز النفاذ، مع وضع شرط عدم مخالفة أحكام القانون الأساسي، أو مخالفة الهوية الثقافية والوطنية والدينية للشعب الفلسطيني، وهنا لم تحدد المحكمة الدستورية المعنى المحدد للهوية الثقافية أو الوطنية او الدينية وفق معيار محدد واضح ، ما يجعل كل تعديل تشريعي يتوائم مع اتفاقية سيداو عرضة للطعن بعدم الدستورية، مع عدم اليقين حول مصير هذا الطعن، هل سيقبل أم يرد مع غياب معيار محدد وتفسير واضح لضابط الهوية الوطنية والدينية والثقافية للشعب الفلسطيني، ما يمكن اعتباره عائقاً أمام نفاذ الاتفاقية والاستفادة من أحكامها، ويعتقد الباحث أن هذا الضابط تبنته المحكمة الدستورية لتهدئة المخاوف لدى قطاعات مجتمعية تقليدية حول التغير الجذري، الذي يشاع

[1] طعن دستوري رقم 12 لسنة (2) قضائية دستورية، والمنشور في العدد (138) من الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2017/11/29.

[2] قرار تفسيري رقم 2 لسنة (3) قضائية دستورية، صادر عن المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية، منشور في العدد (141) من الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2018/3/25.

[3] طعن دستوري رقم 8 لسنة (5) قضائية دستورية دعوى (2019/32)، والمنشور في العدد (174) من الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2020/12/24.

أن اتفاقية سيداو ستحدثه خاصة فيما يتصل بمسائل الدين والعادات والتقاليد وفق فهم الأطراف المعارضة للاتفاقية.

ثانياً- تدخلات السلطات الرسمية الفلسطينية بما يتصل بحقوق المرأة:

- عام 2015 أصدر المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، قراراً مهماً يقتضي بأن لا تقل مشاركة المرأة في المؤسسات دولة فلسطين عن 30%.[1]
- عام 2016 تم انشاء نيابة حماية الأسرة من العنف ترأسها امرأة ، وتم إعادة تفعيل مسودة مشروع قانون حماية الاسرة، وفي عام 2017 صدر قرار عن وزير الصحة بإعفاء النساء ضحايا العنف من كافة رسوم التقارير الطبية الصادرة عن المشافي الحكومية [2]، ورغم ذلك لا يزال قانون حماية الأسرة مشروع قانون، لم يخرج لحيز النفاذ، ولا تزال المرأة والأسرة الفلسطينية محرومة من جوانب الحماية، التي يقررها مشروع القانون، ويأتي التردد والتأخير في اصدار هذا المشروع بسبب حملات المعارضة الشرسة ضد نفاذ اتفاقية سيداو، من قبل القوى التقليدية الاجتماعية والدينية كرجال العشائر وحزب التحرير.
- بتاريخ 10 نيسان/ابريل 2019 انضمت دولة فلسطين إلى البروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية سيداو كثالث دولة عربية تنضم إليه بعد كل من ليبيا وتونس، بحيث سعت دولة فلسطين إلى تفعيل آليات الشكاوى الفردية بموجب هذا البروتوكول لضمان توفير كافة وسائل الانتصاف الفعالة 3.
- عام 2019 قرر مجلس الوزراء الفلسطيني تشكيل فريق وطني لمراجعة مشروع قانون العقوبات الفلسطيني للعام 2011، وقام أعضاء الفريق الوطني بوضع خطة وآلية عمل لمراجعة مشروع القانون اعتمدت على المعايير والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين، وتوصيات هيئات معاهدات

[1] التقرير الرسمي الأولي الدولة فلسطين حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، 2017، ص 28.

[2] التقرير الرسمي الأولي الدولة فلسطين حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، 2017، ص 22.

[3] التقرير الرسمي الأولي الثاني لدولة فلسطين حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، 2020، ص 4.

حقوق الإنسان، بما فيها لجنة "سيداو"، خاصة تلك المتعلقة بتجريم التمييز في جميع مناحي الحياة1.

- عام 2019 صدر قرار بقانون رقم (22) منح بموجبه للأم الحق في فتح حسابات مصرفية لأبنائها القاصرين، بحيث تكون الأم هي صاحبة الصلاحية بالإيداع فيها، والسحب منها، وإغلاقها2.
- عام 2019 صدر قرار بقانون رقم (21) حسم بموجبه السن القانونية للزواج بان تكون 18 سنة شمسية بحد أدنى، ومع ذلك سمح القرار بقانون في أحوال خاصة السماح بما يستثني هذا الحد الأدنى بمصادقة قاضي القضاة أو المرجعيات الدينية لطوائف غير المسلمين3.
- عام 2021 صدر القرار بقانون رقم (1) لسنة 2021 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة[4]، عدل كوتا المرأة، بأن احتفظ بإلزام القوائم المرشحة بإدراج اسم امرأة ضمن أول ثلاثة أسماء في كل قائمة، ثم أسم امرأة ضمن كل أربعة أسماء تلي ذلك، وإلغاء النص الذي يقرر أن يكون بعد الاسم السابع، أن تدرج اسم امرأة ضمن كل خمسة أسماء تلي ذلك [5]، وفي ذلك تعزيز لمشاركة المرأة، وتدعيم لفرص تمثيلها في المجلس التشريعي.

[1]قرار مجلس الوزراء رقم (18/37/06/م.و/م.ا) لعام 2019، أنظر التقرير الرسمي الأولي الثاني لدولة فلسطين حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، 2020، ص 4.

[2]راجع المادة (1) من القرار بقانون رقم (22) لسنة 2019م بشأن حق الأم في فتح حسابات مصرفية لأبنائها القاصرين.

[3]راجع المادة (2) من القرار بقانون رقم (21) لسنة 2019 بشأن تحديد سن الزواج في دولة فلسطين، ليعدل التشريعات الناظمة للأحوال الشخصية بالخصوص للمسلمين والمسيحيين وجميع المواطنين في دولة فلسطين، منشور في العدد (161) من الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2019/11/28.

4 انظر القرار بقانون رقم (1) لسنة 2021 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، والمنشور في العدد الممتاز رقم (23) من الوقائع الفلسطينية، المنشور بتاريخ 2021/1/13.

5 راجع المادة (5) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، المعدلة بموجب المادة (5) من قرار بقانون رقم (1) لسنة 2021 بشأن الانتخابات العامة.

الخاتمة

النتائج:

1. تعد اتفاقية سيداو تتويج لجهد دولي تراكمي ضمن منظومة حقوق الإنسان يسعى لجسر الهوة بين واقع ممارسة الحقوق التي يتمتع بها الرجل عن تلك التي تتمتع بها المرأة، من خلال الاعتراف بحقوق المرأة ووضع التزامات محددة وملزمة على الدولة لضمان الوصول لتلك الحقوق.

2. لاقى انضمام فلسطين لاتفاقية سيداو وبدون تحفظ عدة ردود فعل ومواقف بين مرحب ومتحفظ ورافض، وكان للمواقف الرافضة تأثير كبير وصدى واسع في المجتمع، تمكن من شيطنة الاتفاقية ومحاولة استعداء المواطنين لها، بدعوى تعارضها مع الشريعة الإسلامية، ومع الأعراف والتقاليد، ومع الطبيعة البيولوجية للمرأة، وتهدد قوامة وولاية الرجل وحقوقه.

3. انضمام دولة فلسطين لاتفاقية سيداو يماثل انضمام الغالبية العظمى من الدول ذات الأغلبية السكانية من المسلمين، التي انضمت للاتفاقية سواء بتحفظ أو بدون، وقد كانت هدف أغلب التحفظات عليها ذات مرامي وابعاد سياسية أكثر منها حرص على الدين أو الاخلاق.

4. اتفاقية سيداو لا تتنافس في التطبيق مع الشريعة الإسلامية، فالشريعة غير مطبقة في فلسطين، وذلك في أغلب مجالات الحياة العامة، وانما ما يطبق هو قوانين وضعية تتضمن في كثير من المواضع تمييز ضد النساء، أو عجز عن توفير حماية قانونية كافية للمرأة، ما يبرز الحاجة لاتفاقية سيداو لتعزيز الضغط في هذا الاتجاه.

5. اتفاقية سيداو لا تتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية ومبادئ العامة، وانما تتعارض مع آراء فقهية تحتاج لإعادة تجديد وتطوير، ويمكن التوفيق بين أحكام اتفاقية سيداو وبين الشريعة، من خلال إعادة تفسير النصوص وتخليصها من الأفكار البشرية المتزمتة، والتي ما عادت تصلح لزماننا وما شهده من تطور الاحتياجات والأوضاع والأدوار والالتزامات والفرص.

6. الكثير من الدفوع ضد اتفاقية سيداو مجرد آراء تحليلية وفروض وهمية لا أساس لها، فالادعاء أن الاتفاقية تدعو للإباحية الجنسية يتعارض مع إضفاء الاتفاقية الحماية للمرأة من الاستغلال الجنسي، ومن الدعارة، ومن العنف وأحد صوره العنف الجنسي.

7. انعكس ضعف الحماية الدستورية لحقوق المرأة الواردة في القانون الأساسي الفلسطيني، على المعالجات التشريعية والسياسات العامة، ومع ذلك اتخذت السلطات العامة الفلسطينية خطوات في اتجاه دعم حقوق المرأة، قبل الانضمام الفعلي لاتفاقية سيداو عام 2014 سواء في الجانب الدولي أو الداخلي، من خلال التدخلات التشريعية أو الحكومية، ومنها اعتماد كوتا المرأة في الانتخابات العامة والمحلية.

8. عملت المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية على ملء الفراغ الدستوري، حول آليات التصديق على الاتفاقيات الدولية، والمرتبة القانونية لها ومنها اتفاقية سيداو، ومع ذلك قررت المحكمة الدستورية شروط شكلية وموضوعية شديدة، أمام الاستفادة من الحماية القانونية لاتفاقية سيداو، ومنها إخراجها في قالب تشريعي وطني، وعدم مخالفة الهوية الوطنية والدينية والثقافية للشعب الفلسطيني، دون وضع معيار واضح ومحدد لتلك الهوية كقيد أمام نفاذ اتفاقية سيداو.

9. شهدت المنظومة التشريعية الفلسطينية عدة تدخلات بما ينسجم مع أحكام اتفاقية سيداو، ومع ذلك يبقى للصوت المعارض القوي ضد الاتفاقية، يحول دون تدخلات أخرى ضرورية، كإقرار مشروع قانون حماية الأسرة، أو إقرار مشروع قانون عقوبات عصري.

التوصيات:

1. بذل جهود إعلامية وبحثية كبيرة ومستمرة وفاعلة، تستهدف توضيح أهمية ودور اتفاقية سيداو ضمن منظومة حقوق الإنسان، وتوضح انعكاسها الإيجابي على واقع المرأة والمجتمع، ويواجه حملة التضليل والتشهير والتشكيك والشيطنة للاتفاقية.

2. نشر اتفاقية سيداو في الجريدة الرسمية، وسرعة إقرار قانون حماية الأسرة، والعمل على تعديل التشريعات التي تتضمن تمييز ضد المرأة.

3. ندعو القيادة الفلسطينية لعدم الاكتفاء بالأثر السياسي والدولي الناتج عن الانضمام للاتفاقية لترسيخ الشخصية القانونية لدولة فلسطين، وجلب تضامن دولي مع القضية الفلسطينية، وكسر حالة التردد وعدم الايمان بأهمية اتفاقية سيداو، وبقضايا المرأة كقضية حقوقية ووطنية وإنسانية مهمة وليس شكلية وعدم الاستسلام للمواقف الشعبوية.

المراجع والمصادر

الكتب والأبحاث والدراسات:

1. أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة، ط (1)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

2. ألفة يوسف، ناقصات عقل ودين فصول في حديث الرسول، ط (3)، دار سحر للنشر، تونس، 2008.

3. ألفة يوسف، حيرة مسلمة في الميراث والزواج والجنسية المثلية، ط (2)، دار سحر للنشر، تونس، 2008.

4. خديجة حسين نصر، تبعات مصادقة دولة فلسطين على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة سيداو 1979، سلسلة تقارير قانونية رقم 82، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ديوان المظالم، رام الله، 2013.

5. عايدة أبو راس، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، إصدارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا – الاسكوا، الدوحة، 2012.

6. عبد الرحمن علي غنيم، انضمام دولة فلسطين لاتفاقية سيداو دراسة نقدية في ضوء الشريعة الإسلامية، مجلة جيل الدراسات المقارنة – مركز جيل البحث العلمي، العام الخامس، العدد 10، يناير 2020.

7. ستيفن روز وآخرين، ترجمة مصطفى إبراهيم فهمي، علم الأحياء والأيديولوجيا والطبيعة البشرية، سلسلة كتب عالم المعرفة، كتاب رقم 148، الكويت، ابريل 1990.

8. فهد سعران المطيري، تحفظات الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير في القانون العام من كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012.

9. فتوح الشاذلي، حقوق المرأة في قانون الجنسية، منشورات المجلس القومي للمرأة، مصر، 2012.

10. محمد شحرور، الكتاب والقرآن – قراءة معاصرة، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1990.

11. محمد شحرور، نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي– فقه المرأة (الوصية، الميراث، القوامة، التعددية، اللباس)، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط (1)، دمشق، 2000.

12. محمد عوض التلباني، تحديات قانونية للأمن القومي الفلسطيني، فصل ضمن كتاب (الأمن القومي الفلسطيني مرتكزات وتحديات)، مركز التخطيط الفلسطيني– منظمة التحرير الفلسطينية، غزة، 2016.

13. محمد عوض التلباني، القانون الدولي ونظرية الأمن الاسرائيلية، فصل ضمن كتاب (محاضرات في الأمن القومي الفلسطيني – نظرية الأمن الإسرائيلية وعملية السلام)، دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني– منظمة التحرير الفلسطينية، غزة، 2020.

التقارير والبيانات والمقالات:

1. حالة التصديق لصالح اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قاعدة بيانات معاهدات الأمم المتحدة على رابط (https://bit.ly/3JGBfEe)

2. التقرير الرسمي الأولي لدولة فلسطين – اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، 2017.

3. التقرير الرسمي الأولي الثاني لدولة فلسطين حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، 2020.

4. قائمة الدول حسب حالة التصديق لصالح اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، عن موقع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على رابط (https://bit.ly/3JGBfEe)

5. تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة رقم (23811– 05)، الدورة 32، يناير 2005، تعليقات ختامية تركيا.

6. تقرير التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 2006، موقع الأمم المتحدة على رابط :(https://bit.ly/3HjWXM0).

7. النساء الفلسطينيات يتعرضن إلى هجوم ممنهج ضد حقهن بالحماية والمساواة من قبل جهات أصولية وقوى محافظة، ورقة موقف صادرة عن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، رام الله، نشرت بتاريخ 2020/1/27.

8. نقابة المحامين نرفض تطبيق ونشر اتفاقية "سيداو" بشكلها الحالي دون أي تحفظات، خبر منشور بتاريخ 2019/12/18 على رابط (https://bit.ly/3mKXIWy)

9. بيان وجهاء وعشائر فلسطين، ديوان التميمي، الخليل، صادر بتاريخ 2019/12/21 منشور على رابط: (https://bit.ly/3eB6BxC)

10. نزار محمد عثمان، سيداو في الميزان، مقال على رابط (http://www.saaid.net/Doat/nizar/6.htm).

الاتفاقيات الدولية والقوانين والاحكام القضائية:

1. اتفاقية المساواة في الأجور اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في 29 يونية 1951.

2. اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 640 (د-7) في 20 ديسمبر 1952.

3. اتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج، اقرت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1763 ألف (د-17) في 7 نوفمبر 1964.

4. إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2263(د-22) في 7 نوفمبر 1967.

5. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 180/34 بتاريخ 18 ديسمبر 1979.

6. قانون الجزاء الهمايوني العثماني الصادر عام 1879.

7. قانون الأحوال الشخصية المصري لسنة 1920 وتعديلاته.

8. قانون حقوق العائلة المصري لسنة 1954 المطبق في قطاع غزة.

9. مجلة الأحوال الشخصية التونسية لسنة 1956.

10. قانون الأحوال الشخصية العراقي لسنة 1959.

11. قانون الأحوال الشخصية الاردني لسنة 1976.

12. قانون الانتخابات رقم (13) لسنة 1995.

13. قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (3) لسنة 2001.

14. القانون الأساسي المعدل لسنة 2003.

15. مدونة الاسرة المغربية الصادرة سنة 2004.

16. قانون انتخاب مجالس الهيئات رقم (5) لسنة 2004.

17. قانون الانتخابات العامة لسنة 2005.

18. قانون انتخاب مجالس الهيئات رقم (12) لسنة 2005.

19. قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة.

20. القرار بقانون رقم 7 لسنة 2011 بشأن تعديل قانون العقوبات.

21. الدستور المصري لسنة 2014.

22. الدستور التونسي لسنة 2014.

23. القرار بقانون رقم (22) لسنة 2019م بشأن حق الأم في فتح حسابات مصرفية لأبنائها القاصرين.

24. القرار بقانون رقم (21) لسنة 2019 بشأن تحديد سن الزواج في دولة فلسطين.

25. القرار بقانون رقم (1) لسنة 2021 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة.

26. طعن دستوري رقم 12 لسنة (2) قضائية دستورية، والمنشور في العدد (138) من الوقائع الفلسطينية.

27. قرار تفسيري رقم 2 لسنة (3) قضائية دستورية، صادر عن المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية، منشور في العدد (141) من الوقائع الفلسطينية.

28. طعن دستوري رقم 8 لسنة (5) قضائية دستورية دعوى (2019/32)، والمنشور في العدد (174) من الوقائع الفلسطينية.

النضال السياسي للمرأة الفلسطينية في الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000-2006م)

ريم فرحات

تمهيد:

تكتسب مشاركة المرأة الفلسطينية السياسية من حيث نسبة المشاركة ونوعها، وضعية خاصة بحكم خصوصية الحالة السياسية الفلسطينية، فالشأن السياسي الفلسطيني له خصوصية تتبع من حالة الصراع التاريخي مع الاحتلال "الإسرائيلي"، لذلك يتوجب دراستها وفق السياق والخصوصية السياسية للوضع الفلسطيني، الذي هو في مرحلة رمادية، لا هي مرحلة دولة مستقلة، ولا هي مرحلة تحرر وطني، فهده المرحلة تجعل من الصعب الحكم على مشاركة المرأة من خلال مؤشرات المشاركة السياسية كنسبة التسجيل في سجلات الناخبين أو التصويت في الانتخابات أو نسبة وجود المرأة في المجلس التشريعي أو مؤسسات السلطة، وسيكون من الإنصاف الحكم على مشاركة المرأة من خلال المشاركة في النضال الوطني بشكل عام سواء كان رسميا أو غير رسمي، وسواء كان مؤسساتيا أو غير مؤسساتي[1].

أولاً- أثر المشاركة السياسية للمرأة في الأحزاب الفلسطينية على دورها النضالي:

تعتبر الأحزاب السياسية أهم قنوات المشاركة السياسية وكإطار حقيقي يتم من خلاله تفعيل المشاركة الشعبية، بترجمة خيارات وبدائل هذه الأخيرة أمام صانعي القرار، وبفضل المشاركة يتمكن الحزب السياسي من الوصول إلى السلطة في إطار التداول الديمقراطي من خلال ما يفرزه الصندوق الانتخابي أو المشاركة فيها بمحاولة التأثير على مختلف القرارات أو المشاريع الصادرة عن السلطة بما ينسجم مع البرنامج السياسي للحزب والصالح العام[2].

والمشاركة السياسية تجعل المرأة أكثر إدراكًا لمشاكلها، مما يفتح لها بابًا للتعاون الإيجابي بينها وبين كافة المؤسسات الرسمية والمدنية، لحل هذه المشاكل ومعالجة قضاياها بشكل إيجابي، وهذا بدوره يعزز من دور هذه المؤسسات مجتمعيًا، ويردم الهوة القائمة بين هذه المؤسسات والقاعدة الجماهيرية التي من المفترض أن تمثلها، إذ إن التواصل ما بين هذه الجماهير وبين المؤسسات بطريقة تمكنها من معرفة احتياجات وأولويات الجماهير، هي طريقة مثلى تساعد على نجاح خطط التنمية الفاعلة[3].

1- مفهوم المشاركة السياسية:

يلعب مفهوم المشاركة السياسية، دوراً مهماً، في تطوير آليات وقواعد الحكم الصالح، كمفهوم بات قيد التداول السياسي في الوقت الراهن، وفي إطار ما يعرف "بالتنمية المستدامة للمجتمعات، خاصة مجتمعات العالم الثالث التي توصف أنظمتها بالشمولية أو بسيادة المفاهيم الإرثية على مفاهيم المواطنة في تحديد النخب السياسية[4]، وتمثل المشاركة السياسية أرقى تعبير للديمقراطية لأّنها تقوم على مساهمة المواطنين والمواطنات في قضايا المدينة أو الحي أو المؤسسة، وتندرج في إطار التعبير السياسي الشعبي، وتسيير الشأن السياسي من قبل كلّ أطراف المجتمع وكلّ النساء والرجال، وتعتبر فضلاً عن ذلك من

الآليات الضرورية للتعبير عن إرادة المواطنات والمواطنين، وتكريس سيادة الشعب[5].

وتطور مفهوم المشاركة السياسية واتخذت مظاهر متعدّدة، والمفهوم مكون من جزئيين هما (المشاركة) كنشاط يقوم به الانسان، وكلمة (سياسة) كمصطلح اجتماعي، وكلمة المشاركة مشتقة من أسم المفعول للكلمة اللاتينية (Participate) ويتكون هذا المصطلح من جزأين (pars) بمعنى جزء (Part) والثاني (Compare) وتعني "القيام بـ" وبالتالي المشاركة تعني (To take part) أي القيام بدور معين[6].

وتعريف المشاركة اصطلاحا: بأنها الجهود الشعبية التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية، وصنع السياسات ووضع الخطط وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الإنتاجي، وكذلك على المستوى المحلي[7].

وأما مصطلح السياسة لغوياً، مشتقة من كلمة سوس بمعنى الرياسة أو القيادة، وهو اسم مشتق من الفعل ساس أو يسوس، وساس الأمر سياسة بمعنى قام به، ومنها جاءت مقولة يسوس الناس بمعنى يقودهم أو يحكمهم، والسوس هو أيضا الطبع والخلق، والسياسة في الفكر العربي هي القيام بالأمر بما يصلحه والمقصود بالأمر هنا هو أمر الناس، فكلمة أمر كلمة شائعة الاستعمال في العربية بمعنى حكم ودولة، أما كلمة سياسة باللاتينية أو الإنجليزية فمردها إلى الكلمة الإغريقية أو اليونانية (polis) وتعني الدولة أو المدينة أو مكان تجمع المواطنين[8].

وأما مفهوم المشاركة السياسية فتعرف بأنها: عمل تطوعي مقصود يهدف إلى التأثير في القرارات السياسية، وتعبر عن الأنشطة والأعمال التي تستهدف اختيار الحكام، والتأثير في القرارات الحكومية، وصنع السياسة العامة، وتشير إلى الأفعال القانونية التي يقوم بها مواطنون نحو التأثير على اختيار الأفراد الحكوميين أو الأفعال التي يقومون بها، وتعرف أيضاً بأنها: مجال تلك الأنشطة

التي تأتي في فترة الانتخابات، والتي بواسطتها يحاول المواطنون التأثير على القرارات الحكومية التي تتعلق بالمشكلات التي تهمه[9].

وكذلك تعرف بأنها: مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي يعتبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة[10]، والمعنى الأكثر شيوعًا لمفهوم المشاركة السياسية هو: قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك، حيث تقتضي المشاركة السياسية وجود مجموعة بشرية تتكون من المواطنين والمواطنات يتوفر لديهم الشعور بالانتماء إلى هذه المجموعة البشرية وبضرورة التعبير عن إرادتها متى توفرّت لديهم الإمكانيات المادية والمعنوية ووسائل أو آليات التعبير[11].

2- مكانة المرأة في الأحزاب السياسية الفلسطينية:

تُعد الأحزاب السياسية الوسيلة الأساسية والأكثر مباشرة التي يمكن للنساء الوصول من خلالها إلى المناصب المنتخبة والقيادة السياسية، وبالتالي فإن للأحزاب السياسية وسياساتها وممارساتها وقيمها أثراً كبيراً على مستوى مشاركة النساء في الحياة السياسية، وتُحقق الأحزاب التي تتعامل بجدية مع المشاركة السياسية للنساء عدة فوائد إذ تحصل على وضع انتخابي أفضل، وتتمكن من الوصول إلى مجموعات جديدة من الناخبين، وتقُيم علاقات أقوى مع جمهور الناخبين، إضافةً إلى ذلك، تتمكن الأحزاب من خلق صورة عن نفسها بأنها تتسم بالحيوية والنشاط فيما إذا أنتجت وجوهاً جديدة وأفكارا جديدة[12].

كما أن أهداف الحزب السياسي من وراء تجنيد نساء بين صفوفه إنما يكون لتعميم أفكاره وزيادة فعاليته وانتشاره بين صفوف الشعب في المقام الأول، يلي ذلك إيمانه بالقضايا الاجتماعية ومن بينها المرأة، ومع ذلك فإن هذا الهدف لا يقف على رأس أولوياته لانشغاله بأمور عامة وأكثر إلحاحاً تتمثل في عملية التحرر والبناء[13].

ويلاحظ أن الغالبية العظمى من النساء اللواتي يلتزمن بالأحزاب السياسية، هن من الفتيات اللواتي نلن درجة لا بأس بها من الثقافة والتعليم، وممن ساعدتهن ظروفهن الاجتماعية على التحرك والالتزام، والقسم الأكبر من الحزبيات من الطالبات والمعلمات[14]، فبعد أن تمكن بعض النساء من تنمية وعيهن، من خلال التحصيل العلمي، وترسخت لديهن قناعات بواجب الدفاع عن الحلم والأمل بالمستقبل الذي تصبون إليه مع شعبها، انخرط بعضهن في العمل الوطني، من خلال الانضمام إلى أحد التنظيمات الفلسطينية، وممارسة بعض النشاطات الاجتماعية أو السياسية النضالية من جهة أخرى، وإظهارها القدرة على التمسك بمبادئها، وقدرتها الشخصية على جذب الآخرين، وكسب ثقتهم، وتعاطفهم معها[15].

وعلى الرغم من تبني الأحزاب والفصائل أفكاراً تقدمية، حول وضعية المرأة الفلسطينية، إلاّ أن وضع النساء في الأحزاب يشير إلى الفارق الكبير بين الشعار والتطبيق، وإن مبدأ المساواة في الفرص، لا يتناسب مع حجم التواجد المأمول للنساء في ظل السلطة الوطنية، كما تراجعت مكانة الأحزاب المؤيدة لقضايا المرأة وتحررها ومساواتها بالرجل، على الساحة الفلسطينية وتنامي الأحزاب المحافظة التي تدعو إلى منح المرأة حقوقها كأحد أفراد المجتمع الشرقي[16].

وخلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000–2006م)، عملت الأحزاب السياسية الفلسطينية وتحديدًا اليسارية منها على تشجيع النساء بالانخراط في العمل الوطني السياسي، وذلك انطلاقًا من الفكر اليساري الهادف إلى خلق منظمات نسوية ذات برنامج نسائي محدد، تعمل من خلاله مع القاعدة العريضة في المخيم والمدينة، كذلك شجعت هذه الأحزاب النساء على الانتماء لهذه الأحزاب والأطر النسوية التابعة لها، وأن ذلك سيساهم بشكل كبير في تمكين النساء وتقوية مواقعهن، وخلق جيل من النساء نجح في الربط بين ما هو وطني وسياسي واجتماعي[17].

وتشير بعض الإحصائيات المتعلقة بالتواجد النسوي في الأحزاب السياسية إلى أن النساء يشكلن حوالي 25% من مؤتمر حركة فتح و33% من مجلسها الثوري و40% من لجنتها الحركية العليا، أما النساء في الجبهة الشعبية فتشكل 10% من لجنتها المركزية، فيما تشكل 19.5% من اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية في الضفة الغربية و16.5% من لجنتها المركزية في قطاع غزة، وفي "فدا" تشكل النساء 30% من المكتب التنفيذي و19% من اللجنة المركزية، أما حركة حماس فلا توجد نسب محددة لمشاركة المرأة في هيئاتها المختلفة[18].

1- تمثيل المرأة الفلسطينية في الأطر القيادية للأحزاب الفلسطينية:

بالرغم من دور الأحزاب السياسية في عملية تنظيم النساء وتشجيع مشاركتهن، إلا أنها حدّت –وبتفاوت– من وصول المرأة لقيادة الأحزاب وكرّست الدور التقليدي لها، وأعدتها للمشاركة (كجند احتياط) في المقاومة الوطنية، كذلك لم تحظ القضايا النسوية والاجتماعية باهتمام كاف داخل هذه الأطر والأحزاب، وكثيرًا ما حافظت على الفكر الأبوي، وشعرت النساء في كثير من المواقف بالفجوة بين طروحات هذه الأحزاب وشعاراتها وبين تطبيقاتها الواقعية، بل ذهبت لأكثر من ذلك حينما ساومت هذه الأحزاب على قضايا النساء بحجة الوضع السياسي القائم[19].

وقد أدركت الحركة النسوية مبكراً عملية الإقصاء التي تمارسها الأحزاب السياسية بحق النساء وخاصة عن الهياكل القيادية العليا، التي أدت بدورها لتعميق فجوات المشاركة ما بين الرجال والنساء، وغياب الدور القيادي للنساء داخل الأحزاب، وأكدت على أن دور النساء ما زال ثانوياً في ذاك الوقت، وساهم انغلاق الأحزاب السياسية على الذات، وتفشي القبلية الحزبية، في العزوف عن المشاركة السياسية والحزبية، ولعبت الثقافة الذكورية داخل الحزب السياسي "الأحزاب التقدمية" دوراً ملموساً في تعزيز السلطات الأبوية التي أجهضت إمكانيات القيادات النسوية وفرصها، فرغم الحديث النظري والأيديولوجي بقيت رؤية القيادات الحزبية حول تعزيز واقع النساء والشابات في الهيئات القيادية

محدودة، وتم التعامل على أساس أن قدرات المرأة محدودة في السياق الحزبي، ويتم من خلال غياب الثقة بقدراتها[20].

من جانب آخر، نشطت في الانتفاضة الفلسطينية الثانية، الحركات التقليدية المنادية بعودة المرأة للبيت والتزامها بالحجاب، واتخذت الأحزاب السياسية بما فيها اليسارية موقف المهادن والمراوغ بحجة خصوصية المرحلة، وهذا شكل عائقًا كبيرًا أمام كثير من النساء في الاستمرار بالمشاركة السياسية، وذهابهن إلى المؤسسات التخصصية التي تهتم أكثر بالقضايا النسوية، أو التي تعمل على الدمج بين القضايا الاجتماعية والوطنية في أحسن الأحوال[21].

ولا تزال تعاني المرأة فجوة كبيرة بين الشعارات التي نطلقها الأحزاب السياسة عن أهمية مساواة المرأة بالرجل، والسعي الفعلي لتغيير واقع المرأة في الأحزاب، وينعكس ذلك في تدني مستوى تمثيل المرأة في الهيئات القيادية العليا، ففي حركة فتح تشكل النساء 5% من عضوية اللجنة المركزية، وفي الجبهة الشعبية 10% من عضوية اللجنة المركزية، وفي اللجنة المركزية لحزب فدا يبلغ تمثيل النساء 19%، وفي المكتب السياسي 30%، وهذه أعلى نسبة لتمثيل النساء في الهيئات القيادية للأحزاب الفلسطينية، وإذا كان تمثيل المرأة ضعيفاً في الأحزاب الوطنية، فهو يكاد يكون معدوماً في الحركات الإسلامية[22].

ثانياً- المشاركة السياسية للمرأة في المؤسسات النسوية:

1- مفهوم النسوية:

يعتبر مصطلح النسوية مصطلحاً جديداً، حل تدريجياً محل مصطلح حركة تحرير المرأة والدفاع عن حقوقها، وكأنهما مترادفان أو متقاربان في المعنى، وكأن المصطلح الجديد لا يختلف عن القديم إلا في أنه أكثر شمولاً أو أكثر راديكالية، ولكن حركات تحرير المرأة كانت تطالب بأن تحصل المرأة على حقوقها كاملة، الحقوق السياسية مثل حق المرأة في الانتخابات والمشاركة في السلطة، والحقوق الاجتماعية، مثل حق المرأة في الطلاق، وفي حضانة الأطفال، والحقوق الاقتصادية كالحق في المساواة في فرص العمل والأجور[23].

وظهر المصطلح لأول مرة في الغرب عام 1860م، ثم ظهر في أميركا في القرن العشرين، وطرح من جديد في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وازدهر في فرنسا في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، ثم أخذ ينشر كفكر في شتى أرجاء العالم، إلى أن أصبح فكراً عالمياً تتبناه كافة المؤسسات والهيئات المنادية بحقوق المرأة، وتعرف النسوية بأنها: "منظومة فكرية أو مسلكية مدافعة عن مصالح النساء، وداعية إلى توسيع حقوقهن"، كما تعرف على أنها: "الحركة التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيًّا واجتماعيًّا، واقتصاديًّا، وتسعى إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها بإزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة"[24].

وأما الحركة النسوية فهي: حركة اجتماعية تتبنى قضية النساء في المجتمع، من منطلق القناعة بوجود خلل في ميزان القوى الاجتماعية والسياسية بين الرجال والنساء، وتقوم على الوعي والفعل، وتتشكل من الأفراد والمجموعات والمؤسسات التي تشترك في الموقف والهدف، وتعبر عن ذلك بالفكر والعمل[25]، وتُعنى الحركة النسوية بضرورة تعزيز دور المرأة دائماً في المشاركة السياسية، وهو أحد أهم الأهداف المركزية للنسوية، وهناك نوعان من نشاطات الحركة النسوية: الأول: نشاطات جماعات المصالح، ويهدفن إلى التأثير في النخبة السياسية، ومن ثم القرارات السياسية والتشريعية، والثاني: نشاطات يستخدمن الخطاب الثقافي[26].

وأما المؤسسات النسوية تعرف بأنها: "المنظمات التي تعنى بشؤون المرأة المختلفة والتي تديرها وتخطط لها نساء أو تشارك في إدارتها نساء بشكل رئيس، وتهتم بقضايا المرأة[27].

2- المؤسسات النسوية في قطاع غزة:

بعد تشكيل السلطة الفلسطينية عام 1994م، زادت وتعددت المؤسسات النسوية، واتخذت مسميات مختلفة على شكل جمعيات خيرية تقوم بخدمة المجتمع على المستوى الوطني، وأطر نسوية جماهيرية تابعة للأحزاب السياسية، عملت على تأطير أعداد كبيرة من النساء على المستويين الوطني والاجتماعي،

ومراكـز أو مؤسسـات نسـوية تعمـل علـى الاهتمـام بالقضـايا الاجتماعيـة المختلفـة وتفعيلهـا فـي المجـال النسـوي، طـواقم وغيرهـا، وجمعيـات صـغيرة ذات طـابع إغـاثي وصـحي، وهـي تعمـل فـي أمـاكن جغرافيـة محـددة، وكـذلك المراكـز والمؤسسـات الحقوقية ومراكز الأبحاث[28].

وبلـغ عـدد المؤسسـات النسـوية فـي قطـاع غـزة عـام 2006م، (50) مؤسسـة، (30) منهـا فـي مدينـة غـزة، وبـاقي المؤسسـات توجـد فـي المنطقـة الشـمالية، والوسـطى والجنوبيـة مـن القطـاع[29]، وتعمـل المؤسسـات النسـوية علـى تفعيـل دور المـرأة فـي المشـاركة السياسـيّة، مـن خـلال حلقـات التوعيـة والتثقيـف المـدني والحقـوقي والـديمقراطي والقـانوني وقضـايا التمكـين النسـوي، ومـن أولويـات عمل المؤسسات النسوية:

- نشـر ثقافـة الديمقراطيـة مـن حيـث حـق النسـاء فـي المسـاواة بالعمليـة الديمقراطيـة، وحقـوق المواطنـة ومفهومهـا، والعلاقـة بـين الديمقراطيـة وحقـوق الإنسان، والحقوق المدنية للمواطنة[30].
- العمـل علـى رفـع مسـتوى المـرأة مـن النـواحي الثقافيـة والاجتماعيـة والاقتصادية[31].
- تقـديم التـدريبات، والـدورات، وورشـات العمـل، واللقـاءات، لفئـات نسـوية مختلفـة، مـن أجـل نشـر وخدمـة الفكـر النسـوي وخدمتـه، وتقـديم التوعيـة والنهـوض بمسـتوى المـرأة بـين فئـات المجتمـع عامـة، وفئـة النسـاء خاصـة، تتـراوح تلـك التـدريبات فـي مجـال الإعـلام، مجـال العمـل البرلمـاني والانتخابـات، ووصـول المـرأة لمواقـع صـنع القـرار، وتـدريبات فـي مجـال حقـوق المـرأة والاستشـارات القانونيـة، العنـف الأسـري، والـزواج المبكـر، والعنـف ضـد المـرأة، وحقـوق العـاملات والمشـاريع الصـغيرة، وعقـد ورش عمـل، محاضـرات، لقـاءات، ودورات تدريبيـة للنسـاء حـول مواضـيع مشـاركة المـرأة الفلسـطينية فـي الانتخابـات بالترشـيح أو التصويت[32].
- بنـا الـوعي المجتمعـي وتطـويره، حـول قضـايا المـرأة، وذلـك بتوعيـة المجتمـع وتثقيفـه حـول قضـايا وموضـوعات مهمـة للمـرأة، والعمـل علـى رفـع درجـة

وعي النساء بحقوقهن السياسية، والمدنية والقانونية، وتطوير قدرتهن على الدفاع عن تلك الحقوق وتجسيدها في الحياة الخاصة والحياة العامة للنساء من خلال النشاطات الثقافية، والعمل على تطوير معرفة النساء، وتغير الصورة النمطية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وبناء قدرة النساء القيادية[33].

أبرز المؤسسات النسوية في قطاع غزة:

أ- جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية:

هي جمعية تنموية نسوية غير حكومية، تساهم في بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي يقوم على مبادئ الحرية والمساواة، والعدالة الاجتماعية، من أجل تقوية المرأة الفلسطينية وتمكينها وإشراكها في الحياة العامة والخاصة، تأسست الجمعية في مدينة القدس عام 1981م، تحت اسم اتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية، وتم ترخيصها عام 2001م، تحت اسم (جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية)، ومقرها الرئيس في مدينة رام الله، ولها فرع في قطاع غزة[34].

ب- اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي:

تأسس اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي عام 1981م، كمؤسسة جماهيرية غير ربحية؛ تعنى بقضايا المرأة والطفل في فلسطين، وقد تم تسجيله بشكل رسمي بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، أحد الأركان الرئيسية للحركة النسوية الفلسطينية، ويسعى الاتحاد لمواصلة دوره كمدافع عن حقوق المرأة، من خلال تطوير المشاريع والبرامج النوعية والفريدة بالإضافة إلى الأساليب والنماذج التي تعزز دور المرأة اجتماعيًّا، اقتصاديًّا وسياسيًّا، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في مجتمع فلسطيني ديمقراطي[35].

ج-طاقم شؤون المرأة:

هو ائتلاف يضم الأطر النسوية والمؤسسات النسوية الأهلية، ومجموعة من المهتمات بقضايا المرأة، تأسس في القدس عام 1992م، مقره الرئيسي في رام الله، وله فرع في قطاع غزة، ويسعى لرؤية مجتمع فلسطيني ديمقراطي لا

يميز بين الرجل والمرأة، يرى الطاقم أن إزالة التهميش والتمييز عن المرأة يمكن أن يتم من خلال تفعيل الدور النضالي الوطني للمرأة، وفي وجود تشريعات وبرامج نسوية مؤسسة تخدم احتياجات النساء المتنوعة، وتدار بفاعلية، وتعتمد على المشاركة العريضة والتطوع، وتركز على التراث والنضال الوطني والإبداع والنزاهة[36].

د- مركز شؤون المرأة:

مركز شؤون المرأة هو جمعية أهلية نسوية، مستقلة، غير ربحية، تأسس عام 1991م، ويعمل المركز على تمكين النساء الفلسطينيات، ومناصرة حقوقهن من خلال برامج تنمية القدرات والمعلومات، والأبحاث والمناصرة، انطلاقاً من مبادئ حقوق الإنسان، التي تشمل التمكين، المشاركة، المساواة، عدم التمييز، والمساءلة، لضمان العدالة والكرامة للنساء[37].

هـ- جمعية المرأة المبدعة:

جمعية فلسطينية غير حكومية، تأسست في مدينة غزة عام 2004م، وتهدف الجمعية إلى تطوير قدرات المرأة الإبداعية وتنميتها من خلال برامج متنوعة في المجالات الفكرية، والبحثية، والثقافية، بما يعكس القيم الإيجابية نحو المرأة في المجتمع الفلسطيني، وإلى الإبداع النسوي ونشره في كافة المجالات، و نشر الحقوق الثقافية للنساء والتعريف بها، ورعاية المواهب الشابة من كلا الجنسين، ودعم المبدعات والباحثات، والعمل على تأسيس فكر نسوي تنويري، تقديم رؤية نسوية في مجال الثقافة، والإعلام، والمجتمع، والسياسة، تعمل الجمعية من خلال عدة برامج: برنامج بناء القدرات، برنامج التوعية التثقيف، برنامج الإبداع النسوي، برنامج الحد من الفقر[38].

و-جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية:

جمعية خدماتية تنموية، تساهم في تمكين المرأة الفلسطينية وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة في قطاع غزة، تأسست عام 2006م، وهي تعمل

علـى تطـوير المـرأة الفلسـطينية عبـر زيـادة نشـاطها فـي الشـأن العـام، والعمـل علـى حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية[39].

3- انخراط المرأة الفلسطينية في المؤسسات النسوية:

شـكلَّ تأسـيس السـلطة الفلسـطينية نقلـة نوعيـة فـي تـاريخ الحركـة النسـائية الفلسـطينية، ومـن أبـرز مـا رافـق هـذه المرحلـة مـن تطـورات هـو بـروز المؤسسـات النسـوية المهنيـة المتخصصـة ذات اسـتقلالية عـن الأحـزاب السياسـية[40]، وتعـود أبـرز الأسـباب لهـذه الزيـادة إلـى فشـل الأحـزاب والفصـائل الوطنيـة فـي تحقيـق القضـايا والمطالـب الوطنيـة حيـث كانـت الحركـة النسـوية جـزءاً مـن هـذه الأحـزاب، وأدى ذلـك إلـى انتقـال الكـوادر النسـائية للعمـل فـي المنظمـات غيـر الحكوميـة، وبالتـالي أصـبح نشـاط النسـاء فـي المنظمـات غيـر الحكوميـة بعيـدًا عـن إطـاره السياسـي والحزبـي والجمـاهيري، كمـا سـاعد تهمـيش دور المـرأة فـي الأحـزاب، والسـيطرة الذكوريـة علـى اللجـان، والأطـر النسـوية السـابقة علـى ذهـاب كثيـر مـن القيادات النسوية إلى المنظمات النسوية[41].

وسـاهم انغـلاق الأحـزاب السياسـية علـى الـذات، وتفشـي القبليـة الحزبيـة، فـي العـزوف عـن المشـاركة السياسـية والحزبيـة، ولعبـت الثقافـة الذكوريـة داخـل الحـزب السياسـي "الأحـزاب التقدميـة" دوراً ملموسـاً فـي تعزيـز السـلطات الأبويـة التـي أجهضـت إمكانيـات القيـادات النسـوية وفرصـها، فـرغم الحـديث النظـري والأيـديولوجي بقيـت رؤيـة القيـادات الحزبيـة حـول تعزيـز واقـع النسـاء والشـابات فـي الهيئـات القياديـة محـدودة، وتـم التعامـل علـى أسـاس أن قـدرات المـرأة محـدودة فـي السياق الحزبي، لأنه يتم من خلال غياب الثقة بقدراتها[42].

وكـان لانخـراط المـرأة الفلسـطينية فـي المؤسسـات النسـوية أثـر سـلبي علـى الأحـزاب السياسـية الفلسـطينية، فقـد واجهـت العديـد مـن التحـديات والإشـكاليات الداخليـة، حيـث بـدا الوضـع وكـأن الأحـزاب قـد أفرغـت مـن طاقاتهـا لصـالح المؤسسـات النسـوية جـراء رحيـل جيـل كامـل وانتقالـه للعمـل الأهلـي علـى حسـاب العمـل الحزبـي والنقـابي، كمـا عجـزت الأحـزاب السياسـية عـن تطـوير برامجهـا ورؤيتهـا لتكـون علـى قـدر التحـديات التـي آل إليهـا الوضـع فـي الأراضـي

الفلسطينية، بل بقيت تتغنى بتاريخها النضالي والسياسي والنقابي دون إحداث أي تغيرات ترتبط بالحقوق الوطنية والاجتماعية، هذا الإحلال الذي أتاحته الأحزاب السياسية لمصلحة المنظمات النسائية، لم يكن وليد صدفة، بل كان نتاج للفراغ الحاصل بسبب الأزمة التي تعاني منها الأحزاب، وعجزها عن تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني وطموحاته، وقد انعكس ذلك على دور النساء في الأحزاب[43].

وفي سياق نمو المنظمات النسائية وتطورها في قطاع غزة، تَسلَّمَ زمام قيادة المنظمات النسوية نخبة عرفت باسم قيادات العمل الأهلي، وتعود هذه القيادات في أصولها الاجتماعية في الأغلب إلى الفئات الفقيرة من أبناء المخيمات والقرى الفلسطينيّة، ممن تَلَقَّيْنَ تدريبًا وتأهيلاً في مجالات الإدارة والاتصال والعلاقات العامة وتدبير التمويل، بالإضافة إلى إطلاعهن على تجارب بلدان أخرى مشابهة، وقراءاتهن النظريّة في حقول التنمية والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي، وقد تمتعن بمصادر دخل مرتفعة نسبيًا، بالإضافة إلى كون البعض منهن يشغلنَ مناصب عليا مرموقة في بعض التنظيمات السياسية، وبالتالي عملهن في بعض الأحيان يكون وفق رؤى واتجاهات قريبة من أجندة الأحزاب السياسيّة التي ينتمون إليها، والبعض الآخر منهن لم يسبق له العمل في إطار سياسي، حيث يرون الحزب السياسي والمنظمة الأهلية كتكوينين أساسيين في المجتمع المدني يكمل بعضهما بعضًا، ولا يحل أحدهما محل الآخر[44].

أما فيما يتعلق بالهيكليّة الإدارية للمنظمات النسويّة، فتتشكل من عدد محدود من الكفاءات المهنية يشكلن الهيئة الإدارية، ويقمن بتوزيع الوظائف بينهن، وتكون الهيئة مسؤولة عن تقديم التقرير السنوي لنشاطات المؤسسة وميزانيتها أمام مجلس الأمناء، والأغلبية العظمى من المؤسسات تدار من قبل هيئات إدارية ترأسها إمرأة[45].

وتعد النساء الفئة المستهدفة الأولى ضمن اهتمامات المؤسسات النسوية، تليها فئة الأطفال، الذين غالباً ما ينظر إلى هدف رعايتهم مساعدة النساء

خصوصًا العاملات منهن، سواء كان بتوفير أنشطة وبرامج هادفة لهم، أو في تربيتهم والعناية بهم، بتوفير حضانات بهدف مساعدة النساء للخروج للعمل وفي الوقت نفسه يشكل مصدر دخل للمؤسسات النسوية، واحتلت فئة الشباب المرتبة الثالثة، إذ إن اهتمام المؤسسات النسوية بفئة الشباب ذكورًا وإناثًا له بعد جندري، وذلك بهدف تغيير الصورة النمطية للمرأة بين فئة الشباب، وإدخال مفاهيم التكافؤ بين المرأة والرجل. بينما يعد الرجال غائبين عن أجندات المؤسسات النسوية المباشرة، فلم يتم استهدافهم بشكل مباشر لتغيير الصورة النمطية السائدة عن المرأة ودورها في المجتمع[46].

وتعمل النساء في هذه المؤسسات موظفات، ولا تعمل متطوعات، وكى لا تكون هذه المؤسسات خاضعة للأحزاب السياسية فإنها تضع شروطاً للتوظيف للحد من قبول النساء الحزبيات، ولتجنب الاعتماد المالي على تلك الأحزاب حتى لو كانت المؤسسة مشكلة عن طريق الحزب، لذلك تسعى المؤسسات النسوية إلى تمويل أنشطتها عن طريق الدعم الخارجي[47]، وتوفر المؤسسات النسوية فرص عمل للنساء وذلك بإقامة مشاريع إنتاجية مدرة للدخل لدعم النساء، خصوصًا الفقيرات منهن، حتى تستطيع دعم النساء اقتصاديًا ومساعدتهن، الأمر الذي يساعد على تحرير المرأة اجتماعيًا وإعطائها فرصًا متساوية في مجالات مختلفة، علماً بأنه لا يوجد ارتباط ما بين انسجام أولويات النساء وحاجاتهن في السياسات التنموية المبنية على أساس النوع الاجتماعي مع السياسات التنموية الجندرية في فلسطين[48].

ثالثاً- مظاهر المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000-2006م):

شاركت المرأة الفلسطينية بفعالية في الانتفاضة الثانية التي اندلعت في 28 أيلول (سبتمبر) 2000م، حيث اشتركت المرأة في أعمال المقاومة المعتادة، ثم أضافت إضافة نوعية إلى نضالاتها بالعمليات الاستشهادية داخل الخط الأخضر؛ حيث نفذت تسع استشهاديات عمليات داخل "إسرائيل"، ونجحت في

بعض الجوانب، وأخفقت في جوانب أخرى، نجحت في إثارة الجدل حول القوانين والتشريعات خاصة قانون الأحوال الشخصية، نجحت في احتلال مواقع مسؤولة في تشكيلات قيادة الانتفاضة: لجان مقاطعة البضائع "الإسرائيلية"، لجان الإغاثة، الأطقم الطبية، لجان التنسيق والمتابعة الفصائلية، لجان الدفاع عن الأسرى والأسيرات، لجان التنسيق مع وفود التضامن الدولية وغيرها، وأخفقت في تبوء مراكز قيادية بأعداد كافية تتناسب مع تضحياتها ومعاناتها، وبالتالي بقي لدينا أعلام ونخبة نِسوية، وليس شريحة كبيرة من النساء، عاد النضال الوطني ليطغى على النضال الاجتماعي خصوصًا في ظل المواجهة المستمرة واليومية مع الاحتلال[49].

1- المشاركة في الانتخابات:

ينظر إلى مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية والتشريعية كمقياس للنشاط السياسي لما له من أهمية في المشاركة في عملية صنع القرار الفلسطيني الرسمي، وكعملية ضرورية، تعمل على تطوير المرأة وتنميتها بشكل خاص، وفي مشاركتها بالحياة السياسية بشكل عام.

أ- مشاركة المرأة في انتخابات المجالس المحلية عام 2005م:

اعتمدت وزارة الحكم المحلي منذ عام 1994م، على سياسة التعيينات في المجالس المحلية التي لم يتجاوز مشاركة المرأة فيها سوى 9.9% في الضفة الغربية، وعدم تعيين أية امرأة في المجالس المحلية في قطاع غزة، وفي الوقت الذي أعطى فيه القانون حق المرأة في الانتخاب والترشيح لكن لم يحدد نصيبها من المشاركة في المجالس البلدية والمحلية، أي لم يكن هناك تطور إيجابي لصالح المرأة، مما ترتب عليه مطالبة المؤسسات النسوية بتعديل هذا القانون؛ حيث طالبت تلك المؤسسات والمنظمات بتحديد نسبة 30% حدً أدنى للمشاركة النسائية في المجالس المحلية، ويحق للمرأة في أن تكون في موقع تالٍ للرئيس في حال كون الرئيس رجلاً[50].

وقامت المؤسسات والأطر النسوية ومؤسسات المجتمع المدني بمحاولة لضمان دور أكبر وأكثر فعالية للمرأة في الانتخابات المحلية، وتم طرح الأمر على المجلس التشريعي لتعديل قانون الانتخابات؛ بحيث يتضمن تخصيص 20% من مقاعد مجالس الهيئات المحلية للمرأة، وفي تاريخ 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 2004م، تم إقرار المجلس التشريعي لقانون انتخابات الهيئات المحلية الذي نصت على إفراد مقعدين للنساء في كل الدوائر التي ترشح المرأة نفسها، وقد لاقى هذا الأمر ترحيباً لدى كافة المؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني والقوى الديمقراطية، ورأت فيه عودة للتمييز الايجابي لصالح المرأة في قانون الانتخابات البلدية والمحلية، واعتبرته خطوة على طريق إفساح المجال أمام تعزيز دور المرأة، وتوسيع مشاركتها في الحياة السياسية والمجتمعية[51].

بلغ عدد الناخبين في المناطق التي جرت فيها الانتخابات، وهي عشرة دوائر انتخابية نحو (87700) ناخبًاً، اقترع منهم (60480) بنسبة 72%، تنافس في تلك الانتخابات (414) مرشحاً ومرشحة على (118) مقعداً، فازت النساء بعشرين مقعداً بنسبة 17% من المقاعد، وبلغ عدد مراكز الاقتراع (48) مركزاً، وبلغ إجمالي عدد الناخبين في سجل الناخبين (62433) ناخباً، اقترع منهم (52968) ناخباً بنسبة 85%، وبلغ إجمالي عدد الناخبين في السجل المدني (21267) ناخباً، اقترع منهم (6366) ناخباً بنسبة 30%[52].

وجرت الانتخابات في 10 تجمعات سكانية في قطاع غزة بتاريخ 27 كانون الثاني (يناير) 2005م، وتم اتباع نظام الأكثرية (الفردي) في هذه المرحلة وفقًا لقانون رقم (5) لسنة 2004م، بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية، وفازت حماس بنحو 65% من المقاعد، تلتها حركة فتح التي فازت قوائمها بنحو 24% من المقاعد، فقد حصل مرشحو حماس وأنصارها على (75) مقعداً، بينما حصلت حركة فتح على (38) مقعداً، وذهبت المقاعد المتبقية وهي (5) مقاعد إلى باقي الفصائل والمستقلين، وشملت الانتخابات عشر بلديات هي بيت حانون، الزهراء، المصدر، مخيم المغازي، الزوايدة، دير البلح، بني سهيلا،

خزاعة، النصر، الشوكة. فازت حماس بسبع بلديات بأغلبية ساحقة، بينما فازت حركة فتح بثلاث بلديات هي الزهراء والمصدر ومخيم المغازي[53].

وأجريت المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية في باقي الدوائر الانتخابية في قطاع غزة، بتاريخ 5 أيار (مايو) 2005م، وبلغ عدد الناخبين المسجلين (40,096) ناخباً، شارك منهم (30,706) ناخباً بما نسبته 76,58%، وكانت أعلى نسبة اقتراع في دائرة المغراقة، حيث بلغت 91,54%، وأقلها في دائرة بيت لاهيا 73,23%، وظهرت تصريحات متضاربة من قبل كل من حركة حماس وحركة فتح حول نسب الفوز بالمقاعد، فرفعت عدة قضايا أمام المحاكم الفلسطينية، وتمت الموافقة على عدد منها، وذلك في ثلاث دوائر انتخابية في قطاع غزة هي رفح وبيت لاهيا والبريج، وقررت حركة حماس عدم الاعتراف بالقرارات الصادرة عن المحاكم بشأن انتخابات الجولة الثانية للبلديات في قطاع غزة[54].

نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ما زالت دون المستوى الذي تطمح إليه النساء الفلسطينيات، واللاتي قد يكنّ الأقدر فعليًّا على تحسس الاحتياجات الفعلية لمجتمعاتهن المحلية؛ إذ بلغت نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية والبلدية في قطاع غزة 17.3%[55].

إن غياب مشاركة المرأة أو محدوديتها في المجالس المحلية، وعدم مشاركتها في رسم السياسات الخاصة بتلك الهيئات، يزيد من معاناة المرأة بشكل عام، والأسر التي تعيلها امرأة بشكل خاص، كما تعتبر مشاركة النساء في مجالس الهيئات المحلية جزءاً مهماً وأساسيًّا من المشاركة السياسية للمرأة والعملية الديمقراطية برمتها، وتمثل الهيئات المحلية سواء كانت مجالس بلدية أو قروية، أهمية خاصة في مجتمعنا لجهة العلاقة المباشرة التي تقيمها مع أبناء شعبنا في كل أماكن سكنه، والتي تقدم فيها الدعم لتعزيز البنية التحتية وتطويرها وبخاصة الخدماتية منها: (كهرباء، مياه، طرق، مرافق تعليمية صحية واجتماعية وثقافية) بما يعزز صمود شعبنا في وطنه.

ب- مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية عام 2006م:

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني في اجتماعه في 18 حزيران (يونيو) 2005م، قانون الانتخابات الفلسطينية، والذي أجريت وفقه الانتخابات التشريعية في العام 2005م، بتبني نظام الانتخاب المختلط على أساس المناصفة بين نظام القوائم النسبية ونظام الدوائر المتعددة، استجابةً لمطالب مؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والقوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية؛ لكنه في الوقت نفسه لم يلب مطالب الحركة النسائية بتضمين القانون الكوتا النسائية التي تضمن نسبة معينة من المقاعد المخصصة للنساء، في حين أقر آلية مشاركة المرأة، ووجوب حضورها في القوائم النسبية[56].

وشجعت الأحزاب السياسية المرأة على المشاركة في الانتخابات (تصويتاً وترشيحاً) لاعتبارات الفوز والخسارة وكسب أصوات الناخبات، وتشجيعهم للمشاركة النسائية؛ وذلك لتفعيل دور المرأة الفلسطينية بشكل إيجابي ومؤثر في الحياة السياسية والديمقراطية، ويقولون إن هذا يعزز مبدأ المواطنة والحياة المدنية، ويؤدي إلى زيادة الانتماء والانحياز لمصلحة الوطن ككل، فإنهم ينفون فكرة استغلال دور المرأة السياسي لتحقيق مصالح وأهداف حزبية[57].

وقد حصلت النساء ككل على سبعة عشر مقعداً في المجلس التشريعي من خلال النظام الملزم للقوائم النسبية. بواقع ستة لحركة "حماس"، وثمانية لحركة "فتح"، وواحد عن كل من قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، وقائمة فلسطين المستقلة، وقائمة الطريق الثالث. ولم تحرز المرأة على صعيد الدوائر أي مقعد على الإطلاق. وبذلك تكون المرأة قد حصلت على نسبة أقل قليلاً من 13% من عدد أعضاء المجلس التشريعي. وهي أفضل مما كانت عليه في المجلس السابق (انتخابات التشريعي في يناير 1996م)؛ حيث فازت خمس عضوات من النساء فقط من مجموع 88 عضواً في المجلس أي بنسبة 5,6%. ولكنها تبقى دون المستوى المطلوب التي طالبت به المرأة، وبالتأكيد أقل من

نسبة 20% التي أُقرت صيغة ملزمة للقوائم. وشكلت نائبات حركة حماس نسبة 34.1% من نائبات المجلس التشريعي الفلسطيني[58].

فازت من قائمة التغيير والإصلاح لحركة حماس ست نساء وهن جميلة عبد الله الشنطي وسميرة حلايقة، مريم فرحات، منى منصور، هدى القرناوي، وفازت 8 نساء من حركة فتح في عضوية المجلس التشريعي انتصار الوزير، وجهاد أبو زنيد، وربيعة حمدان، وسحر القواسمي، وسهام ثابت، ونجاة الأسطل، ونجاة أبو بكر، ونعيمة محمد عيسى الشيخ علي، وفازت واحدة من قائمة فلسطين المستقلة هي راوية رشاد الشوا

ومن الجدير بالذكر أنه على صعيد الدوائر فإن القانون الفلسطيني لم يحدد كوتا للنساء، ولذلك فإن حركة حماس ذاتها التي عبرت عن اهتمامها بالمرأة حين التزمت بترشيح نساء من خلال القوائم تحت طائلة الإلزام القانوني شأنها في ذلك شأن بقية الفصائل، لم ترشح نساء للدوائر بالرغم من أنه كان بمقدورها أن تدعم نساء مرشحات على الدوائر؛ نظراً لقدرتها التعبوية وقوتها الجماهيرية الواضحة للعيان، وخطابها الديني المؤثر لاسيما على القطاع النسوي الذي يتسم بالمحافظة وضعف الوعي الثقافي والسياسي، وخاصة في المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين[59].

والحقيقة أن الانتخابات قد شهدت بشكل عام ضعفاً في الترشيح النسوي على مستوى الدوائر. وربما يشفع للقوى الأخرى لاسيما الصغيرة عدم قدرتها على دعم نساء مرشحات إلى حد توقع الفوز منها نظراً؛ لإدراكها الجلي بمدى صعوبة المنافسة، وبالتالي فمن أصل أربعمائة وثمانية مرشحين في ست عشرة دائرة لم تترشح سوى ثماني عشرة امرأة أي بنسبة 4.4% وهي نسبة متدنية جداً، ولا تعكس الحد الأدنى من الاهتمام أو من حضور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية، ومن أصل ست عشرة دائرة لم تترشح ولا امرأة في خمس دوائر، أما العدد الأكبر من النساء المرشحات في الدوائر فقد جاء من عدد قليل من الدوائر، حيث إن إحدى عشرة امرأة منهن ترشحن في أربع دوائر، في حين لم

تترشح في الدائرتين الأكبر (وهي الخليل وغزة) سوى امرأة واحدة في كل منهما، وهي مشكلة سابقة على موضوع الانتخابات وتستحق الاهتمام من قبل المعنيات بالدرجة الأولى، ثم من قبل المنظمات النِسوية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني والفصائل السياسية[60].

ج-المشاركة في الفعاليات الوطنية (المسيرات، التظاهرات، المواجهات مع الاحتلال "الإسرائيلي"):

لقد شاركت المرأة الفلسطينية في المسيرات والمظاهرات والاعتصامات الجماهيرية لأجل مصلحة الوطن ولأجل النساء، بل ونظمت بعضاً منها، وكانت خطيبة وقائدة في هذه الفعاليات، وجابهت الاحتلال بكل ما تملك من عزم وإرادة ومال، فنساء غزة شاركن بالمسيرات الغاضبة ضد سياسة الاحتلال إن كانت مسيرات عفوية غير منظمة، أو مسيرات منظمة، فانطلقت الفتيات من المدارس والجامعات متوجهات إلى الحواجز الإسرائيلية التي وجدت في قطاع غزة غير حاملة للسلاح، بل هتافات وصرخات ضد جنود الاحتلال فكانت هذه الوسيلة التي تملكها كل نساء القطاع[61].

وأوضحت اعتدال أبو قمر أن النساء شاركن في مسيرات تشييع الشهداء مع العلم أن النساء لم تكن تشارك في الجنازات، بل كانت مقتصرة فقط على الرجال، فوجود النساء في تشييع الشهداء كان له دور في إبراز وجود المرأة بكل مجالات الحياة، وقد سمت هذه الجنازات "زفة عرس الشهيد" فكانت النساء تخرج من بيت الشهيد وصولاً إلي المقبرة ثم تعود لبيت الشهيد[62].

وأشارت ابتسام زقوت على مشاركة النساء في الاعتصامات من أجل حرية الأسرى، ووضحت أن "أم جبر وشاح" في عام 2004م، هي أم أسيرة عند الاحتلال، أضربت عن الطعام لمدة وصلت إلى أربعين يوماً، وهذا الإضراب كان في خيام اعتصام وجدت في شوارع مدينة غزة؛ من أجل تحقيق مطالبهم بخروج كل الأسيرات والأسرى[63].

المصادر والمراجع

1. اتحاد لجان العمل الاجتماعي: موقع الكتروني: http://www.awcsw.org/ar/our-work/our-strategy.

2. إسماعيل، أسماء جهاد: تطور الفكر النسوي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

3. بالينغتون، جولي: تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى – دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2011م.

4. بركة، آية نظمي: المتغيرات السياسية وأثرها على تطور المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية 1994-2006م، غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2016م.

5. بشور، نجلاء نصير: مكانة المرأة في التنظيمات والأحزاب السياسية الوحدوية، المرأة العربية ودورها في حركة الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولي، 1982م.

6. بيبرس، ايمان: المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، مصر، جمعية نهوض وتنمية المرأة، 2011م.

7. جاد الله، حنين عبد الرحيم عبد العزيز: التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996- 2006، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007م.

8. جاد، إصلاح: تطور الدور السياسي للمرأة الفلسطينية حتى الانتفاضة، مجلة شؤون المرأة، نابلس، أيار 1991م.

9. جاد، إصلاح: دور الحركة النسويّة والانتخابات التشريعية، نابلس، مجلة السياسة الفلسطينية، مركو البحوث والدراسات الفلسطينية، ع 10، 1996م.

10. الجريري، اعتدال؛ البرغوثي، فداء: المرأة في الحياة العامة، رام الله، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010م.

11. جعفري، رهام: دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوسلو، فلسطين، رسالة ماجستير، معهد دراسات المرأة – برنامج المرأة والقانون والتنمية –جامعة بيرزيت، 2012م.

12. جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية: موقع إلكتروني: http://pdwsa.ps/.

13. جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية: موقعالكتروني: https://pwwsd.org/ar.

14. جمعية المرأة المبدعة: موقع إلكتروني: http://pngoportal.org/pngo/?page.

15. الحافي، محمد يوسف: المشاركة المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2006م، غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2009م.

16. دراغمة، تمام: فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، 2014م.

17. الدلو، نادية فايز رشيد: دور المرأة الفلسطينية في صنع القرار السياسي في السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2011م.

18. الرحبي، منة: النسوية: مفاهيم وقضايا، دمشق، الرحبة للنشر والتوزيع، 2014م.

19. سلامة، عبد الغني: صورة بانورامية للمرأة الفلسطينية، رام الله، مجلة سياسات (تصدر عن معهد السياسات العامة)، عدد 41، 2017م.

20. الشامي، حسان رشاد: المرأة في الرواية الفلسطينية 1965-1985م، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1998م.

21. شقير، حفيظة: دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004م.

22. صافي، خالد: المرأة الفلسطينية.. تحديات الواقع وسبل المواجهة، فلسطين اليوم، 9 مارس 2010م، موقع إلكتروني: https://paltoday.ps/ar/post/73532.

23. صيام، آمال: تطبيق التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بالمؤسسات الأهلية النسوية في قطاع غزة.

24. طاقم شؤون المرأة: موقعالكتروني: http://www.watcpal.org/abouts/10.

25. عامر، سمية سميح عبد الفتاح: دور المؤسسات النسوية في التخطيط.

26. عبد المجيد، أيمن وآخرون: المشاركة السياسية والنقابية للنساء في فلسطين تزامنًا مع الثورات العربية - قراءة الواقع الفلسطيني في سياق علاقات النوع الاجتماعي، القدس، مركز الدراسات النسوية، 2014م.

27. عبد الوهاب، طارق محمد: سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م.

28. العزاوي، وصال: المرأة العربية والتغيير السياسي، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012م.

29. علي، جمال سلامة: أصول العلوم السياسية – اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات، القاهرة، دار النهضة العربية، 2000م.

30. عواد، وفاء محمد حمزة: دور المنظمات النسويَة الفلسطينيَة.

31. عودة، شذا: دراسة بحثية حول مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية «المعيقات والفرص وتحديدا في المجتمعات المحلية» محافظتي رام الله والبيرة وجنين نموذجاً، رام الله، هيئة الأمم المتحدة – برنامج تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية، 2014م.

32. العيلة، رياض: واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامة (قطاع غزة نموذجًا)، مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلاميةفي الفترة من 13–15 فبراير 2006م.

33. كمال، هالة: لمحات من مطالب الحركة النسوية المصرية عبر تاريخها، القاهرة،مؤسسة المرأة والذاكرة، 2017م.

34. اللجنة العليا للانتخابات المحلية الفلسطينية.

35. مركز شؤون المرأة: موقع الكتروني: http://site.wac.ps/ar/.

36. المسيري، عبد الوهاب: قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والتوزيع، الطبعة الثانية، 2010م.

37. مقابلة مع ابتسام زقوت: بتاريخ3ديسمبر 2020م.

38. مقابلة مع اعتدال أبو قمر: بتاريخ8ديسمبر 2020م.

39. مقابلة مع ناهدة عقيلان: بتاريخ23ديسمبر 2020م.

40. ميعاري، محمود: الثقافة السياسية في فلسطين – دراسة ميدانية، بيرزيت، سلسلة دراسات استراتيجية (5)، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، ط 3، 2001م.

41. نافع، نهي محمد أمجد: المشاركة السياسية للمرأة في مصر في الفترة ما بين 1981–2002م، القاهرة، قسم البحوث والدراسات الإنسانية، معهد البحوث والدراسات العربية، 2003.

42. نجم، منور عدنان: واقع المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية واقتراح استراتيجية لتطويرها (دراسة ميدانية في قطاع غزة)، دمشق، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2013م.

43. نزال، ريما: المرأة في قانون الانتخابات العامة، مركز مساواة المرأة، بتاريخ 26 \ 6\ 2005، موقع إلكتروني: http://www.c-we.org/ar/show.art.asp?aid=40038.

44. نوباني، يامن: موقع المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية، وكالة الأنباء الفلسطينية – وفا، الموقع الإلكتروني: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=BfrndUa739445458290aBfrnd.

45. هندية، سهى: هيكلية وبرامج الحركة النسائية وإشكالياتها نظرة عامة، دراسات وتقارير حول وضعية المرأة الفلسطينية، رام الله، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، مجلد 1، الفصل 2.

46. ولد عامر، نعيمة: المشاركة السياسية في الجزائر، الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر – كلية العلوم السياسية، 2001م.

47. وليد، حماد: المنظمات النسائية الأردنية والتنمية المستدامة، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات، 1999م.

48. يرو، فليب: علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998م.

هوامش

(1) عودة، شذا: دراسة بحثية حول مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية «المعيقات والفرص وتحديدا في المجتمعات المحلية» محافظتي رام الله والبيرة وجنين نموذجاً، رام الله، هيئة الأمم المتحدة – برنامج تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية، 2014م، ص 21.

(2) ولد عامر، نعيمة: المشاركة السياسية في الجزائر، الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر – كلية العلوم السياسية، 2001م، ص15.

(3) جاد الله، حنين عبد الرحيم عبد العزيز: التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996– 2006، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007م، ، ص35.

(4) ميعاري، محمود: الثقافة السياسية في فلسطين – دراسة ميدانية، بيرزيت، سلسلة دراسات استراتيجية (5)، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، ط 3، 2001م، ص 60.

(5) شقير، حفيظة: دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004م، ص16.

(6) عبد الوهاب، طارق محمد: سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م، ص106.

(7) نافع، نهي محمد أمجد: المشاركة السياسية للمرأة في مصر في الفترة ما بين 1981–2002م، القاهرة، قسم البحوث والدراسات الإنسانية، معهد البحوث والدراسات العربية، 2003، ص29.

(8) علي، جمال سلامة: أصول العلوم السياسية – اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات، القاهرة، دار النهضة العربية، 2000م، ص13.

(9) عبد الوهاب، طارق محمد: سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م، ص108–109.

(10) يرو، فليب: علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998م، ص 301.

(11) بيبرس، ايمان: المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، مصر، جمعية نهوض وتنمية المرأة، 2011م، ص4.

(12) بالينغتون، جولي: تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية أقوى – دليل الممارسات الجيدة للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2011م، ص2.

(13) الدلو، نادية فايز رشيد: دور المرأة الفلسطينية في صنع القرار السياسي في السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2011م، ص92.

(14) بشور، نجلاء نصير: مكانة المرأة في التنظيمات والأحزاب السياسية الوحدوية، المرأة العربية ودورها في حركة الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولي، 1982م، ص213.

(15) الشامي، حسان رشاد: المرأة في الرواية الفلسطينية 1965=1985م، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1998م، ص114.

(16) العيلة، رياض: واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامة (قطاع غزة نموذجًا)، مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 13–15 فبراير 2006 م، ص995–996.

(17) جاد الله، حنين عبد الرحيم عبد العزيز: التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996– 2006، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007م، ص67.

(18) نوباني، يامن: موقع المرأة الفلسطينية في الأحزاب السياسية، وكالة الأنباء الفلسطينية – وفا، الموقع الإلكتروني: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=BfrndUa739445458290aBfrndU

(19) جاد الله، حنين عبد الرحيم عبد العزيز: التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996– 2006، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007م، ص68.

(20) عبد المجيد، أيمن وآخرون: المشاركة السياسية والنقابية للنساء في فلسطين تزامنًا مع الثورات العربية – قراءة الواقع الفلسطيني في سياق علاقات النوع الاجتماعي، القدس، مركز الدراسات النسوية، 2014م، ص26، 30.

(21) جاد، إصلاح: تطور الدور السياسي للمرأة الفلسطينية حتى الانتفاضة، مجلة شؤون المرأة، نابلس، أيار 1991م، ص39.

(22) العزاوي، وصال: المرأة العربية والتغيير السياسي، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012م، ص125.

(23) المسيري، عبد الوهاب: قضية المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والتوزيع، الطبعة الثانية، 2010م، ص14–15.

(24) الرحبي، منة: النسوية: مفاهيم وقضايا، دمشق، الرحبة للنشر والتوزيع، 2014م، ص14–15.

(25) كمال، هالة: لمحات من مطالب الحركة النسوية المصرية عبر تاريخها، القاهرة،مؤسسة المرأة والذاكرة، 2017م، ص20.

(26) الرحبي، منة: النسوية: مفاهيم وقضايا، دمشق، الرحبة للنشر والتوزيع، 2014م، ص14–15.

(27) وليد، حماد: المنظمات النسائية الأردنية والتنمية المستدامة، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات، 1999م، ص 30.

(28) هندية، سهى: هيكلية وبرامج الحركة النسائية وإشكالياتها نظرة عامة، دراسات وتقارير حول وضعية المرأة الفلسطينية، رام الله، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، مجلد 1، الفصل 2، ص21.

(29) صيام، آمال: تطبيق التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بالمؤسسات الأهلية النسوية في قطاع غزة، مرجع سابق، ص57.

(30) إسماعيل، أسماء جهاد: تطور الفكر النسوي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص111.

(31) دراغمة، تمام: فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، 2014م، ص33.

(32) إسماعيل، أسماء جهاد: تطور الفكر النسوي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص81–82.

(33) عامر، سمية سميح عبد الفتاح: دور المؤسسات النسوية في التخطيط، مرجع سابق، ص65.

(34) جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية: موقعالكتروني: https://pwwsd.org/ar.

(35) اتحاد لجان العمل الاجتماعي: موقع الكتروني: http://www.awcsw.org/ar/our-work/our-strategy.

(36) طاقم شؤون المرأة: موقعالكتروني: http://www.watcpal.org/abouts/10.

(37) مركز شؤون المرأة: موقع الكتروني: http://site.wac.ps/ar/.

(38) جمعية المرأة المبدعة: موقع إلكتروني: http://pngoportal.org/pngo/?page.

(39) جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية: موقع إلكتروني: http://pdwsa.ps/.

(40) عواد، وفاء محمد حمزة: دور المنظمات النسويَة الفلسطينيَة، مرجع سابق، ص155.

(41) جعفري، رهام: دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوسلو، فلسطين، رسالة ماجستير، معهد دراسات المرأة – برنامج المرأة والقانون والتنمية –جامعة بيرزيت، 2012م، ص63.

(42) عبد المجيد، أيمن وآخرون: المشاركة السياسية والنقابية للنساء في فلسطين تزامنًا مع الثورات العربية – قراءة الواقع الفلسطيني في سياق علاقات النوع الاجتماعي، القدس، مركز الدراسات النسوية، 2014م، ص26.

(43)عبد المجيد، أيمن وآخرون: المشاركة السياسية والنقابية للنساء في فلسطين تزامنًا مع الثورات العربية – قراءة الواقع الفلسطيني في سياق علاقات النوع الاجتماعي، المصدر السابق، ص25.

(44) عواد، وفاء محمد حمزة: دور المنظمات النسويَة الفلسطينيَة، مرجع سابق، ص180-181.

(45) جاد، إصلاح: دور الحركة النسويَة والانتخابات التشريعية، نابلس، مجلة السياسة الفلسطينية، مركو البحوث والدراسات الفلسطينية، ع 10، 1996م، ص96.

(46) سميح عبد الفتاح عامر، سمية: دور المؤسسات النسوية في التخطيط، مرجع سابق، ص54-55.

(47) نجم، منور عدنان: واقع المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية واقتراح استراتيجية لتطويرها (دراسة ميدانية في قطاع غزة)، دمشق، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2013م، ص80.

(48) سميح عبد الفتاح عامر، سمية: دور المؤسسات النسوية في التخطيط، مرجع سابق، ص84-85.

(49) جاد الله، حنين عبد الرحيم عبد العزيز: التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996- 2006، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007م، ص65.

(50) بركة، آية نظمي: المتغيرات السياسية وأثرها على تطور المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية 1994-2006م، غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2016م، ص118.

(51) الحافي، محمد يوسف: المشاركة المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2006م، غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2009م، ص104-105.

(52) اللجنة العليا للانتخابات المحلية الفلسطينية.

(53) مقبل، رائد فريد عثمان: أثر انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية، مرجع سابق، ص71.

(54) مقبل، رائد فريد عثمان: أثر انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية، مرجع سابق، ص71.

(55) الجريري، اعتدال؛ البرغوثي، فداء: المرأة في الحياة العامة، رام الله، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010م، ص8.

(56) نزال، ريما: المرأة في قانون الانتخابات العامة، مركز مساواة المرأة، بتاريخ 26 \ 6\ 2005، موقع إلكتروني: http://www.c-we.org/ar/show.art.asp?aid=40038.

(57) سلامة، عبد الغني: صورة بانورامية للمرأة الفلسطينية، رام الله، مجلة سياسات (تصدر عن معهد السياسات العامة)، عدد 41، 2017م، ص27.

(58) صافي، خالد: المرأة الفلسطينية.. تحديات الواقع وسبل المواجهة، فلسطين اليوم، 9 مارس 2010م، موقع إلكتروني: https://paltoday.ps/ar/post/73532.

(59) المصدر السابق.

(60) صافي، خالد: المرأة الفلسطينية.. تحديات الواقع وسبل المواجهة، فلسطين اليوم، 9 مارس 2010م، موقع إلكتروني: https://paltoday.ps/ar/post/73532

(61) مقابلة مع ناهدة عقيلان: بتاريخ23ديسمبر 2020م.

(62) مقابلة مع اعتدال أبو قمر: بتاريخ8ديسمبر 2020م.

(63) مقابلة مع ابتسام زقوت: بتاريخ3ديسمبر 2020م.

تقارير

القدس الضم الزاحف من القدس الموحدة الكبرى، فحاضرة القدس الكبرى

د.وليد سالم

مرت الخطط الإسرائيلية بشأن القدس الشرقية في ثلاث مراحل كبرى منذ عام 1967. المرحلة الأولى تمثلت بضم المدينة وفق القانون الإسرائيلي وبما يخالف القانون الدولي إلى إسرائيل، وتكريس هذا الضم (مشروع القدس الموحدة: 1967-1993). أما المرحلة الثانية والتي امتدت من عام 1993 وحتى عام 2009 فقد اشتملت على إنشاء ما أُطلق عليه إسم "مشروع القدس الكبرى" من خلال أسلوب "الضم الزاحف" مترافقا مع انشاء ما سمي بـ"الحوض المقدس" حول البلدة القديمة في القدس. وأخيرا تضمنت المرحلة الثالثة الإنتقال في عملية الضم الزاحف من "القدس الكبرى" إلى "حاضرة القدس الكبرى " **Metropolitan Jerusalem**" وهي العملية المستمرة حتى اليوم.

تهدف هذه المقالة إلى توضيح هذه المراحل الثلاث، مبينة في إطار ذلك الكيفية التي تم ويتم في إطارها استخدام الضم "القانوني" (**De jure Annexation**) غير الشرعي للقدس الشرقية عام 1967 كمدخل للقضم التدريجي لأراضي دولة فلسطين من خلال عملية ضم زاحفة أو فعلية (**De facto Annexation**) تتوسع باضطراد على حساب ا راضي الضفة

الفلسطينية بطريقة تهدف إلى جعل اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 عملية مستحيلة، وتنتهي المقالة بأفكار موجزة لما يمكن عمله لوقف وعكس هذا المسار التصفوي لفلسطين.

المرحلة الأولى: مشروع القدس الموحدة: ضم القدس الشرقية وتكريس الضم (1967–1993)

بدء مشروع الضم للقدس الشرقية عقب احتلال المدينة بعد حرب 1967 مباشرة، ففلي السابع من حزيران عام 1967 تمت ازالة بوابة مندلوم التي كانت تمثل نقطة العبور بين القدس الغربية والقدس الشرقية، ومد شبكة الباصات الإسرائيلية إلى القدس الشرقية، وتوحيد شبكة المياه والمجاري والخدمات العامة. وفي 1967/6/27، اصدر الكنيست الإسرائيلي ثلاثة قوانين لتعزيز ضم القدس الشرقية، وهذه القوانين هي : تعديل قانون أنظمة الدولة والقضاء لعام 1948، بحيث تسري على القدس الشرقية، وتعديل قانون البلديات رقم 6 لعام 1967 بنفس الإتجاه، وقانون المحافظة على الأماكن المقدسة. ولاحقا لهذه القوانين اصدرت الحكومة الإسرائيلية قرارين يتعلقان بالقدس، احدهما قضى بتوسيع حدودها من 6كم2 كما كانت قبل الحرب إلى 72كم2 على حساب اراضي الضفة الغربية لتمتد من صور باهر جنوبا إلى مطار قلنديا شمالاً. اما القرار الثاني فقد نص على سريان القانون والقضاء والإدارة الإسرائيلية على القدس الشرقية.

إضافة لما تقدم تم تفعيل قانون حارس أملاك الغائبين وقانون استملاك الأراضي للمنفعة العامة بما يسمح بمصادرة الأراضي في القدس الشرقية، وبوشر ببناء المستعمرات الإسرائيلية خارج البلدة القديمة، في المدينة عام 1967، فيما كان حي باب المغاربة وحي الشرف داخل البلدة القديم قد دمرا وأخليا بعد الحرب مباشرة، وبوشر بعدها بإنشاء ما أطلق عليه اسم الحي اليهودي على انقاضهما.

وفي 29 حزيران 1967 قام الحاكم العسكري الإسرائيلي للقدس شلومو لاهط بإصدار قرار بحل المجلس البلدي الفلسطيني للقدس.

بهذه الإجراءات تم تطبق ما يسمى بـ"مشروع القدس الموحدة" على الأرض، ولكن بدون مواطنيها المقدسيين الذين لم يجر ضمهم إلى إسرائيل، بل نظر اليهم بوصفهم "مواطنين اردنيين مقيمين في أرض إسرائيل، وفي عام 1973 أقرت الحكومة الإسرائيلية تعديلات على "قانون الدخول إلى إسرائيل لعام 1952" للحيلولة دون ان تزيد نسبة الفلسطينيين المقدسيين عن 25% من سكان القدس بأسرها بغربها وشرقها. ونصت هذه التعديلات على أن فلسطينيي القدس الشرقية يفقدون حق الاقامة في المدينة في ثلاث حالات هي: الإقامة سبع سنوات خارج القدس، والحصول على جنسية بلد آخر، او تقديم طلب جنسية لبلد آخر. وفي عام 1980 أكملت إسرائيل مشروع "القدس الموحدة" من خلال قرار الكنيست 1980/7/30 والذي نص على أن "القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل، وهي مقر الرئيس والكنيست والحكومة والمحكمة العليا، وتمنح افضلية خاصة من اجل تطويرها في المجالات المختلفة":

المرحلة الثانية: مشروع القدس الموحدة إلى مشروع القدس الكبرى (1993–2006)

بعد سقوط تيدي كوليك رئيس بلدية القدس الإسرائيلية من حزب العمل ليحل محله في المنصب ايهود اولمرت من حزب الليكود عقب انتخابات البلدية التي جرت في 1993/10/14، صادقت الحكومة الإسرائيلية المحسوبة على حزب العمل على تكثيف الإستيطان في مستعمرات يقع قسم كبير من الأراضي التي هي مبنية عليها خارج الـ72كم2، التي تم ضمها إلى إسرائيل عام 1967، وذلك تحت عنوان الإنتقال إلى مشروع "القدس الكبرى"، وهذه المستعمرات هي: معاليه ادوميم، وجفعات زئيف، وبسجات زئيف، وغوش عتصيون ومديعين عليت،

علما أنه كان قد بوشر ببناء هذه المستعمرات في وقت سابق على عام 1993، ولكن القرار باعتبارها جزءا من القدس الكبرى كما سميت صدر عام 1993.

في بداية هذه المرحلة تم فصل القدس الشرقية عن بقية فلسطين وذلك عبر قرار الإغلاق الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية 1993/3/30، والذي لا زال ساري المفعول حتى اليوم. واضافة للعمل على مشروع القدس الكبرى، فقد تم في هذه المرحلة التركيز على المزيد من توسيع الإستيطان الإستعماري داخل البلدة القديمة من القدس، ومنطقة ما أُسمي "بالحوض المقدس" حولها والذي يشمل سلوان والمقبرة اليهودية في جبل الزيتون، وما يطلق عليه اسم قرية داود، وتعاونت بلدية اولمرت مع منظمات يهودية متطرفة هي العاد وعطيرت كوهانيم وشوفو بانيم وجمعية المليارديير اليهودي ارفين موسكوفيتش في العمل على تهويد البلدة القديمة وجوارها، وتعززت في هذه المرحلة عملية نقل الوزارات والمؤسسات الإسرائيلية إلى القدس الشرقية، مثل وزارة الشرطة، فيما كان قد تم نقل وزارة العدل الإسرائيلية إليها في فترة سابقة. ونشطت في هذه الفترة عمليات التهويد للأرض والمعالم الأثرية والمشهد الحضاري وتغيير معالم المدينة فوق الارض وتحتها سيما من خلال الحفريات تحت المسجد الأقصى وفتح أنفاق تحته كما جرى عام 1996، والى جانب التهويد توسعت عملية الأسرلة للمؤسسات عبر اجبار القطاعات الإقتصادية والصحية والتعليمية الفلسطينية في القدس بالإرتباط بالقطاعات الإسرائيلية من أجل منحها تصاريح العمل اللازمة لعملها، مقابل ذلك اغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس بما فيها بيت الشرق الذي تم إغلاقه عام 2001، ثم هناك عمليات التهجير والإقتلاع التي توسعت خلال هذه الفترة عبر هدم البيوت، والإحجام عن منح رخص البناء وفرض الضرائب الباهظة وتجميد طلبات

جمع شمل العائلات بقرار صدر عن الحكومة الإسرائيلية في 2002/5/12، ولازال العمل ساري المفعول حتى اليوم.

خلال هذه المرحلة حصل متغيران هامان رئيسيان اضافة لما سبق من متغيرات: تمثل المتغير الأول بصدور قرار تحصين حدود القدس عن الكنيست الإسرائيلي يوم 2000/7/12 بمبادرة من حكومة ايهود باراك آنذاك والذي اشتمل على تعديل لقانون القدس الموحدة لعام 1980، حيث نص القانون الجديد على منع نقل اية صلاحية في القدس إلى طرف آخر دون موافقة 61 عضو كنيست على ذلك. اما المتغير الثاني فتمثل في طرح قضية السيادة الإسرائيلية على الحرم الشريف ابتداءً من مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 حين طرحت فكرة السيادة الإسرائيلية على ما تحت الأقصى، وتتدحرج هذا الأمر منذ ذلك الحين إلى ان وصلت إلى طرح فكرة تقاسم الحرم الشريف مع المسلمين خلال السنوات الأخيرة.

لم تنجح كل المشاريع الإسرائيلية خلال هذه الفترة في تقليص نسبة الفلسطينيين في المدينة كلها شرقاً وغرباً إلى ما دون 25%، ففي عام 2006 كانت نسبة الفلسطينيين قد وصلت إلى 34% مقابل 64% من اليهود، وهنا بدأت تتعالى الأصوات بتسريع بناء جدار الفصل العنصري حول القدس وإخراج مناطق مخيم شعفاط وكفر عقب من المدينة بعدد سكان فلسطينيين يناهز المئة وخمسين ألفا، بما يقلص نسبة الفلسطينيين في القدس ضمن حدود البلدية الإسرائيلية إلى 17% فقط. كما تعالت الأصوات بتسريع تطبيق مشروع حاضرة القدس الكبرى الذي أقرته الحكومة الإسرائيلية بشكل نهائي عام 1988، لكي يتم ضم مستعمرات اضافية في الضفة إلى القدس واضافة مستعمريها إلى عداد سكانها.

المرحلة الثالثة: من القدس الكبرى إلى حضرة القدس الكبرى: (2009–2021)

أعد مشروع حضارة القدس الكبرى (متروبوليتان القدس)، لأول مرة عام 1993، وقد أقرته الحكومة الإسرائيلية بشكله النهائي عام 1998 وهو يقضي بتوسيع القدس حتى البحر الميت ومشارف اريحا، وجنوبا حتى مداخل الخليل، وشمالا حتى سهل مستعمرة شيلو وقرية اللبن الشرقية الواقعة في منتصف الطريق نحو مدينة نابلس، وبذلك يشمل المشروع 2850 كيلو متر مربع من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما يوازي 40% من مساحتها ضمن حاضرة القدس الكبرى. ويهدف المشروع ايضا إلى تحويل حاضرة إسرائيل المركزية من منطقة غوش دان (تل ابيب والمركز) إلى القدس، ويشتمل المشروع على خطة 5800 لعام 2050 التي تتضمن إقامة فنادق ومنتجعات سياحية ضخمة، ومطار بحجم مطار اسطنبول الجديد، ومجمعات تكنولوجيا عليا (هاي تيك)، في مناطق حاضرة القدس الكبرى. وتوسيع المستعمرات حوالي مدينتي رام الله وبيت لحم من جميع الجوانب شمالا وجنوباً وشرقاً وغرباً لكل منهما بما يجعلهما مطوقتان بشكل كامل وتتحولان إلى جيبين صغيرين ضمن حاضرة القدس الكبرى. وسيعزل المشروع مدينة الخليل عن بيت لحم، كما سيحوّل اريحا إلى جيب صغير في منطقة استيطانية استعمارية تمتد حتى البحر الميت، وسيمزق بالتالي وحدة الأراضي الفلسطينية بما يجعل من الإستحالة إقامة دولة فلسطينية متواصلة في حال استمراره، معززا السعي لتحويل كل محافظات فلسطين الشمالية المحتلة عام 1967 إلى ما يسمى بـ"يهودا"، وهي حاضرة القدس الكبرى، و"شمرون" وهي بقية المحافظات الشمالية.

وتطرح حكومات بنيامين نتنياهو المتعاقبة منذ عام 2009 وحكومة بينيت التي تلتها هذا المشروع تحت عنوان مشترك هو "تكريس القدس كقلب ومركز للشعب اليهودي ومجمعا روحيا لليهود في العالم"، مما يعني استثناء من هو غير يهودي من الحق في المدينة فيما تعتبر حقا لكل اليهود في كل انحاء العالم، ويتجاوز هذا العنوان الآخر السابق الذي كان يقول بأن "القدس مدينة موحدة وعاصمة لدولة إسرائيل" والذي يعني حقوقاً جماعية للإسرائيليين في المدينة، ولكنه ينطوي في ذات الوقت على إقرار ضمني كما تشير صياغته بحقوق فردية لغير اليهود فيها.

منذ 2009 تعزز العمل على حاضرة القدس الكبرى بناءً للمستعمرات وشبكات الطرق للمستعمرين والطرق البديلة للفلسطينيين. وفي ذات الوقت استمر العمل على توسيع المستعمرات في القدس الشرقية ضمن حدود البلدية الإسرائيلية، ومن المشاريع الجارية حاليا: انشاء مستعمرة **E1** قرب مستعمرة معاليه أدوميم، مما يفصل القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية، ومستعمرة عطروت على أراضي مطار القدس في منطقة قلنديا والذي سيلغي أي تواصل جغرافي بين القدس ورام الله، ومشاريع لإغلاق توسع القدس الفلسطينية نحو بيت لحم منها إنشاء مستعمرة باسم جفعات همتوس وإقامة فرع جديد لمستعمرة هارحوما (جبل ابو غنيم) المحاذية لبيت لحم وبيت ساحور، هذا إضافة للتوسع المستمر لمستعمرة جيلو على حساب اراضي بيت جالا وبئر عونة وشرفات، ومصادرة منطقة المخرور الجبلية الجميلة قرب بيت جالا لإقامة متنزهات توراتية فيها، وهدم أعداد كبيرة من بيوت قرية الولجة المجاورة من أجل اقامة حديقة وطنية على نبع عين هنية في المنطقة وإنشاء مستعمرة جديدة.

إلى جانب هذه المشاريع ازدادت في السنوات الاخيرة مشاريع الترحيل الجماعي، ومنها مشروع ترحيل فلسطينيي الخان الأحمر الذي

توقف مؤقتاً بفعل الكفاح الفلسطيني ولكنه لم يلغ، وفي داخل المدينة المقدسة هناك مشاريع جارية لترحيل 28 عائلة (550 شخصا) من منطقة الشيخ جراح، ومشاريع ترحيل لأحياء مختلفة من سلوان :البستان 70 يسكنها 1000 شخص لإقامة ما أطلق عليه إسم حديقة الملك، وبطن الهوى: 80 عائلة قوامها 700 شخص تم ترحيل 14 عائلة منهم العام الماضي لإقامة مزيد من المباني الإستعمارية وحديقة توراتية كجزء مما يطلق عليه اسم مدينة داود، وواد ياصول 88 بيت قوامها 800 شخص ليقام عليه حي لليهود الفرنسيين.

يترافق مع مشاريع الترحيل الجماعي مشاريع اخرى لتغايير معالم المدينة كالحدائق الإضافية التي يجري انشاؤها في منطقة وادي الربابة في سلوان، والأخرى بين العيسوية والطور والثالثة في كرم المفتي قرب واد الجوز، ناهيك عن اختراع 13 مكانا مقدساً لليهود في القدس مثل إعادة تسمية باب العامود باسم هدار وهداسا، واعادة هيكلة مركز المدينة المحيط بالبلدة القديمة من خلال ما يسمى بخطة المركز من أجل تهويد المشهد القائم، ومشروع التلفريك الذي سينقل السياح من الطور إلى منطقة حائط المبكى، ومشروع القطار من حائط المبكى حتى تل أبيب مرورا بمطار اللد، وكذلك مشاريع الأنفاق التي يستمر حفرها تحت المسجد الأقصى مترافقة مع المساعي الحثيثة للسيطرة على مصلى باب الرحمة داخل المسجد، والدعوات المتصاعدة لما يسمى بحركات جبل الهيكل من أجل هدم الأقصى وإقامة الهيكل مكانه او تقاسمه مع المسلمين كما تطرح الحركات الأقل غلواء بينهم، يضاف لذلك إبقاء المقدسيين في حالة تحد دائم لحفظ وجودهم في المدينة حيث هناك اكثر من 25 الف بيت معرض للهدم بذريعة البناء بدون ترخيص، هذا إضافة لمشاق الحياة الإقتصادية باهظة التكاليف واعتداءات المستعمرين وشرطة الإحتلال، وغير ذلك.

خاتمة وآفاق:

يقيم في القدس الشرقية ضمن حدود البلدية الإسرائيلي 281.926 مستعمر حتى منتصف عام 2018، مقابل حوالي 349 الف فلسطيني. أما على مستوى محافظة القدس بحدودها الفلسطينية فيقيم 497.606 فلسطيني مقابل 313 الف مستعمر صهيوني. أي ان التفوق السكاني لازال فلسطيناً رغم كل محاولات الصهيونية للتغلب على ما تسميه بـ "المشكلة الديمغرافية". وتحاول إسرائيل الهروب إلى الأمام لحل هذه المشكلة عبر المساعي لإدماج وضم سكان مستعمرات حاضرة القدس الكبرى رسميا ضمن عداد سكان القدس، وهو ما تقف أمامه عقبات داخلية ودولية، والى حين حل هذه العقبات (إن حلت) فإن الضم الزاحف سيظل سيد الموقف، أما ترسيم هذا الضم وفق القانون الإسرائيلي فسيتأجل. لا يعني ذلك بالطبع التقليل من النجاحات الإسرائيلية في خلق توسع مضطرد في أراضي فلسطين من خلال بوابة القدس المتوسعة بإستمرار، ولكنه يعطي فسحة أمل بأن تضافر الجهود الكفاحية الفلسطينية بأوجهها الستة دبلوماسيا وسياسياً، واقتصادياً وتنموياً وقانونيا، وكفاحيا ميدانياً، ومعرفيا، واعلامياً قد تؤتي أُكلها سيما اذا نظمت ونسقت من قبل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشعري والوحيد للشعب الفلسطيني بالمشاركة بين كافة ابناء هذا الشعب في كل أماكن تواجده وبدعم من القوى المناصرة له في كل أرجاء العالم.

دور اللجان الشعبية في قطاع غزة في الدفاع عن حق العودة

د.خالد شعبان

حرص الفلسطينيون على استمرار نضالهم ضد الاحتلال الإسرائيلي بعد نكبة عام 1948 سعياً منهم إلى تحرير فلسطين، بالإضافة إلى حماية حقوق اللاجئين في أماكن سكناهم الجديدة المؤقتة، حيث تعددت أدواتهم النضالية على جميع المستويات السياسية والعسكرية والإجتماعية والثقافية ...، حرصا منهم على استمرار قضيتهم على جميع الصعد الدولية والاقليمية.

وقد جاءت نتائج حرب عام 1967 أن أدت إلى نتائج مخيبة لأمال وأحلام الفلسطينيين، حيث وقعت فلسطين بأكملها بالإضافة إلى أجزاء من أراضي الدول العربية تحت الإحتلال الإسرائيلي، وبالتالي أصبح معظم الفلسطينيين لاجئين سواء في أرض فلسطين أو خارجها.

يعيش اللاجئون الفلسطينيون، والذين تزيد نسبتهم عن 75% من ت عداد الفلسطينيين في العالم في 58 مخيماً معترف بها من الأونروا في فلسطين والأردن ولبنان وسوريا، بالإضافة إلى تواجد أعداد منهم في معظم دول العالم، وتمتاز أوضاعهم بشكل عام بالكثافة السكانية والفقر وأوضاع اجتماعية وصحية سيئة.

يدعي الإسرائيليون أن قرار 194 قرار غير ملزم باعتباره توصية ذات طابع انساني ولكن الإشكالية هنا تكمن في رغبة اللاجئين الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم بالعودة إلى فلسطين، وكذلك تذهب الأمم المتحدة في جميع مؤتمراتها في كل عام إلى التأكيد على قراراتها الشرعية الصادرة عنها حول القضية الفلسطينية وهو الأمر الذي يجعل قرار 194 ملزماً للأطراف ذات الصلة.

يعتبر القرار 194 حق ليس فيه منة من المجتمع الدولي والشرعية الدولية، من الممكن أن تتحقق خلال فترة زمنية معينة وبعدها تلغى، حيث تعتبر المصدرة للحق هي حرية رسمية وهي مصدر الشرعيات لمعظم دول العالم، وبالتالي يحق لكل لاجئ ان يمارس حقه في الوقت الذي يريد، مع العلم ان هذا الحق لا يسقط بالتقادم، وذلك في ظل عدم تنازل اللاجئين عن حقهم في العودة إلى مدنهم وقراهم التي طردوا منها.

أدت الأوضاع المريرة في المخيمات والأوضاع السياسية بشكل عام إلى تراكم حلم العودة إلى الأراضي والديار في جميع أماكن اللاجئين، ومما ساعد على ذلك المؤسسات المتعددة التي أنشأها الفلسطينيون، والتي كان لها الدور الواضح في الحفاظ على القضية الفلسطينية باعتبارها أحد أهم قضايا النظام الدولي، وقد أدى تعدد المؤسسات الفلسطينية وانتشارها الواسع بين اللاجئين الفلسطينيين إلى تعزيز ثقة اللاجئين بقيادتهم ومؤسساتهم في العودة إلى فلسطين، والى تراكم تحقيق حلم العودة إلى الأراضي المحتلة عبر الأجيال ، وسنقوم من خلال هذه الدراسة بشرح وتحليل آليات عمل وأهداف اللجان الشعبية في قطاع غزة.

مخيمات اللاجئين في قطاع غزة

يوجد في قطاع غزة ثمانية مخيمات هي : الشاطئ، جباليا، رفح، النصيرات، المغازي، دير البلح، خانيونس والبريج. والمخيمات في القطاع موزعة في شتى أرجائه من شماله إلى جنوبه، ولكنها مركزة في المنطقة الوسطى،

وتعتبر مخيمات غزة من أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان، حيث يتراوح عدد سكان المخيم الواحد ما بين ثلاثين الى ما يزيد عن مئة ألف نسمة، أما من الناحية الجغرافية فهناك بعض المخيمات المترابطة والمتداخلة مع البلديات مثل مخيم جباليا، فهو مرتبط ومتداخل مع بلدية جباليا ويتلقى الخدمات منها باستثناء المياه. كما هو الحال مع مخيم الشاطئ فهو متداخل مع بلدية غزة ويشرف عليه مجلس بلدي، أما المخيمات الوسطى فهي تجمعات منفصلة يوجد بها مجالس محلية مثل القرى، أما مخيم دير البلح فهو مفصول، ولكن ضمن بلدية دير البلح ويتلقى خدماته منها، أما مخيم خان يونس فيتبع لبلدية خان يونس، وكذلك مخيم رفح يتبع لبلدية رفح. لذا يوجد في قطاع غزة ثلاثة مخيمات مفصولة تماماً عن المدن هي، المغازي والبريج والنصيرات، بينما يوجد خمسة مخيمات متداخلة مع المدن هي دير البلح وخان يونس ورفح والشاطئ وجباليا، وفي كل هذه المخيمات يشارك اللاجئون في عضوية المجالس البلدية.

يسود في المخيمات في قطاع غزة وضع خاص، سواء من حيث عدد السكان، أو من حيث تداخل المخيم والمدينة، فبعض المدن أصبحت جزءاً من المخيمات نتيجة امتداد المساحة الجغرافية للمخيم، الأمر الذي أدى الى اعتبار بعض المخيمات مدناً ولها مجالس بلدية، رغم أن وزارة الحكم المحلي، التي تعتبر المخيم عبارة عن مساحة من الأرض تخضع لوكالة الغوث، ولا ينطبق عليها قانون الحكم المحلي، الا أنها تعاملت بشكل استثنائي مع وضعية المخيمات في قطاع غزة، مع ادراكها أن الوكالة هي المسؤولة عن تقديم الخدمات البيئية والصحية والتعليمية، وفعلاً لم تؤثر هذه المشاركة على دور الأونروا بشكل سلبي. وتم تعيين أعضاء منها في المجالس البلدية والمحلية، وتعتبر مخيمات قطاع غزة من المخيمات التي جرت فيها انتخابات للجان الشعبية، بإشراف دائرة شؤون اللاجئين، وعبر المؤتمرات الشعبية التي عقدت في المخيمات، ولكن دون وجود قانون خاص وموحد ينظم تلك العملية، حيث تم تحديد مهمتها من قبل القائمين عليها في الإطار السياسي فقط، لتمثيل اللاجئين

سياسياً، بينما بقيت الخدمات من مهمة المجالس البلدية[1]، وفيما يلي نبذة مختصرة عن مخيمات قطاع غزة :

1- **مخيم جباليا:** أنشئ عام 1948م، وهو يقع إلى الشمال الشرقي من مدينة غزة، وعلى مسافة كيلو متر عن الطريق (غزة – يافا)، يحد المخيم من الغرب والجنوب قريتا جباليا والنزلة، ومن الشمال قرية بيت لاهيا، ومن الشرق بساتين الحمضيات التابعة لحدود بلدية جباليا، بالقرب من بيت لاهيا، بلغت مساحة المخيم عند الإنشاء حوالي 1400 دونم.

2- **الشاطئ:** أنشئ مخيم الشاطئ في عام 1948م، ويقع إلى الشمال الغربي من مدينة غزة ويبعد عن وسط المدينة حوالي 4 كم، ويقع على شاطئ البحر من الجهة الشمالية، بلغت المساحة عند الإنشاء حوالي 747 دونم.

3- **البريج:** أنشئ المخيم عام 1949م على مساحة قدرها 528 دونماً، يقع إلى الجنوب من مدينة غزة، يحده من الشرق خط الهدنة، ومن الغرب مخيم النصيرات، ومن الشمال وادي غزة، ومن الجنوب مخيم المغازي.

4- **النصيرات:** أنشئ عام 1948م، بلغت مساحة المخيم عند الإنشاء حوالي 588دونم، ويضم أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم إبان النكبة.

5- **المغازي:** أنشئ عام 1949 ويقع في منتصف قطاع غزة، تقريبا وإلى الجنوب من مدينة غزة يحده من الغرب قرية الزوايدة ومن الشمال مخيم البريج، ومن الجنوب دير البلح بلغت مساحة المخيم عند الإنشاء 599 دونماً.

---

[1]-تيسير نصر الله ،مقارنةبيندورلجانالمخيماتفيالضفةالغربيةوقطاعغزة،مخيماتاللاجئينوالانتخاباتالمحلية،معهدإبراهيمأبولغدللدراساتالدولية، جامعةبيرزيت، فلسطين، 2005م، ص67 .

6- **ديـر الـبلح:** أنشـئ المخـيم عـام 1948م، ويقـع شـمال غـرب مدينـة ديـر الـبلح، بلغـت مسـاحة المخـيم عنـد الإنشـاء حـوالي 160 دونمـاً، بلـغ تعداد السكان سنة الإنشاء 9000 نسمة.

7- **خـــان يـــونس:** أنشـــئ المخـــيم عـــام 1949م، وبلغـــت مســـاحته عنـــد الإنشـاء حـوالي 549 دونمـاً، ويقـع شـمال شـرق مدينـة خـان يـونس، بلـغ عدد السكان سنة الإنشاء 35000.

8- **رفـــح:** أنشـــئ عـــام 1949م، يقـــع فـــي قلـــب مدينـــة رفـــح، بلغـــت مســـاحة المخيم سنة الإنشاء حوالي 1364 دونم.

اللجان الشعبية

تعتبـر اللجـان الشـعبية الفلسـطينية مـن أحـد أهـم المؤسسـات التـي تـم تشـكيلها فـي أواخـر القـرن العشـرين باعتبارهـا تابعـة لأحـد أهـم مؤسسـات م.ت.ف، وهـي دائـرة شـؤون اللاجئـين، وكـان العمـل المؤسسـي الـذي تنظمـه م.ت.ف، الإهتمـام بشـؤون اللاجئـين فـي جميـع امـاكن تواجـدهم، مـن خـلال لجـان خـدمات فـي المخيمـات، حيـث كـان لهـذه اللجـان الـدور الأكبـر فـي الإهتمـام بتجمعـات اللاجئـين، وقـد تطـور عملهـا بعـد وجـود السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية، حيـث تنـاول نشـاطها الحفـاظ علـى حقـوق اللاجئـين بشـكل عـام وحـق العـودة بشـكل خـاص، اكـد تشـكيل اللجـان الشـعبية علـى النشـاط المؤسسـي لـ م.ت.ف ممثلـة بـدائرة شـؤون اللاجئـين، حيـث اسـتطاعت الـدائرة مـن عقـد العديـد مـن الإتفاقـات مـع الأونـروا لتطـوير الخـدمات المقدمـة للاجئـين فـي المخيمـات الفلسـطينية، ومـن خـلال اللجـان كـان هنـاك تواصـل مسـتمر بـين سـكان المخيمـات وم.ت.ف، تسـود المؤسسـية عمـل اللجـان الشـعبية فهـي تتميـز بوجـود الإطـار القيـادي وآليـات العمـل ولجـان الإشـراف والتطوير، والرؤية الوطنية المنبثقة عن المؤسسة الرسمية.[1]

[1] - خالد شعبان ، هشام ابو هاشم ، دور اللجان الشعبية في تعزيز الوعي السياسي للاجئين الفلسطينيين –مخيم جباليا نموذجا ، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني ، العدد 54-55 يوليو 2019 .

تعتبر عودة اللاجئين الفلسطينية قضية اساسية في برامج وأهداف اللجان الشعبية، وهي ثابتة لدى اللجان في جميع أماكن تواجدها سواء على مستوى الشعارات او مستوى البرامج او مستوى الأهداف، كما تعكس اليات عمل اللجان الشعبية التطورات التي تحدث على مستوى القضية الفلسطينية، والتي تؤكد بشكل كبير على درجة تمسك كبيرة من الشعب الفلسطيني بحقه في العودة إلى أراضيه التي طرد منها بفعل القوة العسكرية الإسرائيلية.

يمكن حصر أهم أهداف اللجان الشعبية بالتمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتعويضهم عن فقدانها حسب القرار 194 والوقوف أمام كل المؤامرات التي تدعو لإلغائه أو إسقاطه، وتعمل اللجان الشعبية لتحقيق أهدافها وخاصة حق العودة من خلال تعزيز الوعي السياسي للفلسطينيين من الجيل الناشئ من خلال اقامة الندوات والمهرجانات والأفلام الوثائقية والرحلات، كما تقيم اللجان الشعبية المهرجانات الجماهيرية في المناسبات الوطنية، وإحياء التراث الشعبي الفلسطيني، واصدار النشرات التي تتعلق بحياة الشعب الفلسطيني مثل النكبة، حيث تعمل اللجان الشعبية على زرع الأمل لدى أبناء الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجدهم ومراحلهم السنية المختلفة في تحقيق حلم العودة.

أهداف اللجان الشعبية

منذ حرب عام 1948م وما تبعه من آثار على الشعب الفلسطيني من خلال عمليات التهجير القسرية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، فقد ظهرت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حيث ترك اللاجئون الفلسطينيون ديارهم بحثاً عن مأوى لحين انتهاء الحرب، وبقي الحال على ما هو عليه فقد توزع الشعب الفلسطيني خارج دياره فمنهم من استقر في مخيمات اللجوء خارج فلسطين وخصوصاً دول الطوق والجزء الآخر استقر في الضفة الغربية والجزء المتبقي فاستقر في قطاع غزة، وقد خصصت منظمة التحرير الفلسطينية دائرة تهتم بشؤون اللاجئين الفلسطينيين وذلك عام 1964م هدفها الحفاظ على حقهم في

الرجوع إلى وطنهم وخوفا من تذويب قضيتهم الوطنية، فقد عاش الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين في ظروف صعبة للغاية حيث عانى المخيم من الفقر والاكتظاظ السكاني والحيز الجغرافي الضيق الذي يحوي عشرات الآلاف من السكان، فقد بدأت اللجان الشعبية عملها داخل المخيمات بتوفير مقومات الثورة المنظمة للتمرد على واقع الاحتلال،

تعددت نشاطات الفلسطينيين في استمرار المطالبة بحقهم في العودة من خلال انشاء جمعيات ولجان متعددة سواء داخل فلسطين أو خارجها توحد صفوفهم، وتؤيد مطالبهم، وحصولهم على تأييد المجتمع الدولي، مثل مؤتمرات مكافحة العنصرية وأهمها مؤتمر ديربان، تعتبر المشاركة في هذه المؤتمرات تعزيز لحق العودة عالميا وتحظى بقبول الرأي العام العالمي. ويمكننا تركيز أهم أهداف اللجان الشعبية في مخيمات اللجوء بما يلي[1].

- التمسك بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم والتعويض عن كل ما أصابهم من ضرر خلال فترة لجوئهم، وطبقاً للفقرة (11) من القرار الأممي 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948، والتمسك به باعتباره الأساس الشرعي والقانوني لتحقيق ذلك.
- الوقوف بحزم أمام كل المؤامرات والمبادرات المحلية والدولي التي تستهدف الانتقاص من هذا الحق أو تدعو لإسقاطه أو التنازل عنه.
- تعزيز ثقة اللاجئين بأنفسهم ، وحمايتهم من التأثيرات السلبية التي تواجههم على كافة الصعد والتي قد تؤثر على ذاكرتهم، أو تضعف ثقتهم بأنفسهم والمطالبة بحقوقهم.
- التأكيد على وحدة حال اللاجئين في فلسطين والشتات، وبذل كل ما هو ممكن لتنسيق وتطوير العلاقة معهم أينما وجدوا.

[1]- https://www.amad.ps/ar/?Action=PrintNews&ID=85325، اللجان الشعبية وتطويرها وعزيزها 2015/8/15 .موقع امد للاعلام .

- التأكيد على إيجاد رؤية استراتيجية موحدة لمسألة حقوق اللاجئين، لا تنتقص من حق العودة للديار والممتلكات، ولا تتعارض مع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي يجب أن يتمتع بها اللاجئون الفلسطينيون.

- احترام كل المبادرات العاملة في حقل اللاجئين وبالذات التي تدعو للدفاع عن حقوق اللاجئين والتنسيق معها، وفي مقدمتها حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم طبقاً للقرار 194.

- التأكيد على مسؤولية الاحتلال الصهيوني المباشرة عن المأساة التي حلت باللاجئين الفلسطينيين والضغط على المجتمع الدولي لإيجاد الآليات لتنفيذ القرار 194.

- مطالبة المجتمع الدولي بإعادة الاعتبار للجنة التوثيق الدولية لتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين أينما وجدوا، وحماية حقوقهم وأملاكهم في فلسطين إلى أن تتحقق عودتهم إليها.

- العمل على تكامل الأدوار مع المؤسسات الرسمية وخاصة دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية كجهة اختصاص وتوحيد السياسات والمواقف وصولاً لحالة من الفهم المشترك تلافياً للمخاطر السياسية التي قد تحدق بقضية اللاجئين.

- رفض الرواية الإسرائيلية حول مغادرة اللاجئين لأراضيهم حيث تدعي إسرائيل أن اللاجئين الفلسطينيين غادروا مدنهم وقراهم طواعية.

- مطالبة الدول المانحة بزيادة موازناتها لسد العجز في ميزانية الأونروا للاستمرار في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، ورفض أي فكرة لتقليص خدماتها أو نقل صلاحيتها إلى سلطات الدول المضيفة، إلى حين حل قضيتهم حلاً عادلاً طبقاً لقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار 194 حيث يعتبر وجود الاونروا لدى معظم اللاجئين الفلسطينيين علامة من علامات التزام المنظومة الدولية التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية.

التصدي لكل المحاولات الإسرائيلية لتجاوز القرار 194 من خلال العودة والتعويض وليس إلى ما تذهب إليه إسرائيل بطريقة غير قانونية من خلال طرح

التعـويض لليهـود الـذين غـادروا الـدول العربيـة وانتقلـوا للعـيش فـي إسـرائيل، والواقـع يـدل علـى مقارنـة غيـر أخلاقيـة بدايـة وغيـر قانونيـة، حيـث تـم تهجيـر الفلسـطينيين مـن أرضـهم بقـوة السـلاح، ولكـن يهـود الـدول العربيـة غـادروا بمحـض إرادتهـم، وقانونـاً لا يوجـد فـي القـانون الـدولي مـا تـذهب اليـه إسـرائيل مـن تعـويض يهـود الـدول العربيـة، وأحيانـاً تـذهب إسـرائيل إلـى القـول بأنـه يجـب التعـويض مـن خـلال صـندوق دولـي، وهـو مـا يـدل علـى أن هنـاك تهربـاً اسـرائيلياً واضـحاً مـن قبولهـا للقـرار، حيـث يقـوم مبـدأ التعـويض علـى إلـزام الدولـة التـي تنتهـك حـق الملكيـة أو إعـادة الأمـر إلـى مـا قبـل الاحـتلال، كمـا ان علـى دولـة الإحـتلال إزالـة الآثـار الناتجـة مـن ذلـك الاحـتلال واذا اسـتحال ذلـك فـإن علـى دولـة الاحـتلال اصـلاح الضـرر مـن دفـع التعويض المادي.

مهام اللجان الشعبية

هنالـك العديـد مـن الأنشـطة التـي تقـوم بهـا اللجـان الشـعبية منـذ تأسيسـها ، منهـا تقـديم المسـاعدات لسـكان المخيمـات للتخفيـف مـن الأعبـاء التـي يعـانون منهـا، بالإضـافة إلـى عقـد العديـد مـن الـدورات وورش العمـل بالإضـافة إلـى إقامـة المشـاريع الصـغيرة للأسـر الفقيـرة، كـذلك التنسـيق بـين اللجنـة الشـعبية ووكالـة الغـوث الدوليـة فـي العديـد مـن القضـايا التـي تهـتم بموضـوع اللاجئـين، وتقـوم اللجـان الشـعبية بالعديـد مـن المهـام والتـي تشـكل بالأسـاس متابعـة حثيثـة مـن قبـل اللجنـة الشـعبية فـي متابعة هموم ومشاكل أبناء المخيمات ومن هذه المهام[1]:

1- التنسـيق مـع المؤسسـات والهيئـات العاملـة فـي مجـال اللاجئـين سـواء داخل الوطن وخارجه.
2- متابعـة خـدمات الأونـروا التـي تقـدمها فـي المخـيم وحثهـا علـى تحسـين وتطـوير خـدماتها المقدمـة للاجئـين الفلسـطينيين بمـا ينسـجم مـع الزيـادة المضطردة في اعداد اللاجئين.

[1] خالد شعبان ، هشام ابو هاشم ...مرجع سابق

3- التصدي عبر الإجراءات النقابية والإعلامية للتقليصات في الخدمات التي تقدمها الأونروا وذلك بالتنسيق مع باقي اللجان والفعاليات في المجتمع المحلي.

4- المتابعة اليومية لمشاكل وشكاوي اللاجئين في المخيم والعمل على حلها.

5- العمل على خلق حالة من التفاعل ما بين الجمهور واللجنة الشعبية في المخيم.

6- زيادة الوعي بين الشباب من الجنسين حول قضية اللاجئين وحق العودة وترسيخ الذاكرة الفلسطينية.

7- العمل على بلورة قوى شعبية ضاغطة باتجاه الالتزام الرسمي بحق العودة.

8- التواصل مع الشخصيات السياسية المؤثرة في المجتمع وفصائل العمل الوطني والإسلامي.

9- التعاون مع اللجان الشعبية الأخرى العاملة في المخيمات في قطاع غزة والضفة الغربية.

10- التواصل والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية.

11- التنسيق ما بين البلدية وبين المؤسسات الحكومية صاحبة العلاقة في المخيم.

خلاصة

يلاحظ من خلال الورقة البحثية أن اللجان الشعبية أصبحت واحدة من أهم المؤسسات الداعمة والراعية لحق العودة، نتيجة للأعمال التي تؤديها اللجان الشعبية في قضية حق العودة. ويتضح من آلية عمل اللجان الشعبية تواصلها المستمر مع جميع الأطراف سواء الشعب الفلسطيني أو م.ت.ف، أو المؤسسات العالمية مثل الأونروا، وما تتميز به اللجان هو قدرتها على التأثير والتأثر بالأحداث والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

تعددت أدوات اللجان الشعبية لتحقيق حق العودة، والتي على بساطتها فإن نتيجتها الأساسية هي تعزيز الوعي السياسي للجيل الجديد من ابناء الشعب الفلسطيني، ومن أهم الأدوات التي تناولتها الدراسة هي تنظيم الحملات الإعلامية، وإقامة الفعاليات الشعبية، وتنظيم البرامج التي تعزز التواصل مع اللاجئين في جميع أماكن تواجدهم، والتأكيد دائما على التمسك بحق العودة واعتباره حق ثابت ومقدس ولا يسقط بالتقادم.

ترجمات

استئناف عمالة الغزيين في إسرائيل انجاز محدود لتقليص البطالة في غزة والاستقرار الأمني

ترجمة: زهير عكاشة

المصدر: معهد الأمن القومي الإسرائيلي

التاريخ: 2021/12/22

الكاتب: حجاي إتكز واستبان كلور

عملت اسرائيل خلال العامين المنصرمين وبشكل غير رسمي على استئناف عمالة سكان من قطاع غزة في إسرائيل حيث ارتفع عدد من تلقوا "تصاريح تجار" إلى عشرة آلاف في شهر أكتوبر تشرين أول. هنا في هذا المقال نسلط الضوء بشكل مختصر على تاريخ العمالة الغزية في إسرائيل والعلاقة بين ذلك والبطالة المتفشية في القطاع والتأييد لحماس. وبناء على نتائج وردت في هذا المقال يتبين أن تأثير عمالة 10 آلاف عامل في إسرائيل على البطالة في القطاع هو تأثير محدود نظراً للحجم الكبير لسوق العمل المحلي الفلسطيني إضافة إلى أن تأثير ذلك على حجم التأييد لحماس غير واضح. أواخر أكتوبر

من العام 2021 أعلنت اسرائيل أنها بصدد زيادة عدد تصاريح التجارة لعدد من السكان الغزيين من 5 آلاف إلى 10 آلاف تصريح جزء كبير منها للعمل براتب في إسرائيل. وقد اتخذت هذه الخطوة بعدما ارتفع عدد تصاريح التجارة من القطاع من 3 آلاف إلى 5 آلاف في يوليو تموز 2019 ومن 5 آلاف إلى 7 آلاف أوائل العام 2020 قبل أن يحظر دخول العمال إلى إسرائيل بداية وباء كورونا. رافقت الزيادة الأخيرة في عدد التصاريح توسع منطقة الصيد وزيادة حجم الصادرات من القطاع إلى إسرائيل. الهدف من هذه الاجراءات هو تحسين الأوضاع الاقتصادية للسكان المحليين الذين عانوا بشدة طيلة 16 عاماً انقضت على تنفيذ خطة الانفصال عام 2005 وقد زادت هذه الأوضاع سوءاً بعد سيطرة حركة حماس على القطاع. تأمل الحكومة الإسرائيلية والأجهزة الأمنية بأن يؤدي تحسن الأوضاع الاقتصادية في القطاع في البقاء على حالة الهدوء الأمني على الحدود الجنوبية للبلاد كون إسرائيل تستطيع بكل سهولة التراجع عن هذه السياسة فيما لو تشوشت حالة الهدوء في المنطقة فضلاً عن أن سكان القطاع ولا سيما أسر العمال وغيرهم من المستفيدين مباشرة وغير مباشرة من العمل في إسرائيل قد يتهمون حماس بالأضرار بهم اقتصادياً عبر تصعيدهما الأوضاع الأمنية. لاشك أن زيادة عدد التصاريح لها تأثير كبير خاصة على العائلات التي يتلقى فيها أحد أفرادها تصاريح دخول. معدل الأجر اليومي للعمل في القطاع بلغ في الربع الثاني من العام 2021 60 شيقلاً ومعدل الأجر في القطاع الخاص هو 32 شيقلاً فقط. أيضاً الطلب المتدني على العمال هناك ينعكس من خلال حجم البطالة المرتفع (48 في المائة) إلى جانب نسبة العمالة الضعيفة البالغة 21 في المائة بين أولئك التي تتراوح أعمارهم ما بين 15 عاماً فما فوق. للمقارنة فإن نسبة البطالة بين الفلسطينيين في الضفة الغربية تبلغ 17 في المائة في حين تبلغ النسبة بين العمالة والسكان 37 في المائة بمعنى آخر في غزة يعمل واحد فقط من بين خمسة أفراد بعد سن الخامسة عشرة في حين أن المعدل بالضفة الغربية هو واحد من أصل ثلاثة. في هذه الحالة الموحشة وفي ظل سوق عمل صعب جداً على العمال تجد أن تصريح العمل في إسرائيل

يشكل حدثاً معتبراً للعامل وأفراد أسرته حتى وأنهم لا يتلقون نفس الأجر الذي يتلقاه العامل من الضفة الغربية والذي يتقاضى أجر لا يقل عن 265 شيقل يومياً.

تصاريح العمال الغزيين ماضياً وحاضراً

شهدت الزيادة في عدد تصاريح دخول العمال الغزيين إلى إسرائيل على مدار عامين تراجعاً حاداً في السياسة الإسرائيلية. يبين الشكل رقم 1 نسبة العمالة في إسرائيل من نسبة القوى العاملة ونسبة البطالة في القوى العاملة من عام 1968 إلى عام 2019.

شجعت إسرائيل خلال عقدي السبعينات والثمانينات على العمل في البلاد حيث وصل عدد العمال الفلسطينيين من غزة في إسرائيل عام 1987 إلى 46 ألف عامل. وفي عام 1991 وبعيد اندلاع حرب الخليج أقامت إسرائيل سياجاً أمنياً حول قطاع غزة وبدأت بالتحكم في حركة العمال. انخفض عدد العمال الغزيين في إسرائيل من 38 ألف عامل بين عامي 1991 و1993 إلى بضعة آلاف بين عام 1995 و1996. في عام 2000 زادت إسرائيل عدد العمال من القطاع إلى 26 ألف عامل (قبل الانتفاضة الثانية) لتقلصه ثانية مع اندلاع موجة أحداث العنف وأوقفته تماماً بعد تطبيق خطة فك الارتباط إلى أن جددته بشكل غير رسمي عام 2019.

شكل رقم (1)

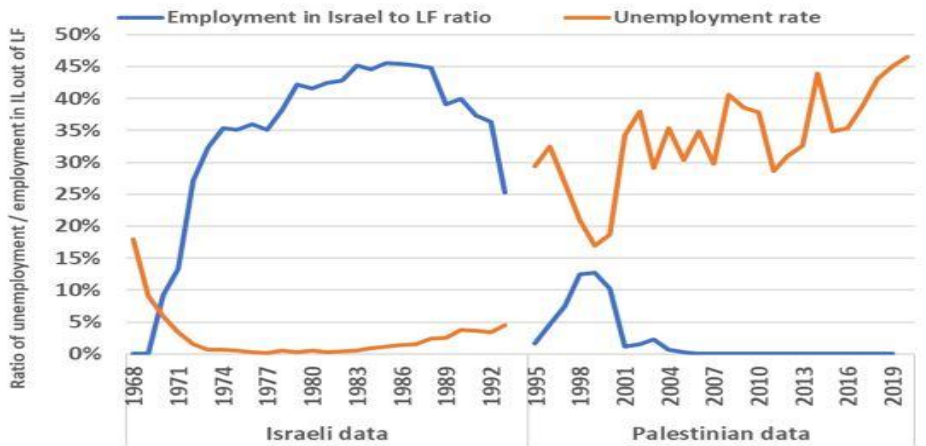

استئناف العمالة الغزية في إسرائيل

لم تمنع زيادة العمالة في إسرائيل من تصاعد أعمال العنف سواء في الانتفاضة الأولى أو الثانية. يسلط الشكل رقم1 الضوء على العلاقة المتبادلة السلبية بين نسبة العمالة الغزية في إسرائيل ونسبة البطالة في غزة نفسها حيث تشير البيانات الإسرائيلية إلى أن البطالة التي كانت سائدة في القطاع أواخر الستينات هبطت مع توسع سوق العمل في إسرائيل وارتفعت أواسط الثمانينات. في الوقت نفسه وحسب المعلومات الفلسطينية فإن العلاقة المتبادلة بين السلسلتين أقوى في التسعينات وأوائل عقد الـ 2000 هناك زيادة قدرها 1 في المائة في نسبة العمالة الغزية في إسرائيل رافقها هبوط بنسبة 1.2 في المائة في نسبة البطالة في القطاع. تأثير العمل في قطاع غزة في ظل حكم حماس بعد عقد ونصف من القيود الاقتصادية والصراع المسلح الذي أحبط اقتصاد القطاع قد يكون أضعف لأن التأثير المضاعف سيكون أقل. وبناء على ذلك فإن الزيادة الافتراضية للعمال الغزيين في إسرائيل التي تصل إلى 2.1 في المائة من نسبة القوى العاملة التي تتألف في الوقت الراهن من 474 ألف عامل قد تقلص نسبة البطالة من 47 إلى 44 في المائة. هبوط كبير في معدل البطالة في قطاع غزة عن طريق العمالة في إسرائيل بـ 10 إلى 37 في المائة يتطلب إصدار تصاريح لـ 43 ألف عامل. التخفيض التام لنسبة البطالة بالعودة الافتراضية للتوازن مع حرية الحركة بين قطاع غزة وإسرائيل وهو الوضع الذي كان سائداً قبيل اندلاع الانتفاضة الأولى قد يغرق سوق العمل في البلاد بثلث العمالة الغزية علماً بأن 150 ألف عامل يفتقرون إلى مهارات تناسب سوق العمل الإسرائيلي. العودة لمثل هذا التوازن سيعود بالفائدة على حكم حماس التي قد تدعى بأن حملات العنف هي المسؤولة عن التحسن الملحوظ في الأوضاع الاقتصادية في القطاع. مع ذلك فإن من غير الواضح تماماً أن يكون لهذا التوازن تأثير جيد على الاقتصاد الإسرائيلي بغض النظر عن المخاطر الأمنية لأن العمال الغزيين قد

يطـردوا عمـالاً غيـر متعلمـين خاصـة مـن الوسـط العربـي فـي الـبلاد مـن سـاحة سـوق العمل.

تأثير زيادة عدد العمال الغزيين على القطاع نفسه

رغـم أن إسـرائيل تأمـل بـأن تـؤدي هـذه السـيادة البعيـدة إلـى زيـادة الضـغوط الداخليـة علـى حمـاس للكـف عـن شـن هجمـات عنيفـة علـى إسـرائيل فـإن تحقيـق هـذه الرغبـة لا زال يشـوبه الغمـوض الكبيـر. أولهـا واضـح جـداً أن هنـاك علاقـة وثيقـة بـين معـدل البطالـة والتأييـد لحمـاس فـي قطـاع غـزة. حدسـياً يجـب أن يكـون معـدل البطالة المرتفعة مترابطاً مع تراجع حجم التأييد لحماس.

شكل رقم (2)

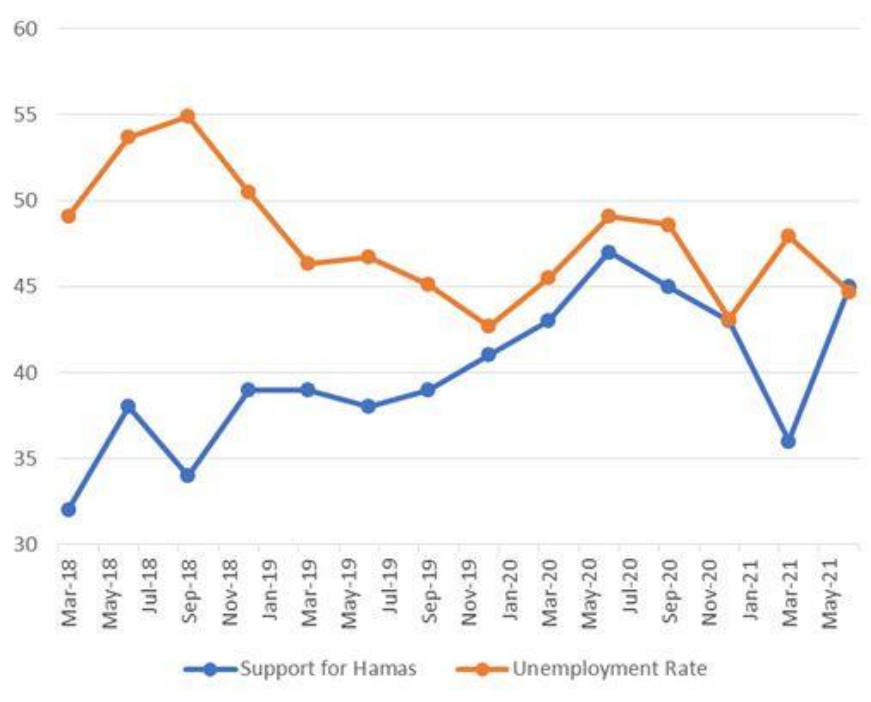

الصورة فعلاً أكثر تعقيداً إذ يبين الشكل رقم2 أن هذه العلاقة كانت قائمة في عامي 2018 و2019 عندما صاحب تراجع بنسبة 1 بالمائة في معدل البطالة ارتفاعاً بنسبة 0.5 في المائة في حجم التأييد لحماس. وفي عام 2020 حدث هناك نوعاً من العلاقة المتبادلة المتعارضة بين البطالة والتأييد لحماس والسلسلتين تسيران بنفس الاتجاه. نعتقد أن هذا التيار تأثر بالجائحة التي تسببت في زيادة معدل البطالة مع اضطرار السكان في الوقت نفسه إلى الاعتماد بشكل كبير على الخدمات العامة (خاصة الصحية) التي توفرها حماس.

وفي عام 2021 اكتسبت العلاقة التبادلية بين البطالة والتأييد لحماس من جديد الطابع السلبي ولكن من المبكر الأخذ بهاتين الملاحظتين سواء ظلت العلاقة التبادلية سلبية على المدى البعيد أم لا.

استنتاجات وتوصيات

زيادة تصاريح العمل للغزيين يشكل عودة بل توسيع لحالة الإسترخاء في القيود التي تفرضها إسرائيل في هذه الناحية منذ عملية حارس الأسوار في مايو ايار 2021. هذه السياسة مرحب بها من الناحية النظرية لأنها صممت اصلا لإفادة السكان الغزيين الذين مُنحوا تصاريح عمل والمساهمة في اعادة الإعمار في القطاع والمساعدة في الحفاظ على الهدوء جنوب إسرائيل من خلال استعمال الرادع الإقتصادي. جعل التصعيد الأمني مكلف لكبح جماح حماس. مع ذلك ومن الناحية العملية فإن زيادة عدد العمال إلى 10 الاف سيكون له آثاراً ضئيلة على الإقتصاد الغزي وسيكون له تأثير محدود في الحفاظ على الهدوء على الحدود الجنوبية.

البطالة في قطاع غزة عالية جداً لدرجة أن تشغيل 10 الاف عامل سيساهم فقط في خفض نسبة البطالة لتصل إلى 44% فضلاً عن أنه لا يبدو ان هناك علاقة بين البطالة وحجم التأييد لحماس أو تأثير كبح جماح العنف على إسرائيل. عدا عن هذه الإستنتاجات تجدر الإشارة إلى ان استئناف العمالة الغزية في إسرائيل حدثت ولو جزئياً بشكل غير رسمي عبر اصدار تصاريح

تجار أُستخدم كثير منها كتصاريح دخول لعمال، وهذه السياسة تختلف بمجملها عن سياسة إصدار التصاريح لعمال الضفة الغربية التي تخضع لإشراف مصلحة الهجرة والسكان، وهذا النظام لابد أن يتطلب الإمتثال لقوانين العمل السارية في إسرائيل ومنها المواد المتعلقة بالتأمين الوطني والتقاعد والتأمين الصحي وكشوفات الرواتب. هذا الإمتثال مطلوب من الناحية القانونية لأن أرباب العمل في البلاد مجبرون على مساواة العامل الفلسطيني بالعامل الإسرائيلي من حيث الأجر، والهدف من ذلك هو تأمين حقوق العمال الفلسطينيين وتقييد استبدال العامل الفلسطيني بعامل اسرائيلي خاصة العمال غير المهرة من الوسط العربي.

اذا حل العمال الغزيين محل العمال الأجانب فإن الضرر الذي سيلحق بالمجتمع والإقتصاد الإسرائيليين سيكون محدود باستثناء المخاطر بغياب الإستمرار بدخول العمال من القطاع بسبب الظروف الأمنية. زد على ذلك كله ان توفير تصاريح تجار لسكان غزيين يعملون في إسرائيل عرضة لتوسيع النشاط الإقتصادي غير القانوني مما يشكل خرقاً للسياسة الإقتصادية الحكومية.

إن تنظيم عمل السكان الغزيين في إسرائيل كخصم مبالغ مالية لصالح امتيازات اجتماعية لن يحافظ على حقوق هؤلاء العمال فحسب بل ايضاً سيضيق الفجوة القائمة في الأجور في القطاع وفي إسرائيل والتي ستعمل كقاعدة لجباية الضرائب من قبل حماس او الإبتزاز من قبل اطراف أخرى كما هو الحال في الضفة الغربية. ولأن الأجور في قطاع غزة متدنية للغاية فإن فرض ضرائب على هؤلاء العمال جدير بالاهتمام خاصة بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية لإستخدام العائدات لتمويل الخدمات العامة في القطاع خاصة الصحية وقطع الطريق على القاعدة الضريبية الخاصة بحماس.

محاربة العنف والجريمة في الوسط العربي في إسرائيل، توصيات سياسية

ترجمة: زهير عكاشة

التاريخ:2021/11/9

المصدر: معهد الأمن القومي الإسرائيلي

الكاتب: مائير إلران وإفرايم ليفي وميني إسحاكي ومحمد وتد

إطلاق نار في الأحياء السكنية ومعارك شوارع اكثر من مائة جريمة قتل، هذا ما شهده العام الحالي.

في العام 2021 بدأ الجمهور الإسرائيلي يدرك ان العنف المتفشي بالأوسط العربي بات يشكل مشكلة قومية تؤثر على الشعب كله ولا بد من معالجتها بصورة جذرية. ترى كيف يمكن القضاء على هذه الظاهرة من جذورها؟، هنا يقترح باحثو معهد الأمن القومي الاسرائيلي تصميم اطار عملي شامل ومتكامل بغية تحسين نوعية الرد على هذه المشكلة رداً قوياً.

إطار العمل:

1- يجب على الحكومة الاسرائيلية الإلتزام بتبني سياسة رسمية تجعل من مكافحة العنف والجريمة المنظمة في إسرائيل والوسط العربي اولوية رئيسية

والمصادقة على خطة عمل دامجة ومتعددة السنوات بميزانية محددة بهدف التطبيق الكامل لهذه السياسة.

2- بداية هذه الظاهرة المتعلقة بالعنف المتفشي هي بداية معقدة ومتأصلة في عدة عوامل أساسها التحديات الإجتماعية الخطيرة إلى جانب الإهمال والنقص المستمر في الحكم من طرف الدولة. ونتيجة لذلك ظهرت الفوضى على مدار الأعوام والفراغ الحكومي ملأته العناصر الإجرامية والتي اضحت تدريجيا تتبوأ مكانة لها في شتى نواحي الحياة.

3- كبح جماح الجريمة وتقليص العنف يشكل تحديا ولكنه ايضا هو هدف يمكن تحقيقه ومحاربتهما لابد ان تستند إلى القانون وإلى المساواة وقبل القانون إلى الإحترام لحقوق الأفراد والإعتراف والإعتبار للثقافة والأعراف والقواعد الشائعة في المجتمع العربي. النجاح هو القاسم المشترك بين الشريحتين السكانيتين اليهودية والعربية والقائم على اساس الإعتراف بأن ذلك يشكل المصلحة العليا للدولة والمجتمع الإسرائيلي ككل.

4- لب الخطة المقترحة هو كالتالي: جهد مدبر منسق وبعزيمة واصرار على مستويين مندمجين مع بعضهما البعض واحد يشمل القضاء على الجريمة المنظمة في المجال الصعب، من خلال استخدام معلومات استخباراتية ذات وقاية هجومية والثاني تقليص كبير لمستوى العنف في المجال العام وفي داخل الأسرة وبالأساس عبر نظام تحسين عميق ومستمر في المجالات الإجتماعية "الناعمة".

5- ولهذه الغاية فنحن نقترح انشاء نظام مركزي يكون مسؤولا عن التنفيذ الرئيسي لهذين العنصرين وهما إنفاذ القانون والعنصر القضائي والذي يمثل الهدف الرئيسي لهما في القضاء على الجريمة المنظمة وهدف اجتماعي- اقتصادي غايته هو تقليص مستوى العنف.

6- هذه العناصر لابد ان تتضمن كافة الأجهزة المسؤولة بشكل مباشر او غير مباشر عن محاربة العنف والجريمة. التضافر الوثيق والتعاون الحقيقي

على الأرض عبر قوى مهام مصممة تصميماً جيداً هي شروط تحقيق الأهداف وتشكل مصفوفة النجاح الذي سيتقرر.

7- دعم الوسطين اليهودي والعربي ودمج منظمات المجتمع المدني هما شرط اساسي لنجاح جهود الدمج.

8- اجراء تعديلات تشريعية طفيفة تسهل إنفاذ القانون في المجال "الصعب" دون انتهاك حريات الأفراد.

9- جميع الأنشطة على كافة الصعد لابد ان تجري بالتعاون مع ممثلين عن الوسط العربي.

10- التنفيذ الاساسي لعملية الدمج والقدرة على استخلاص النتائج اللازمة أثناء عملية التنفيذ يتطلب تقييم مترافق ومتابعة.

تسلط هذه الورقة الضوء على الإستنتاجات والتوصيات الصادرة عن فريق خاص تم تشكيله في معهد الأمن القومي الإسرائيلي والمتعلقة بكيفية معالجة مشكلة العنف والجريمة القاسية المتفشية في الوسط العربي وهذ اللمحات الواردة هنا ما هي الا ثمرة مشاورات مع كثير من الشخصيات من الوسط العربي ومن موظفي حكومة كبار، منخرطين في هذه المجالات. عرضت هذه التوصيات على صانعي القرار قبل صياغة القرار والمصادقة عليه يوم الرابع من اكتوبر من العام 2021 وفي مؤتمر معهد الأمن القومي الذي عقد يوم التاسع عشر من اكتوبر الذي شمل كل من وزير الأمن الداخلي عومر بارليف والمدير العام لوزارة الأمن الداخلي تومر لوتان ونائب مفوض الشرطة جمال حركوش ورئيس قسم سابق في الشرطة الاسرائيلية المسؤول عن محاربة الجريمة في الوسط العربي، اضافة إلى ممثلين عن مستوى رفيع من الوسط العربي بمن فيهم وزير التعاون الإقليمي فريج العيساوي وعضو الكنيست عايدة سليمان ومنصور عباس.

العنف القاسي والجريمة: بيانات ومعلومات عامة:

يشكل المواطنون العرب في البلاد نحو خمس السكان لكنهم يشاركون في 93% من حوادث اطلاق النار و64% من مرتكبي اعمال القتل و61% من

حوادث اشعال النار و56% من استخدام السلاح في الجرائم و47% من منفذي اعمال السطو المسلح.

منذ بداية عام 2021 وحتى نهاية اكتوبر قتل اكثر من مائة مواطن عربي مقارنة بـ113 في عام 2020 كله. 100 في عام 2019 و 81 في عام 2018 و77 في عام 2017، 66 في عام 2016، و75 في عام 2015. في عام 2020 كالأعوام التي سبقته قالت الشرطة ان 20% فقط من حوادث القتل حلت وأن 61% ممن جرى اعتقالهم هم من غير اليهود. في عام 2020 كان 56% ممن يقبعون في مرافق مصلحة السجون الإسرائيلية من غير اليهود.

ولدراسة الظاهرة دراسة جيدة لابد من التمييز بين الجريمة المنظمة والعصابات الإجرامية، والعنف في المجال العام وحتى لو كانت متداخلة فلكل منها أسبابها وخصائصها وعليه يتطلب الأمر معالجة منظمة ومختلفة.

الجريمة المنظمة تشمل التالي:

1- الإمتلاك والإستخدام غير القانوني للأسلحة النارية.
2- الإتجار بالسلاح.
3- تهريب السلاح من مناطق السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل.
4- الجريمة الإقتصادية وتشمل حماية الإبتزاز وغسيل الأموال.
5- محاولة الإستيلاء على الموارد الحكومية.
6- الإتجار بالمخدرات.

ظاهرة العنف تشمل:

1- العنف داخل محيط الأسرة.
2- السلوك الإجرامي والوحشي في المحيط العام ويشمل التهور في السياقة.
3- الجريمة والتصرفات الخشنة على مواقع التواصل الإجتماعي في أوساط الشباب وضد قيادات الوسط العربي.

أسباب الجريمة المنظمة والعنف:

تغير الظروف والأحوال داخل المجتمع العربي وسياسة التمييز من قِبل الدولة على مدار السنوات والصعوبة في تنفيذ المعايير القانونية كلها أمور ساهمت في تطور ظاهرة الجريمة القاسية والعنف في الوسط العربي في إسرائيل على رأس ذلك:

1- الدخل الإقتصادي المتدني نسبياً حيث يتميز أغلب السكان في الوسط العربي بوضع اقتصادي متدني ونسبة الفقر والبطالة في التجمعات السكنية العربية اعلى من مثيلتها في الوسط اليهودي.

تشير الدراسات إلى ان هناك نوعاً من الترابط بين ارتفاع منسوب العنف والجريمة في الوسط العربي وظاهرة البطالة المتفشية ونسبة التعليم المتدنية والفقر.

2- إنهيار الإطار العائلي والعشائري: لقد ساعدت عملية التحديث التي تجري في المجتمع العربي في إسرائيل على تقويض التركيبة الإجتماعية التقليدية مثل سلطة الآباء والأمهات والمثقفين ورجال الدين. لذلك أخذ نوع من المجال الإجتماعي الآخر في الظهور يعمل من خلال أفراد وجماعات خارج سلطة القانون يتبنون منهج الجريمة والتصادم مع القانون والنظام.

3- التشرذم: حيث كان هناك زيادة ملحوظة في نسبة التسرب بين اوساط الشباب من الأطر التعليمية والعمل ولجأ البعض إلى تعاطي الكحول والمخدرات وتبني العنف والجريمة والسلوك المنافي للقيم الاجتماعية ليصبحوا هدفاً سهلاً للاستغلال من قبل العناصر الإجرامية.

4- المكانة المتدنية للمرأة: يبقى المجتمع العربي بطرياركياً في كثير من النواحي حيث لازالت المرأة تحرم من بعض الحريات الاساسية. ومع أن السنوات الأخيرة شهدت قفزة كبيرة في التعليم والتشغيل للنساء الا ان هذه التطورات تتميز بارتفاع نسبة العنف الجسدي ضد المرأة لتسجيل جرائم القتل.

5- تراكم السلاح: عدد قطع السلاح غير المرخصة التي تملكها عصابات ومنظمات اجرامية وأشخاص عاديون بهدف الدفاع عن النفس زيادة كبيرة. عشرات الألوف من قطع السلاح الموجودة في التجمعات السكنية العربية تم سرقتها من قواعد للجيش الإسرائيلي أو جرى تهريبها من مناطق السلطة الفلسطينية.

6- المنظمات الإجرامية: نسبة كبيرة من حوادث العنف الخطيرة التي تقع في الوسط العربي في البلاد تتم على خلفية نزاعات بين افراد منظمات اجرامية. في السنوات القليلة الماضية حاولت هذه العناصر الإجرامية كقطاع الطرق الإستيلاء على ميزانية الدولة التي تحول لسلطات الوسط العربي وهذه الظاهرة تتفشى منذ تطبيق قرار الحكومة 922.

أسباب هذا العنف، الفوضى الإجتماعية والفراغ الحكومي الحاصل في المجتمعات العربية من ناحية وتوسع الجريمة والعنف من ناحية اخرى أمور تتعزز بشكل تبادلي. ظواهر العنف والقتل والجرائم المنظمة الخطيرة ادت إلى ازهاق ارواح اعداد كبيرة من المواطنين في الوسط العربي. ازداد الرعب وانتهاك الأمن الشخصي ليؤثر ذلك على شتى مناحي الحياة. تشكل الجريمة والعنف حائلاً رئيسياً امام التطور الإجتماعي والاقتصادي للسكان العرب واندماجهم في المجتمع والإقتصاد الإسرائيلي. عدا عن الضرر المباشر الذي يقع على المجتمع العربي من ناحية خاصة، فهو يشكل من ناحية اخرى تهديداً متزايداً للأمن الداخلي الإسرائيلي.

جهود الحكومة لمعالجة قضية الجريمة والعنف:

جرى في السنوات الأخيرة إعداد الكثير من الخطط وتشكيل هيئات متعددة لمعالجة قضية العنف والجريمة في الوسط العربي:

1- في أوائل أكتوبر من العام 2021 تم تشكيل فريق وزاري يضم ممثلين عن وزارات الأمن والعدل والمالية والداخلية برئاسة رئيس الحكومة وقد عين وزير الأمن العام رئيساً بالوكالة للفريق كما عين وكيل الوزير "قيصراً" حكومياً للقضاء على الجريمة والعنف في الوسط العربي. من المفترض ان يطبق الفريق

خطة عمل صاغتها وزارة الأمن العام وصادق عليها الفريق الوزاري وهذه الخطة التي رصد لتنفيذها ميزانية بـ1.4 مليار شيكل للعام 2022 ستتم بالتعاون مع الوزارات والجهات المختصة منها الشرطة الإسرائيلية وجهاز الأمن الداخلي ومجلس الأمن القومي والنائب العام والمستشار القضائي للحكومة ومصلحة الضريبة، وسلطة مكافحة غسيل الاموال، اضافة إلى جهات اخرى.

الاهتمام الرئيسي سينصب على تقليص الجريمة الإقتصادية بالتوازي مع جهود تقليص امتلاك السلاح غير المرخص. من المفترض في نفس الوقت ان تقوم وزارة العدل بتطوير قوانين تحسن من شأن قدرات إنفاذ القانون بما في ذلك مدة الحكم الدنيا المفروضة على امتلاك او الإتجار بالسلاح.

2- اواخر شهر يوليو تموز 2021 صادقت الحكومة على توسيع صلاحيات سلطة التطوير الإقتصادي لقطاع الأقليات التي تعمل ضمن اطار وزارة المساواة الإجتماعية بغية تحسين الخطط متعددة السنوات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوسط العربي ووفقا لقرارات الحكومة السابقة.

3- تم في مجلس الأمن القومي إنشاء فريق وزاري داخلي يضم الشرطة الإسرائيلية وأجهزة امنية اخرى لمعالجة قضية سرقة قطع السلاح من مخازن الجيش والإنتاج غير المشروع للسلاح والتهريب من مناطق السلطة الفلسطينية إلى الأراضي الإسرائيلية.

4- في اغسطس آب 2021 أنشأ لواء سيف في الشرطة الإسرائيلية للقيام بالمهام التالية: العمل بصفته لجنة قومية مسؤولة عن إعداد تقدير موقف عن الجريمة في الوسط العربي كأساس لوضع السياسات والأولويات لمنعها وتجنيد مسلمين في الشرطة الإسرائيلية وإنشاء مخافر شرطة اضافية ومرافق في المجتمعات السكنية العربية وتحسين العلاقة بين الشرطة وأفراد المجتمع العربي مثلاً من خلال وسائل التواصل الإجتماعي والعلاقات العامة ووسائل الإعلام عند التعامل مع نزاعات محلية.

5- أُنشئت اللجنة الخاصة بالقضاء على الجريمة بالوسط العربي في الكنيست ومن المفترض ان تكون على دراية بتفاصيل الخطط التي اقترحتها

الوزارات الحكومية المختلفة ومتابعة التقدم في قضية تنفيذ توصيات لجنة المدراء العامون هناك وبالترافق مع ذلك خطط حكومية متعددة السنوات لصالح الوسط العربي تعالج الأسباب الإجتماعية والإقتصادية للعنف:

- خطة القضاء على الجريمة والعنف – مسؤولية وزارة الأمن العام.
- خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية – مسؤولية وزارة المساواة الإجتماعية.
- خطة التنمية الإجتماعية والإقتصادية للتجمعات السكنية البدوية في النقب– مسؤولية وزارة الرفاه.
- خطة التنمية الإجتماعية والإقتصادية للقطاعين الدرزي والشركسي– من مسؤولية مكتب رئيس الوزراء.
- خطة المدن المختلطة من مسؤولية رئيس الوزراء.

وجود وزارات حكومية عديدة تشارك في نواحي مختلفة في الوسط العربي لا يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة. بل كان من الأحرى انشاء آليات تدمج الخطط بعضها ببعض إن لم توحدها لأن دمج جهات كثيرة أمر ضروري لمعالجة الجريمة والعنف بطريقة تنظيمية متعددة وهذا يشكل تحدياً غير بسيط أمام تنفيذ التنسيق والقيادة والسيطرة على النظام المعقد برمته. هناك قلقاً في محله وهو أن الا تركيز في جهود الدولة بين الكيانات المختلفة حتى لكل واحدة منها تركيبتها المعقدة الخاصة بها والطرق التقليدية في العمل والمسؤولية المحددة وفق القانون ستتطلب فترة من التنظيم والمعرفة قبل الوصول إلى المستوى المطلوب من المزامنة الفاعلة. بالنظر إلى جهود محاربة الجريمة المنظمة في إسرائيل، نجد ان أغلب هذه الجهود كانت ناجحة في الوسط اليهودي خلال الاعوام من 2003 إلى 2006. ويشر تقرير مراقب الدولة حول ذلك منذ العام 2006 وخلال توصياته إلى الحاجة لضمان التعاون الكامل بينهم وهذا درس اساسي حيوي يتطلب تفكيراً حكومياً اضافياً لضمان التنسيق الحكومي بين كافة الأطر الحكومية المختلفة.

الإطار المقترح لتقليص العنف والقضاء على الجريمة المنظمة في الوسط العربي.

الأهداف:

الهدف الرئيسي يتمثل في القضاء على الجريمة المنظمة في أقصر فترة زمنية ممكنة وتقليص مستوى العنف عبر سلسلة من الخطوات المنظمة والمركزة بوسائل فورية بعيدة المدى قائمة على التخطيط متعددة الأبعاد وبالتعاون مع قيادات الوسط العربي. الغاية هي ازالة التهديد وزيادة مستوى الأمن الشخصي في كافة أوساط الجمهور وتعزيز الثقة بالدولة ومؤسساتها، وتمكين المجتمع العربي من تطوير ودمج انفسهم في كافة مناحي الحياة والمجتمع والدولة.

ينبغي ان يتخلل هذه الجهود نوع من التضافر الفاعل بين الهدفين المنتظمين وهما القضاء على الجريمة المنظمة وتقليص العنف. لكن لن يتحقق هذا الهدف دون تنسيق متعدد الأنظمة وصارم بين شتى هذه النواحي التعزيزية المتبادلة.

مبادئ فاعلة:

1- معالجة العنف والجريمة في الوسط العربي يجب ان ترتكز على القانون والمساواة وقبل القانون احترام حقوق الفرد والإعتراف والإحترام لثقافة المجتمع العربي وأعرافه وعاداته.

2- يجب تنفيذ الخطة حسب اولويات ترتب وفق حاجات وبيانات في شتى اركان الوسط العربي في إسرائيل بما في ذلك المدن المختلطة العربية واليهودية.

3- ممثلو الوسط العربي والجماعات المختلفة بحاجة إلى للمشاركة في تخطيط وتنفيذ المراحل.

4- أي افعال ضد الجريمة المنظمة يجب ان تكون على سلم الأولويات ثم تقاسم المعلومات الاستخبارية وتطبيق الأنظمة القضائية بالوسائل القانونية.

لب الخطة:

يجب صياغة خطة وطنية متعددة السنوات وتطبيقها عبر بناء نظام حكومي مدمج ومنسق لترتيب كافة الجهود الوطنية أملا في تحقيق الأهداف المرجوة من الخطة ويأتي في هذا الإطار ما يلي:

1- يجب تبني قرار حكومي بصياغة وتطبيق خطة خمسية بموازنة خاصة للقضاء على الجريمة والعنف في الوسط العربي.

2- إنساء هيئات حكومية لضمان التطبيق الأمثل والمرتب للخطة .

3- استفادة الشرطة من كافة الصلاحيات المتاحة مثل قانون محاربة المنظمات الإجرامية للعام 2003.

4- إعداد تشريعات قانونية مريحة بغية التنفيذ الفاعل للخطة على ارض الواقع.

5- تطوير وتحسين القدرات الإستخبارية لجمع المعلومات والبحث للتكيف مع حاجات واهداف الخطة.

6- وجود الشرطة لردع وخدمة التجمعات السكنية العربية لابد ان يتوسع ويتعزز.

7- يجب تنسيق وترتيب الخطة وفق خطط خمسية حالية ومستقبلية لتطوير الوسط العربي اقتصاديا واجتماعياً.

اولويات منظمة وموارد مخصصة:

يجب اعطاء الأولوية للبدء بجهود هجومية تستهدف رؤوس الجريمة الاقتصادية المنظمة والكشف عن مخازن السلاح لديهم ولابد ان تنعكس هذه الخطة من خلال تخصيص الوقت والمصادر على الأقل ريثما يكون هناك تغيرا واضح في الإتجاهات حسب المصفوفات المقرة. هذه الجهود يجب ان تلمس نتائج في غضون شهور تلي الإعداد اللازم والمسبق.

بناء على ذلك سيحظى النشاط الإستخباري والعملياتي بالأولوية من حيث تخصيص الموارد اللازمة مع الحرص على وجود انظمة رقمية تكنولوجية وتحسين القدرات في مجال الطب العدلي.

هناك جهود ثانوية تتضمن ابداء اهتمام اوسع بكافة العصابات الإجرامية في المجال العام وعليه يجب زيادة حجم هذه الجهود في حالة ما أتت ثمارها او أحرزت نتائج قياسية على ارض الواقع. وتحقيقا لهذا الهدف ينبغي انشاء مخافر شرطة جديدة في المناطق السكنية العربية وتجنيد وتدريب ضباط شرطة والأفضل ان يكونوا عرباً للعمل الميداني لتوفير الخدمة اللازمة للجمهور العربي والإتجاه السائد أن يتركز على تطوير الأدوات على المدى البعيد بما في ذلك ادوات المجتمع والتعاون التام مع السكان العرب.

مكونات الإطار:

1- إنشاء هيكلية تنظيمية وطنية:

يجب تشكيل لجنة وزارية لتخطيط سياسة كيفية معالجة كافة نواحي الظاهرة معالجة الظاهرة معالجة فاعلة ويجب ان يترأس هذه اللجنة رئيس الحكومة والقائم بالأعمال يجب ان يكون وزير الأمن العام. إلى جانب هذه اللجنة ستعمل وحدة ادارية مصممة كاطار تنظيمي وطني تجمع كافة الأجهزة المتعلقة بإنفاذ القانون والتنمية الإجتماعية والإقتصادية. الحكومة هي من يعين رئيس الوحدة ويعمل كمنسق وطني لكافة مناحي النضال في سبيل القضاء على الجريمة والعنف ومهمتها هي التالي:

ايجاد وضمان التنسيق التضافري لكافة الأنشطة المنبثقة عن الوزارات الحكومية لضمان العمل المدمج والفعال لكافة الأنظمة المعنية بمعالجة الجريمة والعنف. تقوم الوحدة الإدارية بإعداد المواد والتوصيات لصالح صناع القرار في اللجنة الوزارية بما في ذلك صياغة أطر سياسية وأهداف وأولويات وتنسيق خطط عمل فردية مدمجة. يعمل القسم وفق الرؤية الشاملة اللازمة لمعالجة كافة مكونات ظاهرة العنف والجريمة على اسس وطنية. هذه الوحدة الإدارية لابد ان تتضمن ممثلين كبار (مدراء عامون ووكلاء وزارات) عن كافة الأجهزة الحكومية

المختصة لدمج كافة الجهود المتاحة للتعامل بشكل فاعل مع قضية الجريمة والعنف في الوسط العربي وهؤلاء هم: وزارة الأمن العام، وزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة الإقتصاد، وزارة الرفاة والمساواة الإجتماعية إلى جانب الشرطة والمستشار القضائي للحكومة وسلطة تطوير الوسط العربي وسلطة الضريبة وسلطة مكافحة ظاهرة غسيل الأموال والجيش وجهاز الأمن الداخلي وممثلين هن الوسط العربي.

2- إنشاء هيئات عملياتية:

يجب انشاء هيئتين عمليتين تابعتين للوحدة الإدارية وهما: هيئة إنفاذ القانون والقضاء والهيئة الإقتصادية والإجتماعية حيث يوكل لكل واحدة منهما مهمة تطبيق خطط العمل في ميدانها عبر مركز تحكم وطني وقوى مهام مصممة لتنفيذ الخطط على ارض الواقع بالتعاون مع السلطات المحلية وممثلين عن السكان العرب. هناك اهمية خاصة لجهود متوازنة منسقة ومدمجة بين الهيئتين مع ضمان اقصى حد من التعاون التضافري والكامل المستمر على مستوى الوظيفتين في الميدان. ستضمن الوحدة تنفيذ ذلك عبر المتابعة المستمرة.

3- هيئة انفاذ القانون والقضاء:

الهدف يتم في القضاء على الجريمة المنظمة العنيفة في الوسط العربي بناء على جهود استخبارية عملياتية هجومية مدمجة.

المفهوم العملياتي:

- إنشاء نظام استخباري لاهف 433 (مظلة محاربة الجريمة في الشرطة الإسرائيلية)
- العمل المشترك مع هيئات انفاذ القانون على الارض مدمجة مع كل الأطراف بما فيها جهاز الأمن الداخلي.
- التنسيق مع لواء سيف في الشرطة الإسرائيلية لعمل قوات المهام.
- مزيد من العقوبات القاسية في مواد التشريع الحالية.
- كشف وتحديد المنظمات والأشخاص المتورطين في الجرائم في كفاح مستمر ومركز ينتهي بهم إلى القضاء.

- جهود هجومية مستمرة وشاملة وفق معلومات استخبارية دقيقة عالية الكفاءة لمعالجة الجريمة الاقتصادية وحيازة واستخدام السلاح غير المرخص مع زيادة العقوبة على الجرائم المسلحة.
- محاربة الجريمة المنظمة عبر تطوير الخدمات المصرفية بما في ذلك توفير القروض والرهن العقاري بطريقة تتناسب مع حاجات السكان العرب.
- إتباع نهج منظم خاص بتهريب السلاح من مناطق السلطة الفلسطينية وسرقة قطع السلاح من قواعد الجيش.
- منع التهديد ضد اعضاء الحكومة من قبل العناصر الإجرامية.
- طرح تعديلات تشريعية تعالج السلوك الإجرامي في الوسط العربي.

أهداف وقياسات النجاح في القضاء على الجريمة:

يجب ان يشمل المشاركون كل من: نائب المستشار القضائي، ممثلون على مستوى رفيع عن مكتب المستشار القضائي، الشرطة الإسرائيلية، جهاز الأمن الداخلي، ممثلون عن مصلحة الضرائب، سلطة مكافحة غسيل الأموال، مصلحة خدمات السجون. إلى جانب ذلك يجب مشاركة ممثلين كبار عن الوزارات الحكومية المختصة كالأمن الداخلي والمالية والعدل والتشغيل في اللجنة المذكورة.

لاشك ان الوضع القانوني الراهن بما في ذلك قانون مكافحة المنظمات الإجرامية لعام (2003) والذي يمنح اجهزة انفاذ القانون صلاحية تقويض قدرات المنظمات الإجرامية يتيح للشرطة الإسرائيلية الضرب ضد هذه المنظمات بشكل عام والجريمة المنظمة بشكل خاص بطريقة شاملة فاعلة.

العنصر الإستخباراتي الوطني ومركز التحكم والسيطرة في خدمة القضاء وإنفاذ القانون:

الهدف: إيجاد وضع يتم فيه تقييم الأمور بشكل دقيق شامل ومستمر وتحديد الأهداف ومعرفتها بغرض الهجوم الوقائي المركز إلى جانب وضع توصيات منظمة تقدم لصناع القرار.

المفهوم العملياتي:

1- التركيز على الجريمة الإقتصادية: تقويض الأنشطة المالية غير القانونية بالتعاون مع اجهزة انفاذ القانون المختصة.

2- توفير المعلومات من كافة الموارد الإستخباراتية بما فيها الأجهزة الوظيفية.

3- التنسيق الوثيق مع لواء سيف وغيره من الوحدات الشرطية.

4- سيتم العمل وفق تصريح قانوني يتيح جمع معلومات خاصة بغرض التنفيذ باستعمال الوسائل المتقدمة.

سيعمل مركز الدمج الإستخباري في المقام الأول على انفاذ القانون وتسهيل الأمور القضائية وسيتم تزويده بالمعلومات وفق توجيهات من القسم الإداري ورؤساء المجتمع وبناء على تصاريح قانونية مناسبة وستكون مصادر المعلومات صادرة عن انظمة معلوماتية سرية ومصدر حكومي مفتوح ويشمل ذلك معامل متطورة للطب العدلي والمعلومات التي يتم الحصول عليها من كافة المصادر ستتيح تشغيل مواد استخباراتية بحيث يتضمن ذلك ادلة اولية وتوفير قاعدة معلومات استخباراتية صلبة بغرض إجراء تحقيقات ضد العناصر الإجرامية المنظمة. يتألف المركز من ممثلين مهنيين كفؤ من الشرطة وفروع أخرى تابعة لها كلٌ حسب مجال خبرته.

هناك ممثلين تابعين لأجهزة أخرى لإنفاذ القانون واستخباراتيه مكلفين بشكل دائم بهدف تحقيق الأهداف. أيضاً هناك حاجة لدعوة ممثلين عن أجهزة وطنية اضافية للدعم والإسناد.

سيتم منح التصاريح القانونية بغية مساعدة أجهزة التحقيق والقضاء ولأعضاء في هيئة موظفي المركز الوصول إلى قواعد البيانات الخاصة بالأجهزة المضيفة ويتشاركون المعلومات مع باقي أفراد الطاقم. كل ذلك سيخضع للقانون ولقدرة الأعضاء المشاركين على تلقي المعلومات وتحويلها من القاعدة البيانية المسموح لهم بالدخول اليها. هنا يوصي بتشكيل خمس قوى مهام:

1- قوة مهام خاصة بمكافحة الجريمة الإقتصادية.

2- قوة مهام خاصة بوضع اليد على الأسلحة.
3- قوة مهام خاصة بالحماية من الإبتزاز والتهديد.
4- قوة مهام خاصة بالتعامل مع المنظمات الإجرامية.
5- قوة مهام خاصة بحماية الشخصيات العامة وقادة الحكم المحلي.

النمط العام لتركيبة قوة المهام:

لا شك أن قوة المهام هي عبارة عن هيئة عملياتية وطنية مدمجة تتألف من ممثلين عن كافة أنظمة انفاذ القانون المشاركة في مجال مسؤولية هذه القوة. ولغرض الأداء الوظيفي الفاعل لقوى المهام سيتم استئجار خبراء كفؤ من هيئات أخرى أو أشخاص يتم تجنيدهم لذلك.

فيما يلي مثال لتركيبة قوة المهام الخاصة بوضع اليد على السلاح سيشارك في هذه القوة ممثلون عن الأجهزة الأمنية التالية:

1- الشرطة والمختبر الجنائي.
2-الاستخبارات البشرية والتكنولوجية
3-جهاز الأمن الداخلي –منع تهريب السلاح من الضفة الغربية.
4-الجيش – معاينة السلاح، حماية منشآت السلاح التابعة للجيش ومنع سرقة السلاح من قواعد الجيش وتنفيذ أنشطة في الضفة الغربية لاكتشاف مراكز انتاج السلاح.
5-المصلحة الضريبية: تحديد الأهداف بغرض التحقيق الإقتصادي حول السلاح وتجنيد محللين في مجال الإقتصاد والجريمة.
6-وزارة العدل: الإستشارات والتشريعات –مكتب المستشار القضائي للحكومة والتتبع السريع للإجراءات القضائية.
7- سلطة اجتياز النقاط في وزارة الدفاع.

المكون الإجتماعي والإقتصادي:

الهدف: تطوير عمليات تنمية اقتصادية واجتماعية معمقة في الوسط العربي بهدف تقليص نفوذ مرتكبي الجرائم والعنف بمساعدة انظمة وطنية ومحلية وبالتعاون الوثيق مع الجهات الحكومية وشخصيات الوسط العربي.

بُذلت جهود حقيقية في هذا المضمار كجزء من الخطة الخمسية الأولى رقم 922 وعلى خلفية الدروس المستفادة من الخطة وتعديلاتها لتتناسب مع الحاجات المتغيرة، بات من الضرورة صياغة وتنفيذ خطة محدثة متعددة السنوات على المستوى الوطني. وفي هذا السياق وعلى ضوء التداخل مع التعليم والرفاه والمجتمع والتشغيل، أصبح من الضروري جداً التعاون التام مع ممثلين عن الوسط العربي كي يتسنى صياغة وتطبيق الخطط المذكورة ويشمل ذلك نادي رؤساء دوائر الرفاه ولجنة رؤساء البلديات ومنظمات المجتمع المدني.

على سلطة التنمية الإقتصادية في الوسط العربي مهمة تنسيق العمل مع المجتمعات الإقتصادية والإجتماعية وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني بحيث يتم ذلك ايضا بالتنسيق مع مجمعي القضاء وانفاذ القانون.

هناك أهمية خاصة لمسألة تعديل الخطة السنوية الخمسية رقم 923 كي تتضمن الأهداف الرئيسية لها شيء من الإجراءات المدنية لتقليص مستوى العنف والجريمة في الوسط العربي. وفي هذا الإطار يتوجب منح الخطة الخمسية أهداف صلبة، أولها وأخرها تقليص عدد الشباب المفككين وتوسيع أفق التشغيل، خاصة المدنية بدون عنف وتسهيل منح القروض العقارية للمواطنين العرب.

أما في المجال الإقتصادي، فلابد من صياغة خطة لتحسين الوضع الإقتصادي للمواطنين العرب في إسرائيل لتشمل التشجيع على المطالبة بإيجاد فرصة عمل والإنتقال من الرفاه إلى التشغيل والتدريب المهني والتوجيه الوظيفي وتشجيع عمل النساء وتوسيع مجال فرص التشغيل للأكاديميين والمهنيين.

في المجال التعليمي لابد من تطوير مناهج دراسية متقدمة وتطبيقها لمنع العنف أملاً في تعزيز شعور الإنتماء للمجتمع وحقوق الإنسان والتعددية الثقافية. اضافة إلى ذلك كله بات من الضروري غرس شيء وهو ان المدرسة إلى جانب أنها مؤسسة لتعلم مستوى مهني عالي فهي من ناحية اخرى مكان للتعليم على القيم وتحضير الطلاب للخوض في مجال الحياة.

يجب صياغة خطط خاصة بالشباب المفكك بدءاً من مرحلة الدراسة المتوسطة وإعداد برامج تدريب مهني وتشجيع الإندماج في سوق العمل إلى ذلك يتوجب الإستثمار في توسيع وتطوير التعليم غير الرسمي.

هناك مجالات اخرى يجب معالجتها في اطار المكون الإقتصادي والإجتماعي:

1- حل مشكلة التجمعات البدوية غير المعترف بها في النقب التي تعيش واقعاً صعباً، وهي تشكل مرتعاً خصباً لزيادة الجريمة والعنف.

2- التقدم باتجاه حل ازمة البناء والسكن بدون ترخيص وهي سبب كبير لاستشراء العنف والصراعات بين العائلات.

3- تعزيز قدرة الحكم من قبل السلطات المحلية بصلاحيات ومسؤوليات انفاذ القانون، بحيث يشمل ذلك سن قوانين داخلية وتشجيع الشرطة المحلية والإشراف البلدي والقضاء المحلي.

4- ايجاد حلول لتطوير خطط عمل في المجتمع والبنية التحتية والصيانة بطريقة تضمن تقليص التحويل المباشر للميزانيات الحكومية للسلطات المحلية التي تتعرض للإبتزاز الإجرامي.

5- تعزيز النسيج العربي-اليهودي في المدن المختلطة بما في ذلك شرقي القدس. المشاركون في هذا المكون هم ممثلين على مستوى رفيع من الوزارات الحكومية المختصة (المالية والتعليم والرفاه والإسكان والإقتصاد، والعمل وغيرها)، اضافة إلى ممثلين عن الشرطة والسلطات المحلية وممثلين عن المجتمع العربي. يتألف هذا المكون من قوى المهام التالية:

- قوة مهام خاصة بالوحدة الأُسرية.
- قوة مهام خاصة بظاهرة التسكع والتبطل في المجال العام.
- قوة مهام خاصة بالشباب المفكك.
- قوة مهام خاصة بالتنمية والإسكان.
- قوة مهام خاصة بموضوع تطوير التعليم الرسمي على كافة المستويات والتعليم غير الرسمي.
- قوة مهام خاصة بتطوير المجتمع المدني وتشجيع التطوع.
- قوة مهام خاصة بتعزيز الحكم المحلي.

اسس مبدئية تقوم عليها قوى المهام:

ستعمل قوة المهام المدنية كإطار متعدد الأبعاد تربط أنظمة الدولة بالسلطات المحلة والمجتمع المدني وستعمل على المستوى الوطني بإشراف المجمع الإقتصادي والإجتماعي وبالتعاون مع رؤساء المجالس المحلية وأجهزة إنفاذ القانون وهيئات الرفاه والتشغيل ورجال الدين والمثقفين ومدراء المؤسسات العامة غير الربحية ومراكز المجتمع ومتطوعين وفق مسؤولية السلطات المحلية.

سيتم انشاء فروع لقوى المهام في التجمعات السكنية العربية لمعالجة القضايا الإجتماعية والإقتصادية معالجة معمقة وتحسين جودة الحياة والامن الإجتماعي. سيتم انجاز العمل بناء على خطة مرتبة تركز على مشاركة الحكم المركزي عن طريق فرق محلية تعمل وفق جماعات او عناقيد للسلطات المحلية العربية بالتعاون مع ممثلين عن الوسط العربي.

قضايا خاصة يجب دراستها: دور الجهاز الأمني الإسرائيلي

لا شك ان قضية تضمين جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي في الجهود التي تبذل في القضاء على العنف والجريمة في الوسط العربي في إسرائيل تحتل مكانة في النقاشات الدائرة حول السبل التي ينبغي استخدامها في انفاذ القانون.

هناك نقاش دائر في الوسط العربي حول هذا الموضوع بين اوساط الجمهور وفي وسائل الإعلام وبين صناع القرار. على خلاف رئيس جهاز الأمن الداخلي المنصرف، أعرب رئيس الجهاز القادم عن رغبته مبدئيا في ضم جهازه في النضال ضد الجريمة.

هناك من ناحية جدل مقنع لضم جهاز الأمن الداخلي لجهود مكافحة الجريمة. يدعي كثير من المواطنين العرب أن الجهاز متورط فيما يحصل في الوسط العربي. وعلاوة على ذلك ساعد جهاز الأمن الداخلي الشرطة مرات عديدة مهنياً في سلسلة من المجالات خاصة لمنع تدفق السلاح إلى الوسط العربي. هناك ايضا من يؤكد بان المجال الإجرامي يجب ان يعالج كتهديد امني محتمل.

وعلى اية حال فإن الإتفاق الواسع وكذلك الدعوات العامة من قبل شخصيات رفيعة المستوى في الوسط العربي لضم جهاز الأمن الداخلي في مكافحة الجريمة والعنف تضفي الشرعية لإتخاذ مثل هذه الخطوة. وعلى النقيض من ذلك فإن معارضة إشراك الجهاز في هذه القضية متورثة في قانون جهاز الأمن الداخلي للعام 2002، والذي يحدد مجال مسؤوليات الجهاز، وهي الحفاظ على امن البلاد وقواعد نظام الحكم الديمقراطي ومؤسساته والتهديدات الإرهابية والتجسس والتخريب وإفشاء أسرار الدولة، وهذه أمور ليست لها علاقة بالمخالفات الإجرامية في دولة إسرائيل، وفي الوقت الذي تنص عليه المادة (7-ب-6) بأن جهاز الأمن الداخلي هو أيضاً مكلف بحماية وتطوير المصالح القومية التي هي حيوية بالنسبة للأمن القومي للبلاد، فإن المجال الإجرامي خصوصاً تجاه قطاع خاص من القطاعات في الشريحة السكانية في البلاد غير معرف كالتعريف الذي سبقه.

واذا أُخذ بالإعتبار أمر الإستعجال في القضاء على الجريمة، نجد أن الإنتشار الواسع للسلاح بأيدي المواطنين العرب واحتمال استخدامه في حوادث تأخذ طابعاً قوميا يُحتم إقامة نوع من التعاون الإستخباراتي والمنظم والمحدد بين

جهاز الأمن الداخلي ولمؤسسات انفاذ القانون المشاركة في هذه الجهود. يجب القيام بذلك حتى لو تطلب الأمر تعديل بعض القوانين اللازمة لتسهيل مثل هذه الامور في مجالات محددة.

يُنصح إشراك جهاز الأمن الداخلي على الأقل في جمع الملومات الإستخبارية حول المنظمات الإجرامية حسب الحاجة وتزويد الشرطة بها، اضافة إلى ذلك يجب وضع ادوات جمع المعلومات تحت تصرف الشرطة وهذا الامر هو الذي يحدد مشاركة الجهاز او عدم مشاركته في قضية العنف المحلي. وعلى اية حال لابد من ترسيم حدود مشاركة جهاز الأمن الداخلي قبل أي شيء وهذا بحاجة لإشراف لجان الكنيست في مسألة الخدمات السرية.

الأولويات في تخصيص الموارد:

هناك سؤالاً آخراً وهو في أي اتجاه سيكون تركيز الجهود ضمن مجمع انفاذ القانون وأين ستستثمر الميزانية الإضافية وفيما يلي ثلاث توصيات أساسية:

1- القضاء على الجريمة لابد أن يحتل الأولوية الأولى إلى أن يُقضى عليها أو على الأقل تظهر بوادر جلية على تراجعها مع مرور الوقت. أيضاً هذا له علاقة بمستوى العنف المتفشي في المجتمع العربي وفي هذا الإطار لبد من تحديد أولويات واضحة يحظى فيها مجالين بأولوية ضمن جهود انفاذ القانون: وهما الجريمة الإقتصادية والحماية من الإبتزاز والقضاء على تراكم السلاح الذي بحوزة المنظمات الإجرامية، سيشكل ذلك رادعا قوياً وأهمية معتبرة والذي سيساعد على تقليص انتشار العنف العام.

2- في هذا الإطار أيضا يجب ان يحظى النشاط الإستخباري المدمج بالأولوية الميزانية والتنظيمية لا سيما في مجال تطور وحيازة إنشاء أرقى وسائل تكنولوجية مع التركيز على انظمة الإشارة والطب الشرعي. أيضا يجب ان يدخل ضمن هذه الأولوية تجنيد وتدريب محققين مهنيين للمهام الضرورية.

3- بناء على ذلك كله ينصح بأن تحظى مجالات اخرى بأولوية أقل ولو مؤقتا مثل توسيع الوجود الشرطي في التجمعات السكنية العربية، وتجنيد وتدريب ضباط شرطة، والأفضل عربا في مجال المهام الميدانية على ان لا يكون ذلك

مرتبطاً مباشرة بجهود جمع المعلومات الإستخبارية حول المنظمات الإجرامية، وانشاء مخافر شرطة في الأحياء والمدن العربية. بعد التطبيق الواضح والجلي لمجالات الأولوية القصوى سيكون هناك مجالاً وحاجة لرفع أولوية التواجد الشرطي على الارض. هناك يجب ان يكون التوجه حيال تطوير أدوات بعيدة المدى لاسيما أدوات خدمة مجتمعية تندمج اندماجاً وثيقا بما يقوم به المجمع الاجتماعي والإقتصادي.

مدن يهودية – عربية مختلطة:

يعيش نحو 10% من المواطنين العرب في مدن يهودية–عربية مختلطة ولا يشمل ذلك القدس الشرقية، وهناك ارتفاعاً في عدد العائلات العربية التي تنتقل إلى مدن معرفة كمدن يهودية (نحو 6% خلال الأعوام الخمس الماضية).

العنف والجريمة المنظمة متواجدان حالياً بدرجات متفاوتة في هذه المدن أيضا وفي وقت الأزمات كالذي حصل في مايو أيار 2021 وقعت نسبة كبيرة من أحداث العنف بين العرب واليهود في هذه المدن. لم تحظى هذه المدن المختلطة حتى نسيجها الإجتماعي الفريد بإهتمام حكومي خاص كجزء من الخطط الخمسية الخاصة بالتجمعات السكنية العربية. بعد أحداث مايو أيار 2021 أشار رئيس سلطة تطوير التجمعات السكنية العربية إلى الحاجة لوضع خطة مصممة للمدن المختلطة التي ستفصل عن الخطة الخمسية التي يجري إعدادها للتجمعات السكنية العربية. يشير قرار الحكومة رقم 292 الموقع في الأول من أغسطس أب 2021 وبشكل عام إلى أن الخطة (قد تعالج حاجات السكان العرب في التجمعات السكانية المختلطة كما يحددها مكتب الإحصائيات المركزية).

يبدو أن هذه النية سيجري تنفيذها حالاً. بغض النظر إن كانت الخطة لصالح هذه المدن منفصلة أو مدمجة، فهناك حاجة ماسة عاجلة لتنفيذ خطة لتقليص مستوى الجريمة في المدن المختلطة التي سيجري إحلالها أيضاً بخطة 293 الخمسية.

هنـاك قضـية منفصـلة تتمثـل فـي تطبيـق الخطـط الخمسـية حـول العنـف والجريمـة فـي القـدس الشـرقية أيضـاً. وحتـى لـو لـم تحـظ القـدس الشـرقية وهـي قضـية فريـدة بـنفس الخطـة التـي ينـوى تنفيـذها فـي المـدن المختلطـة، فـإن الخطـط الراهنـة او المسـتقبلية المتعلقـة بهـا كالخطـة الحكوميـة رقـم 3790 مـن عـام 2018 لابـد علـى الأقل أن تتضمن معالجة مناسبة لقضية العنف والجريمة في المدينة.

الخاتمة:

العنـف والجريمـة المنظمـة فـي الوسـط العربـي ليسـت مشـكلة السـكان العـرب فحسـب بـل لهـا ارتـداداتها السـلبية علـى الوسـط اليهـودي أيضـاً، وعلـى الأمـن الشخصـي والعـام وعلـى العلاقـة المعقـدة بـين الأغلبيـة اليهوديـة والأقليـة العربيـة. هنـاك إقـرار علـى وجـه عـام اليـوم بـين صـناع القـرار والجمهـور، بـأن علـى الدولـة واجـب ومسـؤولية العمـل بأقصـى سـرعة لحـل هـذه المشـكلة ومـن ضـمن هـذه الوسـائل تخصيص الموارد الضرورية.

يمكـن أن تكـون الجريمـة والعنـف فـي الوسـط العربـي سـبباً فـي تـوفير نافـذة علـى تحويـل هـذه الأزمـة إلـى فرصـة لتقلـيص الفجـوات وتطـوير المسـاواة بـين الشـعبين فـي التجمعـات السـكنية. لاشـك ان تبنـي وتنفيـذ سياسـة مـا بهـذا الشـكل لـه تأثير بعيد الأمد خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين اليهود والعرب.

لـو الرسـالة تـوحي بـأن الدولـة تـرى فـي المـواطنين العـرب أنـاس لهـم حقـوق متسـاوية تسـتحق التطـوير المـنظم فـي شـتى منـاحي الحيـاة التـي كانـت تعـاني مـن الإهمـال طيلـة عقـود طويلـة فهـذا بـلا شـك إنجـاز كبيـر بحـد ذاتـه يسـاهم فـي الإسـتقرار الـداخلي ونمـو وتطـوير مجتمـع إسـرائيلي وظيفـي متعـدد السـكان بهويـة مدنية مشتركة.

يتطلـب هـذا الكفـاح مـن أجـل تحقيـق هـذا الهـدف تخطـيط اسـتراتيجي متعـدد الأبعـاد وترجمـة صـارمة لعمـل مـدمج منسـق مـن جانـب كافـة الهيئـات المشـاركة فـي هـذا المضـمار، وهنـا فـي هـذا الإطـار يمكـن ان تثيـر العديـد مـن المبـادئ الكثيـر مـن الإنجازات بالنسبة لهذه القضية الحيوية الملحة:

1- على الدولة تجنيد كافة الأجهزة المختصة لكفاح فاعل مستمر ضد العنف والجريمة. لذلك ينبغي للجنة وزارية خاصة حمل لواء هذه الجهود.

2- ضرورة تبني نظام واسع مدمج يرتكز على التزامنية الأمثل بين المجال الشرطي والإنفاذ القضائي والخدمات الإجتماعية والإقتصادية.

3- انشاء هيكلية قومية وفق الوزارات والمؤسسات القائمة تكون مسؤولة عن تطبيق كافة مكونات هذه السياسة وبالتنسيق بين الفرعين. فقط التنسيق الأفضل بينهما في التخطيط والتنفيذ على الارض هو الذي يضمن تحقيق الإنجازات المطلوبة، كلاهما يقلصان الجريمة والعنف ويحققا التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الوسط العربي.

4- ادراج كامل لممثلين عن الوسط العربي على المستويين المحلي والقومي له أهميته العظيمة في دفع هذه الجهود إلى الأمام وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي تعزيز قدرات الحوكمة للسلطات المحلية.

5- لا شك أن التعاون مع رؤساء وممثلي الوسط العربي على المستويين المحلي والقومي في شتى المجالات اساس ضروري من اسس النجاح. يجب ان تشن معركة ضد العنف والجريمة بالتعاون مع الكل وانطلاقاً من تفاهمات مشتركة لطبيعة تعقيد هذا التحدي والإعتراف الكامل بما يحصل على أرض الواقع.

6- كل الإجراءات الواردة في الإطار المقترح لابد ان يرافقها عمليات مراقبة وتقييم تتم بمساعدة هيئة خارجية.

مراجعات

كتاب "الصدع الكبير؛ محنة السياسة والأيدلوجيا والسلطة في اختبارات الربيع العربي"

مراجعة: أ. يحيى قاعود*

المؤلف: ماجد كيالي

الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر (عمان . بيروت)

سنة النشر: 2021.

تقديم

لم يكن كتاب ماجد كيالي، الكاتب السياسي الفلسطيني المقيم في سورية حتى بدء الأزمة، الأول الذي يناقش إشكاليات العالم العربي، أو الثورات العربية، بل سبقته كتب ودراسات عدة، ليس هذا فحسب. وإنما كتب ماجد كتاباً يحمل عنوان "قيامة شعب"، والذي أبدى به إعجابه بالجماهير العربية وخروجها للشوارع والميادين. ومع ذلك، ناقش المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مؤكداً في قراءته الأولية للثورات العربية، ضعف فرصة معالجة تلك الإشكاليات دفعة واحدة، دون المتابعة النقدية المسؤولة والمعالجات الجادة.

يندرج الكتاب الحالي، في مجال دراسة المجتمع العربي، حيث يتميز الكتاب بمناقشته الجادة والعميقة للإشكاليات البنيوية في العالم العربي

* باحث في العلوم السياسية والسياسات العامة

الأيديولوجية والسياسية بين فترتين، ما قبل "الربيع العربي" وبعده. وبالرغم من تعدد الكتب والدراسات التي ناقشت ثورات الربيع العربي إلا أن كتاب "الصدع الكبير" يناقش الإشكاليات البنيوية المتراكمة ومركباتها الأيديولوجية، والسياسية، والسلطوية، ويقترح حلولاً لها عبر 312 صفحة من القطاع الوسط، تغطي أربعة أقسام رئيسية، وموزعة على ثلاث إشكاليات رئيسه: الأولى، تتعلق بنقص الدولة والمواطنة في العالم العربي. والثانية، تتعلق بمشكلات الانقسامات الطائفية والإثنية في البلدان العربية، أما الثالثة، تتعلق بالتوترات والتنازعات بين ما هو ديني ودنيوي في السياسة.

1-اختبارات الدولة والمواطنة والديمقراطية في العالم العربي

قدم الكاتب في القسم الأول من كتابه المواطنة والتشكيلات الأيديولوجية في حدود الدولة القومية، والتي يعتبرها الكاتب حجر الزاوية في كل ما يجري في المجتمعات العربية. أسهب كيالي في تأصيل وتفصيل الأحزاب الاشتراكية والدينية في المجتمعات العربية، ولم ينس عرض الأحزاب العلمانية لكن دون أن يسهب بها. وخلص إلى أن معظم الأحزاب والتيارات السياسية والفكرية انشغلت بقضايا كبرى، عبر شعارات رنانة كتحرير فلسطين والوحدة العربية، دون تحديث سياسي وقانوني ومجتمعي، ولا حتى على مسألة المواطنة، ومن ضمنها حقوق المرأة ومكانتها الاجتماعية والسياسية. ورغم صعوبة الحديث والإلمام بمشكلات المجتمعات العربية التي ناقشها الكاتب، خاصة المجتمعات التي حدثت بها الثورات، والتي حملت شعارات الحرية والعدالة، خلافاً للأفكار التي تتبناها الأحزاب والتيارات السياسية؛ وذلك لتشابك القضايا والمشكلات بشكل عام، وخصوصية المجتمعات واختلافاتها بشكل خاص.

مع ذلك، كانت رؤية الكاتب المعممة واضحة في مناقشة الإشكاليات الكبرى بشأن معنى الحرية في الثورات العربية، والتي تنبثق من مستويات عدة بعضها سياسي نابع من الغياب التاريخي للمشاركة السياسية، وتقاليد العمل

السياسي والحزبي، وبعضها اجتماعي- اقتصادي ناجم عن ضعف التمدن، وتخلف الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يجادل الكاتب، في نهاية القسم الأول، فترة التحول الديمقراطي في بلدان ثورات الربيع العربي، تحديداً جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية، ويسوق كيالي أمثلة متعددة في كتابه كالتجربة الانتخابية والحزبية، ما بعد الربيع العربي، وكيف أثرت تلك التجربة سلباً وعمقت الإشكاليات البنيوية في المجتمعات العربية، على الرغم من أن الدساتير الجديدة وضعت بإرادة شعبية، فإشكالية تطبيق الديمقراطية إدارياً وسياسياً، بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية القائمة في كل من مصر وتونس، وهو ما أعاد انتاج أحزاب وصلت للحكم، وسعت للتفرد بالسلطة. في مقابل قوى وأحزاب سعت لإسقاطها بطرق وآليات جديدة.

يختم كيالي القسم الأول، بعرض المشكلة الرئيسية فيه وهي "الوعي المتعثر بالديمقراطية والتي تعوق التحول نحو الديمقراطية، بمعناها الحقيقي. ويطرح كيالي رؤيته بأن تطبيق الديمقراطية بحاجة لمعالجة تلك الإشكاليات، ولحوامل ليبرالية لتحديث المجتمعات وتطورها.

2-مصادر الصراعات الطائفية والإثنية...أبعادها ومصائرها

يجادل كيالي في القسم الثاني من الكتاب مسألة "الطائفية" كواحدة من أهم وأكبر المعضلات التي تعوق مسار الاندماج في المجتمعات العربية، وتعقد الصراعات على السلطة القائمة. ويقر الكيالي بأن مصدر تلك النزاعات ليس الدين بحد ذاته، وإنما النزاع مستمد من القضايا الدنيوية والسلطوية والاقتصادية والهيمنة، ويسوق دليل إيمان السنة والشيعة بنفس المعتقدات الإسلامية. ويجادل كيالي بأن المسألة الطائفية، داخلية وليست معطى خارجي "سياسة فرق تسد"، وإشكاليتها قائمة لعدم مواجهتها وصوغ الحلول الملائمة لها.

ويطرح الكاتب أمثلة متعددة حول الصراعات الطائفية في الوطن العربي، سواء التمدد الإيراني، أو الطائفية العراقية والسورية، لإثبات أن الصراع الطائفي؛ صراعاً سياسياً وليس دينياً؛ فقد قام النزاع الإيراني- العربي بأبعاد سياسية، سيما مع محاولات إيران مد نفوذها في العديد من البلدان العربية، بهدف تعزيز مكانتها الإقليمية. أما الصراع السياسي السوري فهو نتاج تعميم النزعة الطائفية، الذي ساهم في شرذمة المجتمع. ويكمن الحل من وجهة نظر كيالي للمسألة الطائفية "سياسي" قائم على الاعتراف بكافة الطوائف والإثنيات ضمن الدولة والمواطنة، وليس بإلغاء الطوائف أو تجاهل وجودها.

3- إشكالية الديني والدنيوي في السياسة والدولة

يستكمل ماجد كيالي في القسم الثالث من كتابه جدلية العلاقة بين الديني والدنيوي في البلدان العربية، ويشخص الإشكاليات القائمة بين الإسلاميين والعلمانيين، بعد مناقشته للطائفية بكافة تياراتها في القسم الثاني. وبالرغم من ازدياد نفوذ الحركات الإسلامية بعد ثورات الربيع العربي، وصعودها إلى الحكم، إلا أن ماجد كيالي يقر بأن إشكاليات التيارات الحزبية سواء الدينية بمختلف تياراتها، أو العلمانية لم تنته بعد. علاوة على ذلك، الإشكاليات القائمة بين الديني والدنيوي ليست فكرية تطويرية للمجتمع وبنيته بقدر ما هي مشاكل على السلطة والحكم.

أثبتت التجربة الديمقراطية في العديد من البرلمانات العربية، بأن إشكاليات الائتلاف والتعاون بين الأحزاب الدينية والدنيوية بحاجة معالجة من أجل تشكيل حكومات قادرة على قيادة المجتمع وخدمته، سواء في دول الربيع العربي أو غيرها. ومع ذلك هذا لم يحدث، وهو ما يوضح إشكاليات العمل القائمة لكافة التيارات وإيجاد تفاهمات وتوافقات لإدارة الشأن العام.

سعى ماجد كيالي في كل الإشكاليات السابقة الاعتماد على منهج المقاربات في تحليل المشكلات القائمة وآليات معالجتها، تحديداً في الغرب، وقدم الآليات التي تمت من خلالها معالجة طبيعة العلاقة بين التيارات الدينية

والدنيوية في العالم الغربي، وكيفية الاستفادة من تلك التجارب في إنهاء تلك الإشكاليات في العالم العربي.

4- نقاش في إشكاليات الحالة السورية

أسهب الكاتب في القسم الأخير من كتابه، في مناقشة إشكاليات الحالة السورية وتعقيداتها، باعتباره مقيماً في سورية ومطلعاً على كل مركباتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، والتي تمحورت حول مفاهيم النصر والهزيمة، الشرعية والمشروعية، والتجاذبات الداخلية والخارجية، واستراتيجيات القوة التي سلكها النظام السوري.

باتت الحالة السورية كما عرضها الكتاب، في مواجهة تحديات وتخوفات عدة مختلفة تماماً عن الثورات التي اندلعت في بدان عربية أخرى، وأصبح مصير الثورة متوقفاً على كيفية إدارة تلك الإشكاليات والتحديات، خاصة ظاهرة العنف وعسكرة الثورة، وما يمكن أن تخلفه على وحدة المجتمع السوري في ضوء التدخلات الدولية. وفي خاتمة تحليلات كيالي للحالة السورية يقفز للأمام قبل إنهاء الأزمة القائمة ويقدم الحل بصوغ دستور سوري يحدد النظام السياسي الذي يريده الشعب.

في الختام

يعد كتاب ماجد كيالي "الصدع الكبير" قيمة مضافة للفكر السياسي العربي الذي يتناول إشكالياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، محاولاً البحث عن حلول وبدائل جديدة كلياً للإشكاليات العربية بعد تشخيص الحالة العربية الراهنة بمختلف مفاصلها وأحداثها ومجريات التحولات قبل وبعد "الربيع العربي".